اتجاهات الرأي العام العربي نحو عقبات الوحدة ومردودها في المستقبل *

د . سعد الدين ابراهيم
رئيس قسم الاجتماع في الجامعة الامريكية بالقاهرة.

على مدى سنوات ثلاث قام فريق من العلماء الاجتماعيين العرب ، بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية باعداد دراسة ميدانية حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو قضايا الوجود القومي والوحدة العربية ، ما بين تجاربها الماضية وتصورها المنشود مرورا بالعقبات التي تكتنف مسيرتها .. واذا كان المركز بصدد اصدار مجلد مستقل عن نتائج هذه الدراسة التي تعد رائدة في بابها ، فقد رأينا ان نقدم لقارىء المستقبل العربي خلاصة وافية لهذه النتائج التي توصل اليها البحث الميداني عبر الاقطار العشرة التي استقى منها العينات التي خصصت للفحص العلمي .

وفي المقال السابق عرضنا بعض النتائج عن معتقدات وآراء عينات الرأي العام العربي في تلك الاقطار العشرة حول الهوية القومية ، وتجارب الوحدة السابقة ، واتجاهاتهم الحالية نحو التوحيد السياسي للوطن العربي وتوقيته مستقبلا . وفي هذا المقال نتعرض **للعقبات التي تكتنف طريق الوحدة كما يدركها مبحوثونا الذين ينتمون الى هذه الاقطار ؛ وكذلك لتقييمهم لمردود الوحدة ايجابا وسلبا على اقطارهم وعلى ذواتهم ثم على ابنائهم في المستقبل .**

(أ) عقبات الوحدة العربية

حقيقة ان الوحدة العربية ككيان دستوري لم تتحقق الى الآن ـ رغم ان الاغلبية في معظم الاقطار العربية تريدها ، ورغم المحاولات العديدة التي بذلت خلال العقود الثلاثة الماضية ـ تعني ان هناك عقبات وعراقيل ومتناقضات داخلية وخارجية منعت ، أو تمنع تحقيقها . ويمكن النظر الى العوامل المضادة لتحقيق التوحيد السياسي العربي من عدة منظورات على الشكل التالي :

● منظور **التخلف العام الذي يسود الوطن العربي**، وما يترتب على ذلك من عجز في كل الامور . فالتخلف له الف وجه ووجه . وبالتالي هناك الف عجز وعجز . فتعثر العرب في معاركهم العسكرية ، وفي معارك التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي القضاء على الامية ، وفي توسيع رقعة المشاركة السياسية ، او الابقاء حتى على صورة محدودة من الديمقراطية الليبرالية ، او في بناء جهاز اداري حديث وكفء ـ هي بعض مظاهر هذا التخلف . وطبقا لهذا المنظور يصبح التعثر في تحقيق الوحدة هو

* المبحث الثاني من ثلاث دراسات حول الموضوع .

احد مظاهر العجز العربي المتعدد الجوانب .

● هناك منظور آخـر يركز على **المصالح الطبقية والفئوية** للنخب الحاكمة او المؤثرة في اتخاذ القرارات الكبرى في الاقطار العربية . وطبقا لهذا المنظور ، فان التوحيد السياسي العربي يهدد مصالح هذه الفئات . وبالتالي يدفعها للابقاء على اوضاع التجزئة الحالية وتكريسها بمرور الزمن . حتى وان ادعت او تشدقت بشعارات قومية وحدوية .

● هناك منظور ثالث يركز على **التناقضات الهيكلية للاقطار العربية**. فمن هذه الاقطار ما هو كبير المساحة والسكان ومنها ما هو صغير في احدهما او كليهما . ومن هذه الاقطار ما يطفح بالثروة ، ومنها ما هو فقير معدم يعيش على الهبات والمساعدات الخارجية . ومن هذه الاقطار من قطع شوطا أبعد نسبيا في تنمية قواه الانتاجية والبشرية والمؤسسية ، ومنها ما هو في بداية الطريق او منتصفه . ومن هذه الاقطار من يتمتع بدرجة أعلى من التجانس والتماسك الاجتماعي (ثقافيا ودينيا ولغويا) ومنها من هو اقل تجانسا وتماسكا بسبب تعدد واختلاف الجماعات الاثنولوجية التي يتكون منها. ويذهب اصحاب هذا المنظور الى ان هذه المتناقضات البنائية هي المعرقل الرئيسي لعملية التوحيد السياسي العربي . وفحوى مقولات هذا المنظور هو ان بعض الشعوب ــ وليس فقط الحكام ــ قد ترى في الوحدة تهديدا لمصالحها الاقتصادية ، او ترى بعض الجماعات في داخلها تهديدا لهويتها الثقافية والأثنولوجية .

● منظور رابع يركز على **الاستعمار وقوى الهيمنة الخارجية** في عرقلة الوحدة العربية . فهذه القوى الخارجية هي التي خلقت وكرست واقع التجزئة خلال القرنين الاخيرين . وهي المستفيدة في الوقت الحاضر من ابقاء هذه التجزئة . وهي التي ضربت كل محاولات التوحيد السياسي في الماضي ــ بدءا من **محمد علي** وانتهاء **بجمال عبد الناصر** . باختصار ، تحرص القوى الاجنبية الكبرى على منع قيام دولة قوية في هذه المنطقة من العالم . وهي من اجل ذلك تستخدم كل الاسلحة ــ من عسكرية واقتصادية الى ثقافية ونفسية ــ لخلق نوع من **التبعية الدائمة** الذي تقوم فيه بعض الشرائح الاجتماعية المحلية بدور السمسار أو الحليف أو الشريك .

هذه المنظورات **الأربعة** ، وغيرها ، ليست متضادة بقدر ما هي متكاملة. فلا أحد منها يُجبّ الثلاثة الاخرين بالضرورة ، وكل ما في الامر ان اصحاب كل منظور منها يبدأون بها كمقولة « سببية » اولى . فالاستعمار كمعرقل للوحدة ، مثلا ، تعزى اليه اسباب « التخلف » وخلق « المتناقضات الهيكلية » في الجسم العربي الكبير ... وهكذا. والشيء نفسه يمكن ان يذكر بواسطة القائلين بمنظور « التخلف » كمعرقل للوحدة فأحد الوجوه الكثيرة لهذا التخلف هو حالة الضعف العام الذي فتح الابواب للاستعمار القديم والجديد لكي يمارس هيمنته واستغلاله للوطن العربي ... وهكذا . ويمكن من الناحية المفهومية ان نأخذ المنظورات الاربعة معا كعوامل متكاملة وليست متنافسة .

وقدحاولنا ــ بالفعل ــ أن نترجم المقولة الرئيسية لكل من هذه المنظورات الى اسئلة اجرائية نستقصي حولها آراء مبحوثينا من الأقطار العشرة ، التي سمحت لنا باجراء الدراسة الميدانية فيها .

(١) **القوى الخارجية وعرقلة الوحدة:** في سؤال للمبحوثين قلنا ان « الآراء تختلف حول العقبات التي تحول دون اتمام الوحدة . البعض يرى ان سبب العرقلة هو قوى خارجية مثل القوى الكبرى ،

جدول رقم (١)

اراء المبحوثين حول عقبات الوحدة العربية حسب الاقطار التي ينتمون اليها

اراء المبحوثين حول عقبات الوحدة / الاقطار العربية	(١) سبب عرقلة الوحدة هو القوى الخارجية: اتفق بشدة	اتفق بعض الشيء	لا اتفق بالمرة	(٢) سبب عرقلة الوحدة يرجع الى بعض الحكام العرب: اتفق بشدة	اتفق بعض الشيء	لا اتفق بالمرة	(٣) سبب عرقلة الوحدة هو عدم رغبة بعض الشعوب العربية: اتفق بشدة	اتفق بعض الشيء	لا اتفق بالمرة	(٤) سبب عرقلة الوحدة هو انخفاض الوعي السياسي بين الشعوب العربية: اتفق بشدة	اتفق بعض الشيء	لا اتفق بالمرة	ترتيب العقبات الاربع حسب الاهمية: (١)	(٢)	(٣)	(٤)
الاردن	٦٤,١	٢٧,٨	٨,١	٤٩,٣	٣٧,٦	١٣,١	٢,٧	١٦,٠	٨١,٣	٣٠,٧	٤٣,١	٢٦,٢	٥٥,٩	٣١,٣	٢,٤	١٠,٤
فلسطين	٥٤,٨	٣٥,٩	٩,٣	٦٧,٦	٢٧,٩	٤,٥	٦,٣	١٩,٩	٧٣,٨	٣٥,٥	٤٤,٩	١٩,٦	٤٦,٤	٣٨,٩	١,٩	١٢,٨
لبنان	٦٣,٢	٢٣,٤	١٣,٤	٤٦,٦	٤٤,٦	٨,٨	١٢,٣	٣٠,٧	٥٧,١	٣٦,٥	٤٠,٢	٢٣,٣	٥١,٨	٣٧,٠	٣,٦	١٦,٣
الكويت	٥٣,٠	٣٢,٥	١٤,٦	٦٣,٩	٢٧,٨	٨,٣	٧,٣	٢٤,٨	٦٧,٩	٣٣,٣	٤٢,٢	٢٤,٥	٤٦,٢	٤٠,٠	٢,٨	١٠,٣
قطر	٤٧,٨	٤٧,٨	٤,٣	٥٧,١	٣٣,٣	٩,٥	—	٣١,٦	٦٨,٤	٣١,٦	٤٧,٤	٢١,١	٥٤,٥	٣٦,٤	٤,٥	٤,٥
اليمن	٦٤,٥	٢٤,٣	١١,٢	٥٨,٣	٢٩,٣	١٢,٤	٧,٧	١٣,٧	٧٨,٦	٢٨,٣	٤٤,٤	٢٧,٣	٦١,٣	٢٧,٣	٢,٥	٨,٩
مصر	٥٥,٨	٢٧,١	١٧,١	٥١,٩	٣٣,٩	١٤,٢	٩,١	٢١,٥	٦٩,٤	٣٥,٦	٣٩,٤	٢٥,٠	٤٥,٢	٣٤,٥	٣,٤	١٦,٦
السودان	٤٦,٢	٢٥,٧	٢٨,١	٤٠,٨	٣٧,٤	٢١,٨	٢٩,٤	٢٥,٠	٤٥,٦	٣٦,٢	٣٨,٤	٢٥,٤	٣٥,٨	٢٤,٢	٢١,٨	١٧,٩
تونس	٥٤,٦	٢٧,٣	١٨,١	٥٩,٣	٢٨,٣	١٢,٤	٨,٠	٢١,٤	٧٠,٦	٢٨,٢	٤٢,٩	٢٨,٩	٤٧,٧	٣٦,٧	٤,٧	١٠,٧
المغرب	٦٥,٦	٢٥,٨	٨,٧	٥٨,١	٢٦,٠	١٥,٩	١١,٦	١٦,٨	٧١,٧	٣٤,١	٤٥,٢	٢٠,٧	٥٣,٥	٣٠,٩	٥,٤	١٠,٠
المجموع	٥٨,٠	٢٧,١	١٤,٩	٥٣,٩	٣٢,٩	١٣,٢	١٠,٠	٢١,١	٦٨,٩	٣٣,٩	٤١,٥	٢٤,٦	٤٨,٥	٣٢,٥	٤,٩	١٣,٩
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ١٢٤,٣٦ معامل الارتباط = ٠,١٦ مستوى الدلاله = ٠,٠٠١ (٥٠٤٠)			مربع كاي = ١٢٢,٠١ معامل الارتباط = ٠,١١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ (٤٨٨٣)			مربع كاي = ٢١٥,٢٣ معامل الارتباط = ٠,٢١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ (٤٥٥٨)			مربع كاي = ٢٩,٩٤ معامل الارتباط = ٠,٠٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٤٠ (٤٦٩٨)			مربع كاي = ٣٣٣,٧٩ معامل الارتباط = ٠,٢٦ مستوى الدلالة = ٠,٠١ (٤٧٤٨)			

○ تفسيرات : مربع كاي : مقياس احصائي لدرجة العلاقة بين متغيرين.
مستوى الدلالة : كلما كان مستوى الدلالة الرقمي صغيرا ، زاد مستوى دقة البيانات .

فالى اي مدى تتفق مع هذا الرأي ؟ » .

من جملة المبحوثين الذين اجابوا على السؤال ، ابدى ٥٨٪ موافقتهم الشديدة ، و ٢٧٪ موافقتهم الجزئية ، و ١٥٪ لم يتفقوا مع هذا الرأي بالمرة . اي ان ٨٥٪ يعتقدون ان هناك قوى خارجية مسؤولة عن تعويق الوحدة ، وان تفاوتت درجة هذه المسؤولية . بينما رفض ١٥ في المائة من المبحوثين اعتبار القوى الخارجية مشجبا نعلق عليه كل مشكلاتنا ، ومن بينها مشكلة بقاء التجزئة السياسية للوطن العربي .

وطبعا كان هناك تباين بين المبحوثين في اجاباتهم على هذا السؤال طبقا لانتماءاتهم القطرية والعمرية والمهنية ، وطبقا لمستوياتهم التعليمية ، وسنكتفي هنا بالتعليق على التباين في المتغير الهيكلي الاول ، وهو الانتماء القطري .

يلاحظ من القسم (١) في جدول (١) ان نسبة من وافقوا بشدة على مقولة القوى الخارجية كمعرقل لتوحيد الوطن العربي ، كانت اعلى ما تكون بين ابناء المغرب (٦٦٪) واليمن (٦٥٪) والاردن (٦٤٪) ، ولبنان (٦٣٪) . بينما كانت اعلى النسب الرافضة لهذه المقولة بين ابناء السودان (٢٨٪) وتونس (١٨٪) ومصر (١٧٪) .

(٢) النخب العربية الحاكمة وعرقلة الوحدة : اما عن الحكام العرب كسبب في عرقلة الوحدة ، فقد اجمع عليه بشدة اكثر من نصف المبحوثين (٥٤٪) ، ووافق عليه جزئيا حوالي ثلثهم (٣٣٪) ، بينما رفضه بالمرة (١٣٪) من المبحوثين . أي ان (٨٧٪) من جملة المبحوثين اعتبروا الحكام العرب مسؤولين بشكل أو بآخر عن تعويق التوحيد السياسي للوطن العربي .

وهنا ايضا ، كما يبين القسم (٢) في جدول (١) نلاحظ تفاوتا قطريا في درجة وضع المسؤولية على اكتاف النخب العربية الحاكمة . فبينما تصل نسبة الذين وافقوا بشدة على هذه المقولة الى (٦٨٪) من ابناء فلسطين و (٦٤٪) من ابناء الكويت ، نجد انها تنخفض الى (٤١٪) في السودان ، و (٤٧٪) في لبنان ، والى (٤٩٪) بين أبناء الأردن . ولكننا نجد حتى في هذه الاخيرة ان من لم يلوموا الحكام بشدة ، فانهم قد اعتبروهم على الاقل مسؤولين مسؤولية جزئية .

(٣) الشعوب العربية وعرقلة الوحدة: لقد وجدنا من المناسب ان نختبر صحة المقولة التي تذهب الى ان المتناقضات الهيكلية بين سكان كل قطر والاقطار العربية الاخرى قد جعلت بعض الشعوب العربية ــ وليس فقط الحكام ــ غير راغبة في تحقيق التوحيد السياسي للوطن العربي . وقد وجهنا للمبحوثين عدة اسئلة غير مباشرة حول هذه المقولة . من ذلك مثلا رأيهم في ان بعض الشعوب العربية يمكن ان تستفيد اكثر من غيرها ، والبعض يمكن ان يخسر اكثر من غيرها لو تحققت الوحدة . و في مكان اخر نتعرض للاجابة على هذه الاسئلة غير المباشرة . ولكننا وجهنا الى المبحوثين ايضا سؤالا مباشرا حول نفس المقولة بالصياغة التالية :

« تختلف الآراء حول العقبات التي تحول دون اتمام الوحدة .. البعض يرجع سبب عرقلة الوحدة الى عدم رغبة بعض الشعوب العربية في اتمامها ، فالى اي مدى تتفق مع هذا الرأي ؟ »

من جملة المبحوثين الذين اجابوا على هذا السؤال ، لم يتفق بشدة مع المقولة التي يتضمنها السؤال سوى عشرة في المائة ، واتفق معها جزئيا ٢١٪ ، بينما رفضها تماما ٦٩٪ من المبحوثين . بتعبير آخر ، لم يذهب الى ارجاع عرقلة الوحدة الى الشعوب العربية كليا او جزئيا سوى اقل من ثلث

المبحوثين ، بينما رفض اكثر من الثلثين وضع اية مسؤولية في هذا الصدد على عاتق الشعوب .

ولكن في اطار هذا التلخيص العام لاراء المبحوثين ، كان هناك تفاوت في درجة القاء المسؤولية من عدمه بين ابناء كل من الاقطار العشرة . وهنا يسترعي الانتباه بصفة خاصة ان اكثر من ٢٩٪ من ابناء السودان يذهبون الى ان عدم تحقيق الوحدة هو بسبب عدم رغبة بعض الشعوب العربية . وهذه اعلى نسبة قطرية اخذت هذا المنحى . وهي تفوق النسبة العامة لجملة المبحوثين بحوالي ثلاثة امثال ــ حيث لم يتفق مع هذا الرأي سوى ١٠٪ من العينة ككل . ويلي السودانيين في نفس الصدد كل من اللبنانيين والمغاربة (١٢٪) . ونذكر انه في عدة مواضع سابقة ، كانت هذه المجموعات القطرية الثلاث اقل نسبيا من غيرها في ايجابية اتجاهاتها نحو القومية العربية بصفة عامة ، والوحدة العربية بصفة خاصة . وهناك بالتالي ايحاء قوى ، في ان من قالوا بأن الوحدة لم تتحقق لان بعض الشعوب لا ترغب في تحقيقها ، لا يعبرون فقط عن تقديرهم لكيف تفكر هذه الشعوب ، ولكنهم ايضا « يسقطون » اتجاهاتهم الخاصة (اللاوحدوية) في ادراكهم لاتجاهات الرأي في هذه الشعوب . ولا شك ان العكس صحيح الى حد كبير . فالمبحوثون من ذوي الاتجاهات الوحدوية القوية يميلون الى عدم القاء التبعية على الشعوب . فابناء اليمن والاردن وفلسطين كانوا من اعلى المجموعات تأييدا للوحدة . ونجدهم هنا ــ كما هو مبين في القسم (٣) جدول (١) من اقل المجموعات موافقة على مقولة ان الشعوب هي السبب في عرقلة الوحدة . فالذين وافقوا بشدة على المقولة لم يتجاوزوا ٣٪ في الاردن ، بينما الذين رفضوها رفضا باتا كانوا اكثر من ٨١٪ . ونجد نفس النمط بين ابناء اليمن (٨٪ مقابل ٧٩٪) وفلسطين (٦٪ مقابل ٧٤٪) .

(٤) انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية وعرقلة الوحدة: هناك المقولة التي تذهب الى ان التخلف العام الذي يسود الوطن العربي هو المسؤول عن معظم مشكلات هذا الوطن . وان احد مظاهر هذا التخلف العام هو تفشي الامية ، وبالتالي انخفاض الوعي السياسي بصفة خاصة . ولما كانت عملية التوحيد تحتاج في الاساس الى مشاركة سياسية من الجماهير لبدئها وصيانتها وتعميقها ، وهذا كله يحتاج الى درجة عالية من الوعي السياسي ، فان غياب هذا الوعي او انخفاض درجته يصبح عاملا هاما في عدم تحقق الوحدة .

وقد سألنا مبحوثينا في الاقطار العشرة عن مدى موافقتهم على هذه المقولة التي ترجع عدم تحقيق الوحدة الى انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية . وكما يكشف القسم (٤) من الجدول (١) ، يتفق مع هذه المقولة بشدة حوالي ٣٤٪ من المبحوثين ، ويتفق معها جزئيا حوالي ٤٢٪ بينما يرفضها تماما حوالي ٢٥٪ من المبحوثين . اي اننا بصدد ثلاثة ارباع المبحوثين (٧٥,٤٪) الذين يوافقون كليا او جزئيا على ان انخفاض الوعي السياسي هو احد معوقات الوحدة العربية . ولا يبدو ان هناك كثيرا من التباين بين أبناء الاقطار العشرة على هذا التوصيف .

(٥) من هي القوى الاجنبية التي تعرقل الوحدة ؟ حيث ان اغلبية المبحوثين يعتقدون ان اكبر معرقل رئيسي لاتمام التوحيد السياسي للوطن العربي يتمثل في الدول الاجنبية ، فاننا نعرض هنا بعض التفصيل للبيانات الميدانية حول هذه النقطة . كنا قد طلبنا من أي مبحوث ، يختار هذا العامل من عوامل تعويق الوحدة ، ان يذكر بالتحديد اسم الدولة او الدول التي يعتقد انها تلعب دورا في هذا الصدد . وقد استجاب لهذا الطلب اكثر من ٦٠٪ من جملة المبحوثين في الاقطار العشرة مجتمعة .

الولايات المتحدة : كانت الدولة الاولى التي تكرر ذكرها من اكثر المبحوثين كمعرقل للوحدة

العربية (٦٠٪) هي الولايات المتحدة ، ويليها في هذا الصدد الاتحاد السوفيتي (٣٤٪) ثم اسرائيل (٤,٣٪) ثم دول اخرى متفرقة (١,٧٪) .

ويوضح الجدول رقم (٢) تفصيلات العلاقة بين هذا الرأي والمتغير القطري . لقد كان هذا المتغير قويا في تفسير التباين في الآراء حول هذا الموضوع (حيث وصل معامل الارتباط الى ٤٨ و٠) .

فنلاحظ من جدول (٢) ان ٨٥٪ من ابناء فلسطين وتونس يضعون المسؤولية على الولايات المتحدة . ويليهم في هذا الصدد ابناء الكويت (٨٣٪) ، ولبنان (٨٢٪) ، والمغرب (٨١٪) والاردن (٨٠٪) واليمن (٧٨٪) اما اقل المجموعات القطرية لوما للولايات المتحدة كمعرقل للوحدة فقدكانت المصريين (٣٥٪) والسودانيين (٤٢٪) والقطريين (٥٩٪) . اي انه باستثناء المصريين والسودانيين ، نجد انه ما بين نصف واربعة اخماس المبحوثين في كل قطر عربي يعتبرون الولايات المتحدة العدو رقم (١) في احباط مطلبهم الشعبي وهو تحقيق الوحدة العربية . اما العدو رقم (١) بالنسبة لمعظم المصريين (٦١٪) والسودانيين (٥٣٪) في احباط هذا المطلب فقد كان الاتحاد السوفيتي . لم يشارك المصريين والسودانيين في هذا التوصيف اية مجموعة قطرية اخرى ـ حيث لا تتجاوز النسبة التي ذكرت الاتحاد السوفيتي كمعرقل رئيسي للوحدة في اي من الاقطار الثمانية الاخرى ١٧٪.واخيرا يسترعي الانتباه انه باستثناء ابناء قطر ، لم تتجاوز نسبة من ذكروا اسرائيل كمعرقل رئيسي للوحدة ٨٪ من اي من ابناء الاقطار التسعة الاخرى . وربما كان السبب في ذلك هو ادراك معظم المبحوثين للعلاقة العضوية التي تربط اسرائيل بالولايات المتحدة . وبالتالي فذكر هذه الاخيرة ينطوي ضمنا ـ بالنسبة لبعض المبحوثين على الاقل ـ على الاشارة لاسرائيل .

جدول رقم (٢)

الدول الاجنبية التي يعتقد المبحوثون انها تعوق الوحدة العربية

(نسب مئوية)

القطر	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	اسرائيل	دول اجنبية اخرى
	(٢٠١٢)	(١١٥٠)	(١٤٤)	(٤٦)
الاردن	٨٠,٢	١٢,٠	٣,٢	٤,٦
فلسطين	٨٤,٩	٨,١	٧,٥	١,٦
لبنان	٨١,٩	١٠,٢	٦,٥	١,٣
الكويت	٨٣,١	١٢,٧	٣,٤	٠,٨
قطر	٥٨,٨	٥,٩	٢٩,٤	٥,٩
اليمن	٧٧,٨	١٦,٧	٣,١	٠,٣
مصر	٣٤,٩	٦١,٠	٢,٦	١,٥
السودان	٤١,٦	٥٣,٤	٤,٤	٠,٦
تونس	٨٥,١	٨,٧	٤,٤	١,٧
المغرب	٨٠,٥	١٢,٦	٥,٠	١,٨
الجملة (٣٣٥٢)	٦٠,٠	٣٤,٣	٤,٣	١,٧

مؤشرات احصائية : مربع كاي = ٩٨٩,٢٥

معامل الارتباط الاسمى = ٠,٤٨ مستوى الدلالة = ٠,٠١

ان اعتبار الولايات المتحدة العدو الاول للوحدة العربية بواسطة الاغلبية الساحقة من مواطني ثماني دول عربية يستدعي وقفة تفسيرية : ان الولايات المتحدة كدولة اعظم لم تعلن في أية وثيقة رسمية ــ على مدى علمنا ــ انها ضد الوحدة العربية . ولكن الواضح هو ان معظم المبحوثين الذين أدانوها كعدو اول للوحدة ، قد بنوا احكامهم على الممارسات العملية لهذه القوة الاعظم في المنطقة . ولا شك ان الخطيئة الكبرى التي لا ينساها المبحوثون للولايات المتحدة هو دورها في خلق اسرائيل وتدعيمها بالمال والسلاح طوال العقود الثلاثة الماضية . ففضلا عما انطوى عليه ذلك من اقتلاع وتشريد لشعب عربي بأكمله فان اسرائيل قد قسمت ماديا وجغرافيا الوطن العربي ، وبالتالي فصلت مشرقه ، بريا عن مغربه ، بل ان اسرائيل ما فتئت تتوسع بالقوة على حساب اقطار عربية اخرى وهي وبالتالي تكرس من هذا الفاصل المادي بين جناحي الوطن . فكـأن اسرائيل تمثل اكبر تجسيم حي لمحاولة تجزئة هذا الوطن الكبير . وبالتالي فكل من يدعمها باسباب الحياة والقوة ويؤيدها في توسعها هو بالقطع عدو لمطلب الوحدة العربية ــ سواء أعلن ذلك رسميا او لم يعلن . ومن ناحية ثانية يبدو ان نظرة معظم المبحوثين للولايات المتحدة كزعيم للمعسكر الغربي ترتبط بذكرياتهم التاريخية الحديثة عن دور الغرب في ضرب كل حركة توحيدية في المنطقة ابتداء من محمد علي ومرورا بالثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين وانتهاء بجمال عبد الناصر . واخيرا ، فان هذا الغرب كان وما يزال في نظر الاغلبية يجسم محاولات السيطرة والاستغلال لشعوب وموارد الوطن العربي . وبالتالي فان كل من يتزعم معسكره يصبح ، في بؤرة الادراك العربي ، عدوا لامانيه في الاستقلال والتحرر والوحدة . ولم تحاول الولايات المتحدة حتى اخفاء هذا الدور في السنوات الاخيرة . فمحاولات جر المنطقة للدخول في احلاف تدور في فلكها في الخمسينات ، وتدعيمها للقوى المناوئة للقومية العربية داخل وعلى اطراف الوطن العربي في الستينات ، ومساندتها المكشوفة لاسرائيل في حربها الاخيرة مع العرب ، وتهديدها المستمر بالاستيلاء على منابع النفط في السبعينات ــ ومطلع الثمانينات ، كلها شواهد لا تترك كثيرا من الشك في أذهان معظم العرب عن اين تقف الولايات المتحدة من امانيهم القومية .

اما على **الاتحاد السوفيتي** فهو القوة الاعظم الاخرى في عالم اليوم ومن هنا فان شك بعض العرب في نواياه تجاه المنطقة، **هو جزء من شكوكهم العامة في اية قوة كبرى لها مصالح قد لاتتفق مع مصالحهم الوطنية والقومية**. ولكن لان الاتحاد السوفيتي لم يتواجد في المنطقة كقوة استعمارية كلاسيكية تاريخيا ، ولانه قد وقف في العقدين الاخيرين موقف التأييد من معظم القضايا العربية في المحافل الدولية ولأنه أمد ويمد ، بعض الاقطار العربية بالسلاح ، فان نسبة الشك فيه هي بالطبع اقل بكثير من نظيرها تجاه الولايات المتحدة والغرب ، ومع ذلك فالاتحاد السوفيتي كنظام يدين بالاشتراكية الماركسية ، له موقف نظري ايديولوجي معاد للقومية ــ اي قومية . و في سجال مشهور بين الزعيم الراحل جمال عبد الناصر والزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف في منتصف الستينات تجلت نقط الخلاف بين هذا الموقف والموقف القومي العربي الوحدوي . ولكن الاتحاد السوفيتي حرص منذ ذلك الحين على تضييق هذا الخلاف وتكييفه نظريا وعمليا مع مقتضيات الظروف الاقليمية والعالمية . من ذلك ، مثلا انه اصبح يفرق بين حركة قومية تحررية معادية للاستعمار الغربي وذات توجهات داخلية تقدمية ، وبين حركة قومية شوفينية حليفة للغرب وذات توجهات داخلية محافظة او « رجعية » . الاتحاد السوفيتي من حيث المبدأ يؤيد الاولى ولا يؤيد الثانية كل هذا يفسر لماذا لم يعتبر معظم المبحوثين في ثمانية اقطار عربية الاتحاد السوفياتي معرقلا رئيسيا للوحدة العربية ولكن يظل مطلوبا تفسير موقف اغلبية المصريين والسودانيين الذين يعتقدون عكس ذلك ــ اي الذين يعتبرونه معوقا رئيسيا في توحيد الوطن العربي .

في رأينا ان المسألة هنا لاترتبط بقضية الوحدة أساسا بقدر ما ترتبط بموقف النظامين الحاكمين في مصر والسودان من الاتحاد السوفيتي في قضايا اخرى ــ اهمها قرينة او شبهة تأييده لقوى مضاده للنظامين داخل اقطارهما . فالتأييد الفوري من قبل الاتحاد السوفيتي لاحدى محاولات الانقلاب العسكري التي فشلت ضد النظام القائم في السودان عام ١٩٧١ ، كان بداية حملات استعداء اعلامية ودبلوماسية مكثفة ما زالت مستمرة الى الان . وقد حدث شيء مشابه بالنسبة للنظام المصري . فهذا الاخير قد ادان الاتحاد السوفيتي ضمنا او صراحة لتأييده للقوى المناوئة داخل مصر وفي المنطقة العربية ابتداء من احداث١٥ آيار/مايو سنة ١٩٧١ ، ومرورا باحداث كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، وانتهاء بموقف الاتحاد السوفيتي من مبادرات النظام المصري لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي . وكما حدث في السودان ، شنت اجهزة الاعلام المصرية حملة مكثفة ضد الاتحاد السوفيتي طيلة هذه السنوات وما تزال مستمرة الى وقتنا هذا . ولسنا هنا بصدد تحليل هذا الخلاف ودوافعه ومضاعفاته بقدر ما نقصد تبيان اثر الاعلام المكثف على تشكيل الاراء والاتجاهات في هذين القطرين العربيين .

ان الآراء بين المجموعات القطرية العربية لم تختلف في اية مسألة تعرضنا لها في هذه الدراسة الى الآن بقدر ما اختلفت في مسألة القوى الاجنبية المعرقلة للتوحيد العربي : ثماني مجموعات عربية في جانب ، ومجموعتان (المصرية والسودانية) في جانب اخر ، وتفصل بينهما شقة واسعة . وهذه نقطة على جانب هائل من الخطورة ــ ليس فقط على مستقبل قضية التوحيد السياسي ، وانما اهم من ذلك على وحدة الوجدان والعقل العربي . ففي كل المسائل السابقة كان نطاق الاختلاف لا يتجاوز عشرة او عشرين في المائة . اما ان يتجاوز الاختلاف في مسألة حيوية مثل التي نحن بصددها الى اكثر من خمسين نقطة مئوية بين مبحوثي مصر من جانب ، واخوة لهم في اقطار عربية اخرى من جانب ، فان ذلك يعتبر بداية شرخ في تركيب الفكر والمشاعر العربية . فالقضية ليست فقط هي « من هو العدو الحقيقي بين الدول الكبرى للوحدة العربية » ؟ ، وانما اهم من ذلك هي الا تكون هناك تلك الهوة الخلافية الواسعة في الآراء والمشاعر .

بتعبير اخر : من الجائز ان تكون بوصلة الرأي العام العربي محقة او مخطئة في مؤشرها ــ هذا لا يهم ما دام لها مؤشر واحد . اما ان يصبح لها مؤشران متناقضان او تصبح هناك بوصلتان مختلفتان ، فهذا هو الاخطر على وحدة الجماهير العربية ــ على الاقل في الامدين القصير والمتوسط . ويضاعف من خطورة وجود مؤشرين او بوصلتين متناقضتين في هذه الحالة اعتبارات اخرى. اولها: ان هذا الاستقطاب تقف على احد جانبيه مصر ــ بكل ثقلها السكاني والعسكري والسياسي والثقافي ، وبدورها كمركز عصبي ضابط لحركة الجسم العربي الكبير من حولها . فكأننا بصدد بداية انفصام بين ذلك المركز وهذا الجسم . واستمرار الانفصام يمكن ان يشل كليهما ــ على الاقل لفترة قد تطول او تقصر. وثانيها. الهوة الخلافية حول مسألة من هي الدولة الاجنبية المعرقلة للوحدة ، وهي لا ينبغي ان ينظر اليها بمعزل عن مسائل اخرى لا تقل حيوية او مصيرية بالنسبة للمستقبل العربي . فموقف اية مجموعة قطرية ــ وخاصة في دولة رئيسية مثل مصر ــ من قضية الوحدة لا ينفصل عن موقفها من قضية الصراع العربي الاسرائيلي وقضايا التحرر والتنمية وتخليص الموارد العربية من السيطرة الاجنبية وغيرها . حقيقة ما زال هناك قطاع ليس بالقليل من الرأي العام في مصر يشاطر نظيره في بقية الاقطار العربية نفس الآراء والاتجاهات في مسائل كثيرة . وحقيقي ان الجزء الكبير الآخر يتعلق موقفه بمسألة واحدة مثل دور القوى الاجنبية في تعويق الوحدة ويمكن ارجاع هذا الموقف الى نوع الاعلام المكثف على مدى ثماني سنوات ، وبالتالي يمكن لاعلام مكثف مضاد أن يعيد الى المنطقة كلها نفس مؤشر البوصلة الواحدة . ولكن الظاهرة مع كل ذلك تفرض تحديا جديدا اخر

على قادة الفكر القومي والعمل الوحدوي العربي في المرحلة الراهنة .

والخلاصة فيما يتعلق بعقبات الوحدة العربية هي ان معظم المبحوثين من الاقطار العشرة يتفقون على انها تشمل : قوى خارجية كبرى معادية للعرب ، وتنافر وتناقض مصالح النخب العربية الحاكمة ، وانخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية وحرمانها من المشاركة الحقيقية في صنع القرار . اما معارضة بعض الشعوب العربية للتوحيد فلم يوافق عليها كعقبة الا نسبة ضئيلة لا تتجاوز عشرة في المائة من جملة المبحوثين ، كذلك اتفق معظم المبحوثين جملة ، وفي داخل كل قطر على حدة ، وداخل كل مجموعة عمرية ، وداخل كل فئة مهنية وكل مستوى تعليمي ، على ترتيب هذه العوامل حسب اهميتها. كانت القوى الخارجية هي المعرقل الاساسي الاول للوحدة العربية في نظر غالبية المبحوثين ، وفي مقدمة هذه القوى الخارجية سجلت غالبية المبحوثين الولايات المتحدة كعدو رقم ١ للوحدة . ولم يشذ عن هذا الاجماع كما اسلفنا سوى المصريين والسودانيين ــ الذين سجلوا الاتحاد السوفيتي في المقام الاول والولايات المتحدة في المقام الثاني . وقد حاولنا تفسير هذا الاستثناء في حينه .

وفي ضوء ادراك الغالبية لقوة الدور المعرقل الذي تلعبه القوى الخارجية في مسألة الوحدة ، قد يكون من المهم ان يتم تقييم هذا الدور موضوعيا ، فهناك احتمال ان يكون العقل العربي ما زال اسيرا لمقولة ان المسؤول دائما عن مشكلات العرب القومية هي العوامل الخارجية .

ب ــ مردود التوحيد السياسي : موازنة الفوائد والاضرار

ظل الفكر القومي طوال المائة سنة الاخيرة يأخذ كاحدى مسلماته مقولة ان الوحدة العربية تنطوي على خير عميم لكل العرب . فهي تعني العزة والقوة والاستقلال والرخاء لكل اقطار الوطن ولكل شرائح الامة . ولكن في ضوء التعثر والاحباط اللذين احاطا بجهود التوحيد السياسي العربي ، رأينا الا نأخذ هذه المقولة كمسلمة غير قابلة للنقاش وبدلا من ذلك طرحناها كفرضية قابلة للاختبار اثباتا او نفيا .

وقد فعلنا ذلك بتوجيه عدة اسئلة لمبحوثينا في الاقطار العشرة التي شملتها الدراسة الميدانية . وتوخينا ان ينطوي كل سؤال او مجموعة من الاسئلة على احدى المقولات الفرعية المحددة عن الآمال والهواجس التي يمكن ان تعتمل في عقول وصدور المواطنين العرب من نتائج اي توحيد سياسي مرتقب . وجاءت الاسئلة على الشكل التالي :

(١) هل ستستفيد بعض الاقطار ويضار بعضها الآخر؟ بعض القوى الداخلية والخارجية المعادية للوحدة العربية تردد ضمنا او صراحة ان مثل هذه الوحدة ستفيد بعض الاقطار على حساب اقطار اخرى . طرحنا هذه المقولة على المبحوثين وطلبنا منهم ابداء الرأي موافقة عليها او معارضة لها . لم يوافق على هذا الرأي بشدة سوى ١٠٪ من جملة المبحوثين ، ووافق عليه جزئيا ٢٤٪ بينما عارضه بشدة ٦٦٪ .

ويوضح الجزء (أ) من جدول (٣) بعض التباين بين المجموعات القطرية في درجة الموافقة والمعارضة لهذه المقولة . فيلاحظ ، مثلا ان أعلى نسبة موافقة كانت بين السودانيين (٢٣٪) والقطريين والمغاربة (١٥٪) ، واللبنانيين (١١٪). وكانت أعلى نسبة موافقة جزئيا هي بين اللبنانيين (٣٦٪) والكويتيين (٣٣٪) والقطريين (٣٠٪) . اما المعارضة الشديدة ــ لمقولة ان بعض الاقطار ستستفيد وبعضها سيضار من الوحدة ــ فقد تواجدت بأعلى نسبة بين ابناء اليمن

جدول رقم (٣)
رأي المبحوثين في النتائج المتوقعة
لأية وحدة عربية بحسب الاقطار التي ينتمون اليها
(نسب مئوية)

نتائج الوحدة / الاقطار	أ (٥٠٩٧) بعض الدول العربية ستستفيد من الوحدة وبعضها سيضار			ب (٥١٣٥) الدول العربية الكبيرة تريد الوحدة للسيطرة على الدول العربية الصغيرة			جـ (٥١٧٤) الدول العربية الفقيرة تريد الوحدة لمجرد الاستفادة المادية			د (٤٩٦٥) تقدير المبحوثين لتاثير الوحدة عليهم شخصيا			هـ (٤٩٧٤) تقدير المبحوثين لتاثير الوحدة على مستقبل ابنائهم		
	اتفق بشدة	اتفق بعض الشيء	لا اتفق بالمرة	اتفق بشدة	اتفق بعض الشيء	لا اتفق بالمرة	اتفق بشدة	اتفق بعض الشيء	لا اتفق بالمرة	ستعود بالنفع	لانفع ولا ضرر	ستعود بالضرر	ستعود عليهم بالنفع	لا نفع ولا ضرر	ستعود عليهم بالضرر
الاردن	٧,٥	٢٥,١	٦٧,٥	٥,١	٣٠,٣	٦٤,٦	٧,٧	٣٦,٨	٥٥,٥	٦٩,٢	٢٩,٠	١,٧	٨٤,٣	١٤,٦	١,٠
فلسطين	٩,٣	٢٠,٨	٦٩,٩	١٢,٣	٢٦,٩	٦٠,٠٧	٥,٨	٣١,١	٦٣,١	٦٩,٠	٢٥,٤	٥,٦	٨٠,٦	١٤,٢	٥,٢
لبنان	١١,١	٣٦,٣	٥٢,٦	١٥,٨	٤١,٨	٤٢,٥	١٠,٨	٤٤,٩	٤٤,٢	٤٥,١	٤٥,٥	٩,٤	٦٨,٥	٢٣,٣	٨,٢
الكويت	١٠,٠	٣٣,٣	٥٦,٧	١٠,٩	٣٧,٨	٥١,٣	١٢,٩	٤٣,٢	٤٣,٩	٥٩,٧	٣٥,٦	٤,٧	٨٦,٩	٩,٨	٣,٣
قطر	١٥,٠	٣٠,٠	٥٥,٠	٩,٥	٢٣,٨	٦٦,٧	٢٣,٨	٣٣,٣	٤٢,٩	٨٥,٠	١٥,٠	—	٩٠,٥	٩,٥	—
اليمن	٨,٣	١٨,٥	٧٣,٢	١٠,٤	١٧,٧	٧١,٩	٥,٠	٢١,٢	٧٣,٩	٨٢,٢	١٧,١	٠,٧	١١,٦	٦,٣	٢,١
مصر	٨,٢	٢٣,٣	٦٨,٦	٥,٨	١٩,٢	٧٥,٠	١٢,٨	٣٧,٣	٤٩,٨	٧٤,٠	٢٣,١	٢,٩	٨٤,١	١٣,٢	٢,٨
السودان	٢٢,٩	٢١,١	٥٦,٠	١٥,٦	٢٤,٣	٦٠,١	١٦,٦	٣٣,٢	٥٠,١	٥٥,٩	٣٣,٠	١١,١	٧٠,٩	١٧,٥	١١,٧
تونس	٧,٠	٢٣,٦	٦٩,٤	٤,٤	٣٤,٥	٦١,١	١٠,٥	٣٩,٨	٤٩,٨	٧٢,٧	٢٥,١	٢,٢	٨٣,٨	١٣,٨	٢,٤
المغرب	١٤,٧	٢١,٨	٦٣,٥	١٣,٥	٢٢,٠	٦٤,٥	١٦,٤	٣١,٧	٥١,٩	٦٥,٨	٢٩,٨	٤,٤	٧٦,٨	٢٠,٠	٣,٢
المجموع	١٠,١	٢٤,٠	٦٥,٩	٩,٠	٢٤,٧	٦٦,٣	١١,٨	٣٥,٤	٥٢,٨	٦٩,١	٢٦,٨	٤,٠	٨١,٧	١٤,٥	٣,٨
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ١٥٤,٠٩ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٠١٧ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٢٩٦,١٤ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٣ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ١٦٠,٦٦ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٧ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٢٥٩,٩٤ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ١٧٨,٥٤ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٩ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١		

(٧٣٪) وفلسطين (٧٠٪) وتونس ومصر (٦٩٪) . ان وجود السودان والمغرب ولبنان في قائمة الاشد اتفاقا مع المقولة ، يتسق الى حد كبير مع الضعف النسبي للمشاعر القومية والاتجاهات الوحـدوية في هذه الاقطار الثلاثة ــ والذي لمسناه في فقرات سابقة . ولكن الجديد في هذا الصدد هو وجود بلدين مثل قطر والكويت في رأس قائمة الذين يتفقون كليا او جزئيا مع مقولة استفادة البعض على حساب الاخر. وتفسيرنا الاولي لذلك هو ان كل من قطر والكويت من الاقطار النفطية الغنية (هما البلدان النفطيان الوحيدان بين الاقطار العشرة التي سمح فيها بالدراسة). ولا شك ان ابناء هذين القطرين كغيرهم من ابناء الاقطار النفطية الاخرى ــ يتعرضون لحملات اعلامية مضادة ، تستثير مخاوفهم من فقد بعض أو كل المزايا التي يتمتعون بها ان هم اتحدوا مع أقطار عربية أخرى غير نفطية . ويعمق من هذه المخاوف لدى بعضهم ان اقطارهم صغيرة الحجم جغرافيا وسكانيا . على أي الاحوال، سواء كان لهذه المخاوف مبررات موضوعية من عدمها ، فلا بد ان نتعامل معها كواقع في بعض أجزاء الوطن العربي .

(٢) هل تريد الاقطار الكبيرة الوحدة بغرض السيطرة على الاقطار الاصغر ؟ بما ان المتغير القطري في المقولة السابقة كان اقوى من غيره في تفسير التباين ، فقد رأينا زيادة في توضيح الصورة ان نسأل المبحوثين عن مقولة أخرى متصلة ــ وهي مقولة سيطرة الكبير على الصغير من الاقطار العربية . وتمثل مقولة السيطرة هذه أحد الخطوط الرئيسية للاعلام المضاد للقومية العربية ولمسألة الوحدة خاصة وان الاقطار العربية تتفاوت تفاوتا ضخما في أحجامها الجغرافية والسكانية . فبينها من لا يزيد حجم سكانه عن نصف مليون ومن يزيد سكانه عن أربعين مليونا ، وبينها من لا تتجاوز مساحته ٢٠,٠٠٠ كم٢ ومن تصل مساحته إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ كم٢ .

المعلومات الميدانية تفيد ان هذا الخط الاعلامي المضاد للوحدة لم ينجح كثيرا في التأثير على اتجاهات المبحوثين في الأقطار العشرة التي درسناها . فلم يتفق تماما مع مقولة ان الاقطار الكبرى تريد الوحدة بهدف السيطرة على الاقطار الصغرى سوى ٩٪ من جملة المبحوثين ، ولم يتفق معها جزئيا سوى ٢٥٪ . اي ان مجموع من اتفق معها كليا او جزئيا لم يتجاوز ٣٤٪ ــ بينما رفضها رفضا تاما اكثر من ٦٦٪ اي ثلثا المبحوثين .

ولكن هل رفضها المبحوثون من كل قطر بنفس الدرجة ؟ القسم (ب) من جدول (٣) يحتوي على البيانات التي تجيب على هذا السؤال . لقد كانت اكثر المجموعات القطرية رفضا لمقولة الوحدة بهدف سيطرة الكبير على الصغير بين ابناء مصر (٧٥٪) واليمن (٧٢٪) . واستجابة اليمنيين هنا متسقة مع ادائهم على مؤشرات الوحدة والقومية التي تعرضنا لها من قبل ، وبالتالي فهم أميل الى ادراك الوحدة العربية بنقاء قومي لا تدخل فيه المصالح أو المخاوف القطرية الضيقة. أما تسجيل هذه النسبة العالية من ابناء مصر أي رفضهم القاطع لمقولة سيطرة الكبير على الصغير ــ وهي أعلى من المتوسط العام لاجمالي العينة بتسع نقاط مئوية ــ فلا بد أن يفسر في ضوء حجم مصر . فهي أكبر الاقطار العربية سكانا ، وقد لعبت تاريخيا دورا رائدا في توحيد الوطن العربي في العصر الحديث . وكانت حجر الزاوية في معظم مشروعات التوحيد في العقود الثلاثة الماضية . وبالتالي كانت مصر دائما هدفا للاعلام المضاد للقومية العربية . وكان الخط البارز لهذا الاعلام هو العزف الدائم على وتر رغبة مصر في السيطرة على مقدرات الاقطار العربية.

وطالما رددت هذه الاجهزة الاعلامية المعادية نغمة « الاستعمار المصري » في سوريا (اثناء الوحدة المصرية ــ السورية) وفي اليمن (خلال سنوات دعم مصر للثورة اليمنية) وفي السـودان وفي ليبيا

(اثناء فترات التقارب والتنسيق) . وقد خلق هذا النوع من الاعلام حساسية مفرطة لدى المصريين ، فاذا تقاربوا مع غيرهم في مشروعات وحدوية اتهموا بالرغبة في السيطرة ، واذا اظهروا عزوفا عن هذه المشروعات اتهموا بالعزلة ، بل والتشكيك في عروبتهم وهويتهم القومية . وفي ضوء هذه الخلفية لا بد أن نفسر حرص ثلاثة أرباع المبحوثين المصريين على رفض مقولة السيطرة . فهم يحسون انهم المقصودون بها . ورفضهم القاطع بهذه النسبة الكبيرة هو بلا شك محاولة منهم للرد على هذا الاتهام .

مع ان الغالبية في كل الاقطار العشرة قد رفضت مقولة الوحدة بهدف السيطرة فاننا نلاحظ أن الاقلية التي وافقت معها بشدة تفاوتت حجما من مجموعة قطرية الى مجموعة أخرى . فقد وافق عليها نسبة أعلى من المتوسط العام (٩٪) بين كل من ابناء السودان ولبنان (١٦٪) والمغرب (١٤٪) وهي الاقطار الثلاثة التي أظهر عدد كبير من مبحوثيها ــ نسبيا ــ ضعفا في اتجاهاتهم القومية والوحدوية في عدة مناسبات سابقة .

(٣) هل يريد فقراء العرب الوحدة من أجل الاستفادة المادية ؟ يضم الوطن العربي فقراء واغنياء : هناك أقطار عربية يزيد متوسط الدخل الفردي فيها عن عشرة الآف دولار سنويا مما يضعها من هذه الناحية في عداد أغنى دول العالم ، وهناك أقطار عربية ينخفض فيها متوسط الدخل الفردي عن مائتي دولار سنويا مما يضعها من هذه الناحية في عداد أفقر دول العالم . ورغم أنه في داخل كل قطر عربي غني ، يوجد فقراء ، وفي داخل كل قطر عربي فقير ، يوجد أغنياء ، فان اهتمامنا في هذه الفقرة ينصب على **الغنى القطري والفقر القطري** . فالصدفة التاريخية البحتة وهي النفط حولت بعض أجزاء الوطن الى أقطار غنية . والصدفة التاريخية البحتة ــ عدم وجود نفط ــ هي التي أبقت أجزاء أخرى في نفس الوطن أقطارا فقيرة . أي أن دور المجهود البشري لابناء كل جزء لم يلعب أي دور محسوس في نصيبهم من الثراء أو الفقر . ومع ذلك فصدف التاريخ والجغرافيا التي خلقت هذا التفاوت ــ وهو شاسع في معظمه ــ قد ترتبت عليها حقائق وتطورات اجتماعية ــ اقتصادية ــ سياسية ذات تأثير واضح على مسألة الوحدة . فالقوى الخارجية والداخلية المعادية للتوحيد ليست بمعزل عن هذا التفاوت ــ بل هي في قلبه ، تستفيد منه ، وتحرص على الحفاظ عليه ، وتخاف الوحدة العربية توجسا من احتمال الخسارة . لذلك كان أحد خطوط اعلامها وثقافتها المضادة للقومية العربية هو تجسيم طمع فقراء العرب في ثروة اغنياء العرب . وطبقا لهذا الخط فان إحدى مقولاتها هي . أن من يريد الوحدة هم الفقراء ، وهم يريدونها لمجرد اقتسام ثروة الاغنياء . اي ان من يسعى للوحدة يهدف أساسا الى الاستفادة المادية .

ولما كنا حريصين على استكشاف كل جوانب الخريطة الاجتماعية النفسية للوطن العربي ، فاننا أخضعنا كل مسلمة وكل مقولة بارزة ذات اتصال بمسألة الوحدة للاختبار الميداني . لذلك وجهنا لمبحوثينا من الاقطار العربية العشرة سؤالا ينطوي على فحوى مقولة أن الفقراء يريدون الوحدة لمجرد الاستفادة المادية . وطلبنا منهم ابداء الرأي في مدى اتفاقهم او اختلافهم مع تلك المقولة . فماذا كانت نتيجة هذا الاستقراء ؟.

حوالي ١٢ ٪ من جملة المبحوثين وافقوا على المقولة بشدة ، و٣٥ ٪ وافقوا عليها جزئيا ــ أي حوالي ٤٧ ٪ بين موافق تماما وموافق بتحفظ . في مقابل ذلك رفض ٥٣ ٪ من جملة المبحوثين المقولة رفضا قاطعا . اذن في المقولة بعض الصحة ــ على الاقل على مستوى الآراء والاتجاهات . فكون ٤٧٪من المبحوثين يوافقون كليا أو جزئيا على أن الاقطار الفقيرة تريد الوحدة من اجل الاستفادة المادية يعني واحدا من ثلاثة احتمالات : الأول ، هو ان القوى المضادة للوحدة قد حققت درجة من النجاح

باعلامها وثقافتها في الايحاء بهذه المقولة ، والثاني : هو أن الفقر والغنى قد خلق ثقافتيه الخاصتين به ، والتي تعكس كل منها الحقائق الموضوعية التي تجعل في الواقع كلا من الاغنياء والفقراء يشتركون في النظرة الى أهداف الوحدة ــ وان كان احدهما من أعلى وربما مضاد للوحدة ، والآخر من أسفل ، وربما مؤيد للوحدة . الاحتمال الثالث : هو ان يعتبر المبحوثون ــ سواء كانوا فقراء او اغنياء ــ ان الاستفادة المادية من الوحدة هي هدف مشروع . فكأي مشروع سياسي ، لا بد أن تكون له فوائد لمعظم المشاركين فيه ، وإلا فمـا جدواه ؟ أي أن الموافقين على صحة المقولة ربما لا يكونون بالضرورة معادين للوحدة .

على أي الأحوال ، ربما يعطينا التوزيع القطري والمهني والتعليمي للآراء حول هذه النقطة مفتاحا لترجيح واحد من الاحتمالات الثلاثة. نلاحظ من القسم (ج) من جدول (٣)، ان الموافقين تماما او جزئيا ، على مقولة أن الأقطار الفقيرة تريد الوحدة للاستفادة المادية ، يتواجدون بنسبة أعلى من المتوسط العام في قطر (٥٧٪) والكويت ولبنان (٥٦٪) وتونس ومصر (٥٠٪). اما الاقطار الخمسة الاخرى فقد كانت نسبة الرافضين فيها للمقولة اعلى من المتوسط وكان على رأسها اليمن (٧٤ ٪) وفلسطين (٦٣ ٪) والأردن (٥٦ ٪) . هذا معناه أن أعلى الموافقين على المقولة بينهم أبناء أقطار غنية وفقيرة ، ولكن أشد المعارضين لها ليس بينهم أقطار غنية ــ وانما هي فقيرة او متوسطة . ولكن حقيقة ان القطرين العربيين النفطيين وهما قطر والكويت احتويا على أعلى نسب مئوية من الموافقين على مقولة الفقر كحافز للوحدة من أجل الاستفادة المادية ، فان ذلك ينطوي على وجود علاقة بين الغني وبين ادراك حوافز الآخرين في التوحيد السياسي . ولكن بما أن القطريين والكويتيين كانوا من أعلى المجموعات القطرية اظهارا لاتجاهات قومية وحدودية كما رأينا في المبحث الأول من هذه الدراسة(*) ، فان الموافقة على هذه المقولة لا تعني بالضرورة اتجاها مضادا للوحدة ، لكن الامر يختلف بعض الشيء بالنسبة للبنان . فهنا يتآزر ضعف الاتجاهات الوحدوية مع الشك في ان الداعين للوحدة يبغون أساسا الاستفادة المادية .

بالنسبة للتباين المهني على نفس المقولة نلاحظ ان أكثر الفئات معارضة للمقولة كانت بين الصحفيين والأكاديميين (٥٩ ٪) ، وطلاب الجامعات (٥٨ ٪) ، والمهندسين (٥٦ ٪) ، ورجال الثقافة والفنون (٥٥ ٪) . وعموما سجلت الشرائح المهنية العليا نسبا أعلى من المتوسط في معارضتها لمقولة ان الاقطار الفقيرة تريد الوحدة من أجل الاستفادة المادية ، بينما نجد الشرائح الدنيا أقل اعتراضا وأكثر موافقة من المتوسط العام على نفس المقولة . فاذا دمجنا الموافقين تماما والموافقين جزئيا فان المتوسط العام كما قلنا يصل الى ٤٧ ٪ . ولكننا نجد النسبة المقابلة بين المهن الفنية المساعدة ٥٣ ٪ ، وبين العمال ٥٢ ٪ وبين الفلاحين أكثر من ٤٩ ٪ . هذا معناه ان الطبقات العاملة لا تجد غضاضة في التعبير عن مشروعية الاستفادة المادية من التوحيد السياسي لأقطار الوطن العربي .

ونجد تأكيدا جزئيا للخلاصة السابقة حينما نفحص توزيع الآراء طبقا لمستويات التعليم . فقد سجل الاقل تعليما نسبا أعلى من المتوسط في الموافقة على المقولة المذكورة ، وسجل الأكثر تعليما نسبا أعلى من المتوسط العام لجملة المبحوثين في رفضهم لنفس المقولة . وكما نوهنا من قبل تضم المستويات التعليمية الدنيا فئات الفلاحين والعمال أساسا .

والخلاصة هي ان مقولة رغبة الأقطار الفقيرة في الوحدة يحركها هدف الاستفادة المادية ــ رغم

---

* المستقبل العربي ، عدد ١٢ آذار/مارس ١٩٨٠

أنها رفضت من الاغلبية ــ الا أنها حازت موافقة كاملة أو جزئية من حوالي ٤٧ ٪ من المبحوثين . وكان اغلب من وافقوا عليها من الاقطار النفطية الغنية ، ومن الشرائح المهنية والمستويات التعليمية الدنيا . وهذه المجموعات ليست في اغلبيتها معادية للوحدة . فعلى مؤشرات اخرى للقومية والوحدة ، كان القطريون والكويتيون ، وكان العمال والفلاحون ، ونوو التعليم المحدود من اكثر الفئات حماسا للوحدة . هذا معناه ان بعض الوحدويين يعتبرون الاستفادة المادية هدفا مشروعا من أهداف التوحيد السياسي العربي .

(٤) ماذا عــن الاستفادة الشخصية للمبحوثين من الوحدة ؟ في المقولات الثلاث السابقة كان التركيز على الفائدة والضرر الذي يمكن أن يلحق بالاقطار من جراء التوحيد السياسي للوطن العربي . ورغم ان ذلك يؤثر بدوره على الافراد بشكل غير مباشر ، فاننا رأينا ان نوجه سؤالين مباشرين حول مدى استفادة المبحوث او ابنائه من أي مشروع وحدوي يشترك فيه قطره في المستقبل .

فيما يتعلق بالمبحوثين أنفسهم ، سجل ٦٩ ٪ منهم ان الوحدة ستعود عليهم شخصيا بالنفع ، وقال ٢٧ ٪ أنها لن تنفعهم أو تضرهم ، بينما قرر ٤ ٪ فقط ان الوحدة تعود عليهم بالضرر .

التباين القطري هنا نو دلالة احصائية ومضمونة . فكما يتضح من الجزء(د) جدول(٣)، كانت نسبة من يعتقدون ان الوحدة ستنفعهم أعلى من المتوسط العام (٦٩ ٪) في كل من قطر (٨٥ ٪) واليمن (٨٢ ٪) ومصر (٧٤ ٪) وتونس (٧٣ ٪) . وثلاثة من هذه الاقطار ــ كما نذكر من الفقرة السابقة ــ وهي قطر ومصر وتونس كانت في عداد من وافقوا بنسبة أعلى من المتوسط على أن العرب الفقراء يريدون الوحدة من أجل الاستفادة المادية وهم هنا يؤكدون أنهم أيضا سيستفيدون من الوحدة وليس أقطارهم وحدها . في مقابل هذه المجموعة من ابناء الاقطار الاربعة ، نجد مجموعتين يسجل ابناؤها نسبا أعلى من المتوسط العام تفيد بأن الوحدة ستعود عليهم شخصيا بالضرر ــ وهما السودان (١١ ٪) ولبنان (٩ ٪) . أما الذين قالوا أن الوحدة لن تفيدهم أو تضرهم فقد تواجدوا بنسب أعلى من المتوسط العام في كل من لبنان (٤٦ ٪) والكويت (٣٧ ٪) والسودان (٣٣ ٪) والمغرب (٣٠ ٪) . وثلاثة من هذه الاقطار أظهرت في السابق ضعفا نسبيا في اتجاهات مبحوثيها قوميا ووحدويا ــ وهي لبنان والسودان والمغرب . وقد يفسر ذلك جزئيا ادراكهم لحيادية الوحدة بالنسبة لمصالحهم الشخصية . اما الكويتيون ــ الذين اظهروا اتجاهات وحدوية قوية على مؤشرات سابقة ــ فربما لا يتعدى الامر بالنسبة لهم هنا تقديرا موضوعيا للواقع. فحيث انهم يتمتعون بالفعل بأعلى متوسط دخول فردية في الوطن العربي بل و في العالم ، فلا يحتمل أن تأتي لهم الوحدة بمزيد من الناحية الشخصية . ومع ذلك فهم يؤيدون الوحدة لاسباب أخرى أكثر عمومية من مجرد الاستفادة الفردية المباشرة ــ أو هكذا يبدو .

أما على المتغير المهني ، فنلاحظ أن أكثر الفئات اعتقادا بأن الوحدة ستعود عليهم بالنفع الشخصي هم الفلاحون والعمال والطلاب (٧٩ ٪ و٧٤ ٪ و٧٤ ٪ ، على التوالي) . وقد عهدنا توحدا لمواقف واتجاهات هذا الثلاثي على عدة مؤشرات قومية ووحدوية سابقة .وهنا نعثر على أحد المفاتيح التي تفسر قوة الاتجاهات الوحدوية بين هذه الشرائح الثلاث . فمعظم أفرادها لهم مصلحة مباشرة في الوحدة العربية ــ أو هكذا يؤمنون . أما أكثر الفئات اعتقادا بحيادية الوحدة نحو مصالحهم الشخصية فهم المحامون والاطباء والاكاديميون والصحفيون . وربما لأن هذه الفئات تمتلك خبرات ومهارات نادرة نسبيا في أقطارها ، فان الطلب عليها ، وبالتالي مستوى تحقيقها لفائدة شخصية لا يتأثر سلبا أو ايجابا . وقد عهدنا مواقفها تجاه الوحدة على مؤشرات سابقة ، أما متوسطة القوة أو

دون المتوسط بقليل . وأخيرا نجد ان الذين قرروا ان الوحدة ستعود عليهم بالضرر الشخصي يتواجدون بنسب أعلى من المتوسط العام بين المهندسين (٩ ٪) وبعض أصحاب المهن الزراعية العليا (٥٪). ولكـــن عموما لم تتعد نسبة من قرروا أن الوحدة ستضرهم شخصيا نسبة ١٠ ٪ في أية فئة مهنية .

وعلى متغير التعليم نلاحظ شيئا مشابها . فالمستويات التعليمية الدنيا اكثر اعتقادا بأن الوحدة ستعود عليهم شخصيا بالنفع . حيث سجل المستويان الادنى والمتوسط هذا الاعتقاد بنسبة ٧٤ ٪ بينما سجله الجامعيون بنسبة ٦٧ ٪ . وسجله الاعلى من جامعيين بنسبة ٦٣ ٪،وكان العكس صحيحا الى حد كبير بالنسبة لمن قالوا ان الوحدة ستعود عليهم بأضرار شخصية (٥ ٪ في المستوى التعليمي مقابل ٣ ٪ في المستوي التعليمي الادنى) . وهكذا مرة أخرى تؤكد الشرائح الدنيا اعتقادها أنها الأكثر استفادة من أي مشروع وحدوي .

(٥) ماذا عن استفادة الاجيال المقبلة من الوحدة ؟ بعد سؤال المبحوثين عن مدى استفادة أقطارهم ثم استفادتهم هم شخصيا من الوحدة ، وجهنا لهم سؤالا عن مدى النفع أو الضرر الذي يمكن ان يلحق بأبنائهم في المستقبل من جراء التوحيد السياسي للوطن العربي .

من كل الاسئلة التي وجهت حول الآثار المتوقعة للوحدة ، لم يحظ سؤال بمثل ما حظي به هذا السؤال من شبه اجماع بأن الآثار ستكون ايجابية . ولقد قرر ٨٢ ٪ من المبحوثين أن الوحدة العربية ستعود على ابنائهم بالنفع . وقال ١٥ ٪ منهم ان الوحدة لن تعود بنفع او ضرر ، بينما لم تتجاوز نسبة من تنبأوا بأن الوحدة ستضر ابناءهم ٤ ٪ من جملة المبحوثين .

في بعض الاقطار تجاوزت نسبة من يعتقدون ان الوحدة ستنفع ابناءهم أكثر من تسعين في المائة ، مثل اليمن (٩٢ ٪) وقطر (٩١ ٪) . وكانت نسبة من سجلوا نفس الاعتقاد ٨٧ ٪ في الكويت و ٨٤ ٪ في كل من الاردن ومصر وتونس،اما أقل المجموعات القطرية اعتقادا بذلك فقد كانت اللبنانيين (٦٩ ٪) ، والسودانيين (٧١ ٪) والمغاربة (٧٧ ٪) . ولكن كما نلاحظ حتى في هذه الاقطار الثلاثة لم تقل نسبة من أقروا بفائدة الوحدة للأجيال المقبلة عن الثلثين . كذلك يجب التنويه الى ان المبحوثين في كل الاقطار قد سجلوا سببا أعلى لمدى استفادة ابنائهم عن النسب التي سجلوها عن مدى استفادتهم هم شخصيا. فبمقارنة العمود الاول في قسمي (د) و(هـ) جدول (٣) يتضح مثلا انه بينما قرر ٤٥ ٪ فقط من المبحوثين اللبنانيين أن الوحدة ستعود عليهم شخصيا بالنفع قرر ٦٩ ٪ منهم أن الوحدة ستعود بالنفع على ابنائهم ــ اي بفارق ٢٤ نقطة مئوية . ونلاحظ نفس الشيء بالنسبة للسودانيين ــ ٥٦٪ يعتقدون ان الوحدة ستفيدهم ولكن ٧١ ٪ يعتقدون انها ستفيد اولادهم في المستقبل ، أي بفارق ١٥ نقطة مئوية . كذلك يوجد احدى عشرة نقطة مئوية فارقة بين تقدير المغاربة لنفع الوحدة للجيل الحاضر ونفعها للجيل المقبل . عموما ــ اذن ــ هناك قدر أكبر من التفاؤل حيال أثر الوحدة على الجيل القادم (٦٩ ٪ للجيل الحالي و ٨٢ ٪ للجيل القادم) .

اما الفئات المهنية فنجد أكثرها تفاؤلا بالنسبة لأثر الوحدة على ابنائهم هم الفلاحون (٩٣ ٪) والعمال (٨٥ ٪) والمهن الفنية الوسيطة (٨٤ ٪) والطلاب (٨٣ ٪) ، وهذه الشرائح الأربع كانت هي أيضا الأكثر تفاؤلا بالنسبة لنفعها الشخصي من أية وحدة مرتقبة . ولكنها هنا تبدي درجة أعلى من التفاؤل بالنسبة لابنائها من الجيل القادم . وينطبق نفس الشيء على بقية الفئات المهنية بدرجات متفاوتة .

وبالنسبة للمتغير التعليمي نلاحظ أن المستويات الاولى سجلت نسبا أعلى من المتوسط في

اعتقادها بأن الوحدة العربية ستعود على ابنائهم بالنفع (٨٧ ٪ و ٨٥ ٪) ، على التوالي ، بينما كانت المستويات التعليمية العليا أقل تفاؤلا في هذا الصدد .

هكذا لا تزال الوحدة العربية تحمل عظيم الآمال بالنسبة للأجيال القادمة من وجهة نظر الجيل الحالي (المبحوثين) . وقد اشتركت في التعبير عن ذلك كل المجموعات القطرية والشرائح المهنية والتعليمية . أي أنه رغم ما أصيب به الجيل الحالي من احباطات نتيجة تعثر العمل الوحدوي في العقود الثلاثة الماضية ، الا أن هذا الاحباط لم يصل الى حد القضاء على امال هذا الجيل . وبالقطع لم يؤثر على توقعات هذا الجيل بالنسبة لابنائهم في الجيل المقبل .

وفي تعبيرهم عن الآمال في وحدة عربية مستقبلة ، لم يغفل المبحوثون عن تقدير العقبات التي تعرقل هذه الآمال . فالقوى الاجنبية ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ اعتبرها مبحوثونا العقبة الاولى المضادة للوحدة . ويليها من حيث الاهمية الحكام العرب ، وانخفاض الوعي السياسي لدى الجماهير العربية .

بقيت أمامنا استكمالا لاهداف البحث الميداني أن نستفتى وجهات نظر الرأي العام العربي وان نرصد اتجاهاته تجاه ما اسميناه بالمسافة السياسية بين أقطار الوطن العربي ومدى ادراك قطاعات هذا الرأى العربي العام تجاه احتمالات وامكانيات الوحدة بين قطريـن او اكثر على المدى القصير .
عن هذه التساؤلات التي اجاب عليها البحث الميداني يدور المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة □

الأبعاد الحضارية لاستراتيجية العمل العربي المشترك

د . محيي الدين صابر

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

من المفهومات المتداولة في الحياة العامة ، مفهوما الحضارة والتنمية وهما يستعملان في السياقات المختلفة استعمالات قد لا يتيسر لها نصيب عادل من الوضوح والتحديد والدقة ، وبين المفهومين رحم لاحمة ، وصلة واشجة ، وسائل وأهداف . ومن هنا ، فلعله يكون نافعا أن نشير اشارات عابرة ، الى طبيعة كل مفهوم والى بعض خصائصه ووظائفه ، فان هذا من شأنه أن يعين منهجيا على توضيح أبعاد هذه القضية الاجتماعية الهامة .

مفهوم الحضارة

الحضارة في واقع الأمر ، ودون التعرض للتفاصيل الفنية الكثيرة ، نظام شمولي للحياة الانسانية ، هي مجموعة القيم والضوابط والقدرات والاتجاهات التي يصبح بها المجتمع البشري ما هو ، فالحضارة هي حد فاصل نوعيا بين الانسان ، وسائر الاحياء الذين يقاسمونه الحياة على هذا الكوكب وانه مأذون به علميا أن يقال ان الانسان حيوان حضاري . بمعنى انه لا يمكن أن يوجد مجتمع انساني غير متحضر ، أي لا يملك حضارة ، ضرورة أن له قواما اجتماعيا ، في وسائل الانتاج وانماط الارتفاق واساليب التواصل والتفاهم ، وان هناك علاقات منمطة تنظم نشاطه ، وتضبط سلوكه ، وتحدد تصوره فيما بين أفراده ، وفيما بينهم وبينه من جهة ، وبينهم وبين الآخرين من جهة أخرى ، ثم بينهم وبين الطبيعة من حولهم فيما يرون وفيما وراء الطبيعة دونهم مما لا يرون .

واذا كانت الحضارة فاصلا نوعيا بين الانسان ، وسائر الاحياء ، فهي فاصل درجي بين مجتمع بشري ومجتمع بشري آخر ، حجما ومستوى ، كما وكيفا ، ومن هنا تجيء فكرة المجتمعات المتقدمة ، أي التي تملك وسائل أكثر ، وقدرة أكبر في التعامل مع البيئة الطبيعية وفكرة المجتمعات المتخلفة ، أو النامية التي تملك نلك امتلاكا ذاتيا[1] . وهو حق ، ان الجدل حول هذه الظاهرة مصطلحا ، ومفهوما ، وطبيعة ووظيفة ، لم ينقطع منذ أن قدم الانتربولوجي الانجليزي تايلور تعريفه لها عام ١٨٧١ ، حيث كتب « ان الحضارة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والاخلاق والقانون والتقاليد ، وكل القدرات التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في مجتمع » . وقد

(١) محيي الدين صابر ، **التغيير الحضاري وتنمية المجتمع** (سرس الليان : المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي اليونسكو ، ١٩٦٢) .

توسعت المدرسة الالمانية ، وبخاصة في العهد الرومانسي ، في هذا الباب ، حتى أن العالم الاجتماعي الموسوعي الفريد فيبر صاغ اسم علم الاجتماع الحضاري لاستقصاء جوانب الظاهرة كلها ، واحتفلت المدرسة الاجتماعية الفرنسية بهذه الدراسة كذلك فيما كتب دوركهايم ومارسيل موس ، ومن أهم النتائج التي برزت من خلال هذه الدراسات التمييز بين ظاهرتي الحضارة* من ناحية وظاهرة المدنية* من ناحية أخرى ، فالحضارة في الفكر الالماني ، هي الاصالة الروحية والحقيقة الفلسفية والعاطفية للانسان ، والمدنية هي النشاط الانساني في غزو ميادين الطبيعة عن طريق العقل في محيط العلم والفنون الصناعية والتخطيط ، بمعنى أن الحضارة هي قيمة جذرية عليا تنمو وتنضج. أما المدنية فهي في مجموعها ظاهرة اصطناعية تزدهر وتأفل بازدهار صور الفنون الصناعية للمجتمع المتمدن او أفولها ، فالحضارة هي التراث المدخر المتراكم ، أما المدنية فليست الا قطاعا من الانشاءات الاجتماعية ، وفي هذا السياق ، فان الحضارة تتعلق بتقاليد المجتمع الأصيلة ، بينما تكون المدنية نظام دولة .

والمدرسة الفرنسية تصطنع كلمة المدنية بدل كلمة الحضارة . ومجمل آراء مفكريها يفرق بين ظاهرتين اجتماعيتين احداهما الظاهرة فوق القومية* التي لا ترتبط ببنيان اجتماعي معين وهي تقابل مفهوم المدنية ، بمعنى أن هذه الظواهر قابلة للانتقال من مجتمع الى آخر ،وهناك ظواهر قومية غير قابلة للانتقال ومرتبطة ببنيان اجتماعي معين ، وهي تطابق مفهوم الحضارة في المدرسة الالمانية ..

وتأثرت المدرسة الانجلوسكسونية بذلك ، فقد فرق ماك ايفر بين الحضارة والمدنية بهذه العبارة :الحضارة هي ما نحن أما المدنية فهي ما نستعمل(٢). والى جانب هذا فهناك اتجاهات وآراء حول وظيفة الحضارة وطبيعتها منذ وظيفية مالينوفسكي وبنيوية راد كليف براون الى بنيوية ليفي ستروس ومهما تكن قيمة كل هذه الآراء من الناحية الاكاديمية او المنهجية ، فان الذي يهمنا هنا ، هو أن الحضارة هي نظام كلي وشمولي للقيم والمعارف والخبرات ، وأن المدنية هي جزء من الحضارة ينشأ في رحابها ، ويتكيف معها ، ويتبادل معها التأثير والتأثر(٣) ..

وقد درج المؤرخون على وصف الحضارات جغرافيا ، باسم الحضارة الاشورية أو المصرية أو الصينية أو الهندية أو اليونانية أو الرومانية أو العربية ، أو الأوروبية ... الخ ، وقد توصف وصفا فكريا فيقال : الحضارة البوذية او المسيحية او الاحيائية أو الاسلامية .. الخ ، وقد توصف كما يفعل الاجتماعيون بصفات انتاجية ، مثل حضارة جمع الثمار والحضارة الصيدية والرعوية والزراعية والتجارية والصناعية وحضارة الثورة العلمية والتكنولوجية .. الخ . وهي تصنيفات متصلة في عاقبة الأمر بمناهج الدراسة ، أكثر منها بحقائق موضوعية ، والحقيقة الباقية هي أن الحضارة تمثل في التحليل النهائي ، تعامل البيئة الاجتماعية مع البنية الطبيعية لتجاوزها والتغلب عليها وتسخيرها ، ثم انعكاس هذا التفاعل على نوع ومستوى علاقات المجتمع ، فهي عملية واحدة مستمرة ، تمثل التراث البشري والمواريث الاجتماعية ، وليس هناك عنصر حضاري يختفي اختفاء تاما ، شأنه في ذلك

---

* Culture
* Civilisation
* Supranationale

(٢) Culture is what we are. Civilization is what we use.

(٣) صابر ، **التغير الحضاري وتنمية المجتمع** .

E. B. Taylor, **Primitive Culture** (London:John Hurrgy, 1817).

شأن المادة ، فهي تتخذ صورا وصيغا ووظائف أخرى . كذلك فان الحضارة هي ثمرة الجهد الانساني المستمر ، وحين نقول تجاوزا ، الحضارة الاوروبية أو الغربية ، في مقابل ما نسميه الحضارة الشرقية ، فنحن نتجاهل الاضافات العظيمة والجوهرية التي استمدتها الحضارة المعاصرة من الحضارات التاريخية ، وفي مقدمتها الجهد العربي الاسلامي ، في مجالات العلوم الطبيعية والرياضية ، اما ابتداعا ، أو اضافة لما كان قائما من جهد سابق ، وحين نقول الحضارة الصناعية ، ينبغي أن نذكر دور الحضارات الزراعية والتجارية في تطوير الحضارة الصناعية ... الخ ، وهكذا ..

الحضارة المعاصرة

الحضارة المعاصرة ، ليست لها جنسية محددة ، فهي تنتسب الى جهد الانسانية الطويل ، وهي تتميز عن الحضارات التاريخية ببعض الخصائص الفريدة ، ومن هذه الخصائص ، خاصية المطلق ، فاذا كانت الحضارات التاريخية ، بحكم تأطيرها الاجتماعي ، ارتبطت ببنيان اجتماعي معين ، فان الحضارة المعاصرة تتجه بصفة عامة الى العالمية ، لأن كثيرا من موضوعاتها ، تقوم على حقائق من العلوم الطبيعية والرياضية القابلة للتطبيق في كل زمان ومكان متى توفرت شروطها ، كذلك من خصائص هذه الحضارة المعاصرة ، سلعيتها ، بمعنى أن منتجاتها تصنع لتباع ، ومن هنا فهي حضارة سوق ، ذلك الى جانب تملكها السيولة الذاتية ، بما استحدثت من وسائل الاتصال والمواصلات بصورة غير مسبوقة في التاريخ ، ان نظرة الى العلاقات الدولية التجارية ، والنظم المالية والمؤسسات المصرفية ، تكشف عن ذلك كله في وضوح ...

كان من نتائج هذه الحضارة العملاقة التي تغلبت على عوائق الزمان والمكان ، أن العالم كما أقول دائما ، أصبح الآن يعيش في قرية الكترونية يتسامع اهلها ويتراءون ويتقاسمون مصيرا مشتركا . وإن أثر هذه الحضارة ، حضارة الثورات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية شمل كل جوانب الحياة العامة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، بحيث اصبح الافلات من قبضتها أمرا عسيرا يساوي الانسحاب من الحياة نفسها ...

وهنا أود أن أشير الى نقطة مركزية في هذه الدراسة ، وهي أن الحضارة المعاصرة ، ليست هي السلع التكنولوجية ولا مظاهر الارتفاقات الاستهلاكية ، ولكنها نمط حياة كاملة ، تتضمن قيما واتجاهات ، وهنا أستأذن في أن أذكر ، بما سلفت الاشارة اليه من أن الحضارة ، أي حضارة ، نظام شمولي وكلي للقيم والمهارات والمعارف ، ومعنى هذا أن هذه الحضارة المعاصرة ، ليست حضارة محايدة ، ولا يمكن التعامل معها من الخارج ، على عكس ما يعتقد بعض المصلحين الذين ييسرون على انفسهم وعلى الناس فيقولون بالانتقاء الحضاري ، بمعنى أن نختار من عناصر هذه الحضارة ما هو نافع ، ونترك ما هو ضار .. وتحديد ما هو النافع وما هو الضار أمر عسير ، ولو تم هذا التحديد فان هذا النافع يؤثر تأثيرا كبيرا ونهائيا على كثير من المفاهيم والتصورات ، وقد يمتد الى القيم نفسها ...

فالعناصر الحضارية تنطوي على قيم ، فحين يتناول الانسان عقارا معينا ، ولنقل انه مضاد حيوي ، فما هي الخطوات التي يمر بها هذا المريض ؟لا بد أن يكون له موقف معين من مفهوم المرض والصحة أولا ، ولا بد من أن يخضع للاجراءات التي يستدعيها تناول هذا العقار سواء من حيث الزمن أو المقدار ، أو الامتناع عن أشياء ، أو الاقبال على أشياء أخرى ... الخ . وهذا مثل متواضع ...

وهناك أمثلة ترد في مواقعها من العرض . وقد طرحت هذه الحضارة الكونية ، مفاهيم كثيرة ، من أكثرها دورانا « التنمية » أو التنميات في مجالاتها المتعددة .

التنمية

والتنمية ، على الرغم من أنها دعوة العصر ، فهي ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر انتاجا وارتفاقا وعلاقات ، ولكن مفهومها اتخذ صورة محددة في سياق الحضارة المعاصرة ..

وقد اصبح تعبير التنمية اكثر دورانا في لغة السياسة والاقتصاد المعاصرة على المستويات الدولية والقومية والقطرية والمحلية ، كتعبير عن التقدم ، والرخاء ، والاستقرار ، وأصبحت التنمية هي المعيار الذي تقاس على أساسه مواقع الدول في الحضارة المعاصرة و في المجتمع الدولي ، وتصنف بها المجتمعات ، بين مجتمعات متخلفة أو نامية ومجتمعات متقدمة ، ومجتمعات فقيرة ، ومجتمعات غنية الى آخر التسميات الكثيرة ..

ولأن فكرة المجتمعات النامية ، مع ما يمكن ان يقال وقيل حولها من حيث دقة الوصف ، انما نشأت للتعبير عن التفرقة بين المجتمعات المصنعة والمجتمعات التقليدية ، أو التي في طريقها الى التحديث ، فان مفهوم التنمية ، غلب عليه الطابع الاقتصادي والمالي ، في التعريفات التي اعطيت لهذا المفهوم . ومن هنا فقد يحدث الخلط احيانا بين الغنى والتنمية ، بين المال والتقدم . إن فكرة التنمية تنطوي على معنى التقدم التكنولوجي والاجتماعي والتنظيمي ، وهي فكرة معقدة ، صحيح أن الغنى احد نتائجها الملازمة ، ولكنه لا يقوم وحده مقام التنمية ، لأن التنمية تنطوي على عناصر متعددة ، متصلة ببنيان المجتمع وبتكوين الفرد ، فالمال في التنمية ، مال مصنوع من جهد الانسان ، هو ثمرة سعي معين بوسائل معينة ، فالغنى شيء والتنمية شيء آخر ، ذلك لأن المال والتقدم وإن كانا قريبا من قريب إلا أنهما ليسا شيئا واحدا .

ومع هذا فان معظم الكتاب يميلون الى اتخاذ المعايير الكمية مقياسا للتنمية وهو نوع من التعريف بالوصف ، مع ان التنمية في الأصل عملية تغيير في الاتجاهات والمهارات ونمط الحياة وهكذا .. فقد عدد بعض الكتاب ثلاثة وسبعين(٤) مقياسا في مختلف القطاعات للدلالة على درجة التقدم واستكمال حالة التنمية ، ففي المجال **الديمغرافي والصحي** مثلا ، يتم القياس على معدل وفيات الاطفال ، وتوقعات الحياة ، وطولية العمر ، ونسبة الوفيات الناتجة عن الأمراض المعدية والطفيلية ، وعدد الاطباء لكل ألف من السكان ، وعدد الأسرة في المستشفيات ومعدل المواليد ، ومعدل الخصوبة ، ونسبة القوى العاملة للسكان ما بين سني ١٥ الى ٦٤ ، ونسبة القوى العاملة للسكان في مدينة سكانها عشرون الفا فأكثر ونسبة اولئك الذين يعيشون في مدينة سكانها نصف مليون شخصا فأكثر ... الخ .

وفي مجال **التغـذية** ، يقاس الاستهلاك اليومي للفرد من السعر الحراري والبروتين الحيواني ونسبة السعر الحراري الناتج من الحبوب او الدرنيات ... الخ .

وفي مجال **التعليم** تقاس نسبة الاميين من ١٥ سنة فأكثر الى السكان ، ونسبة المنخرطين في

---

(٤) Peter Lengyel, **Approches de la science du developpement Socio-économique** (Paris: UNESCO, 1971).

التعليم الابتدائي والثانوي الى عدد السكان بين سني الخامسة والتاسعة عشرة ، ونسبة المنخرطين في التعليم الابتدائي الى عدد السكان في سني الخامسة والرابعة عشرة ، ونسبة المنخرطين في التعليم الثانوي بين سني الخامسة عشرة والتاسعة عشرة ، ونسبة المنخرطين في التعليم المهني الى عدد السكان بين سني الخامسة عشرة والتاسعة عشرة ، ونسبة المنخرطين في التعليم العالي الى كل الف من السكان بين سني العشرين والتاسعة والعشرين ، وعدد السكان الذين يبلغون الخامسة عشرة واتموا سنة دراسية واحدة في التعليم الابتدائي او الثانوي او العالي .. الخ .

وفي مجال **الاسكان** يتخذ مقياسا متوسط عدد السكان في السكنى ، ونسبة المساكن التي بها ارتفاق للمياه والكهرباء الى العدد الكلي المتاح للمساكن .. الخ . وفي مجال **الاعلام** ، تقاس التنمية بعدد نسخ الصحف الصادرة يومية او متخصصة ، بالنسبة الى كل الف من السكان ، وبنسبة التليفونات الى كل مائة ألف من السكان ، وبنسبة اجهزة استقبال الراديو والتليفزيون الى كل الف من السكان .. الخ .

وفي المجال **الاقتصادي** بأطوال السكك الحديدية بالنسبة الى مساحة القطر ، وبحمولتها بالاطنان ، وباعداد السيارات بالنسبة الى كل الف من السكان وبنسبة السكان الذين ينشطون اقتصاديا في قطاعات الكهرباء ، الغاز والمياه والخدمات الصحية والنقل والمتاجر والمواصلات ، وبنسبة العاملين من الذكور الراشدين في النشاط الزراعي بالنسبة الى اليد العاملة من السكان الذكور ، وبالانتاج الكلي للفرد الناتج من الصناعات التحويلية او المعدنية بالنسبة الى الانتاج الكلي الفردي العام ، وبنسبة السكان العاملين في الصناعات التحويلية ، وبالنسبة العامة للصادرات، وبنسبة الصادرات والواردات الى الدخل القومي ... الخ .

وبصفة عامة فان من مؤشرات التنمية ، قياس الدخل القومي بالنسبة الى الفرد بالدولار ، وعدد الاشخاص الذين يتقاضون اجورا بالنسبة الى السكان الناشطين اقتصاديا ، والفروق البنيوية العامة في الانتاج ، ونفقات استهلاك الدولة بالنسبة الى الدخل القومي ، ونفقات الاستهلاك الخاص بالنسبة الى الدخل القومي ، ونسبة نفقات الغذاء الى النفقات العامة في الاستهلاك الخاص ... الخ . وهذه المعايير يمكن ان تضاعف ، فهي لا تستوعب كل مظاهر الحياة التكنولوجية في جوانبها المختلفة .

ويمضي الكاتبون في هذا الاتجاه الكمي ، فيصنفون الدول على أساس الدخول الفردية الى مراتب ودرجات ، فهناك المرتبة الأولى أ : وهي التي يفوت دخل الفرد فيها الفي دولار في العام وعددهم ٢٠٠ مليون.والمرتبة الأولى ب ، وهي التي يبلغ فيها هذا الدخل الفي دولار وعددهم ٩٠ مليون ، والمرتبة الأولى ج وهي التي يتراوح دخل افرادها بين ١٣٠٠ الى ٩٠٠ دولار وعددهم ٢٠٠ مليون . وتأتي بعد نلك الدول في المرتبة الثانية وهي التي يتراوح دخل الفرد فيها بين ١٢٠٠ الى ٦٠٠ دولار سنويا وعددهم ٤٧٠ مليون شخصا . ودول المرتبة الثالثة يكون دخل افرادها ما بين ٦٠٠ الى ٢٥٠ دولار وعددهم ٢٥٠ مليون . ودول المرتبة الرابعة يتراوح دخل الفرد فيها بين ٢٥٠ الى ١٠٠ دولار وعددهم أكثر من ١٢٠٠ مليون . أما دول المرتبة الخامسة فهم ما دون ذلك ، أي يكون دخل الفرد فيها ١٠٠ دولار سنويا فأقل وعددهم تقريبا مليار (ألف مليون) .

ويستخلص من هذه المعايير التي عرض لها الكاتبون عن التنمية ، والتي اكتسبت شرعية مهنية في هذا المجال ، أمور :

● الاول : أنها معايير كمية ، يمكن قياسها وضبطها ، ويسهل تطبيقها .

● الثاني : أن لبعض المعايير قيمة رياضية ، اكثر من قيمتها الواقعية وذلك يتمثل واضحا ، في طريقة حسابات الدخول الفردية ، فهناك دول ، هي في عداد الدول النامية بحكم ظروفها ، وهي تتصدر قائمة الدول المتقدمة ، بينما نجد دولا أوروبية مصنعة تصنيعا حسنا مثل اسبانيا ، تقع في المرتبة الثالثة في قائمة الدخول الفردية.

● الثالث : وهو اكثر هذه الامور اهمية ، هو ان هذه المعايير تذكر في وظيفة هدف فلسفي متصل بتحقيق السعادة الاجتماعية والتي يعبر عادة عنها في هذا السياق « بمستوى الحياة » .

● الرابع : ان هذه المعايير منتزعة من خصائص ومقومات المجتمعات المتقدمة ، المجتمعات المصنعة والغنية ، وذلك على اساس انها تمثل التنمية التي تصبو اليها الانسانية ، كمثل أعلى في الحياة الدنيا .

وهنا ينبغي أن نتساءل عن قضايا اخرى متصلة بهذه الأمور:

*** والقضية الأولى هي :** هل هذه المعايير ثابتة ؟ بمعنى أن الدول النامية لو حققتها أصبحت دولا متقدمة . والواقع التاريخي يشير الى ان هذه المعايير والمؤشرات دينامية ومتحركة ، وهي تتغير من عام الى عام تبعا للتغييرات الجوهرية التي تحدث في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه الدول ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان معدل تقدم الدول النامية بطيء ، ضرورة ان الدول المتقدمة تطفر في تقدمها ، نتيجة للتكاثر الذاتي للتكنولوجيا . وحين تصل الدول النامية الى المستوى الحالي لهذه المعايير والمؤشرات فانه سوف يصبح مستوى متخلفا وتاريخيا ، وستوضع مؤشرات ومعايير اخرى ناتجة عن الاوضاع الجديدة للدول المتقدمة .

ومن هنا فان السباق الطولي في التنمية ، عملية عسيرة ، ولا بد من التفكير الخلاق والخيال المبدع ، في وضع استراتيجية التنمية في الوطن العربي باختراع طرق اخرى ، واستحداث بدائل ممكنة ، كلما امكن ذلك ، وهو ممكن .

*** اما القضية الثانية :** فهو عصب القضية ، وقلب المشكلة ، وهو يتصل بهدف التنمية لا بوسائلها ولا بمظاهرها ... وهو ما يعبر عنه « بمستوى الحياة » في اطار الحضارة المعاصرة ومستوى الحياة في عاقبة الامر ، هو كما سلف فيه قول قصير قبل حين ، مسألة فلسفية تتصل بالسعادة الفردية والاجتماعية ، شعور الفرد بالاشباع في مواجهة حاجاته ، وشعوره بالرضا في مواجهة المجتمع له ، أي بمكانته الاجتماعية ، وما زال هذا طلبا انسانيا في كل المجتمعات وفي كل العصور ، وسوف يظل كذلك ، ما دام هناك مجتمع بشري .

ومن الحق أن نقرر أن هذه السعادة ، تتم في صور مختلفة واحيانا متعارضة ، فمثلا ، وضع معدل استهلاك البروتين الحيواني معيارا في إطار التنمية ، بينما نجد أن هذا السلوك خطيئة في مجتمعات أخرى معاصرة ، كالهندوس . وقد يحظى بالمكانة الاجتماعية رجل فقير ماليا ، يمثل قيمة من قيم المجتمع العاملة ، أكثر بكثير مما يحظى به غني مكثر عاطل من تلك القيم . وهكذا ، والأمثلة كثيرة وقائمة وساعية بين الناس .

ولكن القضية الجوهرية في هذه المسألة ، هي « كلية الحضارة » وان التنمية نمط حياة جديد

يتضمن قيما واتجاهات ووسائل واهدافا ، وأن مباشرة التنمية ، وهي قدر لا مهرب منه ، ينبغي ان يسبقها ويصحبها ويعقبها ، فكر بصير يعصم من التقليد غير النافع ، وتقويم موضوعي خلاق يضع البدائل الرشيدة في سياق القيم الاساسية للمجتمع في نطاق استراتيجية مستنيرة ومرنة ، كل ذلك تفاديا لأحد خيارين فرضتهما الحضارة التكنولوجية على هذا العالم ، واحلاهما مر كما يقول تراثنا.

الخيار الاول : هو الاندفاع المحموم في تبني الانماط الحضارية المعاصرة بخيرها وشرها ، على حساب الاصالة والقيم ، وهذا التبني الكامل قلما أسلم الى تكامل في نسيج المجتمعات النامية ، نتيجة لصراع القيم ، فهو لا يسلم صاحبه في كثير من الحالات ، الا الى المصير الاسطوري للغراب الذي فقد مشيته ، ولم يدرك حسن مشية الطاووس ، فسلمت للطاووس ذاته وخسر الغراب نفسه فيما خسر .

اما الخيار الثاني : فهو الاعراض المتعصب ، وادارة الظهر ، لكل ما يدور في العالم وهو لا يسلم في كل الحالات الا الى العزلة والانسحاب من الحياة الى المتاحف ..

وينبغي ان نتلمس طريقنا برشد ، بين الخيارين ، في محافظة مبدعة على الاصالة ، واقبال بصير على المستقبل وهي مهمة عسيرة تكاد تبلغ مبلغ الاستحالة . على ان اممّا حولنا ، حاولت ذلك ، فلليابان تجربتها ، وهي تجربة خاصة ، ومع هذا فلقد بدأت القيم التكنولوجية تؤثر تأثيرا عميقا في بنيان المجتمع الياباني الحديث ، بحيث اصبح كثير من نمط الحياة القديم ، يمارس ممارسة فولكلورية ، ويدخل في باب الصناعات السياحية .. وللصين تجربتها كذلك ، ولكنها تمت في ظروف تاريخية فريدة .. وما يزال الوقت مبكرا للحكم على حصيلة هذه التجارب ، في سياق الطبيعة الكونية لهذه الحضارة المعاصرة ولوسائلها العملاقة في توحيد الاتجاهات والميول ، وخلق الايديولوجيات والمواقف وقدرتها المذهلة على الانتشار والسيولة ، والتأثير بمختلف وسائل الاتصال القادرة ..

لقد ادركت الدول النامية فداحة الموقف ، وصلابة المعوقات القائمة في وجه التنمية التي لا يمكن ، مع كل الارادة الطيبة ، تحقيقها في ظل النظم العالمية العملاقة في المجالات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية ، فدعت الى نظام اقتصادي دولي جديد ، يحقق قدرا من العدالة في العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية ، ويخفف من الاستنزاف الشره للموارد الأولية في البلاد النامية . ولعل مثل هذا النظام أن يكون أحد المداخل الجديدة للتنمية في البلاد النامية ، بما يقلل من الثمن الاجتماعي والاقتصادي لهذه التنمية ، وان كان هذا وحده لا يكفي ، فهناك الخصائص الحضارية التي تنفرد بها مجموعات الدول بعضها عن بعض .

ومن هنا ، فينبغي أن نتناول بعض الخصائص البارزة للواقع الحضاري العربي في سياق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

الواقع الحضاري والتنمية العربية

من المعطيات الاولية ، ان الوطن العربي ، مع تعدد اقطاره ، وتنوع نظمه السياسية ، واختلاف امكانياته الاقتصادية ، في رحم لاحمة ووحدة جامعة ، وأنه متوحد في بيئته الحضارية ، تراثا وقدرا ، متكامل في موارده الطبيعية ، مادة وبشرا .. وأن هذه المعطيات تتجسد في إرادتها الجماعية ، في جامعتها العربية وفي منظماتها المتخصصة ، وفي المؤسسات القومية المهنية الناشطة في

مختلف مجالات العمل العربي المشترك . ومن المعطيات الأولية كذلك : ان الحضارة العربية ، وبكل الموضوعية العلمية ، حضارة منفتحة وغنية ، وذات قابليات عالية على الاستيعاب والتكيف والعطاء .

ولقد حملت أعظم رسالة الى البشرية رسالة الاسلام ، التي نقلت الانسانية نقلة غير مسبوقة في التاريخ ، الى طريق السعادة والتقدم والحرية ،ولقـــد تعاملـت الحضارة العربية ، وتفاعلت مع حضارات كثيرة في تاريخها الطويل ، وأعطت وأخذت ، ولكن تجربتها في ظل الاسلام تجربة خصبة وفريدة ، فقد اتصلت بكل شعوب العالم المتحضر في القارات المأهولة ، وتخطت كل الحواجز المادية والفكرية ، وانشأت في زمن قياسي عالما حضاريا متناسقا ومتماسكا ممتدا من الصين الى قلب اوروبا ، مما يثبت قدرة الحضارة العربية بخصائصها الانسانية على الحركة والتفاعل وعلى استئناف دورها الحضاري في سياق مقتضيات العصر ، وهو دور تملك الأمة العربية كثيرا من مقوماته ، فهي تمتلك في حضارة العصر موارد استراتيجية حاكمة في الاقتصاد العالمي وتمتلك طاقات علمية وفكرية متقدمة .

وإنه على ضوء هذه الحقائق يكون من النافع ، أن تستهدف استراتيجية التنمية العربية من خلال غاياتها الذاتية ، وبها ، غايات قومية ، وهذا يعني ان التنمية القطرية العربية في سياق الاقتصاد العالمي ، وفي اطار القوى السياسية الدولية ، لن تؤدي حتى غاياتها القريبة ، هذا اذا استبعدنا الظروف الاقتصادية الحاكمة ، مثل السوق ، ومثل الأيادي العاملة ، ومثل الامكانات الطبيعية ، ورأس المال ، ونوع الاستثمار وظروفه .

ومن هنا ، فان مجال التنمية ، في اطار العمل الاقتصادي العربي المشترك ، هو من أكثر المجالات العملية والموضوعية التي تحقق فيها التكامل الذي يفضي في ظل الظروف التاريخية ، والمستقبلية الى وحدة الامة العربية ، وابراز شخصيتها الحضارية بشموخها وعطائها في المجال العالمي .

وتبقى بعد هذا ، الاجابة على التساؤل الذي أثير في عرض هذه الدراسة ، وفي مقاطع منها ، عن التنمية والحضارة ، وعن المعادلة الصعبة التي يجب ان تكون ، لايجاد صيغة للملاءمة والتكيف بين القيم الحضارية التاريخية ، والقيم التنموية للحضارة المعاصرة ... وهنا نعرض موجزين لهذه القضية :

■ الحضارة ، نمط حياة متكامل ، وهي في حالة حركة دائمة ، لاداء وظيفتها التجاوزية ، تجاوز الواقع ، وتأكيد سيطرة البيئة الاجتماعية على البيئة الطبيعية . وهذه الحركة ، تتخذ فيما تتخذ ، صورتين : إحداهما هي صورة النمو الذاتي بمعنى أن تتسع الحضارة داخليا ، وتتراكم خبراتها ، وحينئذ يؤدي هذا التراكم الكمي ، إلى تغيير نوعي في البنيان الحضاري ، ولكن هذا التغيير يكون في هذه الحالة متكاملا مع سائر الانساق الحضارية القائمة لانها تمت بأدواتها وبارادتها ، وفي حدود قيمـها العليا . ومن أمثلة ذلك مثلا صراع الاجيال الذي ينتهي عادة بصيغة مقبولة من التكيف مع القيم الاساسية للحضارة ، وهذا هو الأسلوب الذي سلكته الحضارات التاريخية في مسيرتها الطويلة ، فهي تتسع وتتماسك بالنمو .

أما الصورة الأخرى ، التي تتحرك بها الحضارة ، فهي ظاهرة التغير الحضاري ، وهذا التغير ، يصيب البنيان الحضاري بتحول نوعي ، وأبرز أدوات هذا التغير ، هو الاختراعات . والاختراعات ليست كما يتبادر الى الذهن وقفا على الاختراعات المادية ، ولكنها تشمل في الأساس

الاختراعات الفكرية في مجالات السياسة والتشريع والتنظيم ... الخ . وحركة التغيير تحدث تصدعا في البنيان الحضاري القائم ، وتقوض كثيرا من دعائمه أو تحولها أو تستوعبها ، ويتوقف ذلك على طبيعة العناصر التي تعرضت للتغيير ، صلابة أو رخاوة ... وهذا على عكس ما يحدثه النمو ، من التماسك والتكامل...

وحين ننظر الى ظاهرة التنمية في هذا الاطار ، فاننا نجد ان التنمية هي ، في عاقبة الامر ، تغيير في نمط الحياة ، وفي الاتجاهات ، وفي علاقات الانسان بالطبيعة ، وعلاقات الانسان بالانسان وبالمجتمع ، في اطار أهداف عليا محددة ، تشكل في مجموعها « السعادة » في الحياة الدنيا ...

■ والتنمية ، كما نتصورها ، مفهوم منتزع من قيم الحضارة المعاصرة ، حضارة الثورات الاجتماعية والعلمية التكنولوجية التي تجاوزت مرحلة الثورة الصناعية ، وفتحت آفاقا جديدة ، وجالت بين الكواكب ، وقد ابرزنا في هذه الدراسة ، عدم حيادية الحضارات ، وأن مفردات الحضارة ، أي حضارة ، تنطوي على قيم منتسبة إلى الرؤية الكلية لها ، تدور في فلك قيمها المركزية .

ومن هنا اشرنا الى الخيارين الصعبين اللذين تطرحهما التنمية الشاملة خيار التبني الكامل ، وخيار الاعراض المطلق ، ونضيف هنا ، أن أحد الخيارين لم يأخذ بهما مجتمع من المجتمعات النامية ، فالواقع يقول انها جميعا اندفعت في طريق التبني ، لأن اطار هذه التنمية ، فرض عليها عن طريق النظام الاستعماري ، والتنظيم السياسي والاداري والاقتصادي والمالي ، وهو في موقف الغالب والحاكم والمنتصر ، ونموذج القدرة والقوة والثروة والعلم ، الذي يتطلع اليه المغلوبون والمنهزمون ، وأصبح المضي في هذا الطريق يتم تلقائيا وهو طريق طويل وشاق ، ودون بلوغ الهدف بما به أهوال وأهوال .

ومن هنا ، فان الانطلاق من الواقع يسلم إلى النظر في المشكلات التي تعترض هذا الطريق وتحول دون تحقيق هدف التنمية ، وكثيرا ما اتخذ البحث في هذه المشكلات مسارا مهنيا ، فيكون التأكيد على عنصر من عناصر التنمية ، مثل رأس المال أو التنظيم أو المهارة الفنية .. الخ . وقليلا ما يتناول البحث النظر في الاطار الفلسفي لهذه القضية . ولعل من هم هذه الدراسة ، النظر فيما وراء المشكلات الفنية التي يقوم لها ، بكفاية وقدرة ، أهل الاختصاص فيها ، وهكذا فاننا نؤكد هنا بعض القضايا الفكرية المتصلة بمفهوم التنمية .

ولعله من المتناقضات التي تسترعي التفكير ، موقف الحضارة المعاصرة نفسها من التنمية في البلاد النامية ، ذلك أن هذه الحضارة ، بين الحضارات التاريخية ، تتميز بأنها حضارة قابلة للسيولة ، بل إنها تعرض نفسها ، فهي حضارة سوق تباع وتشترى مفرداتها ، وانها بطبيعتها الموضوعية ، تنزع الى أن تكون حضارة كونية ، وانها لم تترك بقعة من الأرض لم تصل اليها ، وانها لم تدع انسانا الا وخالطته وقاسمته حياته الخاصة والعامة ، في مستويات ودرجات مختلفة ، هذه الحضارة الممتدة المنتشرة ذاتيا ، تنزع بطبيعتها السوقية إلى الاحتكار ، فهي ترفض التماثل الحضاري الذي تسعى اليه المجتمعات النامية وهي تضع العراقيل أمامها ، حتى لا تصل إلى مرحلة التماثل الذي يعني بالضرورة مرحلة التنافس ، فهي تحتكر مصادر التقدم ، وتحجب التكنولوجيا ، **وهي تستنزف قدرات المجتمعات الناميـــة أولا بأول ، ولا تبقـــي من هذه القدرات الا ما تستثمره** هي ، ويعود اليها ، وهذا السلوك السياسي للحضارة المعاصرة ، مما ينبغي أن يكون في التقدير ،

حين التصدي لعمليات التنمية ، بمعنى أن التنمية ينبغي أن تعتمد على القدرة الذاتية في الانطلاق المستقل ، وهذه تجربة عاشتها بعض الشعوب ، واستفادت منها ، ووقفت على قدميها ، ونحن في الوطن العربي ، في حاجة الى استيعاب هذا الدرس في استراتيجياتنا التنموية .

ومن القضايا العامة ، أنه في سياق تصور التنمية نمطا جديدا للحياة ، فان كل قيم الحضارات التاريخية التي تعيشها هذه المجتمعات تصبح عقبة في سبيل التنمية ، فالتنمية تفرض مفاهيم واتجاهات جديدة في أهداف الحياة ، وفي اساليب العمل ، واشكال العلاقات واتساق السلوك الاجتماعي ، فمفهوم كمفهوم العمل ، أو مفهوم الزمن ، أو مفهوم الثروة ، أو مفهوم القيادة أو مفهوم المكانة الاجتماعية ، أو مفهوم الرجل والمرأة ، أو حتى مفهوم الانسان عن نفسه ، كل هذه المفهومات والتصورات تتعرض لتغير أساسي ، ولنضرب مثلا واحدا قريبا معاشا في المجتمع العربي .. ليكن هذا المثل هو البدوي الذي ينتقل من حياة البداوة الى حياة العمل في صناعة النفـط ، كم يبقى له من حياته ؟ إن مفهوم الثروة ، وهو مفهوم اجتماعي أكثر منه اقتصاديا ، يتغير . فالبدوي يضع قيمة الثروة في عدد الحيوانات أو النخيل التي يملكها أكثر مما يضع ذلك في العائد المالي منها . ومفهوم العمل يتغير ، لأن جزءا كبيرا من عمله ، كانت الطبيعة تتولاه عنه ، سواء في نمو الحيوانات أو تربيتها ، ولم يكن ايقاع الزمن عنده يوميا ، أو جزءا من يوم ، بل كان ايقاعا فصليا أو سنويا . ومفهوما القيادة والمكانة الاجتماعية يتخذان صورة إدارية وبيروقراطية وفنية ومالية ، وهو أمر يختلف تماما عن مفهومه الأصلي ، وحتى تفاصيل حياته اليومية ، وعلاقاته وجيرته ، وملبسه ومطعمه ومشربه واحاديثه وموضوعاتها ، كل ذلك يتغير ، وهو يعزي نفسه مرحليا بنصب خيمة في فناء داره الاوروبي النمط والمرافق ، وباستبقاء معزى أو معزيين حوله . وأنا لا أريد هنا ، أن أحكم حكما قيميا ، على هذه الظاهرة ، وهل هذا البدوي سعيد في هذه الحياة ، أو أنه كان أكثر سعادة قبل ، وهل تتحقق له السعادة لو أنه جمع بين حسنيي الحياتين كما يتمنى أن يحدث ؟

وهناك أمثلة أخرى ، في مجالات اكثر أهمية ، مثل استعمال الأموال وموضوع الأرباح وغير ذلك من النتائج الاجتماعية لأنشطة اساسية في المجتمع كالتعليم والعمالة بالنسبة للمرأة . وهنا ينبغي أن نفرق بين القيم الجوهرية ، وبين الوسائل ، أو العادات والتقاليد ، ففيما يتصل بالاساليب ، وبالعادات والتقاليد ، فان الأمر ميسور ، ذلك أنها وجدت لتؤدي وظائف اجتماعية وتشبع حاجات قائمة ، وهي حين تفقد منطق وجودها تتسرب الى ميدان المأثورات ودائرة الفولكلور ، فمثلا لم يعد هناك موضع تفكير ، للمقارنة بين السيف والصاروخ ، فلكل زمانه ، ولكل نشاط اساليبه .

أما فيما يتصل بالقيم العليا التي هي مناط شخصيتنا وواشجة تاريخنا ، ورسالتنا الى غدنا ، فينبغي المحافظة عليها ، وتنميتها ، وتكييف متطلبات التنمية في ابداع وتفتح لأسسها الاصيلة □

اثر النفط العربـــي*
في العلاقات الدولية

د . فؤاد مرسي

استاذ في الاقتصاد . وزير مصري سابق . من مؤلفاته الاخيرة : « هذا الانفتاح الاقتصادي » ، و « المفهوم المادي للتنميـــة الاقتصاديـــة . »

أدت عوامل معروفة الى ان يصبح النفط في المجتمعات الصناعية الحديثة وقود الحرب وعصب السلام . في منتصف القرن الماضي كان النفط اكتشافا امريكيا خالصا . حتى اذا اشرف القرن على نهايته كانت بريطانيا قد لحقت بأمريكا . وتلتها روسيا القيصرية . وعندما ادرك العالم الغربي،ان الشرق الاوسط يختزن ثروة نفطية كبيرة اتجه منذ بداية القرن الحالي الى السيطرة على هذه الثروة بادئا من ايران ومتجها الى العراق والسعودية والخليج . وأخذ النفط العربي يتدفق من ثم الى المجتمعات الصناعية من العالم الغربي الذي ظل ينفرد بالسيطرة على النفط العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وساعد على استمرار هذا الوضع ، ان الدول الصناعية الكبرى ظلت حتى ذلك الحين تعتمد بصورة رئيسية على مصادرها المحلية من النفط . حيث كانت الولايات المتحدة بالذات اكبر منتج ومصدر للنفط في العالم .

ومع ذلك ، فان احتكارات النفط التي تمثل فئة من اهم فئات رأس المال العالمي والتي تسيطر على استخراج النفط ونقله وتكريره وتسويقه قد اخذت تواجه ، فيما بعد تأميم شركة قناة السويس في عام ١٩٥٦ ، مقاومة متزايدة من جانب الشعوب والحكومات العربية المنتجة للنفط . وادى الصراع بين الشركات العالمية الكبرى او الشقيقات السبع والدول النفطية ، ثم دخول الشركات النفطية المستقلة الى الساحة الدولية ، الى تكوين منظمة الاقطار المصدرة للنفط(الاوبك) عام ١٩٦٠ وعندئذ اتخذت المقاومة النفطية مسارا منظما على المستوى الدولي .

وكان التقدير في العالم الغربي ان سيادة المنطقة العربية على ثرواتها النفطية لا يمكن ان تعود قبل الثمانينات من هذا القرن . وساعد على ذلك التقدير ان وضع السوق النفطية العالمية حتى اواخر الستينات كان يتميز بوفرة العرض عن الطلب . بيد ان القضية طرحت في مقدمة جدول الاعمال منذ بداية السبعينات . لقد جاءت مبكرة بنحو عقد كامل من الزمان ، ليس فقط بفضل الاوضاع الجديدة في سوق النفط العالمية ، وانما كذلك وبصفة خاصة بفضل التحولات الايجابية لصالح قوى التحرر الوطني داخل ارجاء الشرق الاوسط .

---

* قدم هذا البحث الى ندوة ناصر الفكرية الثالثة ، التي عقدت في بيروت من ١٢ الى ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ .

واعطت المقاومة ثمارها منذ بداية السبعينات ، في مؤتمر طهران في مطلع عام ١٩٧١ ، وفي مؤتمر طرابلس في ربيع العام نفسه . وكان تأميم نفط العراق في عام ١٩٧٢ ايذانا بانتقال المقاومة من الناحية الكيفية الى مستوى ارقى . بعدها سقط نظام الامتيازات النفطية وطرحت احتكارات النفط على الدول المنتجة اقتراحات المشاركة . غير ان القضية الملحة صارت هي السيطرة الشاملة للدول المنتجة على نفطها . ففي مابين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٣ ، لم تحصل دول الاوبك كلها الا على ٩٥ مليار دولار نظير انتاج النفط الخام . اما احتكارات النفط العالمية فقد حصلت على مبلغ يتراوح بين ٦٠٠ الى ٧٠٠ مليار دولار .

في هذه الاثناء كان تطور آخر خطير الشأن يؤكد وجوده . فمنذ نهاية الحرب العالمية كان التغيير في مجال السيطرة على منابع النفط واستخراجه من الوطن العربي يجري لصالح الاحتكارات الامريكية بالذات . بل ان الحرب بين العرب والصهاينة عام ١٩٤٨ قد وجهت ، بالاضافة الى كوارثها العربية ، ضربة شديدة العنف الى رأس المال الانكليزي في النفط العربي ، وبخاصة بعد توقف ضخ النفط من فرع انابيب كركوك ـ حيفا . ومنذ ذلك الوقت ، تأكدت باضطراد سيطرة الاحتكارات الامريكية على النفط العربي ، واعتمدت على اسرائيل كقوة ردع فعالة ضد العرب اجمعين .

ولا شك ان حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ قد جاءت لتعزز مقاومة الاقطار العربية المنتجة للنفط التي بادرت وقتها الى فرض حظر نفطي متنوع الكم والكيف على العالم الغربي المساند لاسرائيل . وبادرت منظمة الاوبك لتفيد من هذا التطور الخطير فتصاعدت من ثم اسعار النفط الذي كان يعتبر حتى ذلك الحين أرخص مصادر الطاقة في البلدان الصناعية . وهنا تفجرت مشكلتان كبيرتان في الوطن العربي:

● مشكلة داخلية : هي كيف يستوعب المجتمع العربي عوائد النفط التي تضاعفت فجأة عدة مرات ؟

● ومشكلة خارجية : هي كيف توفق الولايات المتحدة ، والعالم الغربي بأسره بين الحاجة الى النفط العربي وبين الحاجة الى الردع الاسرائيلي للعرب ؟

واذا كان استخدام سلاح النفط على هذا النحو قد ادى الى اعادة النظر في اولويات السياسة الامريكية في المنطقة ، فلقد صار الوطن العربي بفضل النفط قوة مالية عالمية ، اخذت تمارس نفوذا واضحا على مجرى العلاقات الدولية . في عام ١٩٥٦ حاول السوريون استخدام سلاح النفط ، وفي عام ١٩٦٧ تمت محاولة مماثلة لكنها كانت جماعية من جانب الاقطار العربية المنتجة للنفط . ومع ذلك ، فلقد اقتصر اثر المحاولة في الحالتين على اوضاع الحرب المحدودة مع اسرائيل . اما في عام ١٩٧٣ ، فلقد تداعت آثار الموقف العربي في مجال النفط لتتخذ ابعادا دولية واضحة .

ولاول مرة في التاريخ الحديث ، يصدر قرار يؤثر في الاقتصاد الغربي تأثيرا كبيرا وحاسما من خارج العالم الغربي ، من البلدان المنتجة للنفط وفي مقدمتها البلدان العربية . وهو قرار لم يكن يعني مجرد مضاعفة عوائد النفط ، وتدفق جزء اكبر من الدخل النفطي الى البلاد العربية المنتجة ، لكنه كان يعني اعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته الرأسمالية منذ منتصف القرن الماضي على العالم كله ، وكان يعني ذلك دعوة لاعادة توزيع السلعة الاقتصادية في العالم الرأسمالي . كان ذلك بداية لحركة عالمية لصالح العالم الثالث ، هذا العالم النامي او المتخلف ـ حركة تطرح للبحث بمجمل

العلاقات المتبادلة بين قطاعي العالم الرأسمالي ، حركة تطرح للبحث مسألة حقوق الدولة وواجباتها ، وتمكن العالم الثالث من استرداد ثرواته وفرض سيادته عليها .

الحاجة الى شارل مارتل

لكن العالم الغربي اغفل عن عمد حقيقة ان المعركة انما تدور بين كل القطاع المتخلف والقطاع المتقدم من العالم الرأسمالي ، وأصر على انها معركة مع العرب وحدهم . وصرخت الصحافة الغربية في بداية عام ١٩٧٤ قائلة : اننا بحاجة الى « شارل مارتل » جديد لمعركة جديدة مثل معركة بواتييه التي ادت الى سقوط الاندلس، وكان الموقف عصيبا حقا . فهل كان من المتصور مثلا ان يتراجع المجتمع الصناعي ـ العسكري التابع للرأسمالية العالمية المعاصرة امام اساطين المال الجدد الذين ظهروا فجأة في صحراوات آسيا وافريقيا الكبرى ؟ هل يتركون العرب يدمرون المعبد الاقتصادي للبلدان الصناعية الرأسمالية ؟؟ وكان هذا الوضع يدعو في الواقع الى طرح السؤال الذي صار لا مفر منه وهو : أهي أزمة طاقة أم هي أزمة الرأسمالية ؟

لكن الرأسمالية حتى في ازمتها ظلت قوية . وكانت قادرة على الحركة المضادة البارعة ، لان كافة اجهزتها والياتها وادواتها مهيأة لهذا الغرض ، سواء أكان ذلك على مستوى عالمي او جماعي او منفرد ، وخاصة في الظروف الجديدة الخاصة بالسوق النفطية العالمية ، وهي ظروف تحمل العالم الغربي على الالتفاف حول النفط العربي .

وفي عام ١٩٨٠ مثلا سوف يقارب الطلب على النفط القدرة الانتاجية الاحتمالية لمجموع الدول المنتجة . ولسوف يتجاوز الطلب هذا العرض عام ١٩٨٥ . كذلك فان الطلب على النفط في العالم الرأسمالي سوف يقفز ، طبقا لبعض التقديرات ، من ٣١ مليون برميل يوميا الى مستوى يتراوح بين ٤٧ و ٥١ مليون برميل عام ١٩٨٥ . وعندئذ فان الامر سوف يتوقف على السعودية وحدها ، فهي البلد النفطي الوحيد الذي يستطيع بفضل احتياطياته ان يضاعف انتاجه من النفط بارادته . وتذهب تقديرات اخرى اقل تشاؤما الى ان العالم الرأسمالي سوف يعاني عند نهاية هذا القرن من عجز في النفط يتراوح بين ١٥ الى ٢٠ مليون برميل يوميا .

وفي ظل هذه الظروف ، تتخذ ازمة الطاقة بكافة صورها دلالة جديدة . فالنقص الحالي في الطاقة انما يرجع الى التبذير في استخدام النفط بسبب رخصه واهمال مصادر الطاقة التقليدية كالفحم ومشتقاته ، وعدم البحث الجدي عن مصادر جديدة للطاقة ، واحتفاظ الدول الصناعية المنتجة للنفط بمخزونها الباقي منه ، وتلاعب الاحتكارات النفطية العملاقة بالسوق النفطية . ومعنى هذا كله ان ازمة الطاقة ترجع في الاساس لنمط التقسيم الدولي للعمل الذي يفرض حتى الان على الدول المنتجة للنفط ، وفي مقدمتها الاقطار العربية ، هذا النمط الذي يعني استنزاف نفط العالم الثالث في السنوات القليلة المقبلة .

ولهذا فان الدول المنتجة والمصدرة للنفط صار من مصلحتها الجلية ان تحافظ قدر المستطاع على ثروتها النفطية وعدم استنزافها بسرعة . ولذلك تبدو صورة الانتاج والصادرات بين النفط العربي ثابتة تقريبا ان لم تقل في السنوات القليلة المقبلة وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالي :

الانتاج والصادرات من النفط

مليون برميل يوميا

الدولـــة	١٩٧٨ فعلي	١٩٧٩ تقديري	١٩٨٠ متوقع	١٩٨٢ متوقع
الجزائر	١,١	١,١	١,١	١,١
العراق	٢,٥	٢,٩	٢,٤	٢,٤
الكويت	١,٩	٢,٣	٢,٠	٢,٠
ليبيا	٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,٠
قطر	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤
السعودية	٨,١	٨,٨	٨,٥	٨,٥
الامارات	١,٨	١,٩	١,٩	١,٩
المجموع	١٧,٩	١٩,٦	١٨,٤	١٨,٣
كل دول الاوبك	٣٠,٤	٣٠,٦	٣٠,٢	٣٠,٢
الاستهلاك المحلي لدول الاوبك	٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٩
صادرات دول الاوبك	٢٨,٢	٢٨,٣	٢٧,٧	٢٧,٣

المصدر : بتروليوم ايكونومست ، تشرين ثاني /نوفمبر ١٩٧٩.

ومع ثبات كل من الانتاج والصادرات العربية ، فان حاجة العالم الغربي وبخاصة الولايات المتحدة من النفط العربي ، تتزايد بمعدلات خطرة . فلقد اصبحت الولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي للنفط العربي . في عام ١٩٧٣ فقط كان النفط القادم من الشرق الاوسط يمثل ٧٪ من الاستهلاك الامريكي و ٢٩٪ من واردات امريكا منه . وفي عام ١٩٧٧ ، اصبح هذا النفط يمثل ٢٢٪ من الاستهلاك الامريكي وحوالي نصف واردات امريكا من النفط . ومع تدهور علاقات الولايات المتحدة مع ايران فان النفط العربي صار حاسما بالنسبة للاقتصاد الامريكي ، كطاقة وكمادة اولية وكأموال ، سواء بالنسبة للانتاج والعمالة ، او بالنسبة لسوق المال وميزان المدفوعات وقيمة الدولار .

ومرة اخرى هل يتراجع المجمع الصناعي العسكري التابع للرأسمالية العالمية المعاصرة امام اصحاب الثروات النفطية ، اساطين المال الجدد الذين ظهروا فجأة من صحراوات آسيا وافريقيا الكبرى ؟ هل يتركون العرب يدمرون المعبد الاقتصادي للرأسمالية العالمية ؟ ما زال الصراع دائرا حتى الان ، وان تكن احتكارات النفط العملاقة التي تشكل في عصر انهيار الامبراطوريات امبراطورية عالمية جديدة باتت تسيطر عليها الرأسمالية الامريكية بالذات ، وقد استطاعت حتى الآن ان تستوعب الهجمات على كافة المستويات الدولية : على مستوى العالم الرأسمالي ، وعلى مستوى العالم الثالث وعلى مستوى العالم العربي .

اولا : الصراع على مستوى العالم الرأسمالي

لقد قفزت المجموعة العربية المنتجة للنفط الى مقدمة المسرح الاقتصادي والسياسي في العالم الرأسمالي . واذا وضعنا جانبا تلك التصريحات الاستفزازية المتبادلة التي صدرت في السنوات الاولى عقب حرب اكتوبر ، والتي قد تعاد عند الحاجة ، فان النفط يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر أمن

العالم الرأسمالي . ولقد استقرت العلاقة الآن على النحو التالي : يكفل العرب توريدات النفط للعالم الرأسمالي في مقابل ان يقبل العالم الرأسمالي حرية العرب في تسعير النفط . لكن ماذا كانت نتيجة هذا النوع من الاتفاق الضمني او المعلن ؟

ان الامبراطورية النفطية وهي امبراطورية شبه اميركية قد ضمنت بقاء المنطقة العربية تزودها بالنفط للحرب والسلام ، وتزود سوقها النقدية والمالية بفائض الاموال العربية بالتعاون مع البنوك الدولية والبنوك المشتركة وتعقد معها عقود التوريد والواردات ، وعقود التسليح وتصنيع السلاح . وعقود التشييد والبناء .صحيح انه وفي مواجهة منظمة الاوبك اقام العالم الرأسمالي منظمة مضادة تعمل عند الحاجة . لكن الذي يضمن تدفق النفط العربي اليه هو نظام الانتاج والادارة والتسويق السائد في صناعة النفط العربية حتى الآن ، على الرغم من عمليات التأميم الكبرى التي شملت النفط العربي .

وتدور المعركة الآن مع النفط العربي في الساحة المالية . فلقد افترضت الرأسمالية العالمية ان البلاد العربية لا تستطيع ان تستوعب العوائد النفطية ، ومن ثم اعدت الاجهزة والآليات والادوات لتدوير او اعادة تدوير الفوائض العربية في السوق المالية العالمية ، وبذلك تستعيد بسهولة نادرة اغلب الاموال التي نتجت عن النفط العربي . **وبفضل النظام النقدي الدولي القائم على عملات رئيسية كالدولار والاسترليني والفرنك والين ، وبفضل النظام المصرفي العالمي واسواق النقد والمال في اوروبا وامريكا ، تعاد الأموال العربية الى العالم الرأسمالي ، حيث تمثل طاقة اضافية لتنمية الاقتصاد الرأسمالي العالمي ولحمايته من المزيد من الاضطرابات في اوضاع ازمته الاقتصادية المستديمة .**

ومن الطبيعي في اوضاع كل من الوطن العربي والعالم الرأسمالي ان تكون الأموال العربية النفطية جزءا لا يتجزأ من السوق المالية العالمية ، محكومة بقوانينها وآلياتها واوضاعها . ففي ظروف عدم استيعاب هذه الاموال في عمليات التنمية القطرية ، وفي ظروف عدم استخدام هذه الاموال في تنمية عربية مشتركة واسعة النطاق ، فلا مجال امامها الا ان تستثمر او توظف في السوق المالية العالمية . حقا ، لقد تحولت المجموعة العربية المنتجة للنفط الى قوة مالية عالمية . لكنها تتعامل مع العالم الرأسمالي على اساس علاقات الاعتماد المتبادل ، وهي علاقات قد تتحول في النهاية الى علاقات مساندة وحماية للاقتصاد الرأسمالي العالمي بأسره ، حفاظا على الاموال العربية فيها .

ان الثروة المالية العربية هي جزء لا يتجزأ من السوق المالية العالمية ، بل جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ومن ثم فانه اصبح للقوة المالية العربية المستمدة من النفط العربي دور عالمي ، اصبح لها استراتيجية عالمية اقتصادية بل وسياسية تتخطى حدود الوطن العربي والشرق الاوسط الى العالم بأسره ، دفاعا عن النظام الرأسمالي العالمي .في افريقيا وفي آسيا،بل وفي اوروبا الغربية . ولقد ادى هذا الوضع الى ضغط الدول الغربية من اجل تسليح البلدان العربية . فان تسليح اسرائيل وفتح معارك جانبية للعرب في لبنان واليمن والصومال وفي الصحراء،لا بد ان يرغم الاقطار العربية على شراء السلاح من الغرب بالثمن المرتفع .

وفي هذه الاثناء فان الواردات العربية من العالم الغربي تتكفل باقتطاع جزء آخر من الاموال النفطية . فالمجموعة العربية تمثل المكانة الاولى في المجموعة الاوروبية . والتضخم العالمي يجعل التآكل في الاموال العربية يجاوز ٣٠٪ من السعر الرسمي للنفط . وبينما تصبح المنطقة العربية حافلة

بالمراكز المصرفية ، فلقد قامت فيها مجموعة واسعة من فروع المصارف الدولية الكبرى والمصارف المشتركة التي تتعامل مع المال العربي ، وقد تعيد اقراضه لبلدان عربية .

وتسعى اوروبا الغربية لحماية مركزها في الوطن العربي ، عن طريق التعامل مع العرب مباشرة وبغير واسطة دولية او اميركية . وتفتح مع العرب ما يسمى بالحوار العربي الاوروبي ، الذي يدور حتى الآن بلا نتيجة تذكر . ذلك لان اعتماد الدول الاوروبية الغربية التسع على النفط العربي ، وحاجة الصناعة منها الى الاستثمارات العربية والثروات النفطية والسوق التي زادت قدرتها على الشراء ، تجعلها تفتح الحوار مع العرب . لكن ذلك لا يمنعها ، والحوار على اشده ، ان تعقد اتفاقا تجاريا مع اسرائيل قبيل الموعد الذي حددته لاجتماع عربي هام !

وتخرج الولايات المتحدة من هذه العلاقات باحسن النتائج ، وهي المستفيدة الاولى من اشعال نيران الأزمة في مجال الطاقة،وهي التي تتحمل المسؤولية الاولى عن الاوضاع السائدة في سوق الطاقة ، بفضل سيطرتها على اهم الاحتكارات النفطية في العالم ، وهي تشعل هذه الازمة المفتعلة لتحقيق اهداف عديدة في مقدمتها تمويل عملية البحث عن مصادر بديلة للطاقة ، وتعزيز القدرة المتنامية للاقتصاد الامريكي واستخدام الاموال العربية لتمويل الحملات الانتخابية في فرنسا وايطاليا والبرتغال واسبانيا للوقوف في وجه القوى التقدمية ، وتمويل العالم الثالث مباشرة او عن طريق صندوق النقد الدولي او البنك الدولي للانشاء والتعمير . ولا مانع لدى امريكا في هذه الاثناء من تحريض الرأي العام العالمي كل حين ضد الاقطار العربية المنتجة للنفط وفي النهاية ، فان المصالح الامريكية في الوطن العربي محفوظة ، وتجد الحماية الكافية . كما ان الفوائض العربية تستثمر او توظف في امريكا . وحتى حزيران/يونيو ١٩٧٨ كان فيها ١٤٠ مليار دولار من الفوائض العربية .

ثانيا : الصراع على مستوى العالم الثالث

في عام ١٩٧٤ دعت الاقطار العربية النفطية، بلسان الجزائر ، دول العالم اجمع للعمل (دون ابطاء من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، قائم على العدالة والمساواة في السيادة ، والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المضطردة والسلم الدولي للاجيال الحالية والمقبلة) .

لقد تهيأت حينذاك الظروف الموضوعية لبدء عملية تصفية نظام العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة ، تهيأت هذه الظروف بفضل معركة النفط التي خاضها العرب مع كل الدول المنتجة للنفط وبفضل التحول من معركة النفط الى معركة كل المواد الاولية المنتجة في العالم الثالث .

وكان السعي لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ينطوي في الواقع على اتجاهين متكاملين :

● اتجاه في المدى القصير ، يرمي لتعديل الاطار التنظيمي للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين القطاع المتخلف والقطاع المتقدم من العالم الرأسمالي .

● واتجاه في المدى الطويل ، يرمي لتعديل هيكل وبنيان هذه العلاقات نفسها ، بحيث يتم تغيير وضع البلدان النامية داخل اطار تقسيم العمل الدولي او يتم تغيير نمط التقسيم الدولي للعمل الحالي .

لكن المناقشات لم تتناول حتى الآن سوى الاتجاه القصير المدى . وفي حدود هذا الاتجاه القصير المدى سعت البلدان العربية مع بلدان العالم الثالث لاعادة تنظيم السوق الرأسمالية العالمية وذلك بادخال قدر من التنظيم الدولي عليها يؤدي الى الحد من جوانبها السلبية بالنسبة للبلدان النامية : كان المطلوب هو اعادة صياغة قواعد العمل وتقييم العمل داخل السوق الرأسمالية العالمية واعادة تشكيل واصلاح المؤسسات القائمة فيها ، رعاية لمصالح البلدان النامية . كان المطلوب هو مجرد تحسين وضعها داخل التقسيم الدولي الحالي للعمل ، تأكيدا لمجموعة العلاقات الدولية الجديدة التي نشأت ابتداء من معركة النفط .

وفتحت المناقشات في داخل الجمعية العامة للامم المتحدة ، وفي بعض وكالاتها ، كما فتحت داخل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي دورات انعقاده التالية ، وفتح الحوار بين ما يسمى الشمال والجنوب ، واستمرت العملية سنوات ولم تسفر حتى الآن الا عن اتفاق بانشاء صندوق خاص لتمويل بعض السلع الاساسية .

لكن البلدان العربية المنتجة للنفط لم تتوقف . وسواء كان ذلك بمحض ارادتها او كان نتيجة لعملية بارعة من جانب الدول الرأسمالية فانها تحول جزءا من ارصدتها النفطية للاستثمار والمساعدة في البلدان النامية حتى لقد ارتفع مجموع القروض والمساعدات التي قدمتها البلدان النفطية كلها الى الدول النامية في سنة واحدة من ١٤٧٩ مليون دولار في عام ١٩٧٣ الى اكثر من ٧٠١٧ مليون دولار في عام ١٩٧٤ مباشرة . وهي مساعدات تعادل ١,٤٪ من اجمالي ناتجها القومي ، وتمثل اكثر من ضعف النسبة التي خصصتها الدول الرأسمالية المتقدمة لمساعدة الدول النامية .

ثم نوعت البلدان العربية من قنوات تقديم مساعداتها ، سواء عن طريق المساعدات الثنائية او المساعدات من صناديق التمويل النفطية والصناديق المشتركة مثل البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وصندوق الدعم العربي للدول الافريقية **والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي**، كما اسهمت بدور اساسي في تمويل نظام التسهيلات النفطية التي يقدمها صندوق النقد الدولي وفي تمويل قروض « النافذة الثالثة » بالبنك الدولي . واستخدمت اغلب هذه المساعدات لتغليب نظم وحكومات وحركات على نظم وحكومات وحركات اخرى سواء أكان ذلك في أفريقيا أو في آسيا . وكان المؤتمر العربي الافريقي الذي انعقد عام ١٩٧٧ في القاهرة تكريسا لهذا الاتجاه .

ثالثا : على مستوى الوطن العربي

في كل مكان من العالم الرأسمالي لم يكن النمو السريع للدخل القومي أمرا ممكنا الا نتيجة تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية سابقة عليه . إلا هنا في الأرض العربية فالوضع كان مختلفا اذ ان الانفجار الاقتصادي والمالي قد سبق الثورة الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وما زال يسبقها . ومع ذلك ، فان التحولات الاجتماعية والتدابير التنظيمية تضطرد بالمنطقة العربية مع انفجار الثروة النفطية التي تتحول الى ثروة مالية هائلة . وتتحول المجموعة العربية النفطية الى مجموعة دولية متميزة ، لا هي بالعالم النامي الخالص ، ولا هي بالعالم الرأسمالي الخالص ، حتى لقد فكر بعض العرب في قيام نظام اقتصادي عربي ... !

كان المفروض ان تجري تنمية عربية حقيقية ، على المستويين القطري والقومي ، تنمية تقوم على استكمال السيطرة العربية على النفط وتشابك القطاع النفطي مع القطاعات الاخرى من الاقتصاد

العربي والاستغناء عن مصادر التمويل الاجنبية ، واستخدام المال العربي لايجاد توزيع اكثر عدالة للناتج القومي المتزايد ، وتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي عن طريق التقريب المضطرد في مستويات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الدخل في الوطن العربي ، وتطويع تكنولوجيا عربية حديثة تخدم التطور المضطرد للاقتصاد العربي .

لكن التنمية الاقتصادية التي تمت بفضل الاموال النفطية المتوفرة قد طرحت مسألة طبيعة هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النفطية وللمجتمع العربي بأسره ، واصبح السؤال الملح المطروح على القادة العرب هو : هل تجري التنمية من خلال التكامل العربي ام تجري من خلال التكامل الدولي ، أي من خلال الابقاء على علاقات التكامل الراهن القائم على تقسيم العمل الدولي الراهن مع السوق الرأسمالية العالمية .

وكانت الاجابة الغالبة الواضحة هي التنمية من خلال التكامل الدولي . فهو الذي يقدم الاطر والقنوات والادوات الجاهزة للقيام بالتنمية بغض النظر عن جدواها النهائية . فان تطور الرأسمالية العالمية قد أدى الى تزايد تدويل رأس المال ، الذي يتمثل في ظهور الشركات متعددة الجنسية التي تتوزع ملكيتها بين عدة دول رأسمالية كبرى ، وتقوم بالانتاج والتوزيع على جبهة امتدادها العالم كله . ونظرا لمحدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصاد البلدان النفطية لاستثمار عوائدها النفطية ، على الاقل في الاجل القصير ، فانها عمدت الى استثمار أموالها في السوق الرأسمالية العالمية . وتبنت اقامة بنوك عربية مشتركة كانت الفكرة في اقامتها على حد تعبير لاحد الاقتصاديين العرب هو برهان الدجاني ، « ان تعمل كواسطة لانتقال جانب من الاموال العربية الى الوطن العربي ، لكن تحت غطاء غير عربي ، مما كان يعكس العقلية العربية المؤلفة من الرغبة والخشية معا من التعامل مع الغرب » .

ومن ثم اتجهت الاموال العربية في جملتها الى السوق المالية العالمية . غير ان جزءا منها قد انتقل من الاقطار النفطية الى اقطار عربية غير نفطية . وبالمقابل انتقلت العمالة من اقطار عربية غير نفطية الى الاقطار النفطية . ولعبت هذه العمالة دورا خطيرا في تغييرا بنية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وكانت في النهاية قوة عمل محافظة تسعى لتكوين رأس المال ، بغض النظر عن فشل أغلبها في مسعاه .

وأفضت التنمية الاقتصادية التي تمت الى نتيجتين جوهريتين هما : اولا : ازدياد اعتماد الاقتصاد العربي في مجموعه على العالم الرأسمالي ، أو بعبارة اخرى ازدياد التبعية للعالم الرأسمالي ، وثانيا : اتجاه الاقتصاد العربي في مجموعه للتحول من اقتصاد انتاجي او استخراجي الى اقتصاد ريعي يعيش من دخل الاوراق المالية او الودائع المصرفية . وكان من شأن ذلك تعميق التجزئة العربية . غير ان عوامل اخرى ساعدت على هذه النتيجة الخطيرة . فمن جانب ، كان تباين الثروات والدخول بين الاقطار العربية قد ضاعف من التباعد بينها ، ومن جانب آخر فان تغلب القطاعات التجارية داخل اقطار المجتمع العربي في مجموعه واستشراء النزعات الاستهلاكية على حساب التصنيع والتنمية ، قد شدد من الميل الى التمايز بين الاقطار العربية .

هكذا اصبحنا نتكلم عن الأثر السلبي للنفط على المجتمع العربي بأسره: كانت الاقطار العربية قبل الثروة النفطية أكثر اعتمادا على التبادل فيما بينها . وكانت مصالحها مترابطة بحيث لم تكن دولة منها في وضع يسمح لها بأن تتعامل منفردة مع العالم الرأسمالي . ولم تكن تمثل سوقا تجارية ذات وزن للدول الرأسمالية ولم تكن مصدرا للمال في السوق الرأسمالية . كما لم تكن خاماتها قد تضمنت النفط بهذه الصورة المسيطرة ، ومن ثم فلقد زادت مخاطر التجزئة فيما بعد الثروة النفطية نتيجة

لاسلوب استخدامها المحدد .

وعندما كان على الاقطار العربية المنتجة للنفط ان تتحرك في مناسبتين خطيرتين، فان تحركها لم يحسم لصالح التقدم العربي وذلك في الموقف من مصر قبل وبعد حرب تشرين الاول/اكتوبر ؛ وفي الموقف من القضية الفلسطينية حتى الآن .

النفط ومنطق التسوية

لقد استخدمت الدول النفطية مساعداتها المالية منذ بداية السبعينات لحث النظام المصري على قطع علاقاته المتميزة بالعالم الاشتراكي وتصفية الدور القيادي للقطاع العام ، واعادة آليات قوى السوق والالتحاق الكامل بالنظام الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة . وضاعفت تلك الدول جهودها في هذا الاتجاه فيما بعد حرب تشرين الاول/اكتوبر . ولا يمكن عزل هذا المسار عن المسار الذي تم فيما بعد ، بما في ذلك الصلح مع اسرائيل ، نحن لا نزعم ان هذا المآل بالتحديد كان يدخل في حسابات الاقطار العربية النفطية ، لكننا نعتقد ان منطق التسوية في المنطقة يستند بلا ريب الى اوضاع التكامل المتزايد بين مجمل الاقطار العربية النفطية والنظام الرأسمالي العالمي .

في عام ١٩٤٨ ، لم يكن الحكام العرب يحصلون الا على ٢٣ سنتا عن كل برميل من النفط فكان يمنعهم اهتمامهم الشديد بعائداتهم النفطية هذه من وقف الانتاج في آبار النفط انتقاما من مساندة الولايات المتحدة لاسرائيل . وفي عام ١٩٨٠ ، عندما تضاعفت العائدات العربية من النفط عشرات وعشرات المرات، ولا زالت الولايات المتحدة تعادي القضية الفلسطينية، ولا زالت السياسة الامريكية، على حد قول العالم الفلسطيني ابراهيم ابو لغد تحاول تعميق الخلافات العربية الفلسطينية تمهيدا لعزل الثورة الفلسطينية بشكل كامل لاستئصالها ـ اذ ان امريكا لا تحرص على سلامة وأمن اسرائيل فقط ، بل تحرص على استئصال اي فكرة او حركة في الوطن العربي من شأنها ان تهدد استقرار هذه المنطقة وبالتالي تهدد المصالح الاقتصادية الامريكية . لقد كسبت الثورة الفلسطينية بنضالها اعتراف العالم أجمع بها ما عدا الولايات المتحدة الامريكية التي تعيش من النفط العربي ! فمتى تستطيع الاقطار العربية ان توظف النفط العربي لتحرير فلسطين والقدس في القلب منها ؟□

الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي

د . حسين عبد الله

وكيل وزارة البترول في مصر واستاذ اقتصاديات البترول في جامعة القاهرة .

اكتسبت الجوانب المالية لتسعير النفط أهمية مفاجئة عقب تصحيح الأسعار عام ١٩٧٣ ، وخاصة عندما أسفر عام ١٩٧٤ ، وبسبب ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات بدول الاوبك ، عن فائض في حسابها الجاري بلغ نحو ٦٥ مليار دولار . فقد ارتفعت قيمة الواردات النفطية (سيف) في دول OECD من ٣٧ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ١٠١ مليار عام ١٩٧٤ بزيادة ٦٤ مليار دولار . ومع أن صادرات الدول الصناعية إلى دول الاوبك قد زادت ايضا خلال العام المذكور بنحو ٢٠ مليار دولار ، إلا أن الحساب الجاري لمجموعة OECD أسفر عن عجز بلغ نحو ٢٣ مليار دولار بدلا من فائض كان متوقعا قبل ارتفاع اسعار النفط .

وقد بالغت أجهزة الاعلام الغربية في تصوير الآثار الضارة التي قيل أنها ستلحق بالاقتصاديات الغربية نتيجة لتراكم هذه الفوائض المالية ، فأخذ بعضها يروج القصص حول قدرة الأوبك على شراء جميع أسهم الشركات المتداولة في بورصات العالم خلال ١٥ عاما ، وأخذ يحذر ضد صفقات « مريبة » تتم في الظلام للاستيلاء على الاقتصاد الغربي[١] .

ومع ان ظاهرة الركود التضخمي Stagflation كانت قد ترسخت في الاقتصاديات الصناعية الغربية قبل تصحيح أسعار النفط ، إلا أن أجهزة الاعلام الغربية أخذت تلقي مسؤوليتها على دول الاوبك[٢] . ففي جانب التضخم قدرت مصادر OECD [٣] الأثر التضخمي المباشر لارتفاع اسعار الطاقة عموماً داخل دول المنظمة بنحو ٣,٥٪ عن عام ١٩٧٤[٤] ، كما تضيف تلك المصادر ان

---

(١) وذلك على اثر قيام الكويت بشراء حصة صغيرة في شركة ديملربنز وشراء ايران لحصة في شركة فرعية صغيرة من شركات كروب .

(٢) وهذا ما حاولت فعله ايضا بالنسبة للمصاعب المتزايدة التي اخذت الدول النامية في مواجهتها وكان اغلبها يرجع في جذوره الى العلاقات الاقتصادية التي تربطها بالاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، وهو ما سنعود الى مناقشته .

(٣) وذلك اثناء المناقشات التى دارت في لجنة الطاقة بحوار الشمال والجنوب في باريس والذى شارك فيه الكاتب باعتباره ممثلا لجمهورية مصر العربية في هذا الحوار على مدى عام ونصف (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ – حزيران/ يونيو ١٩٧٧) .

(٤) وينسب نصف هذا الرقم لارتفاع أسعار الزيت المستورد والباقي للارتفاع الذي حدث بعد ذلك في أسعار مصادر الطاقة المنتجة محليا .

التفاعلات الاقتصادية لهذا الأثر المباشر قد أدت إلى آثار تضخمية غير مباشرة بحيث بلغ الأثر التضخمي الاجمالي نحو ٦ ــ ٨٪ . وتستشهد تلك المصادر على ذلك بأن معدل التضخم في دول المنظمة عن العام المنتهي في تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٣ قد بلغ ٧,٥٪ على حين ارتفع المعدل الى ١٤,٥٪ في العام الذي انتهى في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤ وهو ما يوحي بأن ارتفاع اسعار الطاقة كان مسؤولا عن الزيادة . أما في جانب الركود فإن المصادر المذكورة مع اعترافها بأن الاقتصاديات الغربية كانت قد دخلت مراحله الاولى قبل ارتفاع اسعار النفط ، إلا أنها تذكر أن الزيادة في مدفوعاتها لدول الأوبك عام ١٩٧٤ ، قد تجاوزت زيادة صادراتها اليها بنحو ٤٤ مليار دولار وأن ذلك قد أدى إلى انخفاض الطلب الكلي داخل دول OECD بنحو ١,٢٥٪ من الناتج القومي الاجمالي(٥) . وقد تصادف وقوع هذا الانخفاض في وقت كانت دول المنظمة تحاول فيه التغلب على تيار التضخم المتعاظم باتباع سياسات انكماشية ، فضلا عن أن تدهور موازين المدفوعات دفع بعض هذه الدول إلى اتخاذ المزيد من السياسات الانكماشية . والنتيجة أنه بدلا من زيادة الناتج القومي الاجمالي بنحو ٤٪ عام ١٩٧٤ كما كان متوقعا فان هذا الناتج لم يزد على الاطلاق خلال العام المذكور ، ومال الى الانخفاض في اغلب دول المنظمة(٦) ، كما انخفض حجم التجارة العالمية بنحو ٦٪ في العام الأخير .

وتضيف مصادر OECD ، وهي في مجال وضع المسؤولية على دول الأوبك ، أن انخفاض الطلب الاجمالي على نحو ما تقدم قد أدى إلى زيادة عدد المتعطلين في دول المنظمة الى نحو ١٥ مليون في مايو /أيار ١٩٧٥ وهو ما يقرب من ضعف عددهم في سبتمبر/ايلول ١٩٧٣ .

وكما يتضح من دراسة حديثة لبنك تشيس ، (وذلك بالاضافة الى المؤشرات التي يتضمنها الجدول ٩) فان التجارة الدولية التي سجلت معدلا للنمو خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٣ بلغ نحو ٨٪ سنوياً في المتوسط ، قد عادت ، بعد صدمة ٧٤ ــ ١٩٧٥ ، لتنمو منذ ١٩٧٦ ولكن بمعدل لا يتجاوز ٥٪ سنويا في المتوسط . وسنحاول فيما يلي استخلاص بعض المعالم الرئيسية للأبعاد المالية لأسعار النفط ، وذلك مع الاستعانة بالجداول (١ ــ ٩) .

السيطرة الغربية على الفوائض

أثبتت التجربة أن التخوف من آثار تراكم الفوائض المالية النفطية على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط كان تخوفاً مبالغا فيه وذلك لعدد من الأسباب :

(١) تراجع حجم الفائض السنوي في الحساب الجاري لدول الأوبك بحيث هبط إلى نحو ١٠ مليارات دولار عام ١٩٧٨(٧) . فكما يتضح من الجدول (٢) تزايدت واردات الأوبك خلال السنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٧٩ بمعدلات تفوق معدلات زيادة الايرادات . فمن حيث الاستيراد برهنت المجموعة على أن قدرتها على الاستهلاك واستيعاب الاستثمارات الجديدة هي في الواقع أكبر بكثير مما كان يتوقع لها . وقد شهدت الفترة المذكورة زيادة سريعة في حجم الواردات الحقيقية ، كما تضخمت القيمة

---

(٥) وهو قيمة العجز (٤٤) منسوبا الى الناتج القومي الاجمالي (٣٥٥٢) .

(٦) Organization for Economic Cooperation and Development, **Economic Outlook** (Paris: OECD, 1978), p. 126.

(٧) وللمقارنة فقد حققت اليابان فائضا في حسابها الجاري عن عام ١٩٧٨ بلغ نحو ١٧ مليار دولار كما حققت المانيا الغربية وسويسرا معا فائضا بلغ نحو ١٣ مليار دولار ، مع فارق جوهري وهو ان الفائض في هذه الحالات قد نتج عن =

جدول رقم (١)

الايـرادات النفطيـة والموجـودات الماليـة المتراكمـة لدول الاوبـك [٨]
١٩٧٢ ـ ١٩٧٨ (الوحدة = مليار دولار)

الدولة	الايرادات النفطية [٩]				الموجودات المالية الخارجية [١٠]			
	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨ [١١]
السعودية	٣,١	٢٢,٢	٣٣,٥	٣٨,٨	٧٧	٣,٩	٥٦	٦٨	٧٧ *
الكويت	١,٧	٧,٠	٨,٥	٨,٥	٣٨	٠,٥	٢٥	٣١	٣٨
الامارات	٠,٦	٥,٥	٧,٠	٨,٣	٢١	—	١٢	١٦	٣١
قطر	٠,٣	١,٦	٢,٠	١,٩	٥	—	٤	٥	٥
العراق	٠,٦	٥,٧	٨,٥	٩,٦	٨	١,٦	٥	٧	٨
ليبيا	١,٦	٦,٢	٧,٥	٩,٤	٩	٢,١	٦	٨	٩
الجزائر	٠,٧	٣,٣	٤,٥	٥,٦	(٦)	١,١	(٣)	(٤)	(٦)
الجملة	٨,٦	٥٢,٥	٧١,٥	٨٢,١	١٥٢	٩,٢	١٠٥	١٣١	١٥٢
ايران	٢,٤	٢١,٤	٢٢,٠	٢٣,٠	٢٦	١,٢	١٨	٢٢	٣٦
فنزويلا	٢,٠	٩,٤	٨,٠	٨,٠	١٠	٢,٤	٩	١٠	١٠
نيجيريا	١,٢	٨,٩	٨,٥	٩,٤	١	٠,٦	٥	٣	١
غابون	—	٠,٧	٠,٨	٠,٨	(٢)	—	(١)	(١)	(٢)
اكوادور	—	٠,٧	٠,٨	٠,٥	(١)	٠,٣	—	(١)	(١)
اندونيسيا	٠,٤	٣,٣	٤,٥	٥,٦	(١٠)	٠,٨	(٩)	(٩)	(١٠)
جملة الاوبك [١٢]	١٤,٤	٩٦,٩	١١٦,١	١٢٩,٤		١٤,٥	١٢٦	١٥٥	١٧٦

= نشاط اقتصادي متجدد ، بينما الفائض في حالة دول الاوبك يتحقق بنضوب مورد طبيعي غير متجدد ، ويكاد أن يكون المصدر الوحيد للدخل في هذه الدول .

(٨) E. Stanley Tucker, «Revenues and Balances,» **Petroleum Economist,** vol. XLV(July 1978), no. 7, p. 285. **Middle East Economic Survey,** v. 22 (14 May 1979), no. 30.

(٩) تمثل المستحق مقابل الصادرات النفطية وليس ما تم تحصيله وهو ما يسفر عن بعض الفروق احيانا .

(١٠) تشمل الاحتياطي الرسمي كما تشمل حسابات حكومية وصناديق لا تدخل في حسابات المصارف المركزية .

(١١) تنبؤات .

(١٢) وكانت الايرادات قبل ذلك كالآتي :

١٩٦٠	٢,٣٢	١٩٦٣	٢,٠٧	١٩٦٦	٤,٧٨	١٩٦٩	٦,٣٩
١٩٦١	٢,٤٤	١٩٦٤	٣,٤٥	١٩٦٧	٥,٨٤	١٩٧٠	٧,٦٥
١٩٦٢	٢,٧٦	١٩٦٥	٣,٨٥	١٩٦٨	٦,٣٩	١٩٧١	١١,٨٤ *

جدول رقم (٢)

الفائض السنوي في الحساب الجاري لدول الاوبك واوجه استثماره[١٣]

١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ (الوحدة = مليار دولار)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨[١٤]	١٩٧٩[١٤]
ايرادات نفطية		٩٥	١٢٠	١٣٣	١٢٥	١٥٠
صادرات سلعية اخرى		٥,٣	٧,٤	٩	١٠	١٢
ايرادات خدمات		٦,٢	٧,٢	٨	٩	١٠
عائد استثمارات (اجمالي)		٥,٥	٧,٠	٩,٤	١١,٨	١٣
جملة الايرادات		١١٦,٠	١٤١,٦	١٥٩,٤	١٥٥,٨	١٨٥
واردات سلعية		٥٥,٤	٦٨,٢	٨٢	٩٣,٧	١١١
واردات اخرى		٢٣,٢	٣٠,٥	٣٨	٤٢,٥	٤٨
جملة المدفوعات		٧٨,٦	٩٨,٧	١٢٠	١٣٦,٢	١٥٩
تحويلات (رسمية وخاصة)[١٥]		(٦,٧)	(٧,٥)	(٩,١)	(٩,٠)	(٩)
فائض الحساب الجاري	٦٤,٦	٣٠,٧	٣٥,٤	٣٠,٣	١٠,٦	١٧
اوجه استثمار الفائض :						
الولايات المتحدة	١١,٦	١٠,٠	١٢,٠	٩,٢		
المملكة المتحدة	٢١,٠	٤,٣	٤,٥	٤,١		
دول أخرى ـ ودائع مصرفية				٧,٥		
تسهيلات ثنائية واستثمارات متنوعة[١٦]	٢٠,٩	١٧,٤	٦,٥ ١٢,٢	١٢,٤		
منظمات دولية	٣,٥	٤,٠	٢,٠	٠,٣		
جملة الاستثمارات	٥٧,٠	٣٥,٧	٣٧,٢	٣٢,٥		

(١٣) Tucker, «Revenues and Balances,» **Petroleum Economist,** p. 285.
«Widening OPEC Differences, **Petroleum Economist,** vol. XLVI (February 1979), no. 2, p. 66.
Sharif Ghalib, «The OPEC Current Accounts Surplus 1974-79,» **Middle East Economic Survey,** v. 22 (18 December 1978), no. 9, supplement.
Middle East Economic Survey, v. 22 (14 May 1979), no. 30.
OPEC Bulletin, 29 January 1979.
The Banker, v. 28 (August 1978), no. 630.

(١٤) عام ١٩٧٨ تقديري وعام ١٩٧٩ تنبؤات مع احتمال اختلافها بسبب احداث ايران واتجاهات الاسعار خلال النصف الثاني من العام .

(١٥) تمثل التحويلات الحكومية حوالي الثلثين .

(١٦) تشمل القروض المقدمة للدول الاقل نموا .

الاسمية لهذه الواردات بسبب موجة التضخم العارمة التي اتسمت بها تلك السنوات ، وبسبب ارتفاع هذه الموجة بدرجة أكبر داخل دول الأوبك ، إذ قفزت تكلفة المشروعات الجديدة فيها إلى نحو ثلاثة أمثال تكلفتها في عام ١٩٧٤ . وأما بالنسبة للايرادات فانها تخضع في زيادتها من حيث القيمة الاسمية لحجم الانتاج ومستوى الاسعار ونصيب الدولة . ولقد ثبت انتاج الاوبك خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٨ عند ٣١ مليون ب/ي تقريباً بل وانخفض في عام ١٩٧٥ الى ٢٧,٢ و في عام ١٩٧٨ الى ٢٩,٩ كما اقترنت بذلك زيادة مطردة في الاستهلاك المحلي لدول الاوبك . كذلك خضعت الاسعار ونصيب الدولة المصدرة بعد عام ١٩٧٤ لفترات طويلة من التجميد . وكانت المحصلة النهائية ، بعد الزيادة التي حققتها القيمة الاسمية للايرادات النفطية في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، ان تلك القيمة قد انخفضت من ١٣٣ مليار دولار عام ١٩٧٧ الى ١٢٥ عام ١٩٧٨ . فاذا أخذنا في الاعتبار أن القيمة الحقيقية لهذه الايرادات قد تآكلت خلال الفترة المذكورة بما لا يقل عن ٤٠٪ بالنسبة لعام ١٩٧٤ (١٧). أمكننا أن نقرر أن الايرادات النفطية للأوبك في عام ١٩٧٨ لم تتجاوز في حقيقتها ٧٥ مليار دولار ، وهو ما يقل عن مستواها عام ١٩٧٤ والذي بلغ ٩٧ مليار دولار .

(٢) بالاضافة الى تراجع حجم الفائض السنوي لدول الأوبك فقد أخذ هذا الفائض يتركز في أيدي عدد قليل من الدول . وكما يتضح من الجدول (١) فان هناك نحو ٥ دول تحولت من دول فائض إلى دول عجز ، وهناك نحو ٤ دول أخرى تكاد تكون في حالة توازن أو فائض سنوي ضئيل . واذا استبعدنا ايران التي دخلت الأسواق المالية اخيراً كدولة مقترضة رغم ما يحققه حسابها الجاري من فائض(١٨) ، فانه لا يبقى من دول الاوبك من يحتفظ بالقدرة على تحقيق فائض ملحوظ لعدد من السنوات القادمة سوى السعودية والكويت والامارات(١٩) . ويمكن ان يضاف الى ذلك أن دول الفائض تتصرف فيه منفردة ، ولا تنسق بين سياساتها الاستثمارية ، على خلاف الحال بالنسبة لتسعير النفط . كذلك اثبتت التجربة أن هذه الدول تنتهج في استثمارها نهجاً متحفظاً إذ تحتفظ بالجانب الأكبر من فوائضها في استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة (كالودائع المصرفية والأوراق المالية) في الدول الصناعية الغربية(٢٠) ، الأمر الذي جعل من هذه الفوائض ظاهرة نقدية مالية ،

---

(١٧) تختلف التقديرات بالنسبة لقيمة هذا التآكل باختلاف المعايير المستخدمة في حسابه ، وهو ما سنقوم بتوضيحه فيما بعد .

(١٨) بصرف النظر عما ستكشف عنه احداث ثورتها الاخيرة من نتائج سلبية على حجم فوائضها ، بسبب توقف انتاجها او تراجع مستواه . وقد اقدمت ايران في يونيو/حزيران ١٩٧٩ على تأميم البنوك الخاصة فيها وقيل في تبرير الاجراء انه قد تم لانقاذها من الافلاس .

(١٩) ويقدر نصيب الدول الثلاث بنحو ٧٠٪ من اجمالي فوائض الاوبك المحققة خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٨ .

(٢٠) وقد وزعت استثمارات الاوبك الاجمالية كالاتي (بمليارات الدولارات) :

	نهاية ١٩٧٧	تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٨
إستثمارات في الولايات المتحدة	٤٢	٤٥
استثمارات في دول صناعية أخرى	١٦	٢٥
قروض لدول صناعية بما فيها الولايات المتحدة	١٢	١٣
ودائع في السوق الاوروبية للعملات (منها ٧٥٪ بالدولار)	٦٠	٧٠
تسهيلات ثنائية وقروض واستثمارات في دول نامية	٢٠	٢٢
قروض لمنظمات ومؤسسات دولية	١٠	١٠
	١٦٠	١٨٥

Odeh Aburdene in a study mentioned by **Middle East Economic Survey,** v. 21 (22 May 1978), no. 31.

= Idem, «The Impact of Inflation and Currenay Fluctuations on OPEC's Dollar Assets

وأتاح الفرصة للنظام المالي العالمي (الغربي) لكي يسيطر عليها ويعيد تدويرها Recycling بما يخدم مصالحه .

(٣) ويرتبط بما تقدم اتجاه دول الفائض النفطية إلى تفضيل الدولار كعملة لاستثماراتها ، سواء في الولايات المتحدة أم في غيرها من الأسواق المالية وبخاصة السوق الاوروبية . فالدولار ما زال يعتبر العملة الرئيسية في التجارة الدولية ، وذلك بالاضافة الى اتساع سوق رأس المال الاميركية وعدم توفر فرص استثمارية بديلة مناسبة وبالحجم الكافي . ويقدر نصيب الدولار في جملة استثمارات الاوبك بنحو ٧٠٪ في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨(٢١) . وقد لعبت المصارف الكبرى المتعددة الجنسية ، وبخاصة المصارف الاميركية ، الدور الرئيسي في تدوير الفوائض النفطية(٢٢) ، إذ حظيت هذه المصارف بجانب كبير من ودائع الأوبك (نحو ٣٨٪) على حين لم تلعب المنظمات والمؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) الا دوراً ثانوياً . وقد كان لهذا الاتجاه أثره بالنسبة للدول النامية التي اضطرت ـ رغم ما تلقته من معونات كبيرة من دول الاوبك كما سنوضح ـ الى الاعتماد المتزايد على المصارف التجارية الغربية للاقتراض وبفوائد تجارية مرتفعة(٢٣) .

(٤) وفي مجال التخوف من تحركات الفوائض النفطية والتي قد تأخذ شكل تحول مفاجيء من عملة دولية الى عملة اخرى ، فان تجارب الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٩ قد برهنت على أن مثل هذه الحركات قد صارت احتمالا مستبعدا . فمن ناحية ، أثبتت دول الفائض أنها تتمتع بقدر كبير من المسؤولية وحسن التقدير ، كما أن تقلص عددها مع مضي الوقت جعل علاقة كل منها مع اية دولة مضيفة في حكم الروابط الثنائية التي تتشابك فيها الاستثمارات المالية مع غيرها من المصالح الاقتصادية المتبادلة . ومن ناحية أخرى ، فان هذه الموجودات المالية قد اصبحت أسيرة ، في الجانب الأكبر منها ، للنظام المالي الغربي(٢٤) ، وقد استطاع هذا النظام أن يقيم وان يطور في أنظمته الداخلية بما يمكنه من الاحتياط لهذه الاحتمالات . ونذكر على سبيل المثال « شبكة المقايضة » Swap Network والتي يتم في ظلها تبادل الائتمان القصير الأجل بين أهم المصارف المركزية لحماية أسعار الصرف من التقلبات المفاجئة . وقد بلغ حجم العمليات التي تدخلت بها المصارف المركزية الرئيسية للحفاظ على أسعار

During the Period 1974-1978,» **Middle East Economic Survey,** v. 22 (27 November 1978), no. 6, supplement.

وينظر ايضا للمقارنة دراسة اجراها شريف غالب لحساب بنك تشيس مانهاتن في

Middle East Economic Survey, v. 22 (28 May 1979), no. 32.

(٢١) Ibid.

(٢٢) وقد انعكس ذلك في حجم الارباح الخارجية التي حققها أهم ١٣ مصرفا أمريكيا اذ ارتفعت من ٤٧٧ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى نحو ٨٣٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، كما زاد نصيب هذه الأرباح الخارجية من ٣٤٪ الى ٥٠٪ من اجمالي الأرباح في هذه المصارف في العامين المذكورين .

(٢٣) وقد بلغ نصيب المصارف الامريكية الخاصة نحو ٦٦٪ من اجمالي القروض الخاصة التي حصلت عليها الدول الأقل نموا حتى آخر ١٩٧٦ . وهذا مع ملاحظة ما طرأ من التغييرات على نمط اقتراض هذه الدول . فقد ارتفع نصيب المصارف الدولية الخاصة في تقديم الاحتياجات المالية للدول المذكورة من ٢٠٪ خلال الفترة ٧١ ـ ١٩٧٣ الى ٤٠٪ خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٦ . وقد حدث هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه مديونية تلك الدول من ٩٠ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى نحو ١٧٢ مليار عام ١٩٧٦ كما ارتفعت تكلفة خدمة الدين خلال نفس الفترة من ١٢,٩ الى ٣٥,٦ مليار .

The Trilateral Commission, **Energy: Managing the Transition** (Paris: Haussmann, 1978), p. 16.

(٢٤) وذلك فضلا عن اتجاه هذه الموجودات المالية اخيرا الى الاستثمارات الأقل سيولة وهو ما يضفي عليها المزيد من الاستقرار في الأسواق المالية .

الصرف خلال نصف عام (من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٨ إلى أبريل /نيسان ١٩٧٩) نحو ٧١ مليار دولار ، وهو مبلغ ليس بالقليل إذا قورن بحجم الفوائض النفطية (٢٥) .

(٥) يفترض الدكتور حازم الببلاوي(٢٦) ، في محاولة للتأصيل النظري للتساوي بين الادخار والاستثمار على المستوى العالمي ، أن دول الاوبك ستظل قادرة على إضافة نحو ٤٠ مليار كل عام الى فوائضها بحيث تصل جملة هذه الفوائض مع فوائدها نحو ١٢١٢ في نهاية الثمانينات ، وهو ما يضع اعباء غير محتملة على كاهل الدول الصناعية الغربية المضيفة لهذه الفوائض (وفي مقدمتها الولايات المتحدة) ويجعل من العسير عليها سدادها بتيار مستمر من صادراتها السلعية . واذ يرى الكاتب ان تدفق الفوائض على الدول الصناعية الغربية لم يؤثر في هياكلها الاقتصادية بزيادة الاستثمار والدخل فيها بما يجعلها قادرة في المستقبل على سدادها بهذا التيار المستمر من الأصول العينية ، وأن هذه الفوائض قد قوبلت بزيادة حجم الاصول المالية المصدرة في الدول الصناعية لصالح الدول النفطية : وإذ يرى الكاتب أيضا أن الدول الصناعية غير قادرة على تغيير هياكلها الاقتصادية دون تعديل في الطلب ، وهو ما لا يمكن أن يتحقق طالما ظلت على علاقاتها فيما بينها ودون دخول عناصر جديدة مثل الطلب من الدول النامية ، فان الكاتب ينتهي باقتراح استخدام الفوائض النفطية في تمويل العجز لدى الدول النامية التي تعتبر المناطق الوحيدة القادرة على إحداث تغيير هيكلي وتحقيق زيادة حقيقية في الاستثمار لكي تقابل زيادة المدخرات الناجمة عن هذه الفوائض .

ونحن وان كنا نتفق مع الخط الاساسي للكاتب ، سواء من حيث التحليل النظري ام من حيث النتائج التي انتهى اليها ، إلا أننا قد نختلف معه في عدد من النقاط . من ذلك مبالغته في تقدير حجم الفوائض النفطية وبالتالي في أثرها النسبي داخل هياكل الدول الصناعية . وفي رأينا ، أن حجم الفوائض لدول الأوبك كمجموعة سوف يأخذ في التراجع(٢٧) ، ومن ثم يتضاءل وزنها في مواجهة القوى التي تحكم الاستثمار والانتاج والتصدير في الدول الصناعية . كذلك نختلف معه فيما يراه من أن التضخم في الدول الصناعية يرجع إلى عجز الدول الصناعية عن زيادة معدلات الاستثمار فيها لمواكبة الزيادة في مدخرات الدول النفطية ، وإن استجابة الدول الصناعية لتزايد تدفق الفوائض النفطية جاءت في شكل ارتفاع عام في الأسعار ، ومن ثم فان التضخم ، يعتبر ضرورة لتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار(٢٨) . فعبارات الكاتب هنا قد توحي بأن التضخم في الدول الصناعية قد جاء كنتيجة حتمية لارتفاع أسعار النفط وتدفق الفوائض النفطية على الدول الصناعية ، بينما الواقع ان التضخم في الدول الصناعية يرجع أساسا الى الاختلالات الكامنة في اقتصادياتها ، والى السياسات التي تعالج بها تلك الاختلالات . وعلى ذلك فاننا لا نخلي الدول الصناعية من مسؤوليتها عن التضخم ، ولا نستطيع التسليم بأن التضخم الذي أدى الى تآكل القيمة الحقيقية للفوائض النفطية

---

(٢٥) وينظر أيضا :

Organization for Economic Cooperation and Development, **The OECD International Linkage Model; Demand for Money in Major OECD Countries,** Occasional studies (Paris: OECD, 1979).

(٢٦) حازم الببلاوي ، « **الفوائض المالية النفطية ، والبنيان الاقتصادي العالمي** ، » **النفط والتعاون العربي** ، المجلد ٤ (١٩٧٨) ، العدد ٤ .

(٢٧) سواء لانخفاض حجم الصادرات النفطية بسبب القيود المتزايدة على الانتاج بحكم العوامل الفنية وبحكم العوامل الاقتصادية ، أو لازدياد قيمة الواردات في دول الأوبك للاسباب التي سبق شرحها ، وربما أيضا لازدياد مديونية بعض دول الأوبك والتي قد تلجأ الى الاقتراض من دول الفائض مباشرة .

(٢٨) الببلاوي ، « **الفوائض المالية النفطية ، والبنيان الاقتصادي العالمي** ، » **النفط والتعاون العربي** ، ص ٢٤ ، ٢٦ .

كان نتيجة حتمية أو ضرورة فرضها وجودهذه الفوائض ذاتها . بل ان المتحدثين بلسان منظمة OECD قد استبعدوا مسؤولية الفوائض النفطية ــ وان لم يستبعدوا مسؤولية الزيادة في أسعار النفط ــ عن التضخم الذي شهده عام ١٩٧٤ ، وذلك عندما نسبوا الى الفوائض مسؤولية الانكماش الذي اصاب الاقتصاديات الغربية عن طريق انخفاض الطلب الفعال بمقدار هذه الفوائض على نحو ما أوضحنا .

واخيراً ، فأننا نختلف مع الكاتب في معالجته لاقتراحه استخدام الفوائض النفطية لمواجهة عجز الدول النامية في إطار نقدي وبشروط سياسية(٢٩) اكثر منه في إطار تنموي اقتصادي . ولو كان قد اختار الأسلوب الأخير لانتهى إلى ان الفوائض ستختفي نتيجة لاستخدامها في التنمية ، ويبقى في تلك الحالة أن يبين كيف كانت الدول الصناعية ستقبل تحويل الأصول العينية المقابلة الى الدول النامية المستفيدة ، بما ينطوي عليه ذلك من تغيرات أساسية في أنماط الاستهلاك والاستثمار وهو ما تعارضه الدول الصناعية بشدة(٣٠) . وأخيراً ، فقد يكون من المفيد أن نضيف إلى اقتراح الكاتب شيئاً من التحديد . فطالما أن دول الفائض ، والتي تتمتع فوائضها بدرجة عالية من السيولة ، كلها تقريباً أقطار عربية ؛ وطالما أن التنمية العربية المتكاملة الشاملة تعتبر ، باجماع الاقتصاديين العرب ، أقصر الطرق وأفعلها لحسم قضية التخلف العربي ووضع الامة العربية في مكانها الطبيعي على مدارج النمو والتقدم ؛ فلماذا لا تطلق تلك الفوائض المالية مع غيرها من الامكانيات العربية كالموارد البشرية

جدول رقم (٣)

التوزيع العالمي لفوائض (أو عجز) الحساب الجاري (٧٠ ــ ١٩٧٧)(٣١)

(الوحدة = مليار دولار)

الدول	عدد الدول	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الدول المصدرة للنفط(٣٢)	١٤	٠,١	٢,٢	٢,٣	٥,٥	٦٤,٦	٣٠,٦	٣٥,١	٢٨,١
دول صناعية كبرى (٣٣)	٧	٦,٥	٨,٣	(٠,١)	(١,٠)	(٢٣,٣)	٥,٨	(١٠,٠)	(١٣,٤)
دول صناعية متقدمة اخرى(٣٤)	٢٠	(٤,٦)	(٣,١)	(٤,٠)	٤,٢	(١٦,٣)	(١٧,٢)	(١٨,٨)	(٢١,٨)
دول نامية غير نفطية	٧١	(٧,٠)	(٩,٤)	(٦,٩)	(٦,٢)	(٢١,٠)	(٢٩,٨)	(١٨,٤)	(١٤,٧)
دول شيوعية	١٠	(٣,٠)	(٣,٠)	(٣,١)	(٤,٠)	(٥,١)	(١١,٥)	(١٠,٧)	(٩,٢)
دول اخرى وفروق احصائية		٨,٠	٥,٠	٣,٨	١,٥	١,١	٢٢,١	٢٢,٨	٣١,٠

(٢٩) وهذا ما يتم بالفعل في الوقت الحاضر ، كما اوضح الكاتب ، ولكن عن طريق القنوات المصرفية الغربية .

(٣٠) ومن ناحية أخرى فان اغراق فوائض الاوبك في استثمارات طويلة الاجل من الدول النامية قد لا يجد الترحيب الكافي من دول الاوبك ذاتها لاعتبارات تتعلق بالمحافظة على قوتها التفاوضية في مواجهة الدول الصناعية المستوردة للنفط .

(٣١) The Trilateral Commission, **Energy: Managing the Transition,** p. 17. وسيشار اليه « بتقرير اللجنة الثلاثية » .

(٣٢) تشمل ترينداد وتوباجو بالاضافة لدول الاوبك .

(٣٣) الولايات المتحدة وكندا واليابان والمملكة المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا .

(٣٤) تشمل بالاضافة لباقي دول OECD عدد من الدول الصناعية الصغيرة .

والطبيعية والطاقة لتحقيق هذا الهدف وفي اقصر فترة زمنية مستطاعة (٣٥) ؟ ، وفي تلك الحالة فان القوة الاقتصادية والسياسية الصاعدة للأمة العربية يمكن ان تكون البديل الأوفى للاحتفاظ بأرصدة مالية كسند لتدعيم القوة التفاوضية للدول النفطية في مواجهة الدول المستوردة للنفط .

موازين المدفوعات

بلغت مديونية دول OECD تجاه دول الأوبك عام ١٩٦٧ نحو ٩,٤ مليار دولار ولكن العجز في ميزان مدفوعات المجموعة الصناعية لم يتجاوز في النهاية ١,٢٢ مليار دولار . أما الباقي فقد أمكن مواجهته بالصادرات السلعية (٣,٨٤ مليار) ، وبالمحول من أرباح شركات النفط (٣,٨٥ مليار) ، وبزيادة أرصدة الاوبك في بعض الدول الصناعية (٠,٥ مليار) .

وفي ضوء ما تقدم نستطيع ان نقدر حجم الصدمة التي اصابت موازين المدفوعات في الدول المستوردة للنفط وذلك على إثر تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ (تنظر الجداول ١ ــ ٣) .

وبدهي أن مشاكل موازين المدفوعات تختلف عن مشاكل انتقال الثروة الحقيقية . فارتفاع اسعار النفط ، وعلى فرض ثبات اسعار باقي السلع ، يؤدي الى انتقال الثروة من مستهلكي النفط الى مصدريه بما يثبت له من حقوق قبلهم . ولكن هذه الثروة قد تنتقل عينا في الوقت نفسه وبالقدر نفسه فلا تنشأ مشكلة في موازين المدفوعات ، وقد لا يتحقق ذلك الانتقال فينشأ فائض في جانب وعجز في جانب آخر وهو ما حدث بالفعل كما بينا من قبل .

ومع أن النظام المالي العالمي قد تمكن بصعوبة متناهية من مواجهة مشكلة السيولة الدولية التي ترتبت على تصحيح أسعار النفط كما اوضحنا ، إلا أن دوائر OECD تعتقد أن فترة التحول التي يعيشها العالم الآن لا تزال تحمل ــ بالاضافة إلى مخاطر انقطاع الامدادات النفطية ــ احتمال وقوع أزمات مالية تسببها قفزات مفاجئة كبيرة في أسعار النفط . وتحذر هذه الدوائر من تراجع النمو الاقتصادي أو حدوث ركود اقتصادي عالمي مما قد يؤدي إلى عجز المؤسسات المالية الدولية أو عدم رغبتها في تدوير فوائض الاوبك على نحو ما تم خلال السنوات الماضية . وتقسم الدول المستوردة للنفط الى ثلاث مجموعات رئيسية وذلك بحسب قدرتها على مواجهة الأزمة ، حيث تأتي في المقدمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى والتي تستطيع أن تلعب دوراً قيادياً في الأسواق المالية وتتمثل اساسا في « مجموعة العشرة »(٣٦) ، ثم تليها باقي الدول الغربية المتقدمة خارج « العشرة » ، وأخيراً مجموعة الدول النامية غير النفطية (جدول ٣) . وتعتقد دوائر OECD أن وقع الأزمة المالية ، والتي تربطها بأسعار النفط ، سيكون حادا بالنسبة للمجموعة الثالثة وهي الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة والتي تتصاعد مديونيتها الدولية بحدة واطراد . وتنتهي تلك الدوائر ــ فيما يشبه التحريض ضد دول الاوبك ــ إلى عدد من الاقتراحات(٣٧) من بينها :

---

(٣٥) ينظر في ذلك : الكلمة التي القاها الكاتب باعتباره رئيسا لوفد ج . ع . م . الى مؤتمر الطاقة العربي ، الاول ، ابو ظبي ، ٤ ــ ٨/٣/١٩٧٩ ، في **البترول** ، المجلد ١٦ ، العدد ٢ ، ص ٤ ــ ٥ .
كما ينظر في موضوع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . يوسف صايغ ، « الاندماج الاقتصادي ونزيعة السيادة الوطنية ، » **المستقبل العربي** ، العدد ٦ ، آذار (مارس) ١٩٧٩ ، خاصة ص ٢٣ ــ ٤١ . و « تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية ، » **المستقبل العربي** ، المصدر نفسه ، ص ٤٢ ــ ٤٦ .

(٣٦) تكونت المجموعة في اول تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٣ وتضم الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربيه واليابان وكندا والمملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا وايطاليا والسويد ، وتعتبر هذه الدول ايضا اهم الدول الغربية المساهمة في تقديم مساعدات التنمية الدولية (جدول ٥) .

(٣٧) The Trilateral Commission, **Energy: Managing the Transition,** pp. 3,57,67-71.

● توجيه فوائض الاوبك إلى استثمارات طويلة الاجل في الدول النامية غير النفطية ، مع التركيز على تطوير مصادر جديدة للطاقة بها وعلى اعادة تشكيل الطلب على الطاقة فيها بما يقلل اعتمادها على استيراد النفط .

● معاونة الدول النامية الضعيفة اقتصاديا (والتي يقل متوسط الدخل فيها عن ٣٠٠ دولار) على مواجهة الاعباء المتزايدة لاستيراد النفط وذلك بانشاء صندوق يمول بفرض ضريبة خاصة على النفط المتداول في الأسواق العالمية .

● إنشاء نظام للتسهيلات التمويلية المتعددة الأطراف تقدم بمقتضاه الأموال التي تحتاجها الدول النامية في شكل سندات أو قروض مصرفية وذلك بضمانة مشتركة من دول الاوبك ودول OECD .

● إعادة تشكيل النظام النقدي والمالي العالمي بما يجعله اكثر قدرة على مواجهة الأزمة المالية المحتملة في حالة وقوعها .

وسنقوم بمعالجة الموقف بالنسبة للدول النامية فيما بعد تحت عنوان مستقل ، ولذلك نكتفي هنا بايجاز بعض المعالم الرئيسية المرتبطة بموازين المدفوعات عموما مع التركيز على الدول الصناعية المتقدمة .

اولا : كما يتضح من الجدول رقم (٢) فقد بلغ إجمالي الفائض المتراكم في الحساب الجاري لدول الاوبك خلال السنوات الخمس ٧٤ ـ ١٩٧٨(وهو ما يمثل من ناحية أخرى العجز في موازين الدول المستوردة للنفط) نحو ٢٠٥ مليار دولار قبل استقطاع التحويلات الخارجة من دول الاوبك أو ١٧٠ مليار دولار بعد استقطاع تلك التحويلات(٣٨) . وقد رأينا كيف لعبت المصارف الدولية الخاصة دورا رئيسيا في تدوير الفوائض النفطية وتوفيرها في خدمة الدول المستوردة للنفط ذات العجز (٣٩) . ويمكن أن يضاف إلى دور المصارف الدولية الخاصة ما تحقق في هذا المجال عن طريق التعاون بين المصارف المركزية الرئيسية وبصفة خاصة من خلال « مجموعة العشرة » .

وهكذا نجد ان مشكلة اختلال موازين المدفوعات قد تحولت في الواقع الى عملية دفترية يتم بمقتضاها تخفيض أرصدة الشركات أو الحكومات المستوردة للنفط لتزيد في المقابل أرصدة الدول المصدرة للنفط .

ثانيا : لعبت المنظمات والمؤسسات الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة OECD وغيرها ، دورا مساندا في مواجهة الموقف الجديد . وعلى سبيل المثال فقد استحدث في عام ١٩٧٤ نظام خاص للتسهيلات النفطية لتزويد دول العجز بالائتمان قصير الأجل بفوائد تجارية فيما عدا الدول النامية الاشد تضررا MSA والتي خفضت الفائدة بالنسبة لها . وقد ساهمت دول الأوبك في تمويل هذا النظام أيضا . غير ان العمل بهذا النظام انتهى في منتصف ١٩٧٦ (بعد عامين من انشائه) : بعد ان تحققت سيطرة النظام المالي العالمي على مشكلة الفوائض ، وعندما أخذت المنظمات الدولية المختلفة في إدخال عدد من التعديلات على أنظمتها القائمة لمواجهة مشاكل موازين المدفوعات

---

(٣٨) وقد تختلف بعض التقديرات عن ذلك نظرا لاختلاف التعريفات المستخدمة في تعريف الفوائض واختلاف اساليب حسابها .

(٣٩) اذا قبلنا نسبة ٤٠٪ في المتوسط للتعبير عما تودعه الاوبك من فوائضها في المصارف الدولية الخاصة فان اجمالي ما تم تدويره خلال الفترة المذكورة عبر اجهزة هذه المصارف يقدر بنحو ٧٠ مليار دولار .

وغيرها من المشاكل المالية بصفة عامة (٤٠). وقد استمرت دول الأوبك ، كما سنبين فيما بعد ، في تقديم المعونات والاستثمارات إلى الدول النامية بشكل متزايد وبطريقة مباشرة سواء عبر القنوات الثنائية أو عبر القنوات المتعددة الأطراف ومنها الصندوق الخاص للأوبك .

ثالثا : انخفض العجز في ميزان مدفوعات مجموعة OECD من ٣٢,٢ مليار دولار عام ١٩٧٤ الى ٦ مليارات عام ١٩٧٥ ثم عاد فارتفع الى ٢٤,٥ مليار عام ١٩٧٦ ، على الرغم من الانتعاش الاقتصادي الذي شهده العام المذكور ، وعلى الرغم من أن الأسعار الاسمية للنفط قد بقيت مجمدة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ وحتى نهاية ١٩٧٦ وأن قيمتها الحقيقية قد انخفضت خلال تلك الفترة كما سنبين فيما بعد . ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن الجاري للأوبك قد ارتفع بنحو ٥ مليارات دولار في عام ١٩٧٦ عن مستواه عام ١٩٧٥ . اما عام ١٩٧٧ فقد شهد زيادة طفيفة في عجز المجموعة الصناعية اذ ارتفع الى ٢٧,٦ مليار دولار ، وذلك في مواجهة زيادة في الأسعار الاسمية للنفط تقل عن ١٠٪ اقترن بها نقص في فائض الحساب الجاري للأوبك بنحو ٥ مليارات دولار . وفي عام ١٩٧٨ الذي تدهور فيه فائض الحساب الجاري للأوبك الى حوالي ١٠ مليارات (بعد احتفاظه بمستوى يزيد على ٣٠ مليار سنوياً خلال السنوات ٧٥ ــ ١٩٧٧) ، خرجت مجموعة OECD لأول مرة منذ ١٩٧٤ بدون عجز يذكر (أقل من مليار) .

يضاف الى ما تقدم ان معدل النمو الحقيقي لمجموعة OECD بعد ان انخفض انخفاضا مطلقا بنمو ٠,٦٪ عام ١٩٧٥ ، عاد الى الانتعاش عام ١٩٧٦ محققا ٥,٢٪ ، ولكنه لم يلبث أن أخذ في التراجع الى ٣,٧٪ عام ١٩٧٧ و ٣,٥٪ عام ١٩٧٨ ، ويتوقع أن يبلغ ٣٪ عام ١٩٧٩ وربما أقل من ذلك (٤١).

والواقع أنه باستثناء عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وهما العامان اللذان تم خلالهما امتصاص صدمة تصحيح الأسعار ، فان سلوك معدلات النمو الحقيقي وموازين المدفوعات لمجموعة OECD بعد ذلك لا يعكس الوزن الذي تحاول دوائر المنظمة الغربية أن تنسبه إلى أسعار النفط وفوائض الأوبك ، كما أن الآثار المحدودة الناتجة عن هذه الاسعار والفوائض قد أمكن السيطرة عليها بل والافادة منها في بعض دول المجموعة كما سنبين .

رابعا : وربما كان من الأفضل ، ونحن في مجال موازين المدفوعات ، التركيز على سبع دول صناعية كبرى بدلا من دول OECD ألـ ٢٤ . فهذه الدول السبع تحتل في وزنها نحو ٨٥٪ من صادرات المجموعة الصناعية إلى الأوبك ونحو ٨١,٢٪ من صادرات الأوبك من الزيت الخام إلى المجموعة الصناعية . ويمكن أن نستخلص من الجدولين (٣ و ٤) عددا من الملاحظات الهامة ، منها أن اعتماد الميزان التجاري لكل دولة من الدول السبع على الأوبك كمجموعة (سواء في الصادرات أم في الواردات) لم يبلغ مرتبة حرجة . وعلى العكس فان اعتماد الأوبك على هذه الدول السبع كمجموعة ،

---

(٤٠) The Trilateral Commission **Energy: Managing the Transition,** pp. 54-55, 68-71.

(٤١) Organization for Economic Cooperation and Development, **Economic Outlook,** pp. 1,126.

جدول رقم (٤)

أهم مؤشرات العلاقة بين الاوبك وبين الدول الصناعية السبع الكبرى[٤٢] (عام ١٩٧٧)

الدولة	صادرات إلى الاوبك			واردات نفطية من الاوبك	
	قيمة مليار دولار	٪ من صادرات الدولة	٪ من صادرات OECD للاوبك	مليون طن من الزيت الخام	مدفوعات واردات النفط ٪ من اجمالي واردات الدولة
الولايات المتحدة	١٤,٢	١٠,٨	٢١,١	١٧٤,٣	٢١,٠
اليابان	١٢,٠	١٤,٩	١٧,٩	٢٣٦,٥	٣٠٢,٠
المانيا الغربية	١٠,٨	٩,١	١٦,٠	١٠٢,٠	١٥,٠
فرنسا	٥,٦	٨,٨	٨,٨	١١٧,٥	١٦,٠
المملكة المتحدة	٧,٠	١٢,١	١٠,٤	٧٠,٧	١٠,٠
ايطاليا	٥,٨	١٣,٠	٨,٧	١٠٦,١	٢٠,٠
كندا	١,٢	٢,٨	١,٨	٣٣,٨	٧,٢
الدول جملة السبع	٥٦,٦		٨٤,٧	١٠٤٠,٩	
اجماليات OPEC	٦٧,١		١٠٠,٠	١٢٨١,٦	

سواء في تصريف صادراتها النفطية[٤٣] (والتي لا توجد إلى جانبها صادرات أخرى تذكر) أو في تغطية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة ، تتجاوز مستوى الـ ٧٠٪ . وإذا كانت مجموعة الدول السبع قد حققت في ميزان مدفوعاتها خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧ عجزا بلغت جملته نحو ٤١ مليار دولار (جدول ٣) فان الجانب الأكبر من فوائض الأوبك والتي بلغت نحو ١٦٠ مليار حتى نهاية ١٩٧٧ قد اتجه إلى هذه المجموعة من الدول[٤٤] ، وعمل على سد فجوة العجز التي لم تكن راجعة بكاملها إلى الواردات النفطية .

---

(٤٢) Askari and Salehizadeh in **OPEC Bulletin,** 26 February 1979, supplement, tables 6-7.

باستثناء الواردات بالاطنان فقد قام المؤلف بحسابها من : **Quarterly Oil Statistics,** no. 4, 1978.

(٤٣) وهذا مع ملاحظة ان نحو ٨٥٪ من الصادرات النفطية العالمية يتجه الى دول OECD .

(٤٤) بلغ المستثمر من فوائض الاوبك في الولايات المتحدة وحدها في نهاية ١٩٧٧ نحو ٤٢ مليار دولار (ينظر ما سبق ص ٧ هامش ١) .

خامسا : ويمكن بالمزيد من التركيز التوقف عند بعض الدول داخل مجموعة السبعة . فالولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية وبريطانيا تمثل مجتمعة نحو ٦٥٪ من صادرات OECD إلى الأوبك ونحو ٦١٪ من واردات OECD من زيت الأوبك ، كما تستضيف الدول الأربع الجانب الرئيسي من فوائض الأوبك ، وتعتبر ـ باستثناء اليابان ـ مستفيدا صافيا من ارتفاع أسعار النفط ومن فوائض الأوبك .

أما بالنسبة للولايات المتحدة والتي يبلغ نصيبها نحو ٣٠٪ من واردات OECD من زيت الأوبك وتصدر نحو ٢١٪ من صادرات OECD إلى الأوبك ، كما تمثل مدفوعات الزيت نحو ٢١٪ من إجمالي قيمة وارداتها ، فان هناك أكثر من دراسة تؤكد أن الولايات المتحدة تستفيد استفادة صافية من ارتفاع أسعار النفط[٤٥] ، وأنها قد تمكنت من تمويل احتياجاتها المتزايدة من النفط المستورد دون صعوبة . فقد تزايدت الواردات الأمريكية من الزيت من ٤,٧ مليون ب / ي عام ١٩٧٢ إلى ٦,٢ عام ١٩٧٣ حيث بقيت تقريبا عند هذا المستوى في كل من عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ثم أخذت في الارتفاع مرة أخرى حيث بلغت ٧,٣ عام ١٩٧٦ و٨,٧ في كل من عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ . وقد اقترنت بهذه الزيادة في الكمية ، وما شهدته هذه الفترة من تصحيح للأسعار ، زيادة كبيرة في مدفوعات الولايات المتحدة مقابل وارداتها النفطية بحيث قفزت من ٤,٣ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى نحو ٤٢ مليار في كل من عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ .

والسؤال الان : **كيف مولت الولايات المتحدة وارداتها النفطية المتزايدة من دول الأوبك ؟**

إذا أخذنا عام ١٩٧٧ كمثال فان مديونية الولايات المتحدة تجاه الأوبك مقابل وارداتها السلعية (٩٥٪ نفط) قد بلغت نحو ٣٣ مليار دولار . أما دائنيتها للأوبك فتبلغ نحو ٢٨,٥ مليار دولار منها نحو ١٤ مليار صادرات غير عسكرية و٤ مليارات صادرات عسكرية و٣ مليارات إيرادات من استثمارات أمريكية في دول الأوبك و٧,٣ مليار صافي التدفق الرأسمالي من الأوبك إلى الولايات المتحدة ، ولا تدخل فيما تقدم التدفقات غير المرئية عبر حسابات ضمان أوروبية وغير ذلك .

وفي دراسة حديثة لوزارة التجارة الأمريكية[٤٦] قدرت واردات الولايات المتحدة من الأوبك خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧ بنحو ١٠٦ مليارات دولار كما قدرت صادراتها إليها بنحو ٧٠ مليار دولار أي بعجز بلغ نحو ٣٦ مليار دولار . غير أن صافي التحويلات الرأسمالية من دول الأوبك إلى الولايات المتحدة ، والتي بلغت خلال الفترة المذكورة نحو ٣٨ مليار دولار ، تكفلت بتغطية هذا العجز بل وزادت عليه .

والواقع أن مشكلة موازين المدفوعات ، إذا أخذت في إطارها الأوسع من حيث انعكاس آثارها على تقلبات قيمة العملة وأسعار الصرف النسبية ، تشير إلى أن ارتفاع أسعار النفط قد خدم الدولار بلا شك . وإذا كانت السبعينات قد شهدت تدهورا في قيمة الدولار فمن المؤكد أن هذا التدهور يرجع إلى عوامل أخرى تجد أصولها في النظام النقدي العالمي وفي السياسات التوسعية التي انتهجتها السلطات النقدية والائتمانية في الولايات المتحدة .

---

(٤٥) Thomas R. Stauffer, «Oil and the US Balance of Payments,» **Middle East Economic Survey,** v. 22 (19 February 1979), no. 18, supplement.
J. Snyder, «An American Case for Higher Oil Prices.» **OPEC Review,** September 1978.

(٤٦) Edward Symonds, «Vanishing Tricks by the OPEC Surplus,» **Petroleum Economist:** vol. XLV (August 1978), no. 8, p. 327.

وتأتي مساندة أسعار النفط لقيمة الدولار ، بالاضافة الى ما تقدم ، من نواح أخرى عديدة . فاستخدام الدولار في تسعير النفط والدفع به في أغلب الأحيان يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على الدولار ويدعمه . ومن ناحية أخرى فان الجانب الأكبر من الموجودات المالية للأوبك (نحو ٧٠٪) ــ داخل وخارج الولايات المتحدة ــ يحتفظ بها أو تقوم بالدولار . كذلك فان جانبا مما تقدمه الأوبك كمعونات للدول النامية يعود فيوجه الى الاستيراد من السوق الأمريكية ويساهم بالتالي في تدعيم ميزان مدفوعاتها(٤٧) .

ولكن هذه الصورة الزاهية قد لا تدوم طويلا ، فمع حركة تصحيحية ثانية للأسعار يشهدها عام ١٩٧٩ ينتظر أن تقفز المدفوعات النفطية الأمريكية إلى نحو ٥٥ مليار دولار ، كما ينتظر أن تتقلص التحويلات الرأسمالية من دول الأوبك نتيجة لتقلص الفوائض من جهة ولتدهور قيمة الدولار وعزوفها عنه من جهة أخرى ، وعلى ذلك فقد تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لأن تعيد النظر في الحسابات التي بنت عليها توازنها في مجالي الطاقة والفوائض المالية خلال السنوات المنتهية بعام ١٩٧٨ . ومن المؤكد أن أثر هذا الاختلال سوف يتزايد بشكل مطرد ليس فقط نتيجة للاعتبارين السابق ذكرهما بل أيضا نتيجة للزيادة المتوقعة في تيار التحويلات الرأسمالية في الاتجاه المعاكس لرد الاستثمارات الدولارية وعوائدها .

معونات الأوبك للدول النامية

بالاضافة إلى ما قدمته دول الأوبك من فوائضها المالية إلى كل من أجهزة المصارف الدولية الخاصة وأجهزة المنظمات والمؤسسات الدولية ، ليأخذ جانب منه طريقه إلى الدول النامية كما أوضحنا ، فقد قامت الأوبك بتقديم إعانات وتسهيلات إئتمانية كبيرة إلى الدول النامية عبر قنوات أخرى متنوعة . ومن المعروف أن مشاكل موازين المدفوعات في الدول النامية ترتبط في الجانب الأكبر منها بعلاقاتها الاقتصادية والمالية مع مجموعة الدول الصناعية المتقدمة والتي تحقق معها الجانب الأكبر من معاملاتها التجارية (مواد خام مقابل سلع رأسمالية وغذائية وخدمات) كما تتلقى منها الاعانات والتسهيلات . فلما نجحت دول الأوبك في تصحيح أسعارها عام ١٩٧٣ ، حاولت الدول الصناعية الكبرى أن تثير الدول النامية المستوردة للنفط ضدها مستغلة في ذلك الضغط المتزايد على موازين مدفوعاتها والذي لم يكن مرجعه إلى زيادة أسعار النفط وحدها بل وإلى انعكاس آثار الركود الشديد الذي كانت الاقتصاديات الغربية قد دخلت فيه قبل تصحيح الأسعار . غير أن مجموعة الدول النامية لم تلبث أن أدركت أن نجاح الأوبك ، باعتبارها مجموعة من الدول النامية المصدرة للمواد الأولية ، هو في الواقع نجاح لها ونموذج يحتذى به ، كما أدركت أن مصالحها الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا بتضامنها وتماسكها في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة(٤٨) . وقد تأكد تضامن الدول

---

(٤٧) تراجع في تفصيلات هذا الموضوع :
Stauffer, Oil and the US Balance of Payments,» **Middle East Economic Survey**. Snyder «An American Case for Higher Oil Prices,» **OPEC Review.** و

(٤٨) صحيح أن بعض بوادر الخلاف وتضارب المصالح بين هذه المجموعة يطفو احيانا على سطح المداولات التي تدور في بعض المحافل الدولية . ومن ذلك ما أثير أثناء اجتماع منظمة الدول الامريكية بالمكسيك في شباط/ فبراير ١٩٧٤ ، وما ظهر أثناء أجتماع اللجنة الاقتصادية لجنوب شرق آسيا في بانكوك (شباط/ فبراير ١٩٧٤) ،ومؤتمر النفط الافريقي في طرابلس (شباط/ فبراير ١٩٧٤)، ومؤتمر داكار للمواد الاولية (شباط/ فبراير ١٩٧٥)، واجتماع الأمم المتحدة للتعاون بين الدول النامية في مجال النفط في جنيف (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥) كذلك ظهرت هذه الخلافات في اجتماعات الدورتين الخاصتين للامم المتحدة (السادسة والسابعة ١٩٧٤ و ١٩٧٥) وفي اجتماعات مؤتمر التعاون =

النامية ، وربما يكون قد بلغ قمته ، أثناء الدورة السابعة الخاصة للأمم المتحدة والتي انتهت بوضع عدد من التوصيات لتأكيد وتطبيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية(٤٩) . كذلك تأكد هذا التضامن عندما عبرت الدول النامية في مؤتمر المواد الأولية الذي عقد في داكار (شباط / فبراير ١٩٧٥) عن تأييدها للنتائج التي حققتها الأوبك في مجال السيطرة على مواردها الطبيعية ودعت باقي الدول النامية المصدرة للمواد الأولية إلى إنشاء منظمات مماثلة باعتبارها أداة فعالة للتنسيق في الانتاج والتسويق وحماية مصالحها في مواجهة التنظيمات التي تعدها الدول الصناعية المستوردة(٥٠) . وفي تجاوب متبادل أعلن ملوك ورؤساء دول الأوبك في مؤتمرهم الذي عقد في الجزائر (آذار / مارس ١٩٧٥) عن امتنانهم لدعم ومساندة مؤتمر داكار ، كما أكدوا عزم بلادهم على مواصلة تقديم العون والمساعدة إلى أشقائهم في الدول النامية ، وخاصة الدول الأشد تضررا بالأزمة العالمية ، ذلك بالاضافة إلى ما سبق تقديمه بالفعل وتجاوز في حجمه النسبي مرات عديدة ما تقدمه الدول المتقدمة(٥١) .

ويضيق المقام عن شرح تفاصيل المعونات التي قدمتها ولا تزال تقدمها دول الأوبك إلى باقي الدول النامية(٥٢) ، ولذلك نكتفي هنا بتسجيل بعض معالمها الرئيسية (ينظر الجدول ٥) . فمن حيث الحجم بلغت جملة مساعدات الأوبك خلال الفترة ٧٤ ــ ١٩٧٧ نحو ٢٠,٣ مليار دولار بمتوسط ٥,١ مليار سنويا أو ما يعادل ٢,٢٨٪ من الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول . وللمقارنة فقد بلغ ما قدمته مجموعة الدول الصناعية المتقدمة OECD عن طريق لجنة مساعدات التنمية DAC (٥٣) خلال الفترة نفسها نحو ٥٢ مليار دولار بمتوسط ١٢,٣ مليار سنويا أو ما يعادل ٠,٣٣٪ من الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول . وتعتبر الأوبك أهم ثاني مجموعة من مجموعات الدول المانحة للمساعدات الدولية ، إذ تقدم نحو ١/٤ (ربع) المعونات الاجمالية التي تتلقاها الدول النامية .

ولا تقيد الأوبك معونتها ، كما تفعل أحيانا المجموعة الصناعية، بشروط خاصة كاشتراطها مثلا أن ينفق جانب من المعونات في شراء النفط . بل إن دول الأوبك تتحاشى الربط بين المعونة وبين

= الاقتصادي الدولي (حوار الشمال والجنوب) في باريس (٧٦ ــ ١٩٧٧)، ثم أخيرا في اجتماعات الانكتاد في مانيلا (ايار/مايو ١٩٧٩) ، غير أن هذه الخلافات كانت سريعا ما تتلاشى وتعود المجموعة الى التمسك بموقفها الموحد وبتضامنها كلما دخلت في مواجهة او مفاوضة مع الدول الصناعية المتقدمة ، مركزة جهودها على محاولة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والمطالبة بضرورة تغيير العلاقات الاقتصادية التقليدية بين الدول النامية والدول المتقدمة تحقيقا للعدالة والتكافؤ وتضييقا للهوة الآخذة في الاتساع بين الدخل ومستوى المعيشة في كل من المجموعتين .

(٤٩) والذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٢/١٢/١٩٧٤ بموافقة ١٢٠ دولة ومعارضة ٦ وامتناع ١٠ دول .

(٥٠) القرار ٦ من قرارات المؤتمر .

(٥١) فقرة ٤ من البيان الصادر عن المؤتمر .

(٥٢) Cunnings, Askari and Salehizadeh, «An Economic Analysis of OPEC Aid,» **OPEC Bulletin,** 25 September 1968, supplement.
OPEC Bulletin, 11 December 1978.
Idem, 28 May 1979.
ابراهيم شحاتة وروبرت مابرو ، « معونات دول الاوبك ــ دراسة تحليلية ، » **النفط والتعاون العربي** ،المجلد ٤ (١٩٧٨)العدد ١ .
ابراهيم شحاتة ، « معونات دول الاوبك والتعاون مع مصادر التمويل التجاري ، » **النفط والتعاون العربي** ، المجلد ٥ (١٩٧٩) العدد ١ .
جواد هاشم ، « محاولة لفهم اهمية الاموال العربية والاسلامية المتاحة لمشاريع التنمية والدعم الاقتصادي ، » **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول** ، السنة ٥ (نيسان (ابريل) ١٩٧٩) ، العدد ٤ .

(٥٣) وتتكون من ١٧ دولة من دول المنظمة الغربية ، وهي الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية واليابان وكندا=

جدول رقم (٥)

المساعـدات المقدمة للدول النامية من كل من مجموعة الدول الصناعية OECD ودول الاوبك(٥٤)

(الوحدة = مليون دولار و٪ من GNP)

الدولة	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧ (٥٥)	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الولايات المتحدة	٣٤٣٧	٠,٢٤	٤٠٠٧	٠,٢٦	٤٣٣٤	٠,٢٥	٤١٢٣	٠,٢٢
فرنسا	١٦١٦	٠,٥٩	٢٠٩٣	٠,٦٢	٢١٤٦	٠,٦٢	٢٣٩٤	٠,٦٣
المانيا الغربية	١٤٣٣	٠,٣٧	١٦٨٩	٠,٤٠	١٣٨٤	٠,٣١	١٣٨٦	٠,٢٧
اليابان	١١٢٦	٠,٢٥	١١٤٨	٠,٢٣	١١٠٥	٠,٢٠	١٤٢١	٠,٢١
كندا	٧١٣	٠,٤٨	٨٨٠	٠,٥٥	٨٨٧	٠,٤٦	٩٩٢	٠,٥١
المملكة المتحدة	٧١٧	٠,٢٧	٨٦٤	٠,٣٧	٨٣٥	٠,٣٨	٩١٤	٠,٣٨
هولندا	٤٣٦	٠,٦٣	٦٠٤	٠,٧٥	٧٢٠	٠,٨٢	٩٠٠	٠,٨٥
باقي المجموعة	١٨٢٤		٢٣٠٣		٢٢٥٥		٢٦٢٩	
اجمالي DAC	١١٣٠٢	٠,٣٣	١٣٥٨٨	٠,٣٥	١٣٦٦٦	٠,٣٣	١٤٧٥٩	٠,٣١
السعودية	١٠٢٩	٤,٥٦	١٩٩٧	٦,٠١	٢٤٠٧	٥,٨٤	٢٣٧٣	٤,٨٢
الامارات	٥١١	٦,٦٦	١٠٤٦	١١,٧٩	١٠٦٠	١٠,٩٤	١٢٦٢	١٠,٩٧
الكويت	٦٢٢	٥,٧	٩٧٥	٦,٥٢	٦١٤	٤,٣٤	١٤٤٢	١٠,١٨
قطر	١٨٥	٩,٢٦	٣٣٩	١٥,٦٢	١٩٥	٧,٩٥	١١٨	٠,٧١
العراق	٤٢٣	٣,٩٩	٢١٨	١,٦٦	٢٣٢	١,٤٦	٥٣	١,٢٨
ليبيا	١٤٧	١,٢٣	٢٦١	٢,١٣	٩٤	٠,٦١	١٠٩	٠,٦٣
الجزائر	٤٧	٠,٣٩	٤١	٠,٣٠	٥٤	٠,٣٣	٤٧	٠,٢٤
جملة العربية	٢٩٦٤		٤٨٧٧		٤٦٥٦		٥٤٠٤	
ايران	٤٠٨	٠,٨٨	٥٩٣	١,١٠	٧٥٣	١,١٢	٢٠٢	٠,٢٤
فنزويلا	٥٩	٠,٢٣	٣١	٠,١٢	٩٦	٠,٣١	٧٢	٠,٢٠
نيجيريا	١٥	٠,٠٧	١٤	٠,٠٥	٨٣	٠,٢٧	٦٤	٠,١٩
جملة الأوبك	٣٤٤٦	٢,٠١	٥٥١٦	٢,٧١	٥٥٨٧	٢,٢٩	٥٧٤١	٢,١٠

= والمملكة المتحدة وهولندا والنرويج والدانمارك وايطاليا وبلجيكا وفنلندا والنمسا والسويد وسويسرا واستراليا ونيوزيلاند .

(٥٤) The Trilateral Commission, **Energy: Managing the Transition**, p. 56.
OECD Observer in **OPEC Bulletin**, 11 December 1978.

(٥٥) تقديري .

المشتريات النفطية أو عجز ميزان المدفوعات الناتج عن مشتريات النفط حتى لا تفسر على أنها خصم مستتر من سعر النفط(٥٦) .

ومما يلاحظ في معونات الأوبك عدم انتظام حجمها أو نمطها بين عام وآخر أو بين دولة وأخرى . ولعل في ذلك ما يفسر الطبيعة غير المستقرة وغير الدائمة لامكانيات الأوبك على تقديم المعونات ، وهو ما يؤكد من ناحية أخرى عدم إمكانية الاعتماد عليها كمصدر دائم ومستقر من مصادر المساعدات للدول النامية . فمن ناحية ، تتوقف إمكانيات الدولة في تقديم المعونة على قوة اقتصادها وعلى تحقيق فائض كاف في ميزان مدفوعاتها ، وقد رأينا كيف أن أغلب دول الأوبك قد استنفدت قدرتها على تحقيق ذلك الفائض بل وتحولت الى دول العجز والمديونية . ومن ناحية أخرى ، فان العدد القليل من الدول التي لا تزال قادرة على تحقيق فائض صاف تعتمد ، كما ذكرنا ، على استنزاف مورد طبيعي ناضب(٥٧) ، وليس على قدرة انتاجية متجددة ، فضلا عن أنها جميعا دول نامية لا يزال اقتصادها في أولى مراحل نموه ولا مناص لها من الاعتماد بدرجة متزايدة على فوائضها المالية لتمويل برامجها التنموية .

وقد قامت الاقطار العربية الأعضاء في الأوبك بتقديم نحو ١٧,٩ مليار دولار خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧ وهو ما يعادل نحو ٨٨,٢٪ من إجمالي معونات الأوبك خلال نفس الفترة(٥٨) . وعلى الرغم من أن الجانب الأكبر من معونات الأوبك تقدمه أقطار عربية إلا أن الاستفادة من تلك المعونات لا تقتصر على الأقطار العربية غير النفطية ، إذ أخذ نصيب هذه الدول في الانخفاض المطرد بحيث اقتصر على الربع (١/٤) عام ١٩٧٦ ، وأقل من ذلك عام ١٩٧٧ .

ولعلنا نستطيع تقييم المعونة العربية بشكل أفضل إذا نظرنا إليها في إطار المقارنة بين متوسط الدخل في المنطقة العربية وبين نظيره في الدول الصناعية المتقدمة . فعلى حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي للدول الصناعية المتقدمة الـ ١٨ نحو ٥٠٠٠ دولار عام ١٩٧٤ (ونحو ٦٧٠٠ دولار في الولايات المتحدة) فان متوسط دخل الفرد في الأقطار العربية كلها لا يتجاوز ٨٩٠ دولار في العام المذكور (حيث بلغ إجمالي الناتج القومي بما فيه العائدات النفطية نحو ١٢٥ مليار دولار كما بلغ عدد السكان نحو ١٤٠ مليون) . ومعنى ذلك أن متوسط دخل الفرد العربي لا يزيد عن ١/٥ (خمس) نظيره في الدول الصناعية ، وذلك بصرف النظر عن التفاوت في طبيعة المصادر الرئيسية للدخل في كل من المجموعتين وإلحاح حاجة المجموعة العربية للقيام ببرامج تنموية كبيرة سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي المتكامل .

التضخم وتقلبات العملة

تزايدات خلال الستينات أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة بحيث قفز الرقم

---

(٥٦) ومع ذلك فان بعض اعضاء الاوبك يدعون الى انشاء صندوق جديد ، بالاضافة الى صندوق الاوبك الخاص ، وذلك لمساعدة الدول النامية على أن يشترك في تمويله كل من دول الأوبك والدول الصناعية ، كل بنسبة ما يصدره للدول النامية من تضخم عن طريق صادراته اليها من سلع وخدمات . وقد نوقش هذا الاقتراح في اجتماع الاوبك المنعقد في جنيف ٢٦ ـ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٩، وتقرر احالته لمزيد من الدراسة الى اللجنة الوزارية للاستراتيجيات الطويلة الأجل ، كما تقرر في نفس الاجتماع تزويد الصندوق الخاص للأوبك باعتماد اضافي قدره ٨٠٠ مليون دولار .

(٥٧) وهذا بصرف النظر عن حجم التقلبات التي تصيب هذا الانتاج بين عام وآخر . ففي ١٢ دولة من دول الاوبك انخفض معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الى ٦,٣٪ عام ١٩٧٧ بعد ان كان قد ارتفع الى ١٢,٩٪ عام ١٩٧٦

(٥٨) وترتفع نسبة المعونة في بعض الأقطار العربية لتصل الى ١١٪ من ناتجها القومي الاجمالي (جدول ٥) .

القياسي لهذه الأسعار خلال الفترة ٥٨ ــ ١٩٧٠ من ١٠٠ الى ١٥٦ ، أما متوسط عائد الدول المصدرة للنفط عن كل برميل فقد هبط كرقم قياسي من ١٠٠ عام ١٩٥٨ إلى ٨٨ عام ١٩٦٢ ثم أخذ في الارتفاع تدريجيا خلال الستينات (أساسا بفعل تنفيق الأتاوة) إلى أن عاد الى ١٠٠ مرة اخرى ١٩٧٠[٥٩]. وفي هذا ما يؤكد ما سبق أن أوضحناه من تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول المصدرة للنفط .

وقد تصاعدت معدلات التضخم في الدول الصناعية الكبرى في مطلع السبعينات ، وخاصة في الدول الست التي كانت تمد دول الأوبك بنحو ٦١٪ من إجمالي وارداتها ، إذ تراوحت تلك المعدلات بين ٥ ــ ٨٪ في كل من أسعار المواد الاستهلاكية وأسعار الجملة (جدول رقم ٦) . ومن المعروف أن معدل التضخم في الدول النامية المستوردة للسلع الصناعية والغذائية يزيد عن المعدلات السائدة في الدول الصناعية المصدرة لهذه السلع . فعلى حين بلغ متوسط معدل التضخم في الدول الصناعية الغربية خلال الفترة ٧٠ ــ ١٩٧٣ نحو ٦,٥٪[٦٠] ، فان السعر المرجح لواردات دول الأوبك تزايد خلال الفترة المذكورة بمعدل بلغ في المتوسط ١٠٪ سنويا .

أما خلال الفترة ٧٤ ــ ١٩٧٨ فقد بلغ معدل الزيادة السنوية في أسعار المواد الاستهلاكية داخل مجموعة OECD نحو ١٢,٦٪ عام ١٩٧٤ ونحو ١٢,٢٪ عام ١٩٧٥ ثم تراوح حول ٨,٥٪ خلال السنوات ٧٦ ــ ١٩٧٨[٦١] .

ومن ناحية أخرى ، تقوم سكرتارية الأوبك بحساب الرقم القياسي لأسعار واردات الأوبك ، على أساس ربع سنوي . وقد ارتفع هذا الرقم من ١٠٠ عام ١٩٧٣ إلى ١٣٦ في نهاية ١٩٧٤ وإلى ١٧٧ في نهاية ١٩٧٥ و٢١١ في نهاية ١٩٧٦ و٢٦٩ في نهاية ١٩٧٧ و٢٨٨ في نهاية النصف الأول من ١٩٧٨[٦٢] .

وهكذا تشير المقارنة بالنسبة للفترة ٧٤ ــ ١٩٧٨ إلى أن اسعار المواد الاستهلاكية داخل مجموعة OECD لم ترتفع بأكثر من ٦٥٪ خلال الفترة المذكورة على حين قفزت أسعار واردات الأوبك في عام ١٩٧٨ إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٣ .

وقد أثارت مشكلة **التضخم** ، والتضخم المستورد ، جدلا كبيرا بين مجموعتي الدول الصناعية ودول الأوبك على مدى السنوات ٧٤ ــ ١٩٧٨ ، وذلك على فترات من الاشتعال والخمود . فقد اشعلت مجموعة OECD الجدل في أعقاب تصحيح الأسعار (١٩٧٣) محاولة إلقاء المسؤولية عن موجة التضخم العارمة على كاهل الأوبك[٦٣] . كما عادت المجموعة إلى إشعال الجدل مرة أخرى بمناسبة التصحيح الجزئي لأسعار النفط الذي شهده عام ١٩٧٩ . أما دول الأوبك فترى أن تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، فضلا عن أنه جاء كرد فعل عادل للتدني المطرد في القيمة الحقيقية لهذه الأسعار ولنصيب الدولة المصدرة على مدى ربع قرن (١٩٤٨ ــ ١٩٧٣) ، فان مسؤوليته عن القفزة الكبيرة في معدل التضخم عام ١٩٧٤ لا تتجاوز رقما ضئيلا جدا كما سنبين . أما الأسباب الحقيقية فترجع إلى

---

(٥٩) مذكرة الجزائر المقدمة الى مؤتمر قمة الاوبك ، الجزائر، آذار / مارس ١٩٧٥، ص ٨٧ .

(٦٠) وذلك مقابل ٣٪ خلال الفترة ٦٠ ــ ١٩٧٠ .

(٦١) Organization for Economic Cooperation and Development, **Economic Outlook** , pp. 37, 127.

(٦٢) فاضل الجلبي وعدنان الجنابي ، « سياسات الانتاج والتسعير المثلى ، » في **مؤتمر الطاقة العربي الاول ، ابو ظبي ٤ ــ ٨/٣/١٩٧٩** ، ([د . م .] . منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، [د . ت .]) ، الجدول ٣ .

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٢ .

العوامل الكامنة في الاقتصاديات الصناعية الغربية وفي مقدمتها السياسات الضريبية والنقدية وسياسات الانفاق الحكومي والعسكري ، والسياسات الاقتصادية لمكافحة الركود الاقتصادي والبطالة .. الخ . ومن الواضح أن التضخم في الدول الصناعية ، سواء كان مقصودا أو جاء كعارض للسياسات المذكورة ، فانه قد عمل على تآكل القوة الشرائية للموجودات المالية المتراكمة لدول الأوبك . ويمكن أن يضاف إلى التضخم ، كعامل من عوامل التآكل في القوة الشرائية ، ما طرأ على قيمة الدولار خلال السنوات الأخيرة ، من انخفاض مطرد في قيمته في مواجهة العملات الدولية الأخرى . ونتحول الان إلى مناقشة ما تقدم بشيء من التفصيل .

جدول رقم (٦)

المعدل السنوي للتضخم في الدول الصناعية الكبرى ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣[٦٤]

(الوحدة = نسبة مئوية)

الدولة	أسعار الاستهلاك		أسعار الجملة		٪ من GNP	
	٦٠ ـ ٧٠	٧٠ ـ ٧٣	٦٠ ـ ٧٠	٧٠ ـ ٧٣	٦٠ ـ ٧٠	٧٠ ـ ٧٣
الولايات المتحدة	٢,٧	٤,٦	١,٥	٧,١	٢,٧	٤,٤
اليابان	٥,٨	٧,٦	١,٣	٥,٢	٤,٩	٦,٧
المانيا الغربية	٢,٦	٥,٩	١,٠	٤,٨	٣,٥	٦,٣
فرنسا	٤,٠	٦,٢	٣,٦	٨,٠	٤,٣	٦,٢
المملكة المتحدة	٤,٠	٨,٦	٣,١	٧,٢	٤,١	٧,٦
ايطاليا	٣,٩	٧,١	٣,٦	٥,٨	٤,٤	٧,٧

جدول رقم (٧)

انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الزيت الخام بالنسبة لأهم الدول المستوردة[٦٥]

(الوحدة = دولار للبرميل من الزيت القياسي)

السنة	السعر[٦٦] (فوب)	القيمة الحقيقية للسعر الرسمي[٦٧]				
		اميركا	اليابان	المانيا	فرنسا	بريطانيا
١٩٧٤	١١,٤٥	١١,٤٥	١١,٤٥	١١,٤٥	١١,٤٥	١١,٤٥
١٩٧٥	١١,٩٠	١٠,٦٣	١١,٩٠	١٠,٦٣	١٠,٠٠	١٠,٢٦
١٩٧٦	١١,٩٠	١٠,١٧	١٢,٠٢	١٠,٦٣	١٠,١٧	١٠,٤٤
١٩٧٧	١٢,٤٢	١٠,٢٦	١١,٤٠	١٠,١٠	٩,٩٤	٩,٥٥
١٩٧٨	١٢,٧٠	٩,٦٢	٩,٢٧	٨,٩٤	٨,٩٣	٨,١٤

(٦٤) مذكرة الجزائر المقدمة الى مؤتمر قمة الاوبك ، الجزائر ، آذار / مارس ١٩٧٥ ، ص.٩ .

(٦٥) Hossein Askari and Mehdi Salehizadeh, «Reflections on OPEC Oil Pricing Policies,» **OPEC Review**, v. 3 (March 1979), no. 1, pp. 26, 28.

(٦٦) اعتمد الباحثان في تقدير السعر (فوب) على مصادر تختلف بعض الشيء عن تقديرات الأوبك ، ولكن الفروق لا تغير من صحة الاتجاه .

(٦٧) محسوبة بتعديل القيمة الاسمية لسعر النفط باستخدام القيمة الدولارية للوحدة من صادرات كل دولة (باعتبار ١٩٧٤ سنة الاساس) .

اولا ــ هناك ما يشبه الاتفاق على أن تصحيح اسعار نفط الأوبك لم يساهم في معدل التضخم لعام ١٩٧٤ (والذي بلغ نحو ١٢ ــ ١٣٪) بأكثر من ١,٤٥ ــ ٢,٤٪ تبعا لاختلافات الدراسات . فدراسة H. M. Merklein[٦٨] التي تناول فيها تحليل أثر ارتفاع أسعار النفط على التضخم في ١٢ دولة صناعية غربية (من بينها الدول الست الكبرى) تنتهي إلى أن اسعار النفط لا يمكن أن ينسب اليها اكثر من ٢,٤٪ من رقم الـ ١٢,٣٪ الذي يمثل معدل التضخم في هذه الدول لعام ١٩٧٤ . ويمكننا الوصول الى نتيجة مماثلة بمقارنة الناتج القومي الاجمالي لمجموعة OECD في العام المذكور (٣٥٥٣ مليار) بالقيمة الاجمالية للواردات النفطية للمجموعة خلال العام نفسه (٩٢ مليار دولار) . فاذا كان النفط المستورد لا يمكن ان يكون سببا في التضخم بأكثر مما يمثله وزنه في الناتج القومي الاجمالي ، فان هذه النسبة لم تتجاوز ٢,٦٪ عام ١٩٧٤ . ويمكن حتى تخفيض هذه النسبة بمقدار الربع على أساس أن حركة تصحيح الاسعار قد قفزت بها الى أربعة أمثال ما كانت عليه قبل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ، وبالتالي فان الأثر التضخمي المباشر يقتصر على ثلاثة أرباع القيمة ولا يمكن أن يزيد على ٢٪ وتشير دراسة اخرى الى ان نصيب النفط من التضخم في الدول الصناعية الست الكبرى عام ١٩٧٤ لم يتجاوز في المتوسط ١٢,١٪ من معدل التضخم البالغ ١٢,٣٪ وهو ما يجعل النفط مسؤولا فقط عن ١,٤٥ من الرقم المذكور[٦٩] .

وفي دراسة لمؤسسة أرثر . د. ليتل يتضح ان ما تمثله قيمة الاحتياجات المباشرة من النفط في قيمة أهم المنتجات التامة الصنع في الدول الصناعية عام ١٩٧٤ (أي بعد تصحيح الاسعار) لم تتجاوز ١ ــ ٢٪ وذلك باستثناء المنتجات الكيمياوية والتي تصل فيها الى نحو ١٥٪ وتزيد النسب عن ذلك فيما يتعلق بالاحتياجات المباشرة من مصادر الطاقة غير النفطية[٧٠].

وتأكيدا لضآلة الأهمية النسبية لكلفة الطاقة المستوردة في الدول الصناعية يقدر بعض الكتاب ان تلك التكلفة لم تتجاوز في عام ١٩٧٦ نحو ٢٪ من GNP في الولايات المتحدة و٣٪ في كل من ألمانيا الغربية وفرنسا و٤٪ في المملكة المتحدة و٥٪ في اليابان . كما يرى البعض ان زيادة تكلفة جميع مصادر الطاقة الى الضعف لا يؤدي في المدى الطويل الى زيادة تكلفة الانتاج بأكثر من ٣٪ في الولايات المتحدة و٥٪ في كندا و٦,٥٪ في اليابان وما يتراوح بين ٤,٥ ــ ٧٪ في دول اوروبا الغربية[٧١] . ومعنى ذلك ان زيادة تكلفة الطاقة بنحو ١٠٪ لا يمكن ان يتجاوز أثره التضخمي ١/١٠ (عشر) الأرقام المذكورة .

وغني عن الذكر ان الطاقة ليست كلها نفطا ، وان النفط ليس كله مستوردا ، كما ان نصيب الدولة المصدرة للنفط لا يتجاوز ٣٠٪ من تكلفة النفط للمستهلك النهائي بينما تحصل حكومات الدول المستوردة على أكثر من ٤٠٪ في شكل ضرائب ورسوم نفطية . ومعنى ذلك ان زيادة اسعار الزيت الخام بنسب صغيرة متدرجة كل عام لا يمكن ان يضيف الى معدلات التضخم الحالية اثرا ملحوظا . وتأكيدا

---

(٦٨) مدير المعهد الدولي بجامعة تكساس ، وقد قدمت الى مؤتمر النفط العربي ، التاسع ، دبي ، آذار/ مارس ١٩٧٥ .

(٦٩) وفي دراسة اخرى لنفس الكاتب يقدر الاثر التضخمي في الولايات المتحدة بنحو ٠,٢٢٪ خلال عام ١٩٧٩ كنتيجة لقرار الاوبك رفع اسعار النفط في كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٧٨ بنحو ١٠٪ في المتوسط خلال ١٩٧٩ . ويرتفع هذا الاثر التضخمي الى ٠,٥٣٪ نتيجة لتقديم الزيادة المتدرجة بقرار اذار/ مارس ١٩٧٩ .

(٧٠) مذكرة الجزائر المقدمة الى مؤتمر قمة الأوبك ، الجزائر ، آذار مارس ١٩٧٥ ، ص ٩٣ .

(٧١) The Trilateral Commission, **Energy: Managing the Transition** ,p. 14.

لذلك ، فقد ظلت اسعار النفط مجمدة لفترات طويلة خلال السنوات الخمس ٧٤ ــ ١٩٧٨ ومع ذلك لم ينعكس لهذا التجميد اثر واضح في معدلات التضخم بالدول الصناعية .

وهكذا تتعدد التقديرات والمؤشرات ولكنها تلتقي جميعا عند نتيجة منطقية واحدة ، وهي ان محاولة الأوبك الاحتفاظ بالقيمة الحقيقية لأسعار النفط عن طريق زيادتها بمقدار ما يطرأ على هذه القيمة من تآكل (في حدود ١٠٪ سنويا مثلا) لا يمكن ان يضيف الى اسعار النفط للمستهلك النهائي اكثر من ٣٪ ،واذا كانت قيمة الاحتياجات المباشرة من النفط لا تتجاوز كما اثبتت الدراسة ٢٪ من قيمة السلع التامة الصنع في الدول الصناعية(٧٢) ، فان زيادة اسعار زيت الأوبك بمقدار ١٠٪ لا يمكن ان تضيف الى معدل التضخم السنوي اكثر من ٠,١٪ وهي زيادة لا تكاد تذكر بالمقارنة بما هو حاصل فعلا ولأسباب تقع خارج سيطرة الأوبك .

ثانيا ــ في ظل السيطرة شبه المطلقة للشركات العالمية الكبرى على سياسات الانتاج والتسعير في الدول المصدرة للنفط لمدة تزيد على نصف قرن ، انخفضت القيمة الحقيقية للأسعار خلال الفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٧٠ الى اقل من الثلث كما اوضحنا من قبل ، وهو انخفاض افادت منه اقتصاديات الدول الصناعية الغربية التي حققت اكبر معدلات نموها بعد الحرب العالمية الثانية بفضل سياسة الطاقة الرخيصة . ويقدر البعض انه نتيجة لتسعير النفط بأقل من قيمته الحقيقية ــ قبل تصحيح اسعاره عام ١٩٧٣ ــ فان الكميات التي حولت الى الدول المستوردة للنفط انطوت على تحويل لموارد اقتصادية حقيقية من دول نامية مصدرة للنفط الى دول صناعية غنية بلغت في مجموعها نحو ٢٠٠ مليار دولار . وقد يختلف البعض حول حجم تلك الموارد ولكن لا نعتقد ان النظرة المنصفة يمكن ان تنفي تلك الحقيقة .

وقد عادت القصة تتكرر في أعقاب تصحيح الاسعار عام ١٩٧٣ ، وان اختلفت الوسائل والأساليب ، حيث يستخدم الان التضخم وتقلبات العملة بدلا من السيطرة الاحتكارية لشركات النفط . وتزداد خطورة الوسائل الجديدة في ان اثرها لا يقتصر على إهدار القيمة الحقيقية لأسعار النفط والدخل الجاري للدول المصدرة له ، كما كان الحال في الماضي ، بل يمتد اثر التآكل الى الموجودات المالية التي تراكمت بسبب ضعف القدرة الاستيعابية لبعض هذه الدول ، وعلى ذلك فان التآكل يمتد بأثر رجعي الى الدخول الجارية لسنوات مضت ، كما ينال منها عاما بعد عام ولا يتوقف عند ضربة واحدة . ويقدر الدكتور ابو ردينة نسبة المحتفظ به مقوما بالدولار من موجودات الأوبك المالية حتى نهاية ١٩٧٨ بنحو ٧٠٪ كما يقدر ما تفقده هذه الموجودات الدولارية نتيجة لعوامل التآكل المالي ــ حتى بعد ان يضيف اليها ٧,٥٪ كعائد متوسط على الاستثمارات الدولارية ــ بنحو ٤,٥٪ سنويا ؛ وهو صافي النقص في القيمة الحقيقية مقومة بدولارات عام ١٩٧٤ . وبعبارة اخرى فان هذه الموجودات تتآكل بمعدل اجمالي يبلغ نحو ١٢٪ سنويا وانه بطرح ما تحققه من عائد استثماري (٧,٥٪) فان معدل التآكل الصافي يقدر بنحو ٤,٥٪سنويا(٧٣) . ويرجع الباحث هذا الأثر التآكلي الى عاملين :

---

(٧٢) وربما تكون قد انخفضت عن ذلك نتيجة لارتفاع اسعار السلع الصناعية بمعدلات اكبر من ارتفاع اسعار النفط منذ ١٩٧٤ .

(٧٣) Aburdene mentioned in **Middle East Economic Survey**

والواقع اننا لا نوافق الكاتب فيما قام به من طرح الـ ٧,٥٪ لتحديد التآكل الصافي . ذلك لان المفروض في الموجودات المالية ان تحقق عائدا مقابل الانتفاع بها . وحتى اذا قبلنا بمعدل أقل (٥,٥ ٪ مثلا) فان صافي التآكل يكون ١٠٪ وليس ٤,٥٪ .

أولهما عامل التضخم الذي هبط بالقوة الشرائية لدولارات الأوبك في نهاية ١٩٧٨ الى نحو ٧٠٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، وثانيهما إنخفاض قيمة الدولار في مواجهة العملات الرئيسية الاخرى بنحو ١٢٪ خلال الفترة ٧٤ ــ ١٩٧٨ ، وبذلك يصبح الأثر التآكلي المزدوج أو اجمالي الانخفاض في القوة الشرائية للموجودات المالية ٤٢٪[٧٤] .

ثالثا ــ وتعتمد بعض الدراسات في حساب تآكل اسعار النفط او الدخل الجاري لدول الأوبك ، على العاملين السابق ذكرهما ، وهما التضخم وتقلبات العملة ، ولكنها تضيف إليهما أثر التغير الذي طرأ على اسعار النفط او على عائد الدولة المصدرة ، وذلك بغية تقدير صافي حجم التدهور في معدل التبادل الدولي . كذلك تحاول تلك الدراسات ــ في ضوء الحسابات السابقة ــ ان تتوصل الى صياغة معادلة تضمن تدرج اسعار النفط بطريقة ميكانيكية وبالقدر الذي يحافظ على القيمة الحقيقية لدخل الدولة المصدرة لكل برميل . وبطبيعة الحال ليس هناك مبرر منطقي لأن تتوقف القيمة الحقيقية لأسعار النفط ، او عائدات الدولة المصدرة ، عند المستوى الذي بلغته عام ١٩٧٤ . ومن الممكن ، وقد يكون من المنطقي ، ان تتدرج القيمة الحقيقية ارتفاعا مع مضي الوقت ومع اطراد شحة الامدادات . ولكننا سنكتفي هنا ببيان الأثر التآكلي الذي طرأ على تلك الأسعار منذ عام ١٩٧٤ .

وتتفق الدراسات جميعها في الاتجاه و في النتائج وإن اختلفت في أحجام هذه النتائج من الناحية الرقمية . فدراسة ابو ردينة السالفة الذكر تطرح من رقم الـ ٤٢٪ الذي يمثل تدهور القوة الشرائية للموجودات المالية الدولارية ١٥٪ تمثل الزيادة التي طرأت على نصيب الدولة المصدرة للنفط خلال الفترة ٧٤ ــ ١٩٧٨ ، لتنتهي الى ان عائد الدولة (او سعر النفط) قد تدهور بمقدار ٢٧٪ خلال الفترة المذكورة .

أما دراسة عسكري وصالح زاده[٧٥] فتقوم بحساب تدهور القيمة الحقيقية لأسعار النفط (فوب) بالنسبة لأهم الدول المستوردة للنفط (جدول رقم ٧) ومن الواضح ان اعتمادها على تعديل القيمة الاسمية لسعر النفط باستخدام القيمة الدولارية للوحدة من صادرات كل دولة مستوردة (باعتبار ١٩٧٤ سنة الأساس) يعني انها قد استخدمت المتغيرات الاساسية الثلاثة : السعر الاسمي (فوب) وهو لا يختلف باختلاف الدولة المستوردة[٧٦] ، والتضخم في كل دولة مقصورا على اسعار صادراتها (وهو معيار اكثر دقة من معايير التضخم الاخرى) ثم تقلبات عملة الدولة المستوردة في مواجهة الدولار وهو عملة الحساب بالنسبة لأسعار النفط . وتستخلص الدراسة المذكورة ان حجم التدهور في القيمة الحقيقية لأسعار النفط قد تراوح بين ١٦ ــ ٢٩٪ خلال الفترة ٧٤ ــ ١٩٧٨ . وبدهي ان حجم التدهور كان اقل ما يكون في حالة الولايات المتحدة اذ يتعطل بالنسبة لها اثر تقلبات العملة (فهو صفر في جميع الاحوال) .

---

(٧٤) Askari and Salehizadeh,«Reflections on OPEC Oil Pricing Policies,» **OPEC Review.**

(٧٥) ولعل مما يدعم تلك النتيجة ان عددا من دول الاوبك (مثل ايران والكويت والعراق والجزائر واندونيسيا ونيجيريا) يستورد اكثر من ٧٠٪ من وارداته من دول العملات القوية من اوروبا واليابان .

(٧٦) وقد اعتمد الباحثان في تقدير السعر على مصادر تختلف بالزيادة عن السعر الرسمي وخاصة بالنسبة لعام ١٩٧٤ ، ولكن الاتجاه يظل صحيحا برغم الفروق الرقمية .

وفي دراسة ثالثة يبين Merklein أن سعر النفط الخام الذي تستورده اليابان قد انخفض بنحو ٢٩٪ خلال عام واحد (من ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ الى ايلول/سبتمبر ١٩٧٨) نتيجة لانخفاض قيمة الدولار بالنسبة للين الياباني ، أو بمعنى آخر ان اليابان عندما كانت تشتري الزيت بنحو ١٢,٧٠ دولارا فانها كانت تقدم في الواقع ما يعادل ٩,٨٦ دولارا فقط باستخدام معدل تحويل العملة السائد في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ مقارنا بما كان عليه في ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ . وتبلغ نسبة الانخفاض ١٦,٥٪ خلال العام المذكور اذا قورن الدولار بالعملات الاجنبية الـ ١٥ الداخلة في تكوين حقوق السحب الخاصة باستثناء الدولار نفسه .

ونستطيع ان نستخلص من دراسة رابعة (جدول رقم ٨) ان اسعار واردات الأوبك من الدول الصناعية ارتفعت خلال الفترة ٧٤ ــ ١٩٧٨ بنحو ٥١,٥٪ على حين لم ترتفع اسعار النفط خلال الفترة نفسها بأكثر من ١٦,٦٪ وبذلك يكون معدل التبادل الدولي قد تدهور من ١٠٠ الى ٧٧ في غير صالح الدول المصدرة للنفط[٧٧] . وبعبارة اخرى فانه كان يلزم ان تزيد اسعار النفط بنحو ٣٠٪ فوق مستواها الذي بلغته بالفعل عام ١٩٧٨ وذلك لمجرد الابقاء على معدل التبادل الدولي ثابتا (١١٦,٦ × ١,٣٠ = ١٥١,٦ وهو ما يعادل الرقم القياسي الذي بلغته اسعار واردات الأوبك . اي انه كان ينبغي ان يبلغ السعر الرسمي للنفط ١٦,٥١ دولارا عام ١٩٧٨ وليس ١٢,٧٩ دولارا) .

وهناك دراسة خامسة قام بها معهد البحوث الاقتصادية للشرق الأوسط في طوكيو وتؤكد نتائجها الاتجاه نفسه المستخلص من الدراسات الاخرى وإن كانت تنطوي على اقتراحات ايحائية[٧٨] . ذلك لأنها تركز في النهاية على حجم الزيادة التي كان يتوقع ان تقوم الأوبك بادخالها على الاسعار في اواخر ١٩٧٨ . ولعل في قيام المعهد الياباني باعداد هذه الدراسة ما يفسر الحلول الايعازية التي تبنتها والتي تنحصر في استخدام احد اساليب ثلاثة . يقوم الاسلوب الاول على زيادة الاسعار وفقا لمؤشر سلة من ١٢ عملة (وهي الدولار بالاضافة الى ١١ عملة رئيسية استخدمتها اتفاقية جنيف الثانية عام ١٩٧٣) . ومن نتائج هذا الأسلوب ان تزيد الأسعار بنسبة ١٤,٣٪ وهو ما يعادل تقريبا النسبة التي قررتها الأوبك فعلا بعد ذلك خلال اجتماعها في أبو ظبي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . ويقوم الأسلوب الثاني على مؤشر ارتبط باسم الدكتور مانع العتيبة وتستخدم فيه عملات سبع من الدول الصناعية الكبرى (بوزن ٧٠٪) ثم عملات ثلاث من دول الأوبك (بوزن ٢٠٪) والذهب (بوزن ١٠٪) . وتبلغ الزيادة المقترحة وفقا لهذا الأسلوب ٩,٧٪ . أما الأسلوب الثالث فيعتمد على مؤشر حقوق السحب الخاصة SDR وتبلغ الزيادة وفقا له ٦,٧٪ .

وتقوم سكرتارية الأوبك باعداد ارقام قياسية لعاملي التضخم وتقلبات العملة ، كل على حدة ثم للأثر المشترك لهما معا ، وذلك على أساس شهري (وبافتراض كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ =

---

(٧٧) ولعل مما يسترعي الانتباه في طريقة الحساب هنا اعتمادها على اسعار الصادرات الصناعية معبرا عنها بالدولار (وهو ما يعكس كلا من التضخم وتقلبات العملة) ثم اعتمادها على الترجيح باوزان تمثل نصيب كل دولة صناعية في واردات الأوبك ، وهو ما يعبر بدرجة ادق عن حجم الضرر الذي يلحق بدول الأوبك نتيجة للمقايضة مع دول تختلف فيما بينها من حيث الاثر التاكلي .

(٧٨) Economic Research Institute for the Middle East, Tokyo, «The Effects of Import Inflation and Dollar Depreciation on the OPEC Countries,» **Middle East Economic Survey,** v. 21 (25 September 1978), no. 49.

جدول رقم (٨)
تطـور معدل التبادل الدولي لدول الأوبك خلال السبعينات[٧٩]
(الوحدة = رقم قياسي باعتبار ١٩٧٤ سنة الأساس)

السنة	السعر الرسمي للزيت القياسي[٨٠]	أسعار واردات الأوبك[٨١]	معدل التبادل الدولي
١٩٧٣ ـ ٧٠	٢٠,٨	٧٠,٣	٢٩,٥
١٩٧٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٧٥	٩٨,٤	١١٢,٨	٨٧,٢
١٩٧٦	١٠٥,٧	١١٤,٦	٩٢,٢
١٩٧٧	١١٣,٩	١٢٥,٢	٩١,٠
١٩٧٨	١١٦,٦	١٤٤,٠[٨٢]	٨١,٠
الربع الأخير ١٩٧٨	١١٦,٦	١٥١,٥[٨٣]	٧٧,٠

١٠٠)[٨٣] وتستخدم في إعداد هذه المؤشرات سلة العملات الأثني عشر (الدولار + جنيف الثانية) مرجحة بأوزان تمثل واردات دول الأوبك من كل دولة من الدول المعنية[٨٤] . وقد بلغت تقديرات الأوبك للمؤشرات الثلاثة حتى نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ نحو ١١٤ لتقلبات العملة ونحو ١٥٦ للتضخم ونحو ١٧٨ للأثر المشترك (١١٤ × ١٥٦) . ومعنى ذلك ان سعر النفط كان يجب ان يرتفع الى نحو ١٩,٥٠ دولار في كانون ا/ديسمبر ١٩٧٨ وذلك لمجرد المحافظة على القيمة الحقيقية لهذا السعر عند مستواه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ .

ولعل مما يجد ذكره أخيرا ان فكرة العدول عن استخدام الدولار كوسيلة لتسعير النفط قد طرحت

---

(٧٩) وقد اعتمد هذا المعيار في اجتماع لجنة الأوبك في لندن خلال تموز/ يوليو ١٩٧٨ .

(٨٠) «World Financial Markets.» **OPEC Bulletin** .29 January 1979, p.2

(٨١) يمثل متوسط السعر الرسمي مرجحا من السنوات التي عدل خلالها بأوزان تمثل عدد الشهور . وبذلك قدر متوسط السعر بنحو ١٠,٨٩ دولار عام ١٩٧٤ و١٠,٧٢ عام ١٩٧٥ و١١,٥١ عام ١٩٧٦ و١٢,٤٠ عام ١٩٧٧ و١٢,٧٠ عام ١٩٧٨ .

(٨٢) يمثل اسعار الجملة للسلع الصناعية غير الغذائية في الدول الصناعية معبرا عنها بالدولار ومرجحة بأوزان تمثل نصيب كل دولة صناعية في واردات دول الاوبك كمجموعة .

(٨٣) تقديري .

(٨٤) الجلبي والجنابي ، « سياسات الانتاج والتسعير المثلى ، » في **مؤتمر الطاقة العربي الاول ، ابو ظبي ، ٤ ـ ٨/٣/١٩٧٩** ، وينظر بصفة خاصة الجداول الملحقة بها ، السابق الاشارة اليها .

اكثر من مرة ، واقترح كبديل له حقوق السحب الخاصة او سلة من العملات الرئيسية . غير انه تبين ان هذا البديل وإن كان يحمي اسعار النفط من تقلبات العملة الا انه لا يحميها من التضخم المتفاقم في الدول الصناعية التي تقوم بتزويد الأوبك باحتياجاتها(٨٥) .

ومن ناحية اخرى فان وقف استخدام الدولار قد يتسبب في اثارة مشاكل نقدية عاصفة يتدهور بفعلها الدولار وتتدهور معه القيمة الحقيقية للموجودات المالية الدولارية للأوبك والتي تمثل نحو ٧٠٪ من إجمالي موجوداتها المالية كما ذكرنا . وربما كان أفضل الحلول في الوقت الحاضر هو الاستمرار في استخدام الدولار مع زيادة السعر بشكل تدريجي منتظم وفقا لمعايير او مؤشرات تعكس الى جانب تقلبات العملة اثر التضخم مرجحا بحجم التبادل التجاري الذي يتم مع الدول التي تصدره الى دول الأوبك .

رابعا ـ بالاضافة الى المحافظة على القيمة الحقيقية لأسعار النفط وحمايتها من التآكل بسبب التضخم وتقلبات العملة ، فان هناك من العوامل الموضوعية ما يحتم زيادة الأسعار زيادة حقيقية . فالمحافظة على الطاقة الانتاجية في قطاع النفط بالدول المنتجة له تحتاج الان الى استثمارات متزايدة للبحث عن احتياطيات نفطية جديدة لتحل محل المستنفذ منها(٨٦) ، وهي مشكلة اخذت في الظهور بشكل متفاقم في الكثير من الدول مثل اندونيسيا والجزائر وفنزويلا(٨٧) . ولعل مما يزيد في خطورة المشكلة ان مناطق الاستكشاف الجديدة اخذت مع الوقت تضيق وتنحصر في المناطق ذات الاحتمالات النفطية الأقل او ذات الكلفة الأعلى ، وذلك بالاضافة الى الارتفاع الذي طرأ على النفقات بصفة عامة خلال السبعينات نتيجة لموجة التضخم العارمة . وكما يقول ممثل شركة شل في مؤتمر النفط العالمي العاشر(٨٨) فان على العالم ان يتوقع ارتفاع النفقات الرأسمالية للموارد النفطية الجديدة الى ١٠ ـ ٢٠ مرة مما تعودنا عليه في الماضي .

وتنقسم التكلفة الرأسمالية للبحث والتنمية والانتاج بالنسبة للموارد النفطية ، وفقا لشركة شل ، الى ثلاثة مستويات : **اولهما** ، وهو ما يوصف بالمستوى المخفض ويشمل الجانب الأكبر من الانتاج العالمي في الوقت الحاضر ، وتبلغ تكلفة الطاقة الانتاجية فيه لبرميل يومي نحو ٢٠٠٠ دولار في المتوسط وفقا لأسعار عام ١٩٧٨ . ويتوقع ان تلعب هذه الموارد النفطية الدور الرئيسي في الانتاج العالمي حتى ١٩٩٠ ثم تأخذ في الانخفاض بعد ذلك ، ويتوقع ان يتجه الاستكشاف بالنسبة لهذا النوع

---

(٨٥) خاصة وان تجربة السنوات الاخيرة قد كشفت عن قيام المصدرين لدول الاوبك باتباع سياسات تمييزية في تسعير صادراتهم لها ولا سيما بالنسبة للمشروعات الاستثمارية التي قفزت تكلفتها في دول الاوبك الى نحو ٢,١ ـ ٢,٨ مثل ما يتكلفه المشروع المماثل في الدول الصناعية المتقدمة . وتدفع الدول الصناعية المصدرة هذه التهمة بأن ارتفاع التكلفة يرجع في الواقع الى قصور البنية الهيكلية في دول الاوبك وعدم تجاوبها مع السرعة التي تحاول بها هذه الدول تحويل فوائضها المالية الى استثمارات عينية .

(٨٦) ومن ذلك ان حجم الاحتياطيات النفطية العالمية التي تم اكتشافها خلال السنوات العشر الاخيرة لم يتجاوز ١٠٠ مليار برميل على حين بلغ ما تم انتاجه خلال نفس الفترة نحو ٢٠٠ مليار برميل ، أي ان الاضافة الصافية الى الاحتياطيات العالمية كانت بالسالب .

(٨٧) على سبيل المثال فقد رصدت فنزويلا استثمارات تبلغ نحو ٢٠ مليار دولار لانفاقها خلال ١٠ سنوات على عمليات تحسين معامل الاستخلاص في المناطق المنتجة والتنقيب عن النفط في مناطق جديدة .

(٨٨) D. de Brynne, «Financing Problems in the Oil Industry,» **The World Petroleum Congress, 10 th, Bucharest, 9 September 1979.**

جدول رقم (٩)
مؤشرات الدخل والتضخم والبطالة بعد تصحيح أسعار النفط[٨٩]

الدولة	أ ـ معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي باستخدام دولارات ثابتة القيمة (دولارات ١٩٧٢)		ب ـ معدلات التضخم والبطالة في الولايات المتحدة بعد زيادة اسعار النفط ومع افتراض عدم زيادتها				
	٪ سنويا في المتوسط		السنة	ارتفاع الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية ٪		معدل البطالة (٪)	
	٦٠ ـ ١٩٧٠	١٩٧٢ ـ١٩٧٧		بعد الزيادة	بفتراض عدم الزيادة	بعد الزيادة	بافتراض عدم الزيادة
الولايات المتحدة	٣,٨٥	٢,٦٢	١٩٧٣	٦,٢	٦,٠	٤,٨	٤,٨
اليابان	١٠.٧٩	٤,٤٣	١٩٧٤	١١,٠	٨,٥	٥,٦	٥,٣
المانيا الغربية	٤,٧١	٢,٢٣	١٩٧٥	٩,١	٧,٢	٨,٥	٧,١
المملكة المتحدة	٢,٨٣	١,٨٩	١٩٧٦	٥,٨	٤,٨	٧,٧	٥,٨
فرنسا	٦,١١	٣,٠٢	١٩٧٧	٦,٥	٦,٣	٧,٠	٤,٩
ايطاليا	٥,٥٤	٢,٩٥	١٩٧٨	٦,٧	٧,١	٦,٠	٤,٧
هولندا	٥,٢٧	٢,٦٥	١٩٧٩	٦,٣	٦,٧	٦,١	٥,٥
السويد	٤,٨٢	١,٤٨	١٩٨٠	٦,٣	٥,٩	٥,٨	٥,٨
اسبانيا	٧,٥٠	٣,٥٥	١٩٨٥	٥,٤	٤,٨	٥,٥	٥,٢

(٨٩) من دراسة خاصة غير منشورة

Chase Manhattan Bank, «Energy Outlook - Post Iran,» (May 1979).

من الموارد الى المناطق الأقل احتمالا او الطبقات الاكثر عمقا ، ولذا فان التكلفة الرأسمالية لهذا المستوى سوف تأخذ في الارتفاع بحيث تبلغ عام ٢٠٠٠ نحو ٦٠٠٠ دولار للبرميل اليومي (بدولارات ثابتة القيمة عند مستوى ١٩٧٨) .

والمستوى الثاني ، وهو المستوى المتوسط ، يشمل على سبيل المثال نفط بحر الشمال وحقول النفط التي تقع داخل القارة الافريقية على بعد يصل نحو ١٠٠٠ كيلومتر من الساحل مما يتطلب اقامة خطوط للأنابيب لنقله . وتقدر التكلفة الرأسمالية لهذا النوع في الوقت الحاضر بنحو ٨٠٠٠ دولار . وإذ يشمل هذا النوع مستقبلا الطبقات النفطية العميقة الصعبة ، كما يشمل أغلب المشروعات الأوروبية الجديدة ، ونحو نصف النفط المتوقع اكتشافه في الولايات المتحدة ، فان التكلفة الرأسمالية في هذا المستوى سوف تبلغ نحو ١٤٠٠٠ دولار (بدولارات ١٩٧٨) .

اما **المستوى الثالث** ، وهو المرتفع ، فيشمل المناطق القطبية الجبلية ، ومشروعات استخلاص الزيت الثقيل ورمال القار ووسائل الاستخلاص المتقدمة في الحقول التقليدية . وإذ يتوقع ان تساهم هذه المشروعات بنحو ٥ ــ ١٠ مليون ب/ي قرب نهاية هذا القرن ، وان تأخذ اهميتها في الزيادة بعد ذلك ، فان تكلفتها الرأسمالية تقدر بنحو ٢٠ ــ ٣٠ الف دولار للبرميل اليومي ، وتخلص شركة شل مما تقدم إلى ان النفقات الرأسمالية لتنمية الطاقة الانتاجية النفطية في العالم (خارج المنطقة السوفيتية الصينية) سوف تتصاعد (بدولارات ثابتة القيمة) من نحو ٢٠ مليار دولار سنويا في الوقت الحاضر الى نحو ٧٠ مليار عام ٢٠٠٠ والى نحو ١١٠ مليار عام ٢٠٢٠ .

ويبقى السؤال بعد ذلك : إذا كان على الدول المنتجة للنفط ان تحافظ على طاقتها الانتاجية بالاستكشاف في المناطق الاعلى كلفة، او باستخدام وسائل الاستخلاص المتقدمة Tertiary recovery والتي تبلغ تكلفتها ٢٠ مرة مثل التكلفة الحالية ، فمن اين تستطيع تدبير هذه النفقات دون زيادة الاسعار زيادة حقيقية ؟ وما هي البديهيات الاقتصادية التي تحكم تسعير السلعة في ضوء نفقات الاحلال المتصاعدة ؟ □

تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي

نبية الأصفهاني

سكرتيرة تحرير في مجلة السياسة الدولية (القاهرة) .
شاركت في بحث « اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة »
الذي يصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية .

يستهدف هذا البحث ، من خلال تناوله تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي ، تحديد مواقف هذه الحركة من قضايا العروبة والوحدة . وتكمن أهمية هذه المحاولة في عدة أسباب منها :

أولا ـ افتقار الباحث في المشرق الى قدر كاف من المراجع العربية للتعرف على الحركات الوطنية في تلك المنطقة ، ومن منطلق العروبة والوحدة العربية خاصة ، وهو افتقار تقابله في الغرب غزارة في الكتابات الموجهة والمشوهة بوجهات نظر استعمارية .

ثانيا ـ الاطار المميز الذي يحكم تحرك النخبة السياسية الشمال افريقية ، وهو إطار ناتج الى حد ما عن العزلة المحكمة التي فرضتها فرنسا على المنطقة .

وقد سلك الباحث في محاولته هذه المنهج التاريخي دون التقيد بنموذج ايديولوجي ، وذلك عن اقتناع راسخ بأن تتبع تحركات النخبة السياسية في نضالها كفيل بأن يلقي أضواء على ما لديها من فكر واهتمامات . ولهذا قسم هذا البحث الى جزأين : **الأول** يشمل فترة ما قبل الاستقلال الوطني حيث نجد النخبة السياسية دائبة في ايجاد حوار مع المستعمر يمكن أن يقودها في النهاية إلى طرح قضية السيادة الوطنية . **والثاني** يغطي مرحلة ما بعد الاستقلال التي شهدت تحولا جذريا في تطلعات واهتمامات النخبة السياسية .

وبصفة عامة ، فان هذه الدراسة تمتد في الماضي حتى بداية هذا القرن ، لأن بروز مفهوم القومية العربية بدأ يتبلور في المشرق في بداية هذا القرن ، وثانيا لأن مكونات الدولة العصرية في العالم العربي برزت أيضا الى الوجود خلال الفترة نفسها .

الملامح الأساسية لمجتمعات المغرب العربي في بداية القرن العشرين

ان أهم ما يلاحظ عند تصفح تاريخ شعوب منطقة المغرب العربي منذ لحظة احتلالها هو :

● انه بالرغم من تباين واختلاف الحقبات التاريخية التي شهدت احتلال كل منها (الجزائر : ١٨٣٠ ، تونس : ١٨٨٦ ، المغرب : ١٩١٢) إلا أننا نجد في كل منها مراحل كفاح متشابهة تجمع

بين المقاومة المسلحة النابعة من أعماق القرى والأوساط القبلية ، والمقاومة السياسية التي ظهرت في المدن المحتلة . هذا يعني أن مقاومة المستعمر لم تحتكرها النخبة الحضرية بل قادتها أيضا وبضراوة كبيرة نخبة تقليدية ممثلة في رؤساء القبائل وغيرهم برزوا من أعماق القرى بل ومن المناطق النائية التي تقع على حافة الصحراء .

● بالرغم من التفاوت في درجة نمو كل من الأقطار الثلاثة في اللحظة التي واجهت فيها الغزو الاستعماري إلا أن شعوبها تبدو متشابهة بقدر كبير من حيث تكوينها . فكل من هذه المجتمعات كان يحيا في ظل حكم مركزي غير متوارث ، وإن لم يكن شاملا ، مع ذلك ، كافة المساحة القطرية ، إذ بقيت هناك مناطق هامة في الجنوب لا تخضع للحكم المركزي تحيا فيها القبائل حياة جماعية متكاملة .

● عرفت هذه المجتمعات فترات ازدهار وتشكلت في قالب دول ، إلا أنها في اللحظة التي واجهت فيها الغزو الاستعماري كانت قد أخذت في التراجع والتدهور . كان هذا شأن الجزائر في ١٨٣٠ . أما تونس والمغرب فكان كل منهما قد شرع في حركة انتعاش ولكن دون أن يصل بهما الحد الى القدرة على الصمود أمام التكالب الامبريالي عليهما وتنافس الدول الاوروبية الكبرى فيما بينها لاقتسام المستعمرات .

● يلاحظ أيضا قيام مدن ساحلية في الأقطار الثلاثة من أجل تنشيط التبادل التجاري مع الخارج ، وقد بلغت ذروة ازدهارها في بداية القرن التاسع عشر ، فاجتذبت اليها العديد من العملاء الأجانب ، وهذا يثبت تكوين نخبة تجارية نشطة . كذلك كانت هناك مدن أخرى غير ساحلية تتطلع الى الاشعاع الثقافي والديني وكان هذا يعني وجود نخبة ثقافية ودينية . وأخيرا كانت الزعامات القبلية في المناطق الداخلية قد تبلورت في شكل من الاقطاع و في ظهور رؤساء محليين يحتكرون السلطة السياسية والادارية والعسكرية والدينية بمساندة شيوخ القبائل .

وبصفة عامة نجد أنه منذ بداية القرن الحالي كان هناك تنوع في أساليب الكفاح المستخدمة ، ففي الجزائر تزعم حمدان بن خوجه حركة سياسية ضد الاحتلال الفرنسي مثلت موقف النخبة الجزائرية الحضرية ، كذلك اتسمت مقاومة الاحتلال في تونس بالطابع السياسي ، بينما نجد في المغرب توازنا ما بين المقاومة المسلحة التي دامت من ١٩١٢ حتى ١٩٣٦ والمعارضة السياسية .

أما أهم العوامل التي أثرت على مجرى التطورات السياسية والاجتماعية في هذه المجتمعات منذ بداية هذا القرن فهي : العامل الاستعماري الفرنسي والعامل الامبريالي الدولي والجامعة الاسلامية . ويلاحظ أن هذا العامل الأخير كان له تأثير على فكر النخبة التقليدية الدينية ، وكذا النخبة الحضرية في منطقة شمال افريقيا ، وكان آتيا من الشرق ــ أو بصفة أدق من العاصمة العثمانية ، حيث كان يحيا العديد من المهاجرين الجزائريين والتونسيين . لهذا عندما وجه السلطان عبد الحميد الثاني في الثمانينات من القرن الماضي نداء لاقامة « الجامعة الاسلامية » كان لهذا النداء صدى عميق في نفوس النخبة الشمال أفريقية واتجهت أنظارها إلى تركيا ، إذ قوي الأمل في أن يأتي التحرر من الطوق الفرنسي على يد العثمانيين .

أولا ــ مراحل تطور الحركة الوطنية (فترة الاستعمار)

أ ــ من مطلع هذا القرن الى الحرب العالمية الأولى (١٩٠٠ ــ ١٩١٤)

كانت **الجزائر** قد منحت « الحكم الذاتي » (قانون ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٠٠)

وكان هذا يعني إطلاق يد المعمرين في إدارة كافة شؤون القطر من مالية واقتصادية واجتماعية كما منحهم القانون حرية التصرف في ثروات العمالات (المحافظات) والبلديات . وكان هذا القانون يناقض سياسة « الاندماج » التي كانت الجمهورية الثالثة قد اتبعتها في الجزائر . ومن جهة أخرى كان هناك « قانون الأهالي » الذي طبق بقسوة على السكان الجزائريين بعد فشل ثورة ١٨٧١ وحرمهم من كافة حقوق الفرد . هذا بالاضافة الى عبء الضرائب المتعددة والثقيلة على السكان الجزائريين ، وأخيرا « المحاكم الرادعة » التي أقامتها السلطات الفرنسية في ١٩٠٢ . كل هذه العوامل كانت لها ردود فعل عميقة على مجرى التحرك السياسي الجزائري ، منها :

* مولد صحافة وطنية .

* محاولة إحياء التراث التاريخي وخاصة العهد الذهبي الجزائري الذي يوافق العصر الوسيط وعهد النهضة الأوروبية[١] .

* انشاء عدة نواد وجمعيات ثقافية كانت لها وظائف متعددة منها : « نادي التوفيقية » و« دارية العلوم الجديدة » و« نادي التقدم » و« نادي الشباب الجزائري » و« جمعية الهلال » و« نادي الاتحاد » و« نادي صالح باي » (بقسطنتينة) و« جمعية الراشدين » . وكان من مهمة هذه النوادي والجمعيات معالجة حالة التدهور المريع الذي أصاب التعليم والذي كاد أن يقضي على الثقافة الوطنية . وكانت النخبة الثقافية الجديدة تعمل على المطالبة بالتوسع في التعليم والأعمال الخيرية من أجل « انقاذ الجزائريين من الانحطاط » .

كذلك تكونت لجنة للدفاع عن مصالح المسلمين وتزعمتها كتلة من المثقفين التقليديين (علماء وبعض المحاربين القدامى وزعماء الدين وبعض الاقطاعيين والمرابطين) . وكانت هذه اللجنة تعد الجماعة السياسية الرحيدة في الجزائر وكانت مطالبها تنصب أساسا على المساواة في التمثيل النيابي مع المعمرين وفي الضرائب والفوائد من الميزانية ، كما كانت تدعو من أجل الجامعة الاسلامية والى معارضة « التجنيس » والتجنيد العسكري الاجباري ، وتطالب بالغاء قانون الاهالي البغيض وعودة العمل بنظام العدل الاسلامي واحترام التقاليد والعادات الجزائرية ونشر واصلاح وسائل التعليم العربيـــة وحرية الهجرة الى الشرق الأدنى . وكانت تدعو أيضا الى عدم الالتجاء الى العنف .

وكانت هناك أيضا « جماعة النخبة » تضم الشباب المتخرج من الجامعات الفرنسية والذين تبنوا أفكارا غربية من ثقافة وتعليم وأساليب العمل فأخذوا يعملون على تحويل المجتمع الجزائري الى مجتمع أوروبي . وكان موقف هؤلاء الشباب من فرنسا قائما على التمييز بين فرنسا الديموقراطية وفرنسا الاستبدادية ، وبالتالي دعوة الليبراليين والجمهوريين الفرنسيين الى معارضة المعمرين المستغلين . وكانت « الجماعة » تعادي العلماء والأعيان والمرابطين وتتهمهم بالرجعية وبعرقلة التقدم كما كانت تشن حملات ضد العادات البالية والخرافات . أما مطالب « الجماعة » فقد كانت تتلخص كالاتي : ١) المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين . ٢) الغاء قانون الاهالي وقوانين استثنائية أخرى . ٣) التمثيل النيابي للجزائريين داخل البرلمان الفرنسي . ٤) المساواة في التعليم

---

(١) أبو القاسم محمد الحفناوي ، **تعريف الخلف برجال السلف** (الجزائر : مطبعة بيير فونتانه الشرقية ، ١٩٠٦) .

محمد عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائر من مآثر الامير عبد القادر وأخبار الجزائر** (الاسكندرية : المطبعة التجارية ، ١٩٠٣) .

والضرائب وفرص العمل مع الفرنسيين . وصفوة القول ، كانت « جماعة النخبة » تطالب بالتجنيس الكامل وبالاندماج وبتوحيد الجزائر مع فرنسا ولكن مع تمسكها بوضع الجزائري كمسلم(٢) .

وبصفة عامة كان لحركة«تركيا الفتاة»ولفكرة« الجامعة الاسلامية » تأثير كبير على أذهان النخبة الجزائرية ــ التقليدية والعصرية على السواء . ونظرا لضعف هذه النخبة ، فقد التقطت من الحركتين البرامج الاصلاحية التي رأتها كفيلة بدفع المجتمع الجزائري الى اليقظة الوطنية .

أما **تونس** فقد تكونت إثر الاحتلال حركة مقاومة سياسية تحت زعامة الشيخ « حمد السنوسي » الذي شكل وفدا يمثل جميع طبقات الشعب ليسلم الباي عريضة تضمنت رفض صورة الحكم الذي بدأت تمارسه السلطات الفرنسية في البلاد . وقد بادرت هذه الأخيرة بابعاد زعيم الحركة الى الخارج وباعتقال قادتها . وكان الشيخ السنوسي من علماء جامعة الزيتونة كما كان له نشاط صحفي في مجلة « الرائد » .

وبعد ذلك اتجهت الحركة الوطنية في تونس الى البرامج الاصلاحية المشتقة من الحركة السلفية . ثم في ١٩٠٥ شهدت هذه الحركة انتعاشا جديدا عندما انضمت اليها جماعة من الطلبة من خريجي مدرسة « الصادقية » ، وقد التقت هذه المجموعة بعد أن أتمت تعليمها العالي في فرنسا حول مؤسس جريدة « الحاضرة » علي أبو شوشة وقادت حركة وطنية دينية ترمي الى تقوية روابط القطر التونسي بحركة الجامعة الاسلامية وكانت تطالب بتطبيق الدستور التونسي . وكانت الحركة الشابة تتغذى بالأفكار التي كانت ترد عليها من مصر والممثلة في دعوة جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ، وكذا الحركة الوطنية التي دعا اليها مصطفى كامل في مصر(٣) .

وقد واجهت الحركة الوطنية التونسية أيضا مشكلة التجنيس ولكن من زاوية مختلفة : ففي ١٩٠٧ أقنعت السلطات الفرنسية اليهود التونسيين برفض العدلية التونسية والمطالبة بالجنسية الفرنسية ، فاعتبر الوطنيون هذا الاجراء مساسا بسيادة البلاد وبسلطة الباي فقامت مظاهرات قادها « علي باش حمبه » وعندما تمسك اليهود بهذا المطلب تطورت الحركة الى مقاطعتهم ماديا وأدبيا مما أدى الى تراجع السلطات وعدم تطبيق إجراء التجنيس .

ثم في ١٩٠٨ تحولت الحركة الى حزب « تونس الفتاة » وكان الحزب الجديد يستلهم أفكاره من حركة « تركيا الفتاة » ثم عندما انضم اليه رجال جماعة « الحاضرة » أصبح يؤيد فكرة الجامعة الاسلامية . والجدير بالذكر أن علي باش حمبه كان أول من دعا الى توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح ضد المستعمر . وكانت دعوته تتلخص في إثارة الرأي العام ضد الفرنسيين وتأكيد الاعتراف بالخلافة العثمانية وسلطتها على تونس . وفي ١٩١١ انتهزت السلطات الفرنسية « حادثة الجلاز »(٤) وحلت حزب « تونس الفتاة » وأبعد كل من باشا حمبه والثعالبي الى الخارج حيث انتهى بهما المطاف الى « الاستانة » ليداوما هناك نشاطهما لصالح قضيتي المغرب وتونس .

---

(٢) أي المطالبة بالغاء قانون الجنسية (سيناتوس كومنولث ١٩٦٥) الذي نص على شرط تخلي الجزائري عن شخصيته المسلمة لكنه يتمتع بامتيازات الجنسية الفرنسية . انظر : ابو القاسم سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** (بيروت : دار الاداب ١٩٦٩) ، ص ١٥٩ ــ ١٦٠ .

(٣) انظر علال الفاسي ، **تاريخ الحركات الوطنية في شمال افريقيا** (١٩٤٧) .

(٤) في هذا العام احتلت ايطاليا طرابلس ــ الغرب فأضرب في تونس عمال الترام وقامت مظاهرات أدت الى تصادم بين التونسيين والايطاليين أسفرت عن عدد كبير من القتلى والجرحى .

عبرت **مراكش** عتبة القرن العشرين وهي غارقة تحت السيطرة الاقتصادية والمالية الأجنبية . وكان النفوذ الأجنبي متمركزا في « طنجة » حيث جرى تنافس محموم بين القناصلة ، وكانت بريطانيا تقف في طليعة هذا السباق . واخذت فرنسا تعمل على إزاحة مزاحميها الأوروبيين على الثروات المغربية . في ١٩٠٢ عقدت اتفاقا مع ايطاليا نص على تنازل هذه الأخيرة عن أطماعها في مراكش مقابل تخلي فرنسا عن أي ادعاء على طرابلس ـ الغرب. وفي ٨ نيسان / إبريل ١٩٠٤ عقدت فرنسا اتفاقا وديا مع بريطانيا نص على اطلاق يد انجلترا في وادي النيل مقابل الاعتراف البريطاني بنفوذ فرنسا على مراكش . كذلك نصت المادة الثالثة على وضع ادارة الساحل الذي يمتد من مليليه ومرتفعات الضفة الشرقية لنهر السبع تحت اشراف اسبانيا مقابل تأكيد ضمني لمصالح بريطانيا في جبل طارق . ثم في ١٩٠٦ انعقد مؤتمر دولي في « الجزيرة » وفي غياب الحكومة المراكشية ، وقد أسفر المؤتمر عن اتفاق أوروبي حول مصير مراكش أهم ما نص عليه : ١) تأكيد « الحقوق الخاصة » لفرنسا واسبانيا . ٢) تساوي جميع الدول الموقعة في العمل وفي الحقوق الاقتصادية . ٣) تدويل المشكلة المراكشية بوضع مراكش تحت حماية دولية . ٤) تأكيد سيادة واستقلال السلطان .

وقد قاوم شعب مراكش الوجود الأجنبي بشتى الوسائل : في أقصى الجنوب (شنقيط) قامت حركة وطنية تزعمها الشيخ ماء العينين . وبادر السلطان من ناحيته بتأسيس مجلس للأعيان كنواة للتطور ولصياغة دستور . وفي ١٩١٠ قامت « الشركة المغربية » المؤسسة بأموال فرنسية بأعمال ترميمية في ميناء الدار البيضاء فثارت قبائل « الشاويه » مما أدى الى اشتباكات ، وقامت الحرب بين القبائل والقوات الفرنسية فكانت بداية الغزو المسلح الفرنسي لمراكش . وكان الاسبان قد حصلوا على امتيازات لاستغلال المعادن في الريف من رئيس القبائل « الريسولي » ، ولكن السلطان عبد الحفيظ رفض اعتماد هذه العهود . فأعدت اسبانيا جيشا مكونا من ٤٠ ألف جندي لغزو منطقة « الريف » . ولكن في أيار / مايو ١٩١١ اضطر السلطات الى الاستعانة بالجيوش الفرنسية لقمع حركة تمرد قامت بها القبائل في الوقت الذي احتلت فيه اسبانيا منطقة « الاحراش » و« القصار » في الشمال . وهنا رأت المانيا في هذا الاجراء اخلالا لمعاهدة الجزيرة فأرسلت باخرة حربية الى « اجادير » وقامت أزمة دبلوماسية أدت في النهاية الى اتفاقية ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١١ التي نصت على تخلي المانيا عن مطامعها في مراكش مقابل حصولها على جزء من الكونجو الفرنسي وهو توجولاند . وفي ٣٠ اذار / مارس ١٩١٢ أجبر السكان على توقيع معاهدة فاس التي سجلت وضع مراكش تحت الحماية الفرنسية(٥) .

هكذا سجلت هذه المرحلة احكام يد فرنسا الاستعمارية على منطقة المغرب العربي مع وجود تباين ما في النظام الذي طبق على كل من أقطارها الثلاثة : فالجزائر تحيا في شكل إحدى الأقاليم التابعة لفرنسا مع التمتع بحكم ذاتي محلي لصالح المعمرين فقط . أما تونس فهي منذ ١٨٨٤ محمية فرنسية ولكن دستور١٨٥٦ يمتد سريانه بحكم اتفاقيات الحماية وإن بقي حبرا على ورق ، وأخيرا كانت فرنسا قد فرضت على مراكش حمايتها ولكن تم ذلك على أرضية دولية . ومع ذلك قسمت معاهدة فاس القطر المراكشي الى ثلاث مناطق : الفرنسية والاسبانية وطنجة . كما ضمنت السلطة التشريعية للسلطان ولكنه مع محاصرتها بسلطة تنفيذية واسعة احتكرتها فرنسا التي أخذت تنظم الأمور في

---

(٥) أنظر: Albert Ayache, **Histoire du Maroc** (Paris: Editions du Seuil), pp.69-70.

البلاد . لهذا فان الحركة الوطنية المراكشية لم تعترف بمعاهدة فاس وشرعت تطالب بتطبيق معاهدة الجزيرة كما اتجهت الى تدويل المشكلة المراكشية .

ب – الحركة الوطنية في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨)

عند اعلان الحرب العالمية الأولى انتعش الأمل في صفوف المقاومة الوطنية في أن يأتي الخلاص من القيد الاستعماري على يد قوات المحور التركي – الألماني ، فنشط المهاجرون المقيمون في الاستانة لحث الحكومة العثمانية على التحرك من أجل قضيتهم الوطنية . وكانت أولى ثمار هذه الجهود الفتوى التي أصدرها شيخ الاسلام في عاصمة الخلافة (تشرين الاول / اكتوبر ١٩١٤) الى جميع المسلمين في العالم لكي يقودوا جهادا مقدسا بجانب الدولة العثمانية . وامتد نشاط هؤلاء اللاجئين الى عدة عواصم اوروبية بهدف طرح قضاياهم على الرأي العام الدولي وطلب المساعدة . وبذلك انتقلت قضية الاستعمار في منطقة المغرب العربي الى الساحة الدولية . ويمكن حصر أهم الاتجاهات التي لازمت هذا الانفتاح على الخارج والذي انطلق في بداية الحرب من العاصمة العثمانية كالاتي :

١ – **حركة الجامعة الاسلامية** الممثلة في المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في الاستانة (١٩١٥) والذي شارك فيه وفد من منطقة شمال افريقيا ضم الشيخ العتّابي من المغرب وعلي باش حمبه وعبد العزيز الجاويش من تونس وشكيب ارسلان الذي سيقوم بدور هام في الحركة الوطنية الشمال افريقية .

٢ – **مؤتمر القومبسات** (١٩١٦) حيث طرح باش حمبه قضيتي الجزائر وتونس مطالبا بالحكم الذاتي وبذلك تخطت الحركة الوطنية مرحلة الدعوة الاسلامية .

٣ – **التحرك التركي الالماني** لصالح القضية الوطنية في شمال افريقيا . فقد كون باش حمبه في برلين هيئة لاستقلال شمال افريقيا (١٩١٥) .

٤ – **ثورة الحجاز** (١٩١٦) التي تسجل تراجع الحكم العثماني وطرد العديد من المهاجرين من مكة لأنهم كانوا يؤيدون تركيا .

٥ – **الثورة البلشفية** (١٩١٧) التي كان لها أثر عميق في نفوس رجال الحركة الوطنية وإن بقوا متحفظين إزاء طابعها الشيوعي .

٦ – **إعلان مبادىء ويلسون** عند نهاية الحرب وخاصة مبدأ تقرير المصير الذي لاقى تأييدا كبيرا في صفوف رجال الحركة .

واذا كان مؤتمر الصلح قد أهمل قضية المستعمرات واقتصرت جهوده على حق تقرير المصير للشعوب الأوروبية إلا أن التجربة التي خاضتها الحركة السياسية في شمال افريقيا خلال هذه الفترة فتحت لها آفاقا على ما يجري في العالم ونفذت من الشعار الذي أحاطت به فرنسا مستعمراتها الثلاث .

جـ – مرحلة الانتقال من المقاومة المسلحة الى العمل السياسي (١٩١٨ – ١٩٣٠)

نبه انتصار القوميات في اوروبا زعماء الحركة السياسية الى أهمية حق تقرير المصير ، ومن جهة أخرى أدت الحرب العالمية الأولى الى تدهور اجتماعي في الأقطار الثلاثة وخاصة في الجزائر حيث ازداد حجم البروليتاريا وأدى هذا الى ازدياد اليقظة السياسية والوعي الوطني في صفوف هذه الطبقة .

بصفة عامة ، فان الحرب أعطت دفعة قوية للحركة الوطنية . ومن أهم نتائج هذه الحرب إعلان مولد الجمهورية الريفية في المغرب بما لها من حكومة ودستور ١٩٢١ وتأكيد أفكار الحركة السلفية في المنطقة .

ويلاحظ أن النخبة المغربية في المنطقة الاسبانية خلال العشرينات كانت أكثر اتصالا بالمشرق العربي وكانت العشرينات أيضا مرحلة انفتاح منطقة المغرب العربي على العالم الخارجي السياسي وتفاعل مع التيارات الفكرية والسياسية الصاعدة في ذلك الوقت ، ومن أهم هذه التيارات الفكر القومي العربي في قالبه المعاصر على الصعيد الاقليمي ، وكان الأمير شكيب ارسلان ورفاقه هم همزة الوصل بين المشرق والمغرب العربي ، أما على الصعيد الدولي فان الشيوعية والاشتراكية كانت القضية الأولى التي انشغلت بها أوروبا ما بعد الحرب ، وقد نقلها الى شمال افريقيا حزبان فرنسيان : الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي .

١ ـ **الفكر القومي العربي :** عندما قامت ثورة دمشق (١٩٢٥) كان المفكرون العرب قد وصلوا الى تطوير أسس الكفاح التحرري من خلال ادراج مفهوم وحدة الوطن العربي كهدف يجب أن يسبق وحدة العالم الاسلامي وضرورة تحقيق الاستقلال الوطني لكل قطر عربي من أجل هذا الهدف . وقد انعكست هذه الاستراتيجية الجديدة على الحركات الوطنية بالمغرب العربي على الصعيد الاقليمي وعلى الصعيد العربي ، وعلى هذا النحو نما تضامن جديد بين الحركات الوطنية من منطلق قطري الى منطلق اقليمي ثم عربي ، وهو المفهوم الذي تجلى عند قيام ثورة الريف على يد الأمير عبد الكريم الخطابي .

وقد تبلور هذا التضامن الاقليمي أيضا في الخارج عندما تكونت في ١٩٢٧ في باريس « جمعية الطلبة المسلمين بشمال افريقيا » التي سرعان ما أصبح لها فروع في كل من الأقطار الثلاث كما خصصت جزءا كبيرا من نشاطها في إعطاء تعريف واضح عن « الأمة الشمال افريقية » ومن أجل توحيد العمل بين التنظيمات السياسية في الأقطار الثلاثة .

كذلك تجلى التضامن على الصعيد العربي عند قيام ثورة دمشق (١٩٢٥) فقد عارض المغاربة في ارسال جنود لهم للمحاربة بجوار فرنسا . وكتب المؤرخ « تويني » في هذا الشأن أن « الحركات الوطنية في مصر وفلسطين وسوريا تجد لها أصداء في تونس والجزائر كما كان نفس الشيء صحيحا بالنسبة للأحداث الوطنية في المغرب وليبيا وتونس » .

٢ ـ **الأحزاب الشيوعية والاشتراكية :** نبع اهتمام هذه الأحزاب بالحركات الوطنية الشمال افريقية من المؤتمر الأول للكومينترن الذي انعقد في موسكو (٢ ـ ١٩ آذار/ مارس ١٩١٩)ثم من إعلان الحكومة البلشفية رسميا في ١٩٢٠ عن عزمها تشجيع الثورة في الجزائر ، وأيضا من بيان اللجنة التنفيذية للكومينترن (٢٠ أيار/ مايو ١٩٢٢) والذي يدعو الى « تحرير الجزائر وتونس »والى اتحاد المناضلين الثوريين في هذين 'لقطرين داخل الحزب الشيوعي الفرنسي . وقد جد هذا الأخير في تكوين حزب شيوعي جزائري كما أجرى اتصالات عديدة مع الأمير خالد (حزب الاصلاح) بهدف اقامة تعاون شيوعي ـ اسلامي ولكن نقطة الضعف في الدعوة الشيوعية كانت تكمن في أن الحزب الشيوعي الفرنسي كان يعتبر المشكلة الجزائرية « قضية وطنية فرنسية » .

٣ ـ **نجمة شمال افريقيا :** تكونت في آذار / مارس ١٩٢٦ في باريس على يد جماعة من أهالي

افريقيا الشمالية ومعظمهم من الجزائر . ولكن المنظمة لم تفلح طوال العشرينات في نقل برامجها الى الجماهير في شمال أفريقيا حتى قررت السلطات الفرنسية حلها في ١٩٢٩ . ويتلخص برنامج النجمة في ثلاث أفكار : فكرة وطنية وهي اعلان الاستقلال الكامل للجزائر ، وفكرة اشتراكية : الدعوة الى تأميم الأراضي والممتلكات الكبيرة التي استولى عليها المعمرون ، وفكرة العروبة : المناداة بالتعليم العربي واستعادة اللغة العربية . ويلاحظ عدم تركيز البرنامج على فكرة الجامعة الاسلامية ، بل ان موضوع فصل الدين الاسلامي عن الدولة الفرنسية الذي سبق ان نادى به الحزب الاصلاحي ، حمله زعماء النجمة في العشرينات .

د - مرحلة التعمق في المقاومة السياسية أو « سياسة المراحل » (١٩٣١ - ١٩٣٩)

أثمر الانفتاح المتزايد لمنطقة شمال افريقيا على العالم الخارجي اتجاها الى تعميق تطوير أساليب المقاومة السياسية داخل الأقطار الثلاثة ، وخاصة بعد الأحداث الثلاثة التي جرت في ١٩٣٠ وهي : مقاومة ظهير البربر في المغرب واحتفال فرنسا بمرور قرن على احتلالها للجزائر وعدول السلطات الفرنسية في تونس عن عقد المؤتمر « الانخاريستي » .. وهي أحداث أبرزت أهمية التحام الجماهير بالنخبة السياسية ، فقامت أحزاب سياسية لتطالب بدعم تمثيل الجماهير الوطنية داخل الأجهزة التي وضعتها السلطات الحاكمة ، وكان هذا يعني أساسا التطلع الى **فتح حوار مع المستعمر** . ومن جهة أخرى انتعشت الحركة الثقافية والدينية لتتبلور في نقطة انطلاق جديدة تمثلت في الجزائر في شكل تأسيس « هيئة العلماء » .

ويلاحظ خلال الثلاثينات مزيداً من التركيز بالنسبة للحركة الوطنية على الأحداث الجارية على المسرح السياسي الفرنسي وتفهما أعمق للتطورات التي كانت تجري على الساحة الفرنسية . وفي ذلك الوقت كان رجال الفكر السياسي في المشرق العربي منهمكين في صياغة مفاهيم جديدة مثل العروبة والأمة العربية ، وفي وضع عقيدة جديدة للنضال قائمة على التضامن العربي وأكثر تجاوبا مع أفكار العصر . أما التضامن الاسلامي (الجامعة الاسلامية) فقد بقي حيا طوال هذه الفترة ولكنه لم يعد يكفي لاحتياجات النضال في الثلاثينات .

وأخيرا ، فان انتقال أزمة التضخم العالمية الى أوروبا في بداية الثلاثينات حث الدول الاستعمارية الكبرى على البحث عن أسواق جديدة خارج القارة ،واتجهت في ذلك الى المستعمرات . وعلى هذا أدت السياسة الفرنسية في المغرب العربي الى انتعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدن لصالح المعمرين . أما فيما يخص الاهالي فان حركة الافقار pauperisation ، التي أدت اليها سياسة التوسع في الاستيلاء على الأراضي ، ازدادت في القرى والريف ، ولكن الصناعات الجديدة التي أنشئت في المدن كانت قادرة على امتصاص السيل المتدفق من العمالة المحلية على المدن . وهؤلاء البروليتاريون هم الذين شكلوا النواة الأولى للطبقة العاملة والحركة النقابية في المغرب العربي .

وعلى هذا يمكن تحديد صورة النشاط الوطني في المغرب العربي خلال الثلاثينات وحتى عشية الحرب العالمية الثانية بأنه مركب قائم على « سياسة التدرج » في الأهداف ، وأولها فتح حوار مع المستعمر بهدف المطالبة على الأقل باحترام نصوص معاهدات الحماية والاحتلال التي أبرمت في المانيا . لهذا اتسم نشاط الحركة الوطنية خلال هذه الفترة أولا بتزايد أهمية التحرك الداخلي مع تدرج تكتيكي وإن كان الاستقلال قد بقي الهدف النهائي . إلا أن التركيز الأساسي جرى على الهدف المرحلي الأول وهو الحصول على تمثيل داخل المؤسسات المحلية كنقطة بداية للوصول الى تمثيل داخل الجمعية

الوطنية الفرنسية . وقد أضفى موقف المترقب هذا على الحركة الوطنية صيغة انتهازية وتقلب التحرك التكتيكي القصير المدى على الاستراتيجية البعيدة الأجل ، فأصبحت الرؤية السياسية مقصورة على المعادلة الفرنسية ـ المغربية وساعد على هذا الاتجاه تولي حكومة الجبهة الشعبية مقاليد الأمور في فرنسا في ١٩٣٦ وكانت تضم احزابا يسارية منها الحزب الشيوعي الفرنسي الذي بدا متعاطفا مع قضايا شعوب شمال افريقيا . ولكن سقوط الحكومة في اذار / مارس ١٩٣٨ أطاح بكافة هذه الامال خاصة بعد ان تبين الوطنيون مدى الفجوة بين الأهداف التي حددتها الحركة الوطنية وبين تطلبات الأحزاب اليسارية داخل الحكومة الشعبية .

وأخيرا ، فان تركيز الحركة الوطنية على هدف اقامة حوار مع المستعمر كهدف مرحلي في طريق الاستقلال أدى أيضا الى انشقاقات داخل الحركة في كل من الأقطار الثلاثة حول الأساليب المتبعة ، وليس حول الهدف النهائي .

هـ ـ الحركة الوطنية والحرب العالمية الثانية (١٩٢٩ ـ ١٩٤٥)

اندلعت الحرب العالمية الثانية في وقت كانت الحركة الوطنية بالمغرب العربي تعاني فيه من التمزق والضعف نتيجة انتهاج قادتها خط معتدل وتكتيكي قائم على الانتهازية ، مركزا على المطالب المرحلية . ولكن أحداث الحرب انعكست على الحركة الوطنية من خلال تفاعلها بمؤثرات ثلاثة : **المؤشر الاول** هو هزيمة الدولة المستعمرة للمنطقة (فرنسا) بعد شهور قليلة من إعلان الحرب (حزيران / يونيو ١٩٤٠) ، وقد أدى سقوط فرنسا بهذه السهولة غير المتوقعة الى تعرية الكثير من الحقائق ، منها اختفاء تلك الهالة التي أحاطت بها فرنسا نفسها عن قوة جيشها الذي لا يقهر . **أما المؤشر الثاني** فيتمثل في نزول قوات الحلفاء في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٢ على أرض المغرب والجزائر ثم تونس (آيار / مايو ١٩٤٣) وكانت أهم قضية طرحها هذا الحادث هو موضوع اشتراك شعوب المنطقة في الحرب بجانب الحلفاء للقضاء على النازية والفاشية . **والمؤشر الثالث** يتمثل في استعادة فرنسا لسيادتها وبالتالي اعادة احكام قبضتها على الأقطار الثلاثة .

وقد جاء تفاعل الحركة الوطنية بهذه المؤشرات الثلاثة على النحو التالي : ١) جرى على إثر هزيمة فرنسا تجديد شامل في الاتجاه التكتيكي في صفوف الحركة الذي بقي متسما بالانتهازية والترقب ، ولكنه مع مكون جديد هو حق البحث عن تحالفات جديدة وكان هذا يعني مزيدا من الانفتاح على العالم الخارجي . ٢) أثار مولد الميثاق الأطلنطي انتباه قادة الحركة الوطنية الى ما تضمنه حول حق تقرير المصير لجميع الشعوب المستعمرة ، فأصبحت قضية الاستقلال الوطني في مقدمة المطالب .

ومع ذلك ، فبالرغم من أن نهاية الحرب قد سجلت بداية انحسار الاستعمار عن العالم ، الا ان شعوب المغرب العربي خرجت ، منها صفر اليدين ، ولم تجن سوى بعض الاجراءات الاصلاحية ، رغم مشاركتها الفعالة في القتال بجانب الحلفاء .

ولكن أحداث الحرب العالمية الثانية لم تكن المؤشر الوحيد الذي تفاعل مع الحركة الوطنية في المغرب العربي . ففي ٢٢ اذار / مارس ١٩٤٥ جاء مولد الجامعة العربية ليستقطب انتباه قادة الاحزاب الوطنية وقامت المنظمة بدور هام في المرحلة اللاحقة التي تمتد حتى اعلان استقلال كل من الأقطار الثلاثة .

و – مرحلة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال

سجلت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية تحول هام جدا في الحركة الوطنية ، اذ تأكد خلال الفترة التي تلتها تراجع النخبة السياسية عن الموقف التكتيكي القصير المدى لطرح قضية المواجهة والمطالبة الصريحة بالاستقلال التام .

وكانت هناك عوامل عديدة ، دولية واقليمية وداخلية ، دفعت الى هذا التحول :

١) ظهر في العالم استقطاب ثنائي تقف على قمته دولتان عظميان ليس لهما تاريخ استعماري (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) كما أصبح حق تقرير المصير لجميع شعوب العالم مدرجا ضمن المبادىء العامة التي يتوقف عليها السلام في عالم الغد .

٢) فشل الاستعمار الفرنسي في الحفاظ على مراكزه ولأول مرة في الهند الصينية عندما هزمت جيوشه في موقعة « ديان بيان فو » (١٩٥٣) فازداد اليقين لدى زعماء الحركة الوطنية بأن منبع قوة فرنسا لا يأتي من داخلها بل يكمن في مستعمراتها .

وقد شهدت هذه المرحلة بصفة عامة اكتساح الاحزاب التي تطرح صراحة قضية الاستقلال للساحة السياسية بالمغرب العربي . في تونس كان حزب الدستور الجديد تحت قيادة الحبيب بورقيبة قد توصل في ٢ حزيران / يونيو ١٩٥٥ الى توقيع اتفاقية مع فرنسا تمنح تونس حكما ذاتيا داخليا . أما في المغرب فقد صمد حزب الاستقلال أمام ضغوط السلطات الفرنسية ونجح في الحصول على بيان مشترك (محادثات أكس – لي – بان) فرنسي – مغربي ينص على الغاء معاهدة الحماية (١٩١٢) واعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال المغرب . أما الجزائر فقد خاضت حربا وثورة مسلحة لمدة سبع سنوات قبل أن تسفر المفاوضات في ١٨ آذار / مارس ١٩٦٢ عن « اتفاقيات ايفيان » التي نصت فيها بين أشياء اخرى على اقامة دولة جزائرية مستقلة بعد مرحلة انتقالية الى أن أعلن الجنرال ديغول في ٣ تموز / يوليو من نفس العام وبعد إجراء استفتاء شعبي استقلال الجزائر .

● مفهوم العروبة والوحدة العربية خلال مرحلة ما قبل الاستقلال

يمكن استخلاص بعض الملامح التي اتسم بها مفهوم النخبة السياسية التي خاضت كفاحا أدى الى توليها مقاليد الأمور في الأقطار الثلاثة الخاص بالعروبة وبالوحدة العربية :

أ – تأكد الشعور العميق بالانتماء الى الأسرة العربية في نفوس شعوب المنطقة وهو شعور لازم جهود النخبة وهي تطالب بالحفاظ على شخصيتها العربية – الاسلامية ، كما كان أيضا الضامن للاستمرارية التاريخية للكيان الشمال افريقي ، اذ ربط بين الماضي المجيد الذي ولى وبين الأمل في مستقبل يجدد الماضي في صورة عصرية .

ب – حرك الشعور بالانتماء العربي الأمل في أن يؤدي التضامن العربي الى نتائج ملموسة خاصة منذ قيام جامعة الدول العربية . ولكن المأساة الفلسطينية وحرب ١٩٤٨ التي انتهت بمولد دولة اسرائيل في قلب الوطن العربي حدت كثيرا من هذا الأمل كما أظهرت مدى ضعف الأقطار العربية في مواجهة التحرك الصهيوني في الشرق الأوسط وعلى الساحة الدولية . لهذا كله أدرك زعماء الحركة الوطنية حقيقة الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة العربية وهو المساندة الدبلوماسية الفعالة على الساحة الدولية . لهذا لجأ رجال الحركة الوطنية الى الجامعة كلما بدا لهم أن « تدويل » القضية

الوطنية كفيل بأن يشكل ضغطا فعالا على الحكومة الفرنسية . أما جوهر النضال الوطني فقد بقي محصورا داخل الحدود القطرية التي رسمها الاستعمار لكل من الأقطار الثلاثة .

ج ـ أضفى الاستعمار الفرنسي سمات مميزة على الحياة السياسية الشمال افريقية ، منها الشعور بالانتماء الى منطقة نفوذ واحدة وفي مواجهة عدو واحد . ومن هنا قامت فكرة « المغرب الأكبر » . وفي ١٩٥٨عقدت أحزاب الدول الثلاث مؤتمرا اقليميا في مدينة طنجة لوضع أسس التعاون فيما بينهم من أجل قيام « المغرب الأكبر الموحد » .

ثانيا ـ تطور الحركة السياسية في المغرب العربي (بعد الاستقلال)

بعد أن حصلت النخبة السياسية على الاستقلال الوطني أصبح عليها أن تحدد لنفسها أهدافا جديدة تضمن لها المشاركة الفعالة في صنع القرارات السياسية التي تحسم مستقبل الدولة الجديدة . ويجدر هنا ابداء عدد من الملاحظات :

أ ـ من وجهة النظر السياسية فان الاتفاقيات الثلاث التي منحت السيادة الوطنية للدول الثلاث نصت على إبقاء وجود عسكري فرنسي . وبالتالي كان على النخبة العمل على استكمال الاستقلال السياسي .

ب ـ من وجهة النظر الاقتصادية كان على النخبة أن تعمل على ادارة اقتصاد وطني ظل تابعا على نحوشبه كلي للاقتصاد الفرنسي كما أن نشاط النخبة الاقتصادية كان مقصورا على جزء هزيل للغاية من القطاع التجاري .

ج ـ من وجهة النظر الادارية ورثت كل من الدول الثلاث جهازا اداريا ثقيلا تفوق تكاليف ادارته امكانيات هذه الدول ، وكان التعامل فيه باللغة الفرنسية .

وبصفة عامة ، فان ضخامة المشاكل التي طرحت نفسها على المسؤولين السياسيين في الدول الثلاث كانت تتطلب نخبة سياسية وادارية مجهزة بكوادر مؤهلة ، ومدعمة بنخبة اقتصادية قادرة على تولي عملية الدعم للاقتصاد الوطني . وهذا بالذات ما كانت تفتقده الدول الثلاث وان كان ذلك بدرجات متفاوتة : فبالمقارنة مع القطر المغربي ذي الطابع القبلي ، والجزائر البروليتارية ، فان تونس ـ وهي أصغر الدول الثلاث ـ هي التي كانت لديها طبقة بورجوازية وان كانت هذه الأخيرة لم تكن قد تعدت المرحلة التجارية .

وطرحت جميع هذه العوامل على النخبة السياسية تساؤلا كبيرا : ما هو الطريق الأسلم لخوض المرحلة الأولى بعد الاستقلال ؟ بالنسبة لتونس والمغرب كان حصول هاتين الدولتين على السيادة الوطنية في الخمسينات ، أي في الوقت الذي كانت فيه الحرب الباردة على أشدها ، وقد جعلهما هذا مترددين في الاختيار بين النهج الاشتراكي ، والطريق الرأسمالي وبالتالي انتهى بهما الأمر الى تفضيل الطريق التجريبي المرن ، خاصة وأنه كان يتوافق مع ميول البورجوازية التجارية وكذا النخبة السياسية التي تولت الحكم . أما بالنسبة للجزائر فانها نالت استقلالها في بداية الستينات ، أي في الوقت الذي بدأ فيه المارد الافريقي يستيقظ ، وأصبحت بعض الدول الافريقية مثل غينيا تنادي بالاشتراكية الافريقية ، وكانت نفس الدعوة قائمة ومنتشرة في الوطن العربي ، ولذا كان الخط الاشتراكي يتوافق مع وضع المجتمع الجزائري الذي كان يفتقر الى بورجوازية وطنية بمعناها الطبقي .

أيضا أصبحت عملية الحفاظ على السلطة منذ إعلان الاستقلال الشغل الدائم للنخبة السياسية

في الدول الثلاث ، ولكن قام الصراع بين الزعامة التي تم تكريسها في المرحلة السابقة وبين القيادات الصاعدة داخل التنظيمات الحزبية ، وكل منهما يرى نفسه أكثر أهلية لتولي مسؤوليات « بناء الاستقلال » .

في **المغرب** انتصرت الزعامة التقليدية الممثلة في شخص الملك محمد بن يوسف على نحو فرض على البلاد نظاما ملكيا موروثا سرعان ما انفرد بالحكم وعلى حساب القيادات الحزبية التي حاولت طوال الستينات بل والسبعينات أيضا إقرار نظام دستوري يضمن لها المشاركة الفعلية في إدارةشؤون الدولة وصنع القرارات . أما في **تونس** ، فقد أسفر هذا الصراع عن فوز الزعامة الممثلة في شخص الحبيب بورقيبة على النخبة السياسية ، وبهذا أصبح نظام الحكم التونسي مستقطبا حول شخصية بورقيبة ودائرا في فلكه . و في **الجزائر** دار صراع من نوع آخر ويرجع ذلك الى تعدد الزعامات التي قادت الثورة الجزائرية وبالتالي انقسمت النخبة السياسية الى مجموعات تابعة لشخصيات، وأسفر هذا الصراع خلال الفترة الاولى من الاستقلال عن تغلب هواري بومدين في حزيران / يونيو ١٩٦٥ على أحمد بن بللا .

وبصفة عامة ، فان هذه الصراعات أدت الى الاقلال من التركيز على التنظيمات الحزبية وكان البديل لذلك هو قيام تدريجي لفئة من الكوادر البيروقراطية والفنية،كانت هي التي تولت بالفعل تسيير شؤون الدولة الجديدة . هذا ما حدث بالفعل في المغرب أخيرا حيث أسفرت نتائج الانتخابات الأخيرة عن فوز « المستقلين » ، كذلك في تونس أصبح الحزب الأوحد يتلون وفقا لتوجيهات الزعيم بورقيبة ، وبذلك تحول الى جهاز بيروقراطي وفني . وأخيرا في الجزائر أيضا ، برزت فئة البيروقراطيين والفنيين خلال السبعينات ولكن على نحو أصبح يهدد كيان الزعامة السياسية .

● موقف النخبة السياسية من العروبة والوحدة العربية

إن محاولة تبين موقف النخبة السياسية في المغرب العربي من العروبة والوحدة العربية تفرض خطوة مسبقة وهي التعرف على مدى ما توصل اليه تطور مفهوم العروبة والوحدة العربية في الوقت الذي نالت فيه الدول الثلاث استقلالها الوطني ثم متابعة مدى توافق هذا التطور مع متطلبات النخبة السياسية خلال الفترة نفسها .

فبالنسبة **لتونس** و **المغرب** توافق إعلان الاستقلال مع استقرار صياغة جديدة لمفهوم العروبة والوحدة في الوطن العربي :

١) في ١٩٥٤ كانت « فلسفة الثورة » التي وضعها عبد الناصر قد حددت الدوائر الثلاث (عربية ـ اسلامية ـ افريقية) التي ستشكل منطلقا جديدا للنضال العربي . وبعد عام من هذا الاعلان عاد الزعيم المصري من مؤتمر باندونج حاملا في ذهنه مكونات تربط المد الثوري العربي بنضال الشعوب المستعمرة في آسيا و في افريقيا ضد الامبريالية العالمية . وبالتالي فان القومية العربية التي ولدت في ثوبها الجديد في منتصف الخمسينات كانت منذ بدايتها على علاقة جدلية بالثورة المصرية .

٢) كان التضامن العربي ، حتى عشية الاستقلال في كل من تونس والمغرب قد تجلى اساسا على الصعيد الدبلوماسي ومن خلال تحركات جامعة الدول العربية على ساحة الأمم المتحدة ومظاهرات جماهيرية في دول المشرق المستقلة تناهز قضيتي تونس والمغرب ويلاحظ هنا :

ـ أن إعلان الاستقلال أكد مدى فعالية الوحدة الوطنية الممثلة في التفاف الجماهير والنخبة حول القضية الوطنية وتجسيد هذه الوحدة في شخصية الزعامة الوطنية التي اكتسحت الساحة

السياسية بفضل قدرتها العالية على التعبئة الجماهيرية والتفاوض بثقة مع المستعمر .. وبالطبع تولد لدى النخبة السياسية حرص على الحفاظ على هذا التوازن في القوى السياسية خلال الفترة التالية .

ـ نتيجة لهذه الديناميكية الجديدة كانت النخبة السياسية ترفض أي زعامة من الخارج حتى لو تغنت هذه الأخيرة بشعارات مثل العروبة والوحدة العربية تجد لها صدى في نفوس الجماهير .

هذه العوامل أدت بالزعماء التونسيين والمغاربة الى تقبل المفاهيم القديمة للعروبة (التضامن العربي) أما تلك الخاصة بالوحدة العربية فقد تقبلتها ولكن بعد أن أفرغت منها كل ما يمكن أن يؤدي الى تزعم للتيار الوحدوي من خارج الواقع الوطني . وحتى يتم ذلك أجمعت الزعامات الوطنية على أن الوحدة من مصلحة العرب جميعا ، ولكنها لن تتحقق مع ذلك في المستقبل القريب . وانفرد كل زعيم برؤيته الخاصة عن الوحدة العربية كما تباينت الاراء حول مصير القضية الفلسطينية .

ـ نجد في رؤية تونس تأكيدا لأولوية المرحلة الوطنية وبناء الدولة الحديثة على يد البورجوازية التونسية الصاعدة . ويمكن استخلاص أهم مكونات هذه الرؤية في الاتي : ١) عدم الاعتراف بالجنور التاريخية للوحدة العربية٢٠) الوحدة العربية ليست واجبا أو فريضة دين لأن مثل هذا التصور للوحدة تسيطر عليه العاطفة كما أنه يجافي المنطق . ٣) ومع ذلك فان الوحدة العربية غاية لأنها زيادة في القوة للتغلب على التفاوت الحضاري بين العدو الاسرائيلي المتقدم والشعوب العربية المتخلفة . ٤) هناك استحالة قيام وحدة شاملة فورا ولا بد من قيام وحدات جزئية مرحلية . ٥) المبرر الوحيد لقيام وحدة بين الشعوب العربية هو تسهيل عملية النهوض الاجتماعي بين بلدان متفاوتة في درجة التطور لكي تصبح بفضل التضامن والتعاون متكاملة . ٦) الوسيلة المثلى للتقدم في طريق الوحدة تكمن في اقامة « أقصى حد ممكن من علاقات التعاون في الميادين التي تسمح بذلك وعلى أساس المصلحة المشتركة واحترام السياسات الوطنية » .

أما موقف تونس من القضية الفلسطينية فيلاحظ أنه كان نابعا أساسا عن التجربة التي خاضتها الحركة الوطنية التونسية ، وهي تجربة تجمع بين النضال بالوسائل السياسية والتعبئة المسلحة كما تتسم بالمرونة . وكان هذا الموقف في مضمونه تكرارا لموقف الحركة التونسية من الاستعمار الفرنسي دون الأخذ في ذلك بالفارق بين الملابسات التاريخية التي جرى فيهاالنضال التونسي وتلك التي لازمت النضال من أجل تحرير فلسطين .

ـ وفي **المغرب** بلورت الحركة السياسية منذ ١٩٥٦ وحتى احداث الصحراء الغربية في ١٩٧٤ وحدة وطنية في قالب معادلة جديدة . ففي ١٩٥٦ كانت الزعامة ممثلة في قطبين متعادلين التف حولهما الشعب وهما : السلطان محمد بن يوسف الذي أصبح يجسد استمرارية الأمة المغربية وصمودها أمام محاولات الاستعمار في هدم كيانها الوطني ، وحزب الاستقلال الذي نجح في انتزاع الاستقلال من الحكومة الفرنسية بفضل قدرته على التعبئة الجماهيرية . أما في ١٩٧٤ فاننا نجد أحد القطبين وهو السلطان قد انفرد بالزعامة بينما وقف حزب الاستقلال في مقدمة التنظيمات الجماهيرية . كان هذا التطور يسجل ـ في تقديرنا ـ انتصار **مفهوم الاستمرارية التاريخية للدولة المغربية على الزعامة الحزبية** ، وان العرش المغربي يستمد شرعيته من الاسلام . هذا المفهوم للدولة المنبعث من التاريخ والدين هو الذي يحدد موقف الملك محمد الخامس وبعده الملك الحسن الثاني من العروبة والوحدة العربية .

كان السلطان محمد بن يوسف يرى في ميثاق الجامعة العربية ومولدها « أحداثا سعيدة

للاسلام وللمغرب » ، أي أن الجامعة العربية تجسد وحدة المسلمين قبل أي شيء آخر . متجاهلا في ذلك الوحدة العربية .

وبعد الاستقلال مارس الملك محمد الخامس سلطاته السياسية باسم الدين وعلى نحو يعكس نظام الخلافة الاسلامية في ثوب عصري متسمة بروح التسامح . وكما كان الاسلام في الماضي عماد الأمة الاسلامية فانه بقي في دولة المغرب المستقلة العنصر الأساسي لالتفاف الشعب حول العرش العلوي . ويلاحظ أن نجاح الحركة السلفية في العشرينات في صفوف النخبة التقليدية المغربية مهد الطريق أمام هذا التصور للوحدة الوطنية ، وخاصة أن الايمان بالخرافات الدينية المنتشرة في الأوساط القبلية التي تحيا بعيدا عن العاصمة كانت تحد من ولاء هذه القبائل للحكم المركزي .

ولكن التحرك السياسي الذي تلا المقاومة المسلحة بعد ١٩٢٤ أوجد تفاعلا فكريا مع المستعمر أضفى بعض الجوانب العصرية على هذا المفهوم التقليدي للدولة ، كما أن ميثاق حزب الاستقلال منذ مولده في ١٩٤٣ كان يطالب بنظام ملكي دستوري .

أما تصور الملك الحسن الثاني فقد كان أيضا يرتكز على الشرعية الدينية . لهذا جاء تصوره للوحدة على أنها وحدة الشعوب الاسلامية ، وتأييده للتيار الوحدوي العربي جاء من هذا المنطلق . كذلك كانت مناصرته للقضية الفلسطينية تقتصر على إدانة الكيان الصهيوني الذي استقر على أرض هي جزء من العالم الاسلامي العربي .

أما النخبة السياسية التي تمخضت عنها الحركة الوطنية فانها لم تلتقط من تيار القومية العربية سوى مفهوم التضامن العربي الذي خدم قضيتها في الماضي وعزز كيانها الوطني أمام المستعمر ، ولكن مفهوم الوحدة العربية لم يعد واردا ضمن اهتمامات المسؤولين المغاربة لذين تولوا شؤون الدولة الجديدة .

ـ وبالنسبة للجزائر المستقلة ، فان موقفها من العروبة والقومية العربية ناشىء عن تجربة الثورة المسلحة التي خاضتها قبل الاستقلال والتي شهدت فعالية التضامن العربي مع الشعب الجزائري . لهذا أكد الميثاق الأول للجزائر الطابع العربي والاسلامي للمجتمع الجزائري ووصف « الروح العربية والاسلامية للأمة الجزائرية » بأنها هي التي شكلت الحصن المنيع ضد محاولة الاستعمار والقضاء عليها . ومن هذا المنطلق ينظر الميثاق الى الاسلام على أنه ليس فقط دينا متسامحا ، بل أنه يحمل بنور التحرر الاجتماعي ويجسد تطلع الجماهير الى المساواة ، وبالتالي تعلن الثورة الجزائرية أنها تعيد للاسلام وجهه التقدمي الحقيقي وذلك من خلال فكر سياسي واجتماعي مستمد من الواقع الجزائري . ويتغذى بمبادىء العلم الحديث . أما مفهوم العروبة فانه أحد المكونات الدينية للأمة الجزائرية ، ولكنه ليس الوحيد لأن التعريف بالعروبة « لا يقلل من شأن هذا المجتمع قبل دخول العرب الى الجزائر ، وهذا يعني ان الأمة الجزائرية كانت ماثلة قبل ان يأتي اليها العرب ولكنها اكتسبت بوجودهم الطابع العربي الاسلامي ».

ويربط المسؤولون الجزائريون بين النضال العربي من أجل الوحدة والكفاح المناهض للامبريالية ، وهم يرون أن اتساع هذا الكفاح يغذي دينامية القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي وافريقيا . أما التطلعات الى الوحدة العربية فانها ترتكز على منظور تاريخي سليم وتعكس ضرورة تحرير الجماهير ، وتعكس رغبة هذه الجماهير في التقدم . كذلك يؤكد الميثاق الجزائري ضرورة قيام الدول العربية بوضع اختيارات ايديولوجية وسياسية واقتصادية

مشتركة تتوافق مع مصالح الجماهير الشعبية في هذه الدول . وتقع هذه المهمة على عاتق الحزب الطليعي أو على المنظمات الجماهيرية القادرة على استخلاص وتقديم المطالب الجماهيرية التي تدعو الى تحقيق الوحدة ، وعلى تحديد العراقيل التي يجب التغلب عليها .

أما على مستوى الدول العربية فان المهمة تتمثل في تنمية المبادلات بينها ووضع مشروعات اقتصادية مشتركة وانتهاج سياسة خارجية متفق عليها والتضامن التام في النضال ضد الامبريالية ويرى الميثاق أن هذه الأهداف تتوافق مع مصالح الشعوب العربية ، وهي كفيلة بالتالي بأن تؤدي بخطوات ثابتة الى طريق الوحدة .

ومن خلال ميثاق الجزائر يمكن ان نستخلص أهم مقومات الموقف الجزائري من العروبة والوحدة في بداية عهد الاستقلال كالاتي : ١) تأكيد انتماء الجزائر الى الأسرة العربية (اللغة والدين) . ٢) موقف نضالي يربط بين نضال الشعوب العربية وكفاح شعوب العالم الثالث ضد الامبريالية . ٣) يولي اهتماما خاصا بدور التنظيم الطليعي لاستخلاص وتقييم الاختيارات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية المشتركة بين الشعوب .

أما موقف الميثاق الجزائري الجديد (١٩٧٦) فهو يعكس أيضا ثمرة التجربة التي خاضتها الجزائر على المسرح العربي منذ استقلالها : ١) الايمان العميق بامكانية تحقيق الوحدة « لأنها أصبحت في عهد التجمعات الكبرى مطلبا مستعجلا لرقي الشعوب العربية » . ٢) صلاحية جامعة الدول العربية لتكون الاطار المناسب للتعاون بين الدول العربية مع مطالبة باعادة النظر في ميثاقها وتجديد هياكلها من أجل زيادة فعاليتها . ٣) الوحدة العربية هي أولا وأخيرا وحدة الشعوب وليست مجرد ثمرة لاتفاقيات بين الحكومات أو نتيجة لأوضاع ظرفية مؤقتة .

ويؤدي هذا المفهوم الديناميكي الجديد للوحـــدة العربيـــة الى المسار الوحدوي الأوفق كالاتي : **أولا ــ** ضرورة اجراء تحليل للتجارب التي تمت في هذا المبدان بطريقة موضوعية . **ثانيا ــ** على الوطن العربي ان يعمل جاهدا على خلق الظروف الموضوعية لاتمام الوحدة. **ثالثا ــ** على الاقطار العربية العمل على تجاوز بعض الأوضاع الظرفية المؤقتة مثل الفوارق في السياسات واختلاف التصورات لكل قطر من أجل إرساء أسس موضوعية لا رجعة فيها .

من هذا المنطلق تندرج القضية الفلسطينية في نطاق المفهوم الجزائري للوحدة الوطنية وقد صاغ الميثاق هذه العلاقة الجدلية الوثيقة على النحو التالي :

« ان قضية فلسطين تعيش في وجداننا ويشكل تحريرها الشاغل الأول ، وان التزامنا التام مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى التي احتلت أراضيها لهو بالنسبة لنا أكثر من مجرد تضامن . إنه يدخل في صلب العمل من أجل تحريرنا بالذات . ولهذا فان التزامنا التزام مطلق يقضي بقبول كل التضحيات بما في ذلك التضحية بالنفس » .

الخلاصة

إن هذا العرض التاريخي لتطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي قبل وبعد الاستقلال كان يستهدف أساسا محاولة لاستخلاص مفهوم النخبة السياسية في تلك المنطقة عن العروبة والوحدة العربية . وقد أبرز هذا العرض أكثر من سمة اختصت بها هذه النخبة :

أولا : تفاعل هذه النخبة مع المستعمر الفرنسي والاسباني ثم مع مسرح الأحداث الأوروبي ، أوجد حركة جدلية رسخت قواعدها بعد اعلان الاستقلال . وبالتالي ظلت خلال فترة بناء الدولة العصرية أكثر تطلعا الى النموذج الأوروبي الماثل أمامها والأقرب اليها بحكم موقعها الجغرافي عن النماذج التي ظهرت في مختلف دول المشرق العربي . هذا بالاضافة الى أن الهياكل الاقتصادية التي تركها المستعمر كانت تدعم هذه الحركة الجدلية . لهذا قامت حركة التحديث في المغرب العربي على نحو كانت أوروبا عامة وفرنسا خاصة هما الأفق الذي تتطلع اليه هذه النخبة .

ثانيا : إن الاستعمار الثقافي الذي مارسته فرنسا على شعوب المنطقة نفذ الى أذهان النخبة السياسية والاقتصادية وطبعها بأنماط فكرية مستمدة من المجتمع الأوروبي ، خاصة وأن لغة التعامل في هذه الأقطار كانت اللغة الفرنسية . لهذا عندما حصلت هذه الأقطار على سيادتها الوطنية كان من الأسهل على النخبة السياسية والاقتصادية أن تحل محل المستعمر في إدارة شؤون الدولة الجديدة مستلهمة في ذلك نفس القيم .

ثالثا : ولكن من جهة أخرى فان الحكم المباشر الذي مارسته فرنسا في المنطقة لم يترك للكيان السياسي الوطني سوى الجانب العربي والاسلامي ، وبالتالي أصبح الاسلام والعروبة يرمزان الى جوهر الشخصية المتميزة ، كما أصبح الحفاظ عليهما من أهم المكونات الفكرية للنخبة الشمال افريقية قبل الاستقلال وبعده أيضا .

هذه السمات المتناقضة لدى النخبة لم تتبلور ــ في رأينا ــ حتى اليوم في شكل توازن فكري ثابت . فقد ظلت هذه النخبة دائمة التنقل بين تطلعاتها الى العصرية وبين الواقع التقليدي المحيط بها . وقد أضفى هذا الوضع الكثير من التردد على اختياراتها السياسية التي اتسمت بالتجريبية فيما يتعلق ببناء الدولة الحديثة على سبيل المثال ، كانت النخبة في الأقطار الثلاثة تنادي بسياسة التعريب التي رأت فيها وسيلة فعالة لبلورة شخصية وطنية متكاملة ومتناسقة . ولكن مع سياسة التعريب لم تطبق ــ مع ذلك ــ في هذه الأقطار على نحو يمكن أن يؤدي الى هذا التبلور المنشود . بل حتى في الجزائر التي قطعت شوطا أطول وأجدى في هذا المجال لم تؤد بها جهودها الى هذه البلورة . وبالاضافة الى هذا فان الكوادر التي تتولى شؤون الادارة في الأقطار الثلاثة منذ اعلان الاستقلال الوطني حتى اليوم ، تربت وترعرعت في المدارس الفرنسية وكان وجودها يؤدي الى استمرارية الوضع الذي كانت عليه الادارة الفرنسية ، كما أن القيادات الادارية أنصب اهتمامها على التوسع في هذه الادارة بهدف أداء مزيد من الخدمات الجماهيرية التي كانت تتطلبها فترة بناء الاستقلال ، وقد تم لها ذلك دون ادخال تغيير جذري في هذه الادارة .

ويبدو ان هذه المكونات الفكرية لدى النخبة السياسية والاقتصادية في أقطار المغرب العربي أدت الى اتخاذها موقفا حذرا من تيار القومية العربية الاتي من المشرق : فهي لم تنظر الى هذا التيار الا من خلال تجربتها السياسية التي سبقت الاستقلال الوطني ، فكانت النتيجة تباعد النخبة السياسية في دولة المغرب عن هذا التيار لصالح الطابع الاسلامي الذي قامت عليه الدولة والعرش المغربي . أما في تونس فان موقف النخبة من العروبة والقومية العربية كان قائما على ترقب كل تجربة قامت من أجل الوحدة بين دولتين أو أكثر في المشرق العربي حتى اذا فشلت هذه التجربة جاء هذا الفشل مدعما لصلاحية وقيمة تجربتها القطرية . وأخيرا فان النخبة السياسية الجزائرية قد دأبت منذ الاستقلال على تقديم تجربتها الثورية باعتبارها النواة الصحيحة لقيام الوحدة العربية .

ومن جهة أخرى ، فان استقرار الزعامات التي ناضلت بالأمس من أجل الاستقلال الوطني قد ساهم أيضا في ترسيخ هذا الموقف الحذر من تيار القومية العربية الاتي من المشرق . ويمكن القول بأن النخبة السياسية ما زالت تحيا مرحلة الكفاح الوطني ، أو بمعنى أدق مرحلة بناء الاستقلال ، داخل حدودها القطرية .

بقي علينا أن نشير الى الدور الذي سيقع على الفئة البيروقراطية والتكنوقراطية الصاعدة على المسرح في منطقة المغرب العربي . إن هذه الفئة أصبحت اليوم تضم عناصر شابة لم تعاصر مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، وبالتالي فهي قد تكون أقل التزاما بمقومات الفكر السياسي الذي قاد كل دولة الى الاستقلال الوطني ، خاصة وأن الأقطار الثلاثة تشهد اليوم تراجعا للحياة الحزبية . ويأتي التساؤل الاتي : ماذا سيكون موقف هذه الفئة الصاعدة من العروبة والوحدة العربية ؟□

التوطن القومي :
تاريخه و دلالاته

علي السيد

باحث من سورية . نشر دراسات متعددة في مجالات التراث والفلسفة والثقافة والانماء.

يخضع تأريخ مراحل تشكل الامم الى اشكاليات تتجاوز في منظورها امكانية باحث او مجموعة من الباحثين . فالصيرورة التاريخية تجعل الباحث في مواجهة مباشرة مع واقع مجرد يلح في فرض وجوده ، وتناقضات هذا الواقع ، تجعل كل محاولة لاستشفاف هذا الواقع بعيدة كل البعد عن رسمه بدقة صوره . وتعتمد المحاولة ـ الى حد كبير ـ على مصادر البحث ، أما إلى أي حد يمكن لمصادر البحث هذا أن تنجد ؟ فتلك مقولة يكثر فيها الجدل . ولطالما حال مثل هذا الجدل أمام العديد من المؤرخين دون تحقيق مصادر بحثهم . وهو ما جعلهم ينفرون من متابعة البحث في كثير من الأحيان ، عندما يعود بعضهم الى أحكام المناهج التي تقول بها عقائدهم عن النصوص التاريخية ، وفي ذلك ارهاق للنصوص التاريخية وعودة الى بعثرة التاريخ ، ونكوص عن الأمانة التاريخية .

لا شك أن التاريخ في مجمله ، هو تاريخ لسيرورة الانسان عبر الأحقاب الزمنية . وتاريخ منطقة من المناطق الانسانية ، هو تاريخ لمسار إنسان هذه المنطقة بكل ممارساته الانسانية ، ولا يمكن لأي نسق نظري مهما بلغ من الشمول ، إغفال ذلك التطور المنفلت من أي إسار ، أو دراسته بدءا من مرحلة معينة ، أو بعد وضع صورة قبلية له ، أو من عطاء له محدد في فترة زمنية معينة . وإنما لا بد من ربطه بكل المعارف التاريخية المتوفرة حتى الان . وكلما استطاع الباحث الاندفاع نحو شمول أوسع ، كان فهمه للخصوصية التاريخية أدق ، وإحكامه لسيرورتها أكثر اتساقا مع عمله المنهجي ، وتأخذ لديه ظاهرة الخصوصية التاريخية بعدا زمانيا ومكانيا حيا ، يمكنه من خلالها وصل ما انقطع اذا تخلل النص التاريخي فراغ معين ، وقطع ما توصل إذا كان النص التاريخي مشوبا ، ويتم ذلك على نحو علمي لا لبس فيه . ومن خلال مرونات حركية ، تجعله أكثر انسجاما مع المعرفية الحقة في جوانيتها وبرانيتها . وهذا بالطبع يحيل التاريخ الى عملية حية ، ويبعده عن ظاهرة الأثر المجرد ، ويدع المجال خصبا لعملية التواصل ، والتي هي في حد ذاتها سمة المعاش الانساني ، ومن خلالها وحدها يتحول التاريخ الى لبنة صالحة لعملية البناء الانساني المستقبلي .

اتجاهات التأريخ في فكرنا العربي المعاصر

تعبر الرؤى والأفكار التي يطلقها الباحثون العرب المعاصرون في العديد من كتاباتهم التاريخية والسياسية عن اتجاهات متباينة في نظراتها للتاريخ العربي ، وخصوصا : في عملية التوطن

الحضاري للانسان الغربي ، وفي انطلاقاته ، وفي مواضعه ، وفي مصادره ، وفي نشوئه ، وفي تاريخه ، وفي ديمومته . ويذهب هؤلاء في التعبير عن مباحثهم هذه مذاهب شتى في رسم صور لهذا التوطن ، ينطلقون فيها : إما من مخيلتهم ، حين يرسمون فيها معالم هذا التوطن تبعا لتأثرهم بكتابات من سبقوهم ، وإما تمشيا مع مذهب من المذاهب التي حددت بشكل لا يقبل الجدل وبصورة مسبقة هذه المعالم ، فيرسم على ضوئها الحدود القومية النهائية ، وإما نقلا عن مستشرقين أو متغربين ممن وضعوا أنفسهم أوصياء على التاريخ والآثار العربية . ونحن إن أوغلنا في تحليل هذه الشريحة المعاصرة ، يصبح بامكاننا وضع تقسيم اعتباري لما ذهب اليه هؤلاء :

● فبعض هؤلاء الباحثين يرى في عملية التوطن الحضاري على الأرض العربية ، أنها سارت كغيرها عند باقي الشعوب . حين اختص كل منها بقطعة أرض من هذه المعمورة : أقام فيها وجوده ، وصاغ من خلالها حضارته ، وحافظ عليها على مر العصور ، وانتهى الى ما انتهت اليه الان .

● وآخرون رأوا في التاريخ المجتمعي للأمم منطلقا يبتعد عن هذه الخصوصيات التي تميزت بها كل أمة ، حين اعتمدوا المنهج الماركسي في تحليل التاريخ . فالمجتمعات في رأيهم بدأت بمجتمع الرعي لتتجاوزه الى المجتمع الاقطاعي ، ولتنتهي في المجتمع الرأسمالي . أما المجتمعات القومية في رأيهم فتعود الى المجتمع الوسيط ـ المجتمع الاقطاعي ـ وفيه كونت كل أمة حدودها المعترف بها اجتماعيا وقوميا .

● وآخرون أيضا انطلقوا من عصر القوميات الذي حددت تاريخ نشأته الحضارة الغربية . والذي يبدأ مع مطلع القرن التاسع عشر . ووجود الأمم في ذلك الحين ، دليل على نهاية التشكل القومي ، وبداية نشوء الأمم ، بعد أن تكون قد توافرت المقومات التي افترضت وجودها في هذه القومية أو تلك .

● وآخرون غيرهم رأوا في أشكال التوطن الأولى (القبيلة) أو (المدينة الدولة) مستلهما في تحديد هذا التوطن . فانطلقوا في عودتهم الى هذه الأشكال البدائية التي لا زالت مصدرا لهذا التوطن . أما كل التعديلات اللاحقة التي طرأت على حدودهم الموضوعة ، فلم تكن سوى شكل من أشكال الاستعمار .

● وأخيرا لا آخرا ، يذهب بعضهم إلى الأخذ معيار جديد ، وهو الانطلاق من القفزات الحضارية الأكثر شأوا في تاريخ الأمة ، والأقرب تاريخيا لعملية التوطن ، مهملين بذلك كل عمليات التوطن الأخرى للأمة ، ومشددين على هذه القفزة أو تلك .

هذه النظرات مجتمعة ، تجد نفسها في مختلف عند التعبير عن مصادر التوطن ، وتاريخ نشوئه ، وصيرورته مع الزمن :

* فمن يقول بالتحليل المادي للتاريخ ، ينطلق من بدهيات هذا المنهج في الغاء القومية كتصور . من خلال اقراره أسلوب النضال العالمي للإطاحة بالرأسمالية . فالرأسمالية في رأيه هي الهدف المنظور للنضال . وأي نضال آخر ما يلبث أن يعوق حركة التقدم نحو الثورة العمالية العالمية . كما يميع نضال الطبقات المسحوقة في سعيها الدؤوب للسيطرة على وسائل الانتاج وهدم الرأسمالية . وبرأي هؤلاء ، لا ضرورة أن تجتاز الشعوب في مسيرتها مراحل متقدمة تمكنها من تنظيم نفسها لتحقيق الهدف المنشود ، حتى ولو كان المحتوى لهذا التنظيم تحقيق وجود قومي ، يخلق لديها المكنة

لتحقيق ما تصبو اليه . وتبدو أساليب النضال للتحرر من براثن الأمم القوية لديها ، سعيا لا طائل منه ، ولا بد أن يسبقه تحرير لأدوات الانتاج . وحول هذا يذهب أصحاب هذا الرأي الى صرف أنظار مؤيديهم عن النضال القومي ، بالابقاء على مواقعهم الاقليمية الحالية ، على اعتبارها أكثر صلاحا للنضال السياسي المستقبلي ، وفيها فقط تترسخ بنى الثورة العالمية المنشودة ، ومن هنا كان سعيهم المنشود هو تلمس المواقع الاقليمية الحالية بانتظار سراب الثورة العالمية .

* وكذا الحال عند من ينطلق من فلسفة القوميات الاوروبية . فهو يرى في الحدود القومية الحالية الاطار النهائي لمراحل التشكل القومي ، ضاربا عرض الحائط بكل مظاهر التبعثر الذي مارسته القوى الأخرى . فالوجود القومي في رأيه هو ما آلت إليه الحدود الحالية . وما عليه سوى البحث عن الروابط المشتركة التي تجمع شتات الأقاليم (لغة ، دين ، عادات ، رغبة للمعيشة المشتركة ...) فاذا ما طمست إحدى هذه الروابط ، فهذا يعني تحديدا جديدا للحدود الاقليمية الحالية .

* أما من انطلق من الوجود القومي التاريخي ، فقد انطلق من وجود طارىء ومنعزل للقومية . فالقومية في رأيه تشكلت عبر التاريخ ، ولكن طبيعة هذا التشكل في حد ذاته لا تعنيه ، بل إن ما يعنيه هو وجودها النهائي وسماتها وديمومة هذا الوجود فترة أطول من غيره . فالتاريخ في رأيه توقف طويلا عند هذا الوجود ، ومهمته تتحدد في بعثه مجددا .

وموقف البعض الأخير غير مختلف عن سابقه في نظراته الكلية هذه ، فهو ينطلق من العصر الذهبي للأمة في وضع معالم الحدود القومية . فما حمله اليه وضع كوضع الرسالة الاسلامية لهو خير ما يعبر عن حدود هذا التوطن ، كما أنه خير ما يرسم الحدود القومية الحالية .

هذه الرؤى والأفكار والعقائد والفلسفات إذا ما أسقطت على الواقع المعاصر لحددت بما لا يقبله الشك مدى ما انتهى إليه المجتمع العربي المعاصر من تبعثر . فهي في مجملها مبعثها الانهاك الحضاري والقومي الذي ارتسمت معالمه على وجه الانسان العربي . كما أنها جميعا تشكل أبلغ دليل على مدى انحسار هذا الانسان وتراجعه . فهو ينتقل تارة من نماذج قومية متعددة (سورية ، مصرية ، عراقية ، مغربية ، مشرقية ...) ، إلى نماذج أقل واقعية (سورية الكبرى ، وادي النيل ، المغرب العربي ، الجزيرة العربية) إلى نموذج الوطن العربي المستمدة حدوده من السمات المشتركة التي انتهى اليها الان ، إلى نموذج مختار مصدره دفقة حضارية واحدة انتابته في عصر من العصور . وهي في مجملها تعبر عن طبيعة التحولات السياسية المؤقتة التي كان يجتازها الوطن العربي في كل مرحلة من مراحل ابتنائه ، والتي فرضت عليه مشكلات لم يكن بمقدوره حلها أو مواجهتها ، أو الحفاظ على شخصيته من خلالها ، ذلك أن الوطن العربي كان وما زال مستعمرا في جميع أجزائه . وطابع الاستعمار في حد ذاته أخذ مجريات متعددة في هذه الأجزاء . كما حمل معه صنوفا متعددة من المحتلين وكان لا بد من أن يترك بصماته على كل جزء احتله . وهي بصمات كانت تتراوح بين خلق حكومات مرتبطة به ، وإيجاد أقاليم لم تكن موجودة في وقت من الأوقات ، وربط مجموعات شعوبية تتغذى ببريق فكره ومنجزاته التقنية .

ومن هنا كان **رواد** الاستقلال الأوائل يتأثرون بل وينطبعون بنتاج مدارس الاحتلال ، كما أن تباين أوجه الاحتلال كان وحده كافيا لابراز هذه الرؤى الاقليمية . ويمكن القول ان وحدة الاحتلال ، لم تتوضح في ذهنية هؤلاء الا في مطلع الخمسينات ، حين بدأ الشعب العربي يتلمس طريقة الرد على هؤلاء بالنزوع الوحدوي كأسلوب لمواجهة الاحتلال من خلال تهديم هذه الرؤى والأفكار الغريبة عن

طبيعة السيرورة العربية . غير أن بصمات كهذه ما كانت لتمحى بهذه السهولة ، وإنما كانت تتناوب في مجافاتها للمسيرة العربية . فالاحتلال العثماني خلف فيما خلفه منظمات العمل الديني ، والاحتلال الفرنسي والانكليزي والايطالي أورثنا منظمات العمل القومية العلمانية المتمثلة في بعث القوميات (المنطقية) ، والواقعية القومية أدت الى الاعتراف بهذا العدد اللامتناهي من الأقاليم العربية ، وجماعات العمل الماركسية قبلت في الكثير من اتجاهاتها واقع الأقاليم العربية كمنطلق للتحرر والنضال الطبقي ضد الامبريالية العالمية ، ولم يفت في عضدها انسلاخ أجزاء من هذه الأقاليم (اسكندرون ، عربستان ..) أو حتى امحاء بعضها (فلسطين مثلا) . وهي التي رأت ــ أحيانا ــ في الثاني واقعا لا مفر من الاعتراف به ، وفي الأول ماضيا لا مجال لاعادته . هذه الصور للمفاهيم المتباينة كان عليها ان تبرز حقيقة أولية وحيدة ، وهي التراجع الكبير للانسان والأرض . بالرغم من أنها علاقة آبدة ، محتواها هذه الحوارية التي تجعل من الأرض الدائرة الحية لنشاط الانسان وحركيته عبر التاريخ . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى تفرد الأمة بقطعة ارض من المعمورة ، تكون مسرحا لحيواتها ، وسجلا حافلا لتاريخها ، يحيل هذه الأرض الى بنيان حي يرتبط بكينونة كل أمة ماضيا وحاضرا ومستقبلا .

مقدمة الى فهم التوطن القومي على الأرض العربية

يكاد ينعقد إجماع المؤرخين وعلماء الآثار في العالم على أن الحضارات التي عرفت (بالسامية) منشأها الجزيرة العربية ، وبالتحديد الجنوب من هذه الجزيرة . وهو الموطن الذي عرف على مر الزمن (ببلاد العرب السعيدة Arabia Fellex) وأوردتها الأساطير والأديان والآثار (بجنات عدن الخالدة) . وفي هذه المنطقة يرى هؤلاء قيام مجتمعات سياسية وحضارية مستقرة امتدت آثارها الحضارية الى كل ما حولها من مناطق ، ومنها تفرعت هجرات حضارية قامت بها هذه المجتمعات المتقدمة وانتشرت من عدة مفارق ، وفي أزمنة متتالية ، متوطنة على الأرض التي سميت فيما بعد بحدود الوطن العربي . وقبل أن تأخذ هذه الهجرات سبيلها إلى الاستقرار ، كانت تتبنى اسلوب التبعثر الحضاري ، فتقيم في كل منطقة حضارة محورها ما حملته معها من تراث حضاري اكتنزت به من موردها ، وما احتوته الأرض التي حلت بها من ثقافات موروثة ، لتخرج من هذا المزيج الحضاري ، حضارة جديدة تعطيها اسمها وهويتها .

وما النماذج الحضارية التي تناثرت على ضفاف النيل ووادي الرافدين وفلسطين الا تجسيدا حيا لهذه الصيرورات الحضارية ، حين أقامت الهجرات المتتالية في كل أرض حلت بها حضارة تحمل كثيرا من السمات وأوجه التشابه مع الحضارات المجاورة أو اللاحقة . كما أبقت على أوثق الروابط التي شدتها إلى الحضارة الأم ــ مصدر الهجرات ــ من خلال أديانها التي حملتها معها .

وإذا ما تتبعنا السيرورة الحضارية يمكننا وبالسهولة المعهودة التعرف على طبيعة التشكلات البنيوية للمجتمع العربي والتي كانت تنبني عليها في كل مرة الحدود العربية . ففي كل تموج للهجرات الحضارية العربية كان يترسخ بنيان جديد يتكشف عن توسع حادث للأرض العربية . ويمكن تلخيص التشكل المجتمعي على الأرض العربية في بداياته بهذا التبعثر الاستيطاني الذي حمل أول أشكال الاستقرار خارج الجزيرة العربية . والذي كانت موجاته بين الحين والآخر تحدث عملية شبيهة بعملية التركيم الانساني ، وهو ما عرفته الأجزاء العربية التي كانت تتسع ابعادها مع كل موجة حضارية ،

فتقارب اجزاءها بعد كل تباعد ، وتحكم التواصل المجتمعي والتاريخي عن طريق اقامة محطات اتصال حضارية .

أما طبيعة الهجرات العربية خارج الجزيرة العربية فتشترك معظم الدراسات التاريخية في تقسيمها الى موجات حضارية ثلاث :

* الموجة الحضارية الأولى : وتمثل المفارق التي اتجهت اليها الهجرات العربية الأولى وأماكن الاستقرار التي اتخذتها فيما بعد موطنا لها .

* الموجة الحضارية الثانية : وهي التي استهدفت على ما يبدو عملية التركيم الحضاري بالنسبة للموجات الأولى . مقيمة مراكز اتصال حضارية جديدة تصل ما بينها وبين المجتمع الأم .

* الموجة الحضارية الثالثة : وهي التي حملت معها التشكل النهائي الذي استقرت عليه الحدود العربية . وفيها انجمعت مواطن التبعثر الحضاري بالموطن الأم لتشكل معا الحدود القومية الحالية .

الموجة الحضارية الأولى

وتتمثل بعمليات الاستيطان الأولى في بقاع وادي النيل ومنطقة أرض الرافدين وبقاع فلسطين . واليها نزحت مجتمعات عربية متقدمة من منطقة الجنوب العربي و في أزمنه متتالية وباتجاهات ثلاثة :

الاتجاه الأول : لا يعرف تماما التاريخ الذي انطلقت فيه هذه الهجرات . إلا أن معظم المؤرخين يؤكدون على حدوثها في حوالي الألف الخامسة قبل الميلاد ــ أي في مطلع تشكل الحضارة المصرية القديمة ــ ويستدلون على هذا بالتوغل في القطاع الافريقي ، من الهجرات التي استوطنت منطقة الحبشة (١) . فقد كانت هذه المنطقة على تماس مباشر بمنطقة الجنوب العربي . ويعود هذا التماس الى ما قبل العصر المسيحي بزمن طويل ، حين أخذت قبائل عربية مختلفة تهاجر الى الساحل الافريقي يجذبها اليه غنى البلاد الطبيعي . وأنشأت هناك مراكز تجارية ، وأقامت موانىء على طول ساحل البحر الأحمر . بينما انتشر المهاجرون إلى الداخل ، وأقاموا فيه مستوطنين مستقرين . وهذا هو أصل دولة إكسوم القديمة ، كما أنه أصل حضارات وادي النيل الذي تميز بكثافة الهجرات اليه على اعتباره مركزا لالتقاء عدة هجرات حضارية .

الاتجاه الثاني : وهي هجرات تمت حوالي الألف الثالثة قبل الميلاد . واستمرت منذ ذلك الحين . وفيه اتجهت مجتمعات حضارية لتتوطن على الشريط الساحلي الموازي للخليج العربي باتجاه ما عرف في ذلك الحين بأرض الرافدين . وهناك أنشئت حضارات متعددة منها حضارة السومريين والأكديين والبابليين والاشوريين . وهي في مجملها حضارات عربية وجدت لها متنفسا في المناطق التي حلت بها . منجذبة باتجاه ايران وأرمينية شمالا . والبحر الأبيض المتوسط غربا . مما جعل تأثير جيوشها وصور حضاراتها في كلا الاتجاهين فاصلا في إحكام التوازن الحضاري والسياسي في هذه المنطقة . كما أصبحت أرض الرافدين من أهم مراكز السلطان لهذه الحضارات .

ويلاحظ في هذا الاتجاه توطن العموريين بعد سلسلة الدول السومرية والأكدية . وهؤلاء هم أصل

---

(١) سبتينو موسكاتي ، **امبراطوريات ميديا وفارس وبابل وآشور ، الحضارات السامية القديمة** ، ترجمة السيد يعقوب بكر ، مراجعة محمد القصاص (القاهرة : دار الكاتب العربي ، [د . ت .]) ، ص ٣٥ ــ ٤٣ .

الدول البابلية التي بدأت حكمها حوالي سنة/ ٢٠٠٠/ق م (٢) . ويعتبر من أهم ملوكها حمورابي الذي عاش سنة/ ١٧٠٠/ق . م .

واعتبر عهده في ذلك الحين بداية فترة ازدهار عظيم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والدينية والأدبية والتشريعية . أما أهم الدول التي أعقبت حضارة البابليين فكانت هجرة عربية جديدة . هي الآشوريين . وهؤلاء هم أيضا شعب سامي الأصل تقدم نحو مركز الصدارة في شمال أرض وادي النهرين .

الاتجاه الثالث : واشتمل على هجرات تمت حوالى سنة / ٣٥٠٠/ق . م واتخذت طريقها على ساحل البحر الأحمر فشبه جزيرة سيناء . وتفرعت من هناك إلى اتجاهين الأول نحو سورية ، والثاني نحو مصر لتلتقي هناك بالهجرات الأولى . كما شهد منتصف الألف الثالثة قبل الميلاد هجرات جديدة عرفت بالكنعانيين الذين استقروا في فلسطين . والفينيقيين الذين استوطنوا الشاطىء السوري .

لا شك أن مظاهر اللقاء والتواصل التي اتسمت بها هذه الهجرات في الموجة الأولى كانت أكبر دليل على وحدة العنصر العربي الذي كان ينصهر بسرعة مع كل هجرة جديدة . فالقبائل الكلدانية والعمورية وإليها تعود الكنعانية والارامية والفينيقية كانت تنزح من جزيرة البحرين الواقعة على الخليج العربي ، ومن شواطىء البحر الأحمر ، لتعود وتلتقي في البنى الحضارية الجديدة التي تنشئها في مواطنها الجديدة (٣) . وهو اللقاء الذي استوحى منه العالم والمؤرخ الانكليزي (سايس) والألماني (شرودر) فضلا عن مؤرخي اليونان ــ أصل هذه الهجرات وانتماءها الى الجزيرة العربية . وفي هذا المجال يؤكد العالم الكبير شكيب أرسلان مستشهدا بأقوال المستشرقين من علماء التاريخ والاجتماع « ان أكثر الشعوب السامية انما هي بطون من العرب » . ويتابع أيضا مستشهدا بأقوال هيرودوتس اليوناني الملقب بأبي التاريخ وبالعالم الانكليزي (بث) « ان قسما من الفينيقيين جاؤوا عن طريق جزيرة البحرين والقسم الاخر جاء عن طريق البحر الأحمر . وفي كلا الحالين . رب جاؤوا من الجزيرة العربية » .

الموجة الحضارية الثانية

وهي موجة متأخرة ، لم يكن بمقدورها سوى ترسيخ الكيانات الحضارية الأولى ، وإقامة الجسور الحضارية بين الحضارة الأم وهذه الهجرات الحضارية الأولى . وتعتبر خير مثال يؤكد حركية المجتمع العربي . فقد بدأت من الجنوب العربي ومن الحضارة الحميرية التي بلغت شأوها في ذلك الحين . وامتدت فتوحاتها في هذه المرة لتتناول مراكز التموج الأول مخلفة فيه قبائل عربية جديدة . تشدها الى منبتها ، وتربطها بأصولها . ومقيمة مراكز حضارية وسيطة ، نتج عنها فيما بعد حضارات مستقلة ، كان لها دورها في ترسيخ الكيان العربي في جميع البقاع التي حلت بها الموجة الأولى .

ويعتبر أسلوب الانتشار الحضاري في كل تموج ، مزية اختص فيها العرب . فكما كان

---

(٢) المصدر نفسه .

(٣) أصل الفينيقيين عرب جاؤوا من البحرين وظعنوا من هناك إلى سواحل الشام انظر : محمد كرد علي ، نقلا عن روبنسون في **خطط الشام** ، الجزء الأول (بيروت: دار العلم للملايين ، ١٩٦٩) ، الجزء الأول : ص ٥٨ .

الفينيقيون يصلون ما بين المشرق العربي والمغرب العربي ، كذلك كانت الهجرات المتتالية تقوم بنفس الدور فالتبابعة من ملوك حمير امتدت فتوحاتهم من حدود المغرب العربي واسبانية من الغرب وحتى حدود الهند والسند والصين شرقا . ويورد ابن خلدون حركية الهجرات العربية من خلال تتبعه تاريخ التبابعة من ملوك اليمن وجزيرة العرب . فيقول :

« كانوا يغزون من قراهم باليمن إلى افريقية والبربر من بلاد المغرب . وإن افريقش بن قيس بن صيفي من أعاظم ملوكهم الأول . وكان معاصر لعهد موسى عليه السلام أو قبله بقليل ، غزا افريقية وأثخن في البربر وأنه هو الذي سماهم بهذا الاسم حين سمع من رطانتهم وقال ما هذه البربرة ، فأخذوا هذا الأسم عنه ، ودعوا به من ذلك الحين . ولما انصرف من المغرب حجز هناك قبائل من حمير ، فأقاموا بها ، وأختلطوا بأهلها ، ومنهم صنهاجة وكتامة . ومن هنا ذهب الطبري الجرجاني والمسعودي وابن الكلبي والبيلي إلى أن صنهاجة وكتامة من حمير ... وذهب المسعودي الى أن ذا الأذعار من ملوكهم قبل افريقش وكان على عهد سليمان عليه السلام ، غزا المغرب ودوخه ، وكذلك ذكر عن ياسر ابنه من بعده ، وأنه بلغ وادى الرمل من بلاد المغرب ، ولم يجد فيه مسلكا لكثرة الرمل . فرجع . وكذلك يقولون عن تبع اخر ، وهو أسعد أبو كرب ، وكان على عهد (بيستاسف) ملك أيران في القرن السابع قبل الميلاد (وهو الذي ظهر على عهده زرادشت) من ملوك الفرس الكيانية أنه ملك الموصل وأنربيجان ، ولقي الترك فهزمهم وأثخن ، ثم غزاهم ثانية وثالثة ، وأنه بعد ذلك أغزى ثلاثة من بنيه بلاد فارس ، وبلاد السند (سمرقند في الاتحاد السوفييتي) من بلاد امم الترك وراء النهر ، والى بلاد الروم ، فملك الأول الى سمرقند وقطع المفازة الى الصين . فوجد أخاه الذي الى سمرقند قد سبقه اليها . فأثخنا في بلاد الصين ، ورجعا جميعا بالغنائم . وتركوا ببلاد الصين قبائل من حمير ، منهم بها الى هذا العهد ، وبلغ الثالث الى بلاد القسطنطينية فدرسها ، ودوخ بلاد الروم ورجع »(٤) .

لعل هذا نموذج حي لحركية الهجرات ، يرسم لنا ما دأبت عليه الهجرات العربية في سيرورتها منذ الأزل ، والتي كان تموضعها على هذا النحو ، بشكل إرهاصا بعد آخر لتشكل الدائرة الحضارية العربية ، ويهيىء الفرص الملائمة لرسوخ الدولة العربية . ويلاحظ في هذه الموجة أنها كانت أقل تأثيرا من سابقتها بالرغم من إتساع رقعة فتوحاتها . غير أنها جسدت ولأول مرة تلك الامتداد اللامتناهي للأرض العربية ، حين تجاوزت في انسياحها أماكن التوطن الضيقة التي عرفتها الحضارات الأولى إلى أماكن جديدة أكثر عمقا . مخلفة وراءها في كل مرة مجموعات من القبائل والمجتمعات المتقدمة ، لتضع ولأول مرة في التاريخ العربي أول امتداد للأرض العربية وللحدود العربية . وهو ما سنشاهده في الموجة الثالثة والأخيرة .

أما الثمار الحقة لهذه الموجة فكانت تمكين الحضارات الوسيطة من الاستقرار : وهي الحضارات التي لعبت فيما بعد دور التواصل على الأرض العربية كالأنباط والتدمريين ، الذين اعتبرت حضاراتهم مظهرا لهذا التواصل . فقد لعبت هاتان الحضارتان دور الحارس الأمين للأرض العربية حين وقفتا في وجه تغلغل الحضارتين الفارسية والرومانية. كما منعتهما من بسط نفوذهما على الأرض العربية ، وامتدتا لتلتقيا مع الحضارة العربية المصرية القديمة .

الموجة الحضارية الثالثة

بدأت هذه الوثبة الحضارية في مطالع القرن السابع للميلاد ، فقد كانت الأمة العربية تعيش

---

(٤) عبد الرحمن إبن خلدون ، **مقدمة إبن خلدون** ، تحقيق علي عبد الواحد وافي (القاهرة : دار الشعب ، [د . ت .]) ، ص ٣٧١ .

مخاضا حقيقيا ، فالأخطار تحيط بها من كل جانب ، وعلى حوافها تقع أمتان من أقوى الأمم .. ترقبان عن كثب تململها . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى كان التشرذم المجتمعي قد بلغ حدا جعل عملية الانصهار المجتمعي مطلبا حيويا للوقوف في وجه الأخطار الشعوبية التي ألمت بالمجتمع العربي . ولم تكن أمام الانسان العربي في ذلك الحين إلا العودة إلى نقائه وعصبيته القومية . فكان أن تم بعث احساسه العروبي ، ليقف وقفته ، وليربط أوصال المجتمع العربي على الأرض العربية ، وليعيد صياغة الدولة العربية المترامية الأطراف كما رسمها أجداده الأوائل في الموجتين الأولى والثانية ، ليكوّن فيما بعد الدولة العربية الفسيحة الأرجاء . وكانت وقفته في ذي قار أول مواجهة له مع الحضارتين الفارسية والرومانية حين تنادى اللخميون في العراق ، والغساسنة في بلاد الشام وجموع القبائل العربية في بلاد الحجاز ، وخاضوا معا غمار حرب شعواء . انتصروا من خلالها على أعدائهم. وبعثت فيهم نشوة النصر هذه قدراتهم الكامنة على ربط اجزائهم المتناثرة . غير أن مظاهر القوة ما كانت لتبعث فيهم سوى هذه النشوة المؤقتة . فكان لا بد من عقيدة ترعى هذا الانتصار الكبير ، وتبعث فيه الهمم للحفاظ على هذا الانتصار . حقق الاسلام ذلك بمعتقده الحياتي والسماوي والأرضي الذي أعاد خلق الانسان العربي من جديد ، وأعاد له مسؤولياته التاريخية والحضارية في العالم الانساني ، بعد أن ربط ما بين الأجزاء المتناثرة من الأرض العربية ، ووصل ما بين القبائل والهجرات التي انتشرت في الموجات الأولى وبين هذا المد الزاحف . كما هيأ الفرص الملائمة لقيام الدولة العربية المترامية الأطراف . ولعل خير من عبر عن تأثير هذه الموجة الحضارية عميد الأدب العربي طه حسين حين رأى فيها « أنها كانت تفوق في شدة الأنفس وقوة الطبيعة بحيث استطاعت في زمن قليل أن تضائل الأجناس المختلفة في هذه البقاع ، وتفني اسماءها وأطوارها » (٥) .

وإذا كان الدين الجديد قد لعب هذا الدور الحياتي في حياة المجتمع العربي ، فان ارهاصات المجتمع التي لعبتها تموجات الهجرات الدائمة ساعدت في شمولية هذا الدور واغنائه . وليس أدل على ذلك من الموقف الذي وقفته الهجرات القديمة حين آمنت به متنازلة عن عقائدها السلفية وديناتها المفروضة عليها من الشعوب الأخرى وارتباطاتها بالحضارات المجاورة . فانسلخت عن كل ما حولها ، وطرحت كل ما لبسها من تعفن حضاري وافد ، إيمانا منها بصدق موئلها . ودفعت بالشعوب الأخرى إلى الايمان به ، حرصا منها على حمل رسالتها ، وعلى إذابة الشعوب الأخرى في هذا الفيض الحضاري . واستطاع الانسان العربي في فترة قليلة من الزمن ربط الأطراف العربية من الشمال الأفريقي حتى حدود وادي الرافدين ، كما استفاد من أماكن التوغل الأولى ليعيد ربط القبائل العربية والحضارات المنتشرة في مناطق السند والهند وأطراف الصين .

بعض الحقائق التي توحيها لنا هذه الهجرات

لا شك أن مجموعة الحقائق التي تطرحها أمامنا هذه التموجات الحضارية ، توحي لنا بذلك التواصل الذي ما كان لينقطع طيلة هذه المفصليات الحضارية :

فالموجة الحضارية **الأولى** حملت بعض التكونات المجتمعية ، عرفت من خلالها ولأول مرة في التاريخ القديم . وهي التي ارتسمت على شكل توضعات حضارية متباعدة في وادي الرافدين وسورية وفلسطين ومصر . وشكلت فيما بعد نقاط تبعثر إستيطاني هيأت الفرص الملائمة لبناء مراكز

---

(٥) طه حسين ، **تجديد ذكرى أبي العلاء** ، الطبعة ٣ (القاهرة : دار المعارف، [د . ت .])، ص ٧٢ .

إستيطان جديدة ، إندفع من خلالها الانسان العربي في موجاته التالية . ومفهوم التوطن فيها إتخذ مسارا يشبه الى حد كبير كل مسارات التوطن في عالمنا الحديث .

والموجة الحضارية **الثانية** : اتخذت لها من الجنوب العربي موئلا في اندفاعها نحو ترسيخ الكيانات الحضارية العربية وربطها بالحضارة الأم . بهدف إغنائها وتوسيع دائرتها لتشمل الجانب الافريقي بأكمله من جهة ، ولتضع حزام أمن لحضارات وادى الرافدين من جهة اخرى ، ولتقيم من ثم نقاط اتصال حضارية وسيطة ، تصل هذه المجتمعات فيما بينها وبين الجزيرة العربية . وقد تجلت هذه الموجة بالأنباط والتدمريين في مراحلها الأولى ، وبالغسانيين واللخميين في العصور المتأخرة .

أما الموجة الحضارية **الثالثة** : فقد وضعت ولأول مرة في التاريخ العربي الحدود النهائية للوطن العربي . هذه الحدود التي هيأت الأمة العربية للدور الذي قامت به فيما بعد ، في بعث الدولة العربية المترامية الأطراف ، وحفظ الاستطالات العربية خارج هذه الحدود ، عن طريق تمكينها من لعب دور ريادي بين الشعوب الأخرى ، من خلال الرسالة الاسلامية .

وهي لا وشك حقائق تعبر خير تعبير عن مجموع الأرض العربية التي كانت المسرح الحضاري للأنسان العربي . لا بل هي أعمق بكثير مما تتراءى به اليوم ، أما دلالاتها فهي :

■ إن مجموع هذه الهجرات ، كانت تتفاعل فيما بينها لتشكل مع العوامل الأخرى الملازمة ، إرهاصا للكيان العربي الوليد وللأرض العربية المترامية الأطراف . وإذا كانت الموجة الأخيرة خير معبر عن هذه الصيرورة ، فلأنها جسدت ولأول مرة تضافر مجمرع هذه العوامل لتحقيق وجود الأمة.

■ تشكل الأرض العربية بدءا من الموجة الحضارية الأولى . وهو ما يشير اليه التاريخ القديم والحديث . فبالرغم من تناوب العصور الزمنية على هذه الأرض . فان الكثير من السمات المتشابهة ، بقيت على مر العصور محافظة على جوهرها وعلى أصالتها . وأصبحت مع الزمن حقيقة كلية متواصلة ، أكدتها وحدة الترابط بين أطراف المجتمع العربي ، ووحدة التوطن على الأرض العربية . كما جسدتها عودة الأجزاء المقتطعة مع كل بعث لهذه الحقيقة . وأمثلة الأمم التي غزت الأرض العربية خير تأكيد لهذه العودة . فهي على الرغم من تعددها وتباين حضاراتها ، بقيت عاجزة عن إحداث تغيير جوهري في المناطق التي إحتلتها من الأرض العربية . وما أخبار اليونان والرومان في حملاتهما الأولى على أماكن التوطن العربي القديم ، وأخبار الفرس في حملاتهم على الأرض العربية في العصور الوسيطة ، وأخبار المغول والتتار والعثمانيين والاوروبيين الجدد في العصور الحديثة ، الا تموجات استعمارية انحسرت أبدا .

■ لئن أسهمت الشعوب القديمة والحديثة ، ومعها عوامل الانحلال والتخلف وظروف التجزئة والاحتلال ، في تفتيت الأرض العربية ، فان ثقل هذه العوامل مجتمعة كان منوطا دوما بعودة الوعي . وهي عودة كانت تجسدها الأمم الحضارية ، بارهاص بعث جديد لمكوناتها التاريخية والحضارية ، والتي تتطلب منها دوما وضع حقائق نتاج الأمة التاريخي والحضاري بين أيدي أبنائها ، ذلك أنها وحدها تجعلهم في مكنة من تحديد هويتهم ، بعد تحقيق وجود فعال لهم .

وإذا كنا نؤكد مثل هذه الدلالات فلأن الأمثلة المعاصرة ، تحكم طوقها حولنا ، لا يثنينا في شيء وحدة المذهب الذي اجتمع حوله أبناء كل أمة . **فالحقائق القومية التاريخية كانت وما زالت محور الصراع بين الأمم . وتبقى الأرض القومية هي المجسد الأهم لوجود هذه الامم .** □

النفط والأمن العربي القومي

عقدت هذه الندوة يوم الأربعاء الموافق ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، وقد شارك فيها ، طبقا لابجدية الحروف ، كل من الاساتذة :

د. حامد عمار

استاذ علم الاجتماع والمستشار الاقليمي لتنمية الموارد البشرية بالأمم المتحدة .

د. محمد الرميحي

استاذ مساعد في علم الاجتماع بكلية الاداب ـ جامعة الكويت

د. محمد لبيب شقير

استاذ في القانون والاقتصاد . رئيس مجلس الامة في مصر سابقا .

د. محمود الحمصي

استاذ في الاقتصاد . كان وقتئذ باحثا متفرغا بمركز دراسات الوحدة العربية .

ادار الندوة : **د. علي الدين هلال**

استاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد . جامعة القاهرة .

د. هلال : موضوع هذه الندوة هو الامن العربي القومي الذي نرجو ان نلقي الضوء على بعض جوانبه وابعاده ، وعلى بعض الاخطار التي تهدده وحول بعض المسائل التي ينبغي ان نتجه اليها ، سواء رجال الفكر او رجال السياسة وبالذات في هذه المرحلة من التطور العربي . الامن العربي القومي يقصد به في المقام الاول حماية مقومات الوجود العربي وتطوير هذه المقومات وصولا الى تحقيق الغايات القومية الكبرى وابرزها غاية الوحدة العربية ، أي ضد كل الأخطار الخارجية القائمة والمحتملة .

وهنا يجب التأكيد على ان الامن العربي القومي ليس مجرد قضية عسكرية او مسألة جيوبوليتيكية ، فحسب وانما هو مفهوم حركي تتداخل فيه مجموعة معقدة من الابعاد والعوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية العسكرية الخ ..

قضية الامن العربي اذن ، اذا وافقتم على هذا المدخل تمثل نقطة بداية او مدخلا ننطلق منه بدراسة عدد من القضايا . التنمية العربية الشاملة وما ترتبط به من نمط للتصنيع ، سياسة نقل التكنولوجيا ، سياسات تدخل الدول الكبرى في المنطقة ، المواجهة او الصراع العربي الاسرائيلي وكذلك المخاطر الخارجية او التهديدات الاجنبية لمصادر الثروة العربية وبالذات النفط وليس ببعيد ذلك الحديث المتكرر من آن لاخر من مصادر رسمية وغير رسمية امريكية عن احتلال منابع النفط وعن تكوين قوة عسكرية قادرة على الحركة السريعة والتدخل في المناطق المتوترة مثل منطقة الخليج العربي . من هنا فما اريد ان اطرحه على حضراتكم كبداية هو ان الامن العربي كل متكامل ويجب ان نؤكد ان الأمن القطري او الوطني لكل قطر عربي ، اي الامن السوري والامن السعودي ما هو الا جزء من كل،وان تحقيق هذا الجزء لا يمكن ان يتم اذا كان الكل مهددا. وفي غياب امن عربي قومي يكون من الصعب على أي من الاقطار او الدول العربية تحقيق امنها الحقيقي . اذا كان هناك اتفاق على هذا المدخل ولو على الخطوط العريضة وليس بالضرورة التفاصيل او التعبيرات التي استخدمتها ، اتصور ان هناك جوانب متعددة وقضايا اقتصادية : السياسات الخارجية للدول الكبرى : تطورات الصراع العربي الاسرائيلي ، الامن الثقافي والاعلامي : نمط التنمية وما يمكن ان يوجده اشكال جديدة من التبعية .

لا اتصور انه يمكن ان نغطي كل هذه الجوانب في ندوة واحدة واقترح ان نأخذ جانبين او ثلاثة ، لا نزعم بالضرورة انها اهم هذه الجوانب ، ويكون من المفيد ان نلقي بعض الضوء عليها ونثير اسئلة بالنسبة للقضايا التي لم نجب عليها . وفي هذا السياق اقترح ٣ نقاط كجدول للمناقشة : (١) **النفط باعتبار أهمية الدور الذي يلعبه في هذه المرحلة**(٢) **الامن الاقتصادي** (٣) **الامن الثقافي والاعلامي** ، النظر لبعض التطورات الاخيرة في المنطقة .

واذا كان هذا مقبولا يمكن البدء بموضوع النفط العربي .

د. الرميحي : لا شك ان المقدمة التي تفضل بها د. هلال تحصرنا في اطار محدد ، وبالتالي ، قبولا بهذا الاطار سأتحدث هنا حول النفط العربي والامن القومي . الكل يعرف ان النفط كمادة للطاقة والصناعة تتزايد الحاجة اليه كسلعة استراتيجية في الدول الغربية والدول الحليفة لها مثل اليابان وبعض الدول الاخرى خارج المنظومة الاشتراكية ، وثمة حاجة لهذه المادة ايضا في التنمية بأشكالها المتعددة في دول العالم الثالث او الدول النامية ، لاسباب فنية وتكنولوجية معروفة . لذلك فان النفط العربي يحتل اهمية مركزية خاصة وله علاقة بالأمن العربي .

لذلك فاننا كعرب يجب ان نأخذ علما بالتهديدات المتكررة حول احتلال منابع النفط ــ وليس بالضرورة الاحتلال المباشر ــ انما استخدام طرق عديدة ومتنوعة كي نستمر في مدار الامبريالية الجديدة وهناك مجموعة من الحقائق لا بد من ذكرها من جديد :

● اولا : احتياج الغرب الى النفط وكذلك الولايات المتحدة واليابان ، وان هذا الاحتياج اصبح معروفا وسوف يزداد في السنوات القليلة القادمة وربما حتى نهاية القرن العشرين .

● ثانيا : العرب والنفط مفهومان يكادان يكونان متطابقين في الغرب ونجد ان الكتب والمقالات في الغرب تربط بين ثلاثة مفاهيم وتحاول ان تعمقها في ذهنية المواطن الغربي بشكل واضح وهذه المفاهيم هي : ١) العرب ٢) النفط ٣) اوبك .

من خلال التحضير لذهنية المواطن الغربي ، وربما لذهنية المواطن العالمي في العالم الثالث حول علاقة النفط والعرب، فان كتاباتهم تشير الى ان هؤلاء العرب «المتخلفين» يتحكمون في العالم ،وهم سبب كل المساوىء التي تحدث في الاقتصاد العالمي ،وعندما يتحدثون عن العرب في الغالب يصنفونهم على انهم اناس حديثو الثراء ، يستأثرون بأموال النفط ، ويصرفونها بغير حساب ، وطبعا هذه الصورة تخفي الحقيقة الموضوعية للشعب العربي ــ وتبرز الوجه المشوه ــ وتركز على الشخصية العربية المسرفة وعلاقتها بالنفط .هذا التركيز يخيف ، لانه يشاع وبشكل شديد ، ان العرب لا يستخدمون اموالهم استخداما مفيدا (قد يكون ذلك حقيقة في بعض الاقطار وقد لا يكون في اقطار اخرى) وبالتالي لا يمكن في رأيهم ان يؤتمن العرب على مصدر الطاقة العالمي ، لذلك تهيأ الاذهان في الغرب للاستيلاء على منابع النفط التي يحتاجها الغرب بشدة وبعد التحضير الذي عرضت له ربما تكون الفكرة مقبولة في العالم الغربي : هذا محظور شديد وواضح . المحظور الثاني ، الذي يجب ان نلتفت اليه ايضا بشدة هو علاقة النفط بالسياسة العربية العامة وخاصة الموضوعات القومية . يتبين لنا الان بشكل اوضح اكثر فأكثر اهمية ما يمكن ان يسمى اللوبي (Lobby) النفطي العربي في بعض القضايا القومية وخاصة القضية الفلسطينية . فمنذ اتفاقات كامب دافيد وما تلاها من اتفاقات ومعاهدات بين بعض الاطراف العربية واسرائيل نجد ان هذه الاطراف لم تستطع ان تفرض كل ما تريده بشكل نهائي على العرب ، ولو استخدم العرب النفط بشكل افضل ربما لوقف هذا الانهيار او هذا التدهور في الموقف العربي بشكل عام . اذا اتفقنا على ان هذا التدهور يراد له ان يوقف فلا بد من استخدام اللوبي النفطي وهنا يتبين لنا اهمية استخدام النفط كسلاح مضاد في مقولة الامن القومي . لكن السؤال الان هو . هل استخدم النفط حتى الان بكفاءة ؟ هل استخدم بأفضل ما يمكن ان يستخدم به سلاح ام لا ؟ هذا ايضا يحتاج الى اجابة معمقة ، انما النفط كسلاح لتحقيق الامن القومي ولخدمة القضايا القومية الكبرى فواضح انه اصبح يلعب دورا مهما بدليل ان بعض الاطراف الامريكية وحلفاءها الغربيين (وخاصة اوروبا الغربية) بدأت تدرك عجز اتفاق كامب دافيد عن الحل وتحاول ايجاد مخرج جديد عن طريق حوار مع العرب النفطيين . انا لا ادعي أن العرب النفطيين استطاعوا حتى الان ان يستخدموا هذا السلاح استخداما فعالا لكن يمكن ان يستخدم بشكل افضل . اذن هنا موضوعان للبحث ايضا النفط العربي كسلعة ناضبة ــ وهذا يختلف عن السلع الاخرى او الموارد الاخرى ومنها مثلا الأرض (اذا اردنا ان نتكلم عن سلع اخرى والتي من الممكن استخدامها مرارا وتكرارا على مر التاريخ) ، ومصادر المياه الخ ... من السلع ووسائل الانتاج الاخرى . انما النفط سلعة ناضبة وهنا تأتي اهمية استخدامها في التوقيت السليم . ربما في ذهني النقطة الاخيرة حتى الان التي تقول بانه اذا لم يستخدم الان فلن نستطيع استخدامه لاحقا ، لذلك من المهم استخدامه كسلاح قومي للدفاع عن القضايا القومية والمصيرية وايضا كوسيلة للتنمية الفعالة والرشيدة والسريعة من اجل ايصال الامة ، على الاقل الى السلالم او البدايات الاولى من التنمية في العصر الحديث .

د. الحمصي : اريد ان اعقب على ما قاله د. الرميحي عن المبالغة التي يثيرها الغربيون بشأن الثراء العربي من وراء النفط ، ان هذه المبالغة تستهدف خلق أوهام لدى الرأي العام في الخارج ، عن طريق تصوير العرب كمثال للناس الاثرياء الطاغين بثرائهم والمتحكمين والمتعسفين .. والحملة في

الواقع هي تمهيد للالتفاف على العرب من اجل ارغامهم على الانصياع والخضوع لمشيئة ومصالح الاوساط الغربية اياها . وفي هذا الصدد أود ان اشير الى بعض الحقائق التي تدحض هذه الادعاءات بشأن الثراء العربي المزعوم . **فالسعودية مثلا يقل انتاجها الوطني الاجمالي (١٩٧٦) عن مبيعات شركة اميركية واحدة هي جنرال موتورز ، بمقدار (١١) ألف مليون و٣٧ الف دولار . ولو جمعنا الانتاج القومي للبلاد العربية قاطبة لوجدناه اقل من مجموع مبيعات خمس شركات اميركية فقط بحوالي (٢٠٠) ألف مليون دولار . واستطيع ان اسمي هذه الشركات مع الأرقام الكاملة** . ان الهدف من التهويل واضح ، انهم يبتغون ارغامنا على الخضوع لمصالحهم . ولذلك يجب التصدي لهذه الحملات الدعائية المغرضة . وهنا يأتي دور (الامن الاعلامي) لاننا احيانا نؤخذ اخذا ، فنستسلم للوهم بدورنا ونصدق دعاواهم ، ونتصرف على نحو ينطوي على تفريط بحقوقنا القومية الكبرى . ان الغربيين ومن معهم يريدون ان يستمروا في اتخاذ الموارد العربية مرتعا لمصالحهم ، ويريدون ان يخضعونا ، ويهيئون العالم نفسيا لقبول هذا الوضع المجحف بحقوقنا . ويبدو ان البعض منا يتقبل ذلك كأمر واقع فالمؤسف ان هذا « الاتهام » يلقى صدى لدى الكثير من البلاد العربية . نصف الاقطار العربية يتبنى سياسة مراعاة المصالح العالمية ــ فتنتج النفط « استجابة للمصلحة العالمية » وكأنما علينا ان نتحمل اعباء المعضلة العالمية على حساب حقوقنا ومصالحنا ومعيشة شعبنا !

الواقع هو أن النفط كسلعة اما ان يكون مصدر خير لمالكيه أو ان يكون وبالا . ويبدو انهم يريدون جعله وبالا على هذا المالك بمعنى انهم باتوا يهددون باحتلال اراضينا والاستيلاء على مواردنا ، وبالتالي فهم يهددون أمننا. ومن هنا صارت قضية الحفاظ على استقلالنا وعلى حرية التصرف بمواردنا تحتل المقام الاول بالنسبة للامن العربي . فأما ان نتركهم يتخذون من قضية النفط حجة لكي يهددوا استقلالنا ، وبالتالي تنفيذ مآربهم ، او ان نحافظ على مورد هام من مواردنا نحتاجه لكي نطور احوالنا السيئة . انهم يستكثرون هذا علينا ، ويريدون ان يغتصبوه منا بمختلف الحجج والايهامات .

والمطلوب من البلاد العربية ان تنظر الى قضية النفط كبقية الموارد الاخرى ــ كثروة قومية ينبغي ان يحافظ عليها قوميا وهي ليست خاصة بأقليم او بمنطقة او بقطر واحد ، وانما هي مورد عربي ينبغي ان يتساند العرب جميعا للحفاظ عليه واستخدامه للصالح الجماعي ، وليس هو قضية اقليمية او قطرية محضة وانما هو جزء لا يتجزأ من الأمن الجماعي العربي .

د. هلال : دكتور شقير ، هل تسمح لي اطلب من سيادتك ، الى جانب التعليق العام ، ان تتعرض على وجه الخصوص ، لقضية استخدام القوة المسلحة ، اي ما هو تقديرك لجدية التهديدات الاميركية وامكانية استخدام قوة مسلحة ازاء بعض الاقطار النفطية .

د. شقير : سأتي الى هذا الجزء . لكن أود ربطه بتحليل عام او بجوانب أخرى في ارتباط النفط بقضية الأمن العربي القومي على مستوى المنطقة كلها. السؤال الاول هو كيف نشأت مشكلة النفط بالسنوات الاخيرة بالنسبة للمجتمعات الغربية ، وكيف وصلت هذه المشكلة الى الحد الذي اصبح فيه النفط او قيام العرب بانتاج النفط مدعاة لتهديد الامن العربي ؟الواقع من الناحية التاريخية أن نذكران هذا تم بعد ١٩٧٣ ، عندما اخذ العرب ومعهم الدول المنتجة للنفط في اطار ، او من خلال منظمة اوبيك ، اخذوا المبادرة بتحديد ثمن النفط . ولكن قبل ذلك ، كان تحديد السياسة النفطية العالمية ، سواء من ناحية الانتاج والكميات التي تنتج وكافة الشروط الأخرى التي تحكم عمليات النفط في الأقطار العربية، كان كل ذلك يتم بناء على اتفاقيات مبرمة بين الشركات النفطية الكبرى ومن ورائها

الدول الغربية التي تنتمي اليها ـ وبين الحكومات العربية . واقل ما يقال في هذه الاتفاقيات انها اتفاقيات مفروضة ، وأقل ما يقال فيها ايضا ان الثمن لم يكن يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب الموجود في السوق ، وانما طبقا لمصلحة الشركات المنتجة وحدها ، وهذه الشركات جميعها كانت شركات اجنبية . وعندما استرجعت الدول المنتجة للنفط بما في ذلك الاقطار العربية من خلال اتفاقات منظمة الاوبيك ، حرياتها في فرض الاسعار ، واخذت زمام تحديد الاسعار في يدها ، وثارت ثائرة العالم الغربي كله ، في الواقع المشكلة التي ادت في خلال تطورها الى الوضع الحالي والذي تثور بسببه ، مشكلة أمن قومي على صعيد النفط ـ هذه المشكلة نشأت عندما اخذت الاقطار العربية وبقية الدول النفطية غير العربية في العالم (مثل فنزويلا او نيجيريا) في تصحيح الوضع غير العادل الذي كان قائما بالنسبة لتحديد السعر . لكن في الواقع ، عندما ننظر الى هذا الوضع الذي حاولوا ان يصوروه للرأي العام الغربي والعالمي على ان العرب بمقتضاه قد خالفوا كل القوانين الاقتصادية وكل الأسس التي يمكن ان تجري عليها التجارة الدولية ، عندما فعلوا ذلك ، فهم في الواقع نسوا او تناسوا نفس مبادىء الاقتصاد التي يعلمونها لنا . ومنها قانون العرض والطلب ، فهذا قانون أساسي في علم الاقتصاد الذي علمتنا اياه جامعات اوروبا والولايات المتحدة نفسها ، فثمن اي سلعة يتحدد بناء على عرضها وطلبها ، وبناء على ثمن السلع البديلة لها ، اي التي يمكن ان تحل محلها في اشباع نفس الحاجات . فاذا نظرنا الى النفط من هذه الناحية ، فان جميع السلع البديلة التي يمكن ان تحل في انتاج الطاقة محل النفط ، درست امكانات وتكاليف احلالها محل النفط في مؤتمر حضرته مؤخرا في جامعة اكسفورد عن الطاقة ومشكلاتها الدولية وعقد في ٢ ـ ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ وقد قدمت بحوث ودراسات في هذا الخصوص ، وضعها وقام بها اساتذة جامعيون من الغربيين ، من انكلترا وفرنسا واميركا ، وهم اساتذة اجلاء ، يبحثون بحثا علميا محايدا وقد ثبت من جميع هذه البحوث ان اقل ثمن لأقل بديل يعطي طاقة مساوية للطاقة التي تتولد من برميل ـ نفط ، لا يمكن انتاجه في الظروف الحالية بأقل من ٤٠ دولارا . وسعر النفط اليوم لم يتجاوز في أعلى مستوى حدود له ٢١ ـ ٢٢ دولارا او حتى اكثر ، ومعنى ذلك ان ثمن برميل النفط ما زال حتى الان **نصف ثمن اي بديل له** تقريبا . وهذا ضد كل قوانين الاقتصاد . من هنا اريد ان اخلص بالاتي في كل مرة تستخلص الدول النامية ودول العالم الثالث والأقطار العربية بالذات حقوقها في سبيل الوصول الى وضع اقتصادي عادل ، بل وضع اقتصادي اقل من الذي يجب تحققه طبقا للقوانين الاقتصادية العلمية ، تلقى معارضة وتهديدا لأمنها القومي . فالمفروض ان النفط يحدد سعره بحيث يكون مساويا لسعر البدائل ، اي لا يجوز ان يقل سعره إلا الى حوالي نصف هذا السعر، ومع ذلك فان الاقطار العربية حين تحدد السعر على هذا الاساس الذي فيه الكثير من التسامح، تلقى انتقادا وتهديدا لأمنها القومي! هنا جانب هام وخطير جدا لا بد من مواجهته. هذا الجانب في تصوري لا يمكن مواجهته الا بأمن عربي جماعي، لانه لو وقف اي بلد عربي منفردا في هذه المواجهة، فانه لن يستطيع مطلقا ان يتصدى لها. فالذي تم في الفترة الاخيرة، في ١٩٧٢، اي التعاون والارتباط بين الاقطار العربية وبقية دول الاوبيك في تحديد سياسة سعر النفط هو امر عادل، أو هو اقرب الى العدالة. وربما كان شعور اوروبا واميركا بذلك، هو الذي جعل من غير المقبول وقوع العدوان الذي يهددون به. وذلك برغم كل ما يجري من تأليب للرأي العام العالمي ضد العرب. لكن هذا لا يعني ان العدوان مستبعد. ان العدوان احتمال قائم وارد في اي لحظة .

النقطة الثابتة التي اريد الاشارة فيها الى جانب آخر من جوانب الامن القومي ، يبدو لي ان السياسة النفطية للدول المستهلكة للنفط (في العالم الغربي) تستهدف جميعها نقطة واحدة

الحصول على اقصى كميات ممكنة تستخرج من النفط العربي بالذات ، لان الدول المنتجة الأخرى نسبة نفطها ضئيلة بالقياس للنفط العربي . فنحن عندنا ٣/٤ الاحتياطي العالمي ، ولكي تسد الدول الغربية حاجاتها الحالية حتى سنة ٢٠٠٠ وفي المدة من الان حتى سنة ٢٠٠٠ تحاول ان تضمن انسياب النفط العربي اليها . وحتى تلك السنة تكون هذه الدول الغربية قد استطاعت بالبحث العلمي المتقدم ايجاد بدائل بعد ان تكون قد استنفذت اكبر قدر ممكن من الاحتياطي النفطي العربي ، والاحصاءات النفطية التي عرضت في المؤتمر الذي اشرت اليه ، وهي احصائيات واردة ايضا من باحثين من الاوبيك ومن الدول الغربية ، تبين ضخامة وارتفاع نسبة الانتاج الى الاحتياطي في الدول العربية المنتجة للنفط:فالدول العربية النفطية ،بلا استثناء ، تنتج اكثر من الاحتياطي الجديد الذي تكتشفه والذي يعوضها عن المقدار الذي تكون قد استخرجته من الأرض . هذا معناه ان المورد متدهور لدرجة ان الاقطار العربية نفسها في النهاية ستتعرض لمخاطر من حيث احتياجاتها هي للطاقة ، التي قد لا تجدها . انها ستكون قد استنفذت مورد الطاقة لديها او اكبر جزء منها . بل على مستوى الوطن العربي كله ، لا اتكلم على مستوى بلد منتج ، بالتأكيد اذا استمر المعدل الحالي وبدون اكتشاف احتياطيات جديدة بما يعوض القدر المستخدم والمستخرج ، سيكون الوطن العربي في سنة ٢٠٠٠ او بعدها ، في حاجة الى استيراد الطاقة من الخارج . وهذا وضع غريب جدا ، بمعنى ان البلاد التي تورد اليوم الطاقة للعالم كله ، قد تجد بعد ذلك ان الطاقة اللازمة لها غير متوفرة لديها . النقطة التالية ان هذا وضع أمني خطير ، بمعنى انه يشكل خطورة على الامن الاقتصادي ، المستقبلي وليس الحالي ، فقط . النقطة الثالثة ، وهذه نقطة في غاية الاهمية ايضا . النفط يستخرج بكميات تفوق الاحتياجات الاقتصادية للاقطار العربية المنتجة ، قد تكون هناك بعض الاقطار العربية تحدد الانتاج عند كميات معينة ، محافظة على الموارد ، وتحاول تحقيق قدر من التناسق ما بين الاستخراج وبين احتياجاتها ، للمال وللتمويل ، ضمن سياسة مالية محددة ، واشير هنا بالذات لدولة الكويت ، التي يبدو انها تتبع هذه السياسة . ولكن بصفة عامة ، النفط في الوطن العربي يستخرج بأكثر من قدرة الوطن العربي على استيعاب الموارد المالية العائدة منه ، استيعابا آنيا وحاليا . طبعا من الممكن ان نزيد من إمكانات هذا الاستيعاب وان نفتحه الى ابعدالحدود. اذا قمنا **بتنمية مشتركة** ، ولذلك قضية الامن والنفط مرتبطة الى درجة كبيرة جدا بقضية الامن الاقتصادي الجماعي على مستوى المنطقة وبقضية اجراء تنمية عربية مشتركة . ان المنطقة لا يوجد ما يربط بين اجزائها من البنية التحتية او الهيكلية infrastucture والتي يمكن ان تخدم عملية التنمية في الوطن العربي كله ، فلا مواصلات قوية ولا نقل قوي ولا تكوين متين لمستوى المنطقة كلها ، ولا بحث علمي ولا بحث تكنولوجي ملائم . كل هذا لا يتوفر في المنطقة حاليا . ما يترتب على ذلك من ناحية الامن الاقتصادي خطير . فدول الفائض النفطي لا تستثمر اموالها في اقامة البنية الهيلكية في الوطن العربي ، وإنما عندما تجد فائضا لديها من ايرادات النفط تبقي هذا الفائض في البلاد التي تشتري منها النفط وبالذات في اميركا . وبذلك ، أشار احد الاقتصاديين الفنزويليين وايضا احد الاقتصاديين العرب في ندوة اوكسفورد الى ان النفط هو السلعة الوحيدة التي تباع الان في العالم ولا يدفع المشتري ثمنها للبائع ، بل يحتفظ المشتري نفسه بجزء من الثمن لمدة طويلة لديه ! طبعا لا اقول ان هذا حادث بالنسبة لجميع الاقطار العربية ، وإنما توجد امثلة كثيرة . نتيجة وجود هذه الأموال النفطية ، هنالك استثمار لهذه الاموال في خارج المنطقة العربية . النتيجة ان كل التضخم الذي ينشأ في أوروبا وأميركا يؤدي الى تآكل هذه الاحتياطيات ، وبالتالي نجد أن هذه الاحتياطيات بعد فترة تفقد قيمتها شيئا فشيئا نتيجة للتضخم ، وايضا نتيجة لان جزءا كبيرا من هذه الاحتياطيات اصبح موظفا توظيفا لا يمكن استغلاله في الحال بل مجمدة

تجميدا لفترة من الفترات .

ثم أشير لجانب امني ثالث مهم جدا وهو ان الوطن العربي ، من عوامل قوته ، علاقته بدول العالم الثالث ـ لاننا جزء من هذا العالم الثالث ، ولان دوله تناصرنا بكل قضايانا وايضانحن نناصرها بقضاياها . والذي يسعى اعداؤنا اليه هو خلق انطباع لدى الرأي العام الغربي بأن العرب لا يمكن ان يؤتمنوا على هذه الثروة ، كما ان اعداءنا يحاولون ايضا خلق تناقض ما بين العـــرب ودول العالم الثالث ، لانهم يقولون لهم ان العرب يبيعون لكم النفط باسعار عالية ، وهذه الاسعار هي سبب العجز الخطير الموجود في ميزان المدفوعات في دول العالم الثالث ، بحيث يوجد تناقض وتعارض ما بين العرب ودول العالم الثالث . وهذه ظاهرة ايضا تتعلق بالامن العربي لان فقدان تأييد العالم الثالث للوطن العربي في قضاياه ، ايا كانت هذه القضايا ، خسارة بالنسبة للامن العربي .

اما السؤال الذي طرحه د. هلال . هل احتمالات التدخل العسكري واردة ؟ طبعا لا يستطيع ان يجيب على هذا إلا محلل ربما له صلة بالجانب العسكري وانا صلتي بالجانب العسكري محدودة جدا وإنما الذي يستطيع مثلي ان يقوله هو . ان هناك اوضاعا لو تحققت يكون احتمال هذا التدخل قليلا ، على حين ان هناك اوضاعا اخرى لو تحققت يكون احتمال هذا التدخل كبيرا . فالأمر كله متوقف على كيفية تصرف المنطقة العربية ككل ، في مواجهة هذا الاحتمال . فاذا وقفت الدول النفطية ومعها جميع الاقطار العربية الأخرى صفا واحدا في دعم قضية النفط ، ففي هذه الحالة لا يمكن ان توجد قوى عسكرية يمكن ان تحتل وان تضرب المنطقة كلها على هذا النحو . اما لو انقسمت الاقطار العربية على نفسها وبقيت متفرقة في مواجهة هذه المخاطر ، فان احتمال الاعتداء يصبح قويا .

د. هلال : قضية النفط ، الى جانب الجوانب الاقتصادية المتعددة التي اثيرت حتى الان ، يقينا لها جوانب امنية تتعلق ببعض الظروف الاجتماعية او البشرية في الاقطار العربية. اعتقد الاستاذ الدكتور حامد عمار يمكن ان يلقي لنا بعض الضوء على هذه المسألة .

د. عمار : أود ان اعترف أولا بأنني لست من المتخصصين في مسائل النفط ، ولم تدخل شؤونه في اطارات تفكيري بصورة ملحة الا منذ سنوات قليلة . وربما كان جهلي بشؤون النفط وتشعباتها وتفريعاتها ظاهرة تستحق الالتفات ونحن نتدارس مختلف ابعاد الامن القومي العربي . واعتقد ان الجهل او المعرفة السطحية او ترديد الشعارات في جملة من قضايا المصير القومي ظاهرة عامة . وهي ليست مقتصرة على المجال النفطي ، بل تمتد الى مجالات اخرى في شؤون السياسة والحكم والاقتصاد والاستثمار والنظم الاجتماعية والثقافية ، بل وتمتد الى المعرفة الحقيقية والكاملة عن مجمل احوال الأقطار العربية وسكانها ومشكلاتها وتطلعات شعوبها .

وربما كان التجهيل أو عدم نشر المعرفة واتاحتها من العناصر الاستراتيجية المرسومة في فترة الاستعمار السياسي ، والتبعية الاقتصادية والثقافيـة للقوى الاجنبية التي كانت تسيطر على وطننا العربي . وتجهيل المواطن او على الأقل عدم اتاحة المعرفة الكاملة لقضايا اساسية وحيوية يعتبر تجريدا له من سلاح من اسلحة الوعي ، وتوهينا لقدرته على المشاركة الواعية الفعالة في التأثير والاسهام في مجريات الاحداث وعواقبها . ولا أشك في ان التجهيل بالنفط وبالمؤسسة النفطية وتطورها وابعادها يمثل دائرة استراتيجية تستحق الالتفات كعنصر من عناصر الثقافة الحية والمعاصرة لكل مواطن عربي .

وحين استمعت الى ما ذكره الزملاء عن الثقل الذي تحتله قضية النفط في اطار الامن القومي

العربي اخذت اتساءل اين تدرس هذه المسائل في نظم تعليمنا . ماذا يتعلم ابناؤنا وبناتنا عن النفط في دروس الجغرافية اكثر من توزيع لهذه الثروة المعدنية في ارجاء الوطن العربي ، وفي ارجاء العالم . وماذا يتعلمون في دروس التاريخ عن تأثيره من الأحداث السياسية والعسكرية في منطقتنا او في الصراع الدولي اكثر من شذرات عابرة ، ان لم يكن المرور عليه مرور الكرام . ولا اكون مبالغا في القول ان عممت بان معظم دروس الاجتماع في الجامعات تكاد تغفل آثار النفط الايجابية والسلبية في التحولات الاجتماعية والقيمية في وطننا العربي . وهذا يدعوني الى التأكيد على ما أنادي به دائما من ان مناهج التعليم ــ ومعها وسائل الاعلام والثقافة ــ ينبغي دراستها من جانبين متكاملين . اولهما جانب المناهج الظاهرة والتي يعبر عنها في الكتب او البرامج ، وثانيهما المناهج المستترة (وجوبا او جوازا كما يقول النحاة) والتي يقصد المنهج ان يخفيها ، او يطرحها جانبا او يجعلها غرفة مظلمة للتجهيل وعدم اثارة الوعي بها وبحجمها وثقلها وابعادها .

ونحن نتحدث عن الامن القومي العربي،وعن ثقل المؤسسة النفطية في حاضرنا ومستقبلنا ، اريد ان اؤكد دور التربية والتعليم والتثقيف والاعلام في بناء المقومات الحقيقية والصلبة للأمن القومي . وهذا بطبيعة الحال يستدعي مراجعة مستمرة واعية للمناهج الظاهرة والمستترة في نظمنا التربوية والثقافية والاعلامية .

وحول ما أشار اليه الدكتور الرميحي من اتخاذ قضية اسعار النفط ذريعة للتشويش على العرب في الخارج اود ان اؤكد ما تكرره اجهزة الاعلام والثقافة في كثير من الدول في أوروبا وأميركا من التحيز في نسبة كثير من مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية الى العرب ونفطهم ، وأنه لا بد من اقامة نوع من « الوصاية » عليهم في استخدام هذا المورد ، أو في ما يدره عليهم من ثروات . وهذا اسلوب اعلامي وتثقيفي مقصود من تلك القوى الاجنبية تستهدف به تكوين رأي عام يتشرب نوعا معينا من المعرفة والاتجاهات التي تساند القرارات السياسية او التهديدات العسكرية او غيرها من اساليب التخويف والاقلاق الداخلي ، أو كما قال الدكتور شقير خلق صورة مشوهة بغيضة للعرب لدى دول العالم الثالث غير النفطية .

بل ان هذه الدعوة « لتبشيع » صورة عرب النفط تحشر في المواقف والمناسبات المعقولة وغير المعقولة .اذكر انني تابعت في الصيف الماضي ندوة تلفزيونية في انكلترا عن «عقوبة الاعدام » التي كان يناقشها البرلمان البريطاني في تلك الفترة . وكان تباين الاراء بين المحافظين والعمال قويا في هذا الموضوع . وفي خلال المناظرة فوجئت بذكر العرب والنفط،ولم يكن يخطر على بالي اطلاقا ان يتصل موضوع « عقوبة الاعدام » بنا او بنفطنا .. وكان لا بد من منطق متحيز يفسر الأمور قسرا لندخل في موضوع الندوة .. جاء الحديث عن ظاهرة « العنف » وانتشارها في انكلترا ، وفي كثير من انحاء العالم . وفجأة يقول المتحدث أن العرب وثرواتهم النفطية من بين العوامل الرئيسية لانتشار العنف في العالم وهم قد برعوا فيه بصور مختلفة امتدت الى كثير من انحاء العالم وساعدتهم الثروة الطارئة على استخدامه .. والواقع ان عوامل انتشار ظاهرة العنف وانتشار الجريمة معروفة في المجتمعات الصناعية ، كما ان اسبابها السياسية معروفة في بريطانيا ، وليس هنا مجال تفصيلها .

كذلك من الأمور الجوهرية في الأمن القومي العربي ما اشار اليه الدكتور شقير من قومية العمل وجماعية العمل ضمانا للأمن . وترتبط جماعية العمل ارتباطا وثيقا بقضايا العالم الثالث الذي تعتبر الاقطار العربية جزءا منه . والتحدي المطروح امام العالم الثالث ازاء العالم الصناعي هو العمل على تأسس نظام اقتصادي دولي جديد ، وما يدخل في هذا النظام من مقومات التبادل التجاري واسعار

السلع الأولية والسلع المصنعة ، ونقل التكنولوجيا وتطويرها ، ومصادر المعلومات والأخبار ، والقضاء على التبعيات الاقتصادية والثقافية ، الى غير ذلك من مقومات العلاقات الدولية القائمة على العدالة والتكافؤ والتكافل . واعتقد ان الاقطار العربية مدعوة الى توثيق لحمتها مع بقية دول العالم الثالث لحشد ما يمكن حشده من ضغوط على الصعيد الدولي للتحرك نحو تأسيس النظام الدولي الجديد باعتباره جهدا اساسيا من الجهود اللازمة لاقرار الامن القومي العربي .

وحين اختم بالنظر الى صلة النفط بالموارد البشرية يكفيني ان أؤكد دور الكفاءات البشرية المتخصصة على أعلى مستويات المعرفة والخبرة في دعم المؤسسة النفطية باعتبارها عنصرا هاما في التنمية القطرية والقومية ، والى ضرورة تدريب هذه العناصر واجتذابها والاحتفاظ بها لخدمة اغراض المؤسسة النفطية . الواقع انه حتى الان نفتقد المعرفة والخبرة بكثير من مجالات النشاط في هذه المؤسسة . وان السيطرة الكاملة على موارد النفط انما تستكمل مقوماتها من توفر المهارات والدرايات اللازمة للعمليات السابقة للانتاج ، وعمليات الانتاج ، وعمليات التوزيع وعمليات التسويق وعمليات البحوث وغيرها . ان السيطرة عن طريق امتلاك المورد مرحلة اساسية لكنها ليست كافية .. ونكاد نفتقد الى العناصر المدربة في كثير من حلقات التشغيل والتصدير المختلفة . وانا اعتقد انه ما تزال المهارات والخبرات الوطنية في هذا المجال محدودة وهنا كان لا بد من الالتفات على الأقل في المستقبل القريب الى ان يكون هناك من المتخصصين لهذه المجالات بما يسمح ان نتولى بكفاءة واقتدار المراحل المتنوعة لعمليات انتاج النفط والسيطرة عليه ، ليس على انه سيطرة في مجرد امتلاكه وحسب بل سيطرة من كافة نواحيه .

د. هلال : توجـــد نقطتان ارجو ان تسمحوا لي بأن اطرحهما للنقاش . لقد تحدثنا بعض الشيء عن السياسة الاميركية تجاه النفط . إنما يوجد أيضا الاتحاد السوفياتي من ناحية وتوجد المجموعة الاوروبية من ناحية اخرى . فلو تفضل د. الرميحي بالحديث فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، هل توجد سياسة نفطية سوفياتية ازاء النفط العربي ، وما هي خصائص هذه السياسة على ضوء ما يتردد احيانا حول حاجة السوفيات الى النفط العربي في الفترة القادمة ؟

د. الرميحي : في البداية اريد ان ابدأ بالتشديد على نقطة اثارها د. عمار بطرح ما أسماه سياسة « التجهيل » وأضيف عليها ايضا « التخويف » أما موضوع رغبة الاتحاد السوفياتي في النفط العربي فهي جزء من سياسة التجهيل والتخويف أذ من خلال المصادر المحايدة او المعادية الغربية نجد ان هناك تيارين . الأول هو الذي نحصـــل عليه من خلال المصادر المحايدة والذي يعطينا معلومات دقيقة عن موقف الاتحاد السوفياتي تجاه النفط وان الاتحاد السوفياتي مكتف ذاتيا . ان المصادر المعادية وما يقال لنا كعرب هو جزء من التخويف بان الاتحاد السوفياتي يحتاج الى النفط العربي وبالتحديد الى النفط الخليجي فان هذا النوع من المعلومات يصدر في تصوري عن دوائر من وكالات المخابرات المعادية للاتحاد السوفياتي والتي حرصت في مناسبتين . سنة ١٩٧٧ و١٩٧٩ على ان تقول بالطلب المتزايد على النفط من الاتحاد السوفياتي لدرجة تثير اطماعه في نفط الخليج .. هذه النغمة سبق وان سمعناها سنة ٥٩ ـ ١٩٦٠ ، عندما قامت شركات النفط العالمية العاملة خارج المنظومة الاشتراكية والتي هي اميركية في غالبها بمحاولة التهويل في ذلك الوقت حول احتياج الاتحاد السوفياتي للنفط .والتي ردت عليها الدول المنتجة بانشاء منظمة الاوبيك في حينها . ويحضرني هنا مقال مطول لسكرتير منظمة الاوبيك العالمية ـ وهو شاب خليجي من قطر هو السيد علي جيدة ـ في هذا المقال والذي القاه كمحاضرة في جامعة هارفارد في ٩ ايار/مايو ١٩٧٧ . يبرز الكاتب التكرار في

ظهور المعلومات الغربية حول احتياجات الاتحاد السوفياتي من النفط والذي تذيعه الدوائر المعنية كلما ارادت شركات النفط ان تقوم بعمل ما . انما يبقى السؤال مطروحا حول واقع سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه النفط . نحن نعرف ايضا من خلال المصادر المحايدة ان الاتحاد السوفياتي له علاقات متشابكة مع الغرب نفطيا وربما لا يعرف البعض ان نفط الاتحاد السوفياتي يكرر في اوروبا — ينقل من وسط الاتحاد السوفياتي ويكرر في المانيا الغربية وفي اوروبا الشمالية . اما الغاز السوفياتي فيعتمد عليه تقريبا اعتمادا شبه كامل في كثير من الاقطار الاوروبية ، إذن الاتحاد السوفياتي له علاقات نفطية شديدة الوثوق مع بلد كايطاليا وهو يزود ايطاليا بالنفط كما ان الاتحاد السوفياتي ظل يستخدم الغاز المنتج من آبار النفط الايرانية بالاتفاق طبعا مع شركات النفط العاملة هناك . لذلك فان قضية تهديد الاتحاد السوفياتي للنفط العربي هو عملية لا بد من اخذها بحذر واحتراس ولا اقول اهمالها كلية،لكن المهم ان مصالح الاتحاد السوفياتي النفطية متشابكة مع المصالح الغربية وليس هناك في رأيي اي مصلحة حقيقية لان يقوم الاتحاد السوفياتي بأي مغامرة حول النفط العربي . وفوق هذا فان الحقيقة تقول ان الاتحاد السوفياتي ساهم مساهمات ايجابية في البحث عن النفط في بعض الاقطار العربية وعلى سبيل المثال تطوير ابار النفط في جنوب العراق كما نعلم جميعا . فسياسة الاتحاد السوفياتي في موضوع النفط حتى الان على الاقل هي سياسة الاكتفاء الذاتي . لكن وسائل الاعلام الغربية تصور موقف وسياسات الاتحاد السوفياتي من الموضوع النفطي على انه منافس للنفط العربي وهذه قضية ايضا يجب ان نتحدث عنها . الاتحاد السوفياتي في بعض الفترات — خاصة في الستينات — كان يبيع النفط الى بعض الاقطار خاصة دول العالم الثالث بأسعار اقل من الاسعار المعلنة . هذا صحيح ، وكانت تبرز لنا هذه الحقيقة بانها عملية منافسة للنفط العربي كما حصل مع الهند وبعض الاقطار الاخرى في العالم الثالث . انما واضح ان السياسات التي اتبعها الاتحاد السوفياتي في هذا العام كانت لكسر احتكار شركات النفط الغربية من جهة التسويق ، هذه الشركات الغربية التي كانت تحتكر التسويق النفطي وتعمل في المناطق المستهلكة عن طريق التوزيع والتكرير وبالتالي فان بيع النفط السوفياتي الى الهند كان مثلا لمحاولة كسر احتكار شركات النفط في التوزيع والتكرير لان هذه الشركات كانت تستغل السوق لتحديد اثمان بيع نفطها على دول العالم الثالث وتشترط أن تقوم هي بتكريره وتسويقه في داخل تلك البلدان ، ومن هنا في فترة من الفترات ، وبعمل تجاري بحت ، باع الاتحاد السوفياتي النفط في هذه البلدان بأقل من سعره المعلن . إذن لنا ان نتصور مع الاحتراس العلمي المطلوب ان ما حرصت الشركات الغربية على نشره من مقولة الاتحاد السوفياتي وتهديداته حول النفط واحتياجاته ، هذه المقولة لا تجد سندا علميا تقوم عليه . كذلك فالاتحاد السوفياتي لديه الكثير من مصادر النفط والمصادر الاخرى كما نعلم وهو يزود اوروبا الغربية بمنتجات الطاقة النفطية او الغازية .

د. هلال : سؤال آخر لعلنا نطرحه على د شقير . ماذا عن موقف المجموعة الاوروبية ؟

د. شقير : لكي نفهم ، ولكي نعطي اجابة دقيقة عن هذا السؤال لا بد من ذكر عدة نقاط . النقطة الأولى هي ان المجموعة الأوروبية تحتاج الى النفط العربي وتعتمد عليه الى درجة كبيرة . وهذا يفسر لماذا بعد عام ١٩٧٣ عندما رفعت دول الاوبيك سعر النفط ، انساق عدد كبير — يعنى اغلب دول المجموعة الاوروبية فيما عدا فرنسا ، الى الدعوة التي صدرت عندئذ من هنري كيسنجر بتكوين جماعة او منظمة لمستهلكي النفط لكي تقف في وجه الأوبك باعتبارها منظمة المنتجين ،ولكن في الحقيقة ، هذا الاندفاع الاولي ، كان واضحا منه مدى المفاجأة التي اخذت هذه الدول على اثر تغيير الاسس والأوضاع التي كان يتم بناء عليها حتى ذلك الحين تسعير النفط . لو نظرنا حاليا الى الرأي العام

والحكومات في دول اوروبا الغربية نجد ان هناك تخوفا من شيئين .

● الأول وربما الاخطر ، هو من عدم ثبات وانسياب النفط بما يكفي حاجة هذه الدول في نشاطها الاقتصادي وفي نموها الاقتصادي على نحو مستمر . يعني نقطة الثبات ، ثبات تدفق النفط ، نقطة تشغلهم لدرجة كبيرة جدا .

● ثم تأتي ثانيا نقطة السعر .وبرغم اهميته، تأتي اهمية الثمن عند اوروبا الغربية لاحقة لنقطة الثبات . والواقع انه نتيجة لبعض الدراسات العلمية التي قدمها البعض ، هناك ادراك سبق واوضحته لحضراتكم بان ثمن النفط ما زال اقل بكثير من ثمن اي بديل ممكن ان يحل محله ، ولكن المشكلة الاساسية هي مشكلة ثبات الانسياب ، اي مشكلة رغبة دول او مجتمعات اوروبا الغربية في الحصول على كميات النفط لتواجه احتياجاتها بالمستقبل.وهذه المشكلة تدفعهاحتى في بعض الاحيان الى شراء كميات من النفط من خارج الالية العادية للشراء وباسعار مرتفعة جدا من خلال العمليات التي يسمونها Spot Operations او العمليات التي تتم آنيا وحسب سعر موقع الشراء وهم يشترون بها كميات نفطية من خارج السوق ، وهي كميات متسربة خارج النطاق الذي يتم فيه تحديد الاسعار على النحو الذي يقرره الاوبيك .

طبعا صحف اوروبا الغربية ، وهذه نقطة مهمة جدا ، تحشد الرأي العام بأوروبا الغربية حشدا كاملا ضد العرب بشكل عام وضد منظمة الأوبيك بشكل خاص ، لكي تبين لها ان ما أصاب اوروبا من انخفاض في معدل نموها الاقتصادي او ما يصيبها من تضخم مقترن ببطالة، سببه كله عملية رفع اسعار النفط . لكن التحليل العلمي الحقيقي كشف ان ارتفاع سعر النفط لا يمكن ، في الواقع ان ينسب اليه الا نسبة ضئيلة جدا من التضخم الموجود . ولحسن الحظ ان التقرير الاخير لمنظمة الجات (GAT)والذي نشر ملخص عنه مؤخرا ، تضمن تبرئة صريحة اسعر البترول وارتفاعه من مسؤولية الارتفاع التضخمي الذي اصاب اوروبا الغربية ، وقرر بوضوح ان السبب الاساسي لهذا الارتفاع التضخمي هو عدم ضبط السياسة الاقتصادية الداخلية في اوروبا الغربية . ارجع للنقطة الاساسية وهي ان الحكومات الغربية في الواقع يهمها شيء أساسي هو انسياب النفط وثبات هذا الانسياب ، وهذا هو الذي جعل الحكومات الغربية، بعد الاندفاعة الأولى في ١٩٧٣تحاول الانضمام الى منظمة المستهلكين.بدأت ترجع وتعاود نفسها وتقف موقفا ترى فيه ان من مصلحتها اقامة حوار بينها وبين العرب،والواقع ان العرب المنتجين للنفط كانوا من الذكاء بحيث استفادوا من هذا الوقت واقاموا علاقات حوارية بينهم وبين هذه الدول بحيث استطاعوا ان يحدثوا شرخا في جبهة المستهلكين ، فأصبحت حكومات اوروبا الغربية اكثر تفهما للمشكلة كما يبدو في الصحف ومما يبدو ايضا في الجانب الاخر ، بالنسبة للولايات المتحدة . وقد ظهر هذا في موقف معين ، فشعور اوروبا بضرورة ارضاء العرب بسبب النفط ، جعل هذا الحوار يصل الى ان الجماعة الاوروبية تقف ، لا اقول مئة في المئة ، ولكن تتجه نحو التفهم لقضايا العرب الاخرى مع محاولة استخدام نفوذها في سبيل حل قضايا العرب . وقد تجلى ذلك في تقدم الجماعة الأوروبية في آخر دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح بتعديل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ من قرارات مجلس الامن باضافة حق الشعب الفلسطيني في تحقيق حقوقه المشروعة ، وقالوا نقصد بالحقوق المشروعة انه يؤسس له دولة ويقيم فيها . اذن نستطيع ان نقول ان اوروبا الغربية والرأي العام تحت تأثير الصحافة ملتهب ومشتعل ويحمل العرب مسؤولية الركود التضخمي الموجود عندهم ، في حين ان الحكومات متفهمة الوضع الى حدما ،والموقف العربي استطاع لدرجة كبيرة ان يحرك الحكومات الغربية نحو موقف ــ لا اقول انه موقف محايد

تماما ـ وإنما اقرب الى التحييد ، فالمشكلة هناك في اوروبا معقدة . لكن لا يجوز ان نهمل الالتهاب الموجود في الرأي العام الأوروبي والحشد الصحفي الذي يعبأ ضد العرب . يكفي ان يعيش انسان في أوروبا لمدة اسبوع ويقرأ الصحف يوميا لكي يشعر وكأن العرب هم سبب جميع المآسي والشرور والاخطاء الاقتصادية الموجودة في المجتمع الغربي حاليا. وهنا لا بد من قيامنا بشيء تفرضة اعتبارات الامن العربي ايضا ، وهو ان نحاول الوصول باصواتنا الى الرأي العام الغربي . كيف الوصول اليه ؟ هذا موضوع آخر انما لا بد ان يدرس لكي نحقق درجة من الامن القومي عن طريق افهام الرأي العام الغربي هذه المشكلة . هذا يمكن ان يقتضي تغييرا في السلوك وفي المظهر الذي نظهر به كعرب في بعض الدول الغربية ، لكن على اية حال يقتضي جهداً ، وهذا يكون من اختصاص خبراء الاعلام والاتصال بالرأي العام .

د. الرميحي : أود ان اضيف على كل هذه التفاصيل التي تفضل بها استاذنا د. شقير بان التحول في الموقف الأوروبي ايضا له اسباب ذاتية ، والتقرير الذي ذكره بان نسبة التضخم في الغرب مرتفعة ومساهمة ارتفاع سعر النفط فيها اقل بكثير مما كان يقال في السابق هذا ايضا له موقف ذاتي مصلحي . هذا الموقف الذاتي يتكون من نقطتين .

اولا : الاختلاف النسبي بين مصالح اوروبا الغربية وبين مصالح الولايات المتحدة وكذلك التسابق طبعا على بيع المنتجات المصنعة الى العالم الثالث بشكل عام والى الوطن العربي بشكل خاص والنفطي بشكل اخص .

وثانيا : بعض الدول الغربية نفسها اصبحت نفطية مثل النرويج وبريطانيا واصبحت دولا لها مصلحة في رفع اسعار النفط أما الذين لا يوجد لديهم نفط مثل سولنـــدا فلديهم غاز. وبالتالي هذا النوع من المصلحة المشتركة اصبح طبعا يوجه البحث العلمي الى اظهار الحقائق . ونعرف طبعا في العلوم الاجتماعية بشكل عام ان الحقيقة هي المصلحة .

د . الحمصي : في الواقع اريد ان اضيـــف الى اخر سؤال وجه الى د . شقير وهو هل هناك احتمالات عدوان حقيقي ؟ طبعا نحن لسنا عسكريين لنقول بمدى الاحتمالات ، لكن نستطيع ان نستقرىء التاريخ ، ونرى ما يجري في الوقت الحاضر . ان التهديد العسكري ينبغي ان لا يستبعد ولعل العالم يتذكر ، في هذه الحالة ، ان تأميم قناة السويس اتخذوه ذريعة لشن « العدوان الثلاثي » الذي شاركت فيه اسرائيل كقاعدة جاهزة للعدوان في المنطقة . وكان عدوانهم بدعوى ضمان حرية المرور في قناة السويس . يعني تشن حرب على مصر بدعوى الحفاظ على حرية المرور وكأن مصر لن تسمح بها او ستغلقها بوجه السفن العابرة . كذلك الاحداث المعاصرة تذكرنا بالتهويلات التي قامت إثر زوال نظام الشاه في ايران ، ودعوى حصول فراغ سياسي في المنطقة ، وزوال الحراسة عن الممر المائي مضيق هرمز . والقول ، بان الفدائيين سيعمدون الى اغراق ناقلة نفط في المضيق فتسده وبالتالي تمنع « حرية المرور » ومن هذا مبرر للتدخل . ويبدو انهم يحاولون العمل على ايجاد « حصان طروادة » يتخذونه وسيلة للدخول في المنطقة . فصاروا يلوحون بان عمان ودولا عربية اخرى تطلب ان يتم امدادها بالسلاح وان يعقد حلف بينها وبين الولايات المتحدة والدول الغربية لكي تستطيع ان تحظى عمان بالحماية وتساهم في حماية الممر المائي . فصارت الصحافة الغربية تنوه بوجود تهديد لأمن عمان ايضا ، وتأويلات اخرى من هذا القبيل . إنهم في الواقع يهيئون الاذهان لعقد حلف ، وبالتالي تأتي القوات الاميركية والغربية الى قرب منابع النفط وتصبح تحت طائلة الضرب ، فالتهديد العسكري هو احتمال قائم ، قد يأتي بهذا الشكل المغلف ، لكي يحقق اغراضه ، ولهذا فان « أمن

النفط » مهدد ، والتهديد عسكري ولكن قد يلبس لباسا معينا لكي يمرر .

د. هلال : اذا سمحتم ان أثير قضية اخرى قد تجوز الاشارة اليها في هذا المقام وهي ان بعض الاقطار النفطية الخليجية بالذات توجد فيها جماعات كبيرة غير عربية ، فهل هذه النقطة اذا درسناها من الزاوية الاجتماعية ، هل لها ابعاد او دلالات من وجة النظر القومية العربية عموما ، او من وجهة أمن النفط خصوصا ؟؟

د. الرميحي : هناك مجموعة من وجهات النظر حول هذا الموضوع . وجهة نظر تقول بان القادمين الى منطقة الخليج غير العرب واعني بهم الاسيويين القادمين من خلف شبه القارة الهندية ، هم قادمون للعمل من اجل التنمية والمشروعات الضخمة الموجودة . هذا اذا اخذنا حسن النية بعين الاعتبار الا ان وجهة النظر الاخرى تقول انه حتى لو توفر حسن النية اليس من المستحسن قوميا ان يتواجد عمال عرب يقومون بهذه الاعمال ؟ خاصة انها اعمال انشائية تستطيع شركات عربية ان تقوم بها ، ربما قد تكون التكلفة المالية اكثر ربمـا تكون هناك بعض المصروفات الاكبر ، انما امنيا الوضع الثاني طبعا افضل وهناك تقارير اخرى تقول بان معظم هؤلاء القادمين من خلف القارة الهندية هم عبارة عن « طابور خامس » عمال في سن الشباب بين ١٨ و٢٥ ــ ٣٠ مدربين على السلاح ، بسبب طبيعة وضعهم القانوني حيث انه لا يمكن ان يخرج الفرد من تلك البلاد الا بعد ان يؤدي الخدمة العسكرية . لا شك ان هذه التقارير اثارت قلقا كبيرا بين العناصر الوطنية والمهتمين بشكل عام بعروبة الخليج والأمن الجماعي القومي المشرقي . بعض التبريرات المقدمة كما عرضت تقول . اما انهم ارخص عمالة او ان هذه اليد العاملة تساهم في تمويل بلدانها بالعملة الصعبة [وهي بلدان في الغالب مرتبطة بالتيار الاميركي] وان الشركات العاملة في الخليج ترسل بأرباحها الى بلدانها والتي تساهم بدورها في رفع الدخل القومي الا انه عن طريق العمالة العربية يمكن ان تستفيد الدول العربية المصدرة لهذه العمالة. طبعا هناك مشكلة حقيقية في توفر هذه العمالة العربية بالحجم الذي تطلبه خطط التنمية في الخليج ــ هذا صحيح ــ انما يمكن عن طريق التدريب والتخطيط ان نساهم جميعا في توفير هذه اليد العاملة العربية واحلالها محل اليد العاملة الأجنبية طبعا انا لا استطيع ان اذهب اكثر من الحديث حول الجماعات غير العربية ، انما لا بد في مجتمعات مثل مجتمعات الخليج نامية وبسرعة من ظهور بعض التناقضات الاجتماعية التي هي صحية في رأيي ، وهذه التناقضات في الحقيقة تضعنا في مشكلة من حيث النظر اليهاوكأنها خطر خارجي ،وتظهر القضية وكأن الصراع الاجتماعي غير مرغوب فيه ، وهذه معضلة نحن نشعر بها في الخليج . لان الناس لهم مطالب ــ المواطنون لهم مطالب وطنية ، ولا يمكن ان نتهم المواطن الذي له مطالب وطنية بانه محرك من الخارج ، فقط لان اصوله ليست اصولنا او مذهبه غير مذهبنا .

د. شقير : اريد ان اضيف بعض النقاط القليلة على الذي تفضل به الزميل الاستاذ د. الرميحي . استمرار انسياب عمالة غير عربية وتكدسها في منطقة الدول النفطية الخليجية يترتب عليه زيادة نسبة هؤلاء الناس من الافراد الى مجموع السكان . والواقع ان الدراسة الطيبة التي قام بها د. الرميحي عن هذا الموضوع بينت الاتجاه الى تزايد هذه النسبة في بعض السنوات . لو تصورنا ان هذا الاتجاه استمر يتزايد في المستقبل ، فان هذا الوجود الداخلي غير العربي لا بد ان يكون له تأثير على هيكل بنية المجتمع في هذه الدول ، وبالتالي من الممكن في المستقبل ان يخلق على المدى الابعد مشكلات بالنسبة لهذه الدول . كلنا نعلم ان المجتمعات التي تتكون من اجناس مختلفة تعاني من مشكلات التعارض والتضارب بين هذه الأجناس.نحن نعرف في افريقيا يوجد هنود في عدد كبير من البلاد

ووجودهم خلق مشكلات ضخمة في الداخل .. بالنسبة للأمن القومي للمنطقة بمعناه البعيد ، بمعناه الذي لا يقتصر فقط على النفط وانما بمعنى استقرار المجتمع وعدم تعرضه لانقسامات اجتماعية داخلية اكثر مما هو موجود حاليا داخل المجتمعات الخليجية ــ فان استمرار تزايد العمالة غير العربية على المدى البعيد سوف يشكل قوة ضاغطة يحسن من الان تلافيها ، خاصة ان كثيرين من العمال غير العرب يستفيدون من قوانين الاقامة في بعض الدول الخليجية ويحصلون بعد قليل على الجنسية . وتكون المشكلة عند ئذ انهم قد اصبحوا مواطنين ولكن من اصل ليس عربيا .

يوجد أمر خطير آخر على الوجود العربي ككل من جانب آخر اذ ان كثيرا من هؤلاء يعملون في التجارة ، ليس فقط كعمال ، وانما نسبة كبيرة من منشآت التجارة في بعض دول الخليج في يد هذه المجموعات . والذي علمته ان طريقة تمويلهم للتجارة طريقة تكاد تكون مبتدعة ونادرة ولا نعلم لها مثيلا في أي جهة اخرى . يأتي من قرية معينة من الهند او دولة اخرى من الدول الاسيوية شخص هو في الأصل تاجر يتصل مع مجموعة من بلده من العمال ، يأتي برأسمال ويفتتح محلا صغيرا ، ولكن بعد ذلك العمال الذين من قريته والذين يعملون يدخرون مدخرات صغيرة ، ويقومون بايداع هذه الأموال لدى التاجر لكي يتاجر فيها ولكي يصبح بينهم وبينه نوع من المشاركة . انن هم ليسوا فقط عمالا ، لقد اصبحوا ايضا من خلال نوع من التمويل المشترك البسيط اصبحوا مساهمين ! طبعا من الممكن جدا ان يسمح لهم باقامة مشروعات تجارية او غيره اذا لم يكن هناك ضرر على نفس عملية الاندماج الاقتصادي العربي او عملية التعاون الاقتصادي العربي ، انما الذي يلاحظ ان هؤلاء يفضلون الاستيراد من بلادهم الاسيوية ، ولا نكاد نجد في دول الخليج سلعة من السلع العربية التي يمكن ان تنافس هذه السلع الاسيوية التي يستوردونها للسوق الخليجي الاصلي . فكأن وجودهم كأداة توزيع وكمنظمات تجارة يشكل عقبة في سبيل تحقيق مشروعات تعاون عربي تجاري واقتصادي في المستقبل ، وهذا خطر على الامن القومي الاقتصادي من حيث التنمية .

نقطة أخرى اثارها د. الرميحي ، وهو اننا ممكن نواجه بمن يقول ان لهم قدرة او مساهمة في التنمية الخ ... او بعضهم على الاقل،لكن اريد ان اقول انه بدون تخطيط جماعي على مستوى المنطقة كلها لتوليد القدر اللازم من الفنيين ومن العمال المدربين تدريبا ماهرا ، بدون تخطيط على مستوى المنطقة جميعها ، لا يمكن مواجهة هذه المشكلة بسهولة . هذا التخطيط اليوم اصبح ضروريا ــ لماذا ؟ لأن قبل مشروعات التوسع الاقتصادي الكبير الحادث في الدول الخليجية والدول النفطية ، كان يمكن لدول معينة ان تصدر من فائضها الفني او غير الفني بالعمالة للدول الاخرى ، لكن اعتقد انه سيأتي وقت يصبح فيه من العسير تحقيق مثل ذلك . ولهذا لا بد من اليوم ، ومن اجل تكوين البنية التحتية الهيكلية للاقتصاد العربي بمجموعه ، لا بد ان تقام مشروعات تدريب وتكوين مهني عربية مشتركة ، تمول جماعيا من فوائض النفط وتكون لمصلحة المنطقة ككل .

د. عمار: موضوع العمالة الأجنبية غير العربية موضوع يمكن النظر اليه ايضا من ناحية المردود او انتاجية العمل .. والواقع ان القسط الأكبر من العمالة الاجنبية الاسيوية في دول الخليج هي عمالة غير ماهرة او شبه ماهرة . وفي كثير من الحالات يقوم بنشاطات ثانوية او طفيلية في محال الخدمات الشخصية وليس لذلك مردود ذو قيمة في الاقتصاد الوطني لتلك الدول .

لكن الظاهرة التي تستحق الالتفات هي العمالة الاجنبية الفنية وخاصة في بعض القطاعات كالأطباء والممرضين والممرضات والمرشدين الزراعيين ، والمدربين الرياضيين ، ويخطر ببالي الان هذه الفئات من الفنيين الأجانب التي يزداد استخدامها في سوق العمل الخليجية اما لانها ارخص اجرا من

الفنيين من البلاد العربية الأخرى ، او لانهم اكثر كفاءة وطاعة في تنفيذ مسؤولياتهم . بيد انه اذا نظرنا الى المردود الحقيقي المنتظر للعمل او الخدمة من العناصر التي لا تتكلم اللغة العربية في هذه الأعمال بالذات ، قد يقتضينا الأمر الى مراجعة حساباتنا . فالطبيب او الممرضة او المرشد الزراعي يحتاجون بطبيعة عملهم الى التواصل اللغوي كأساس للعمل مع الناس . كيف يمكن للطبيب ان يشخص المرض دون حديث واستفسارات بينه وبين المريض ؟ وكيف يمكن ان يتم ارشاد زراعي دون حديث وتوضيح لغوي بين المرشد والمزارع ؟ ومن هنا فان كفاءة العمل وفاعليته لا بد ان يتأثر مردودها وعائدها نتيجة لفقدان شرط رئيسي من شروط ادائها . ومن هنا فان تأسيس قضية العمالة الاجنبية الفنية على اساس قلة تكلفتها امر لا يمكن قبوله بصورة مطلقة او على اي اعتبار اقتصادي او اجتماعي سليم . كذلك اؤكد ما تفضل به الدكتور شقير من ان حل مشكلة العمالة والاستخدام في الوطن العربي لا يمكن ان يتم في المدى القريب والمتوسط على الأقل الا على اساس قومي . وهذا يحتاج الى تخطيط قومي عام ، ولا يكفي فيه مجرد التبادلات الانية السائدة في النمط الحالي من تنقل القوة العاملة بين الاقطار العربية واعتقد انه من المناسب هنا ان اشير الى الشعار الذي اتخذته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في هذا الصدد ، وهو شعار « قومية التشغيل وقومية التمويل » ، بمعنى ان سوق العمل العربية هي سوق قومية ، كما ان مسؤولية تمويل الاعداد والتدريب لقوة العمل مسؤولية قومية ، تقتضي ـ فيما تقتضيه الدعم المالي لمؤسسات التعليم والتدريب في الدول المصدرة لقوة العمل حتى تواجه احتياجاتها المحلية الى جانب احتياجات التصدير .

د. هلال : رغم ان هذه الندوة دارت في حقيقة الامر حول النفط والأمن العربي الا ان النفط جزء من كل . فهو احدى الثروات العربية . قد يكون اهمها في هذه المرحلة ولكن توجد ثروات عربية اخرى . وهذا يثير قضية حسن استغلال مصادر الثروة العربية والسيطرة عليها وتوجيهها لخدمة الغايات القومية ويمكن ان نسمي هذا بشكل عام الامن الاقتصادي العربي . ادعو د. حمصي ان يلقي بعض الملاحظات حول مسألة الامن الاقتصادي العربي من زاوية السيطرة على الموارد القومية لخدمة الغايات القومية العربية .

د. الحمصي : الذي يخطر على البال في هذا المجال هو مدى سيطرتنا على مواردنا واستخدامها استخداما جيدا وأمثل . اعتقد ان التجزئة فعلت فعلها وجعلت منا اقاليم عاجزة فعلا عن السيطرة على مواردها وان تحسن استخدامها استخداما ناجعا . بالواقع نحن الاقطار العربية فرادى آخذة في الغوص بعيدا في التبعية وحتى لا يكاد يسيطر اي قطر فيها على مصيره الاقتصادي وكل ما ينتجه هو للتصدير وكل ما يستخدمه هو يستورد من الخارج وبالتالي التبعية ضاربة اطنابها وفي هذه الحالة يصبح في الواقع تقرير المصير الاقتصادي لكل واحد من الاقطار العربية منفردا ، حيث يتم تقرير هذا المصير بواسطة قوى خارجية ، فالقوى الخارجية هي المسيطرة وهي التي تستطيع ان تتحكم بمدى استخدام مواردنا الاقتصادية وفي الواقع تستطيع ان توحي الينا باوجه استخداماتها . وكثير من البلاد العربية لا تستطيع الخروج من او التمرد على هذه الهيمنة في استخدام الموارد . واضيف لذلك الموارد المالية العربية التي تدور في فلك الاقتصاد الغربي ، صادراتنا يتحكم فيها الاقتصاد الغربي وكذلك مستوردا تنا وهم الذين يقررون اي نوع من المستوردات نستورد ، واي نوع من المشاريع ننشيء واي نوع من المنتوجات ننتج لكي نصدرها لاقتصادهم ونحن عاجزون عن ان نستقل باستخدام مواردنا الاقتصادية . من هنا فأمننا الاقتصادي مهدد ولا شك ما دمنا فرادى وما دمنا نتصرف كأقطار معزولة عن بعضها لا حول لها ولا قوة . شيء وحيد استطاعت البلاد العربية ان تفعل فيه شيئا

نسبيا هو اتحادها وتكتلها في ميدان تصدير بضاعة واحدة هي النفط . وقد قامت الدنيا على البلاد العربية كونها تصرفت على هذا النحو .

د . شقير : اريد ان اضيف نقطتين اعالجهما سريعا في مجال الامن ايضا . الامن كما عرفناه في البداية هو أمن جميع ما يتصل بالمحافظة على الكيان العربي ودعمه ومحاولة المحافظة على العناصر التي تؤدي في المستقبل الى الوحدة العربية . واثير هنا قضية التنمية الاقتصادية بالذات . فالتنمية الاقتصادية في الوطن العربي كما تمت حتى الان ــ وكما يبدو ان هناك اتجاها قويا للاستمرار على هذا النحو ــ تمت على اساس قطري بحت . ولكن يجب ان نشير ونحن نتكلم عن الموارد ان الموارد انما خلقت للانسان . اذا لا قيمة لموارد موجودة في اي بلد اذا لم تؤد في النهاية الى وضع الاساس الذي يرتقي بالمستوى البشري ويسد احتياجاته على مدى مستمر ومستقر وطويل . هذه التنمية الاقتصادية قيل الكثير بصددها حيث لا يمكن لاي بلد عربي ايا كان حجمه ان يحقق تنمية ذات كفاءة تفيد شعبه او تغير الشعب الموجـــود على ارضـــه اذا اراد ان ينمى مستقلا ومنفردا . اريد ان اقول هنا ان هذه الحجة ما زالت قائمة بعد النفط مثلما كانت قائمة قبل النفط ، بل ان ضخامة هذه الحجة تزداد وتكتسب اهمية بعد تزايد ايرادات النفط . فقد كان يقال قبل ذلك ان الدول العربية جميعها دول تفتقر في مجموعها الى رؤوس الاموال ، وان رؤوس الاموال قليلة . لكن اليوم اصبحت لدينا رؤوس الاموال في المنطقة ككل ، واصبح هناك نوع من توزيع الأدوار ــ هناك اقطار عربية متميزة بالقوى البشرية ، وهناك اقطار عربية متميزة بالقوة المالية ، واخرى بالموارد الطبيعية . واندماج هذا كله هو الأساس الوحيد لاقامة تنمية اقتصادية ناجحة . هذا قيل وعرض له بشيء من التفصيل ، لكن انا اود ان اضيف حجة جديدة اصبحت هامة جدا لضرورة التنمية على اساس قومي جماعي . هذه هي مشكلة الامن الغذائي ــ اعتقد وجميع الدراسات قد اظهرت ذلك ــ انه اذا استمرت الانماط الحالية للاستغلال والانتاج الزراعي والحيواني في الوطن العربي ، فان الوطن العربي في سنة ٢٠٠٠ سوف يواجه مجاعة لانه لن يستطيع ان ينتج المنتجات الغذائية التي يحتاج اليها كاملة . هذا الاتجاه بدأ ظهوره وبقوة منذ الان . وفي دراسة حديثة نشرها بعض الاخصائيين من منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابيك) وهي دراسة هامة ، ثبت ان نسبة كبيرة من الاستيراد للبلاد العربية في مجموعها انما يتكون من استيراد مواد غذائية ، بل من المواد الغذائية الضرورية . هذا الوضع ادركته تماما جميع الدول المتقدمة او الصناعية لان الوضع القائم حاليا ان الدول الصناعية هي في نفس الوقت دول صناعية ومنتجة ومصدرة للمواد الغذائية . يعني ليست فقط دولا صناعية متقدمة ولكنها ايضا هي التي يصدر منها الفائض . واذكر بالذات الولايات المتحدة وغرب اوروبا ومن هنانشأت دعوة هناك تبين الاتجاه الذي يمكن ان نصل اليه خلال السنوات من هنا الى ٢٠٠٠ والذي يمكن ان يتعرض له الانسان العربي والوجود العربي نفسه . في شهر مارس / اذار من عام ١٩٧٩ انطلقت اغنية في الولايات المتحدة وترجمت الى مقالات تقول « أردب قمح في مقابل برميل نفط» . يعني ان اردتم ان تتحكموا فينا في النفط فنحن سوف نرد على ذلك بالتحكم في غذائكم !! كان يمكن ان نقبل هذا الوضع لو اننا ليست لدينا الامكانات لمواجهة احتياجاتنا الغذائية من مواردنا . ولكن يكفي ان اشير الى ان مجرد المساحة الارضية غير المزروعة الموجودة في كل من العراق والسودان والجزائر ولن اشير الى اكثر من هذه البلدان الثلاثة ، تكفي اذا وجهت التوجيه السليم فقط لسد الاحتياجات الغذائية المتزايدة في الوطن العربي ، ولكن كذلك لسد الاحتياجات المتزايدة لاقطار اخرى في افريقيا وفي آسيا . ما ينقص الان هو وضع هذه الموارد موضع الاستغلال . يقال انه ينقص رأس المال ــ لكن رؤوس الاموال موجودة ــ انن الذي ناقص في الحقيقة هو الرغبة او الارادة . ولذلك فان المطروح اليوم امام الارادة العربية سؤال مهم جدا . هل

ستظل هذه الارادة غائبة ؟ ام ستظهر هذه الارادة ؟ لان الخيار هو بين ان نعيش او ان نموت باجسادنا ، لان ابناءنا لن يجدوا بعد سنة ٢٠٠٠ ما يستطيعون ان يسدوا بهم الحاجات الغذائية الضرورية من داخل المنطقة . ولذلك المشكلة ليست مشكلة اقتصادية ، ولكن المشكلة حياتية متصلة بوجودنا نفسه . وهذا يفرض هذا النوع من التعاون والترابط الاقتصادي العربي لمواجهة هذا الخطر على امن الوجود العربي من أساسه .

د. عمار : قضية الامن الغذائي التي تعرض لها الدكتور شقير ذات ارتباط وثيق بالامن القومي ، اذ انها لا تمثل مخاطر خارجية فحسب ، بل تمثل مخاطر داخلية ايضا . وينعكس الامن الغذائي في نهاية التحليل الى مستوى التغذية لدى فرد ومدى الوفاء باحتياجاته الغذائية . وهذا عنصر هام من عناصر مستوى المعيشة وما نسميه احيانا بكرامة المواطن . ومن المسلم به ان تحسين مستوى المعيشة سواء من الناحية الغذائية او الصحية او السكنية او التعليمية هو هدف التنمية وخططها وبرامجها . والأمن القومي والقطري انما يتحقق ـ ضمن ما يتحقق به ـ عن طريق شعور المواطن بانه يعيش عيشة كريمة بين قو وعلى أرض. وهذه المعيشة الكريمة تستحق البقاء والاستمرار والذود عن كل من يهدد وجودها ونموها . وبهذا يمثل المواطن الكريم خط الدفاع الأول عن كل ما يهدد نمط حياته وهويته . ومن هنا كان البناء الذاتي لمقومات الامن القومي متجسدة في شعور المواطن بقيمة حياته وقومه هو حجر الاساس في الدفاع عن كيانه وكيان وطنه . وناحيتها السلبية انه ما جدوى تكوين الجيوش للدفاع عن نمط حياة لا يشعر المواطن بأنه يستحق ان يدوم . والواقع ان وطننا العربي ما يزال في حاجة الى جهود كثيرة لرفع مستوى معيشة المواطن . وعلى سبيل المثال تظهر بعض الاحصائيات ان هناك حوالي ٣٨٪ من سكان الوطن العربي يحصلون على كميات اقل من الكميات الوسطية اللازمة للفرد من السعرات الحرارية . ولا اريد هنا ان أفضل الى بعض حالات الجوع التي تتفشى في مواسم الجفاف في بعض المناطق في اطراف الوطن العربي . وتشير الاحصائيات ايضا الى ان نسبة الخلو من الأمراض في اقطار الوطن العربي لا تتجاوز ٢٠٪ ، اي ان هناك حوالي ٨٠٪ لديهم نوع من المرض أو أنهم معرضون للاصابة به ، وبخاصة الأمراض المتوطنة .

وتدعونا قضية التنمية الذاتية للمجتمع العربي باعتبارها قاعدة الأمن القومي وذخيرته الحية الى مراجعة لمظاهر التنمية واساليبها ونماذجها حتى لا يختلط العرض بالجوهر في معايير التقدم ، وحتى نقوم ما يصفه بعض المفكرين بأن مسيرة التنمية العربية تمثل في معظم جهودها ما يسمى « تحديث الفقر » ، أو أن ما يبدو من مظاهر العمران والحداثة واستخدام اساليب العصر انما هو في حقيقته عامل من عوامل زيادة التبعية الاقتصادية والثقافية لانماط الحياة في الدول الصناعية التي نقتدي بها . ولعل من الأوهام الحديثة او الأساطير المعاصرة تلك التصور الشائع والساذج بان التنمية التي ننشدها انما تحل مشاكلها بمجرد نقل التكنولوجيا واستخدامها . والشواهد المعاصرة لا تقوم دليلا على ذلك . وقد ادى نقل التكنولوجيا في معظم الحالات الى تلبية التطلعات الاستهلاكية وما تتيحه التكنولوجيا من ثمرات ومنافع للاستمتاع . لكن تجربتنا مع نقل التكنولوجيا حتى الان لم تؤد الى توطين الخبرات التكنولوجية ومستلزماتها الانتاجية والتنظيمية . على سبيل المثال ما نزال حتى الان نلجأ الى الخبرة الاجنبية كلما اردنا انشاء مصنع للسماد او الاسمنت ، مع العلم باننا قد انشأنا كثيرا من هذه المصانع في اقطار الوطن العربي ، ومعنى هذا ان الخبرة التكنولوجية ومستلزماتها لم تتوطن في ديارنا ، وهذا هو بيت القصيد .. وبطبيعة الحال لذلك ظروف واسباب مختلفة فيها سياسة الشركات الكبرى المتعددة الجنسية فيما يتعلق بحرصها على احتكار الخبرات التكنولوجية والحيلولة دون توطينها بصورة متكاملة وفعالة .

د. هلال : في ختام هذه الندوة ، التي لم نتمكن فيها الا من التركيز على مناقشة موضوع النفط ثم التعرض باختصار لمسألة الامن الغذائي والاقتصادي ، اود ان اوجز بعض الافكار التي طرحت فيها . لقد بدأنا من مقولة ان الامن العربي القومي هو مفهوم متعدد الابعاد وانه كل لا يتجزأ . هو متعدد الابعاد بمعنى انه ليس مسألة عسكرية او جيوبوليتيكية وحسب ، بل يتناول قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية وهو كل لا يتجزأ بمعنى ان أمن اي قطر عربي لا يمكن تحقيقه واستمراره الا في اطار الامن العربي الكلي الشامل . انطلقنا ايضا من مقولة ان هناك قضايا عديدة للامن العربي . أول خطر على الامن العربي هو التجزئة هو استمرار التجزئة العربية بحد ذاتها . قضايا التنمية ونمط التنمية المتبع ــ قضايا الصراع العربي الاسرائيلي ــ قضايا التغلغل الخارجي او الهيمنة الامبريالية على بعض مناحي الحياة في الوطن العربي ، قضية انظمة التعليم ــ التبعية الثقافية ــ قضية التبعية التكنولوجية مشاكل الاقليات وتناقضاتها في بعض الاقطار العربية ــ كل هذه القضايا يمكن طرحها ولها تأثيرات على الامن القومي العربي . تناولنا بالتحديد في هذه الندوة التي نرجو ان تكون بداية ندوات اخرى تنظمها مجلة « المستقبل العربي » ، قضية النفط ، ومن الجدير بالذكر ان مشكلة النفط ظهرت كما ذكر د. شقير مع اتجاه السيطرة الوطنية العربية على تسعير النفط بعبارة اخرى القضية ظهرت مع محاولات التحرر الوطني والسيطرة الوطنية على الموارد الوطنية . اذكر انه دار حوار في الخمسينات والستينات عندما كنا نقول هل الزمن في صالح العرب او ضدهم في الصراع العربي ــ الاسرائيلي . وكان الرد العلمي على هذا السؤال ان الزمن عامل محايد . الزمن في حد ذاته لا يعمل لصالح احد تلقائيا ولكنه يعمل لصالح من يعملون ويخططون ويجاهدون : السؤال الحقيقي هو كيف توظف القدرة الانسانية الواعية الزمن لصالح طرف من الاطراف ، وبنفس المقياس نطرح السؤال : هل النفط سوف يكون في التاريخ لنا ام علينا ؟ هل هو سلاح مع العرب ام هو « خصم » على القدرة العربية ؟ ايضا نقول ان الاجابة ليست وحيدة الجانب وان النفط بالتأكيد زاد من المخاطر التي تهدد الامن العربي . بالتأكيد انه اوجد مصالح اقتصادية وسياسية للشركات العملاقة وللدول الغربية ، للدول الاستعمارية في المنطقة . لكنه من ناحية اخرى اضاف قدرة مالية واقتصادية للوطن العربي . القضية اذن انه يمكن ان يكون لنا او علينا وفقا لكيفية استخدامنا له وكيف نوظف هذه القدرة لصالح الغايات القومية . النقطة الاساسية التي ظهرت من مختلف الاخوة المتحاورين انه اذا كانت الشركات النفطية ، واذا كانت الدول المستهلكة للنفط تتعامل مع الدول النفطية العربية ككتلة وتحاول ان تصل الى غايات مشتركة ، فالرد البديهي والطبيعي ان الوطن العربي يجب ان يواجه هذه السياسة بسياسة واحدة وان التصدي لمحاولات الهيمنة واستمرار الاستغلال لمصادر الثروة العربية لا يمكن ان يتم بجهود فردية او جهود قطرية ولكن في نطاق التعاون الجماعي العربي وفي نطاق التنسيق الجماعي العربي ، ومن ثم يمكن فعلا للنفط ان يكون لنا وليس علينا ، ان يكون قدرة مضافة وليس خصما من حسابات قدرتنا وشكرا □

جميل مطر و د . علي الدين هلال

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية

(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩) ، ٢١٧ صفحة .

د . غسان سلامة

مقدمـــة

وقعت دراسة العلاقات الدولية في الكتابات العربية في مأخذين صعب على العديديـن الخروج منهما . **الأول** هو ما يمكن تسميته بالانطباعية وذلك بأن يستخرج الكاتب وجهة نظر ازاء حدث او ظاهرة من خلال انطباع يبني انطلاقا من قراءة الصحف والمجلات واسعة الانتشار ، دون التثبت من حقيقة المعلومات احيانا ، ودون اتباع منهج يشكل معيارا تقاس عليه وجهة نظره في اغلب الاحيان . ولا شك ان هذا المأخذ شبـه اجمـالي ويطـال كتـاب « الدراسات » والمقالات والتعليقات اليومية على السواء ولهذا نفتقد هذه جميعـا للمصداقية الكافية لجعل القارىء يتلهف على تقصي رأي هذا الكاتب أو ذاك من حدث استوقفه . اما المأخذ **الثاني** فهو هيمنة المنهج التأريخي على دراسة العلاقات الدولية ، بتبني الكاتب له اراديا وبشكل مبرر ، أو بصورة غير ارادية ، وذلك بأن تقارب الأحداث والظواهر الدولية في منحى تقليدي رتيب يتناول بدءها فتطورها فنهايتها واحيانا تأثيراتها المستقبلية .

لا شك أن المحلل امام عدد من المعطيات الغامضة بحاجة الى حدسه ، بل الى قدر من الانطباعية ، غير أن تبني هذه منهجا لا شعوريا عمل اصبح من الصعب القبول به . اما المنحى التأريخي فله ايضا من التراث والمدارس بحيث يصعب نبذه بسهولة . ففي الغرب ، ظهرت مؤلفات اصبحت مراجع ، لعقود بعد نشرها ، تناولت « التاريخ الديبلوماسي » او « تاريخ العلاقات الدولية » . غير ان هذا المنحى تراجع تدريجيا امام نشوء « علم السياسة » كميدان مستقل عن التاريخ ، له أساليبه في البحث ومناهجه . وانحصرت دراسة العلاقات الدولية من حيث تطورها التاريخي في المحـاضرات الجامعية ذات الهدف التربوي ، وفي كتابات عدد من المؤلفين التقليديين الذين هجروا حداثة كليات العلوم السياسيـة الى تراث كليـات التاريخ .

لهذه الاسباب يشكل كتاب جميل مطر وعلي الدين هلال عن **النظام الاقليمي العربـي** (الصـادر عن مركز دراســات الوحــدة العربية ،) نقطة تحول بارزة ينبغي التوقف عندها . ورب عوامل اربعة تجعلنا نقول ذلك .

● فهناك اولا القطيعة الحازمـة التـي

يسجلها الكاتبان مع المأخذين السابقين . نحن هنا في صلب منهج واضح خصص الكاتبان ربع مؤلفهما لتفصيله بدقة ــ هذا المنهج يعيد الحدس والانطباع الى موقفهما المناسب ويتخطى بقوةرتابة السرد التأريخي غير الفاعل .

● وهناك ثانيا اعتماد الكاتبين منهجا غاية في الحداثة وهو يشكل اليوم ، في مطلع الثمانينات ، أخر ما تتداوله الجامعات المتقدمة في هذا الميدان . الا وهو التحليل المنظومي (system analysis) . ويشكل هذا التحليل امتدادا ديناميا لمنهجين فلسفيين مختلفين هما الوظائفية (functionalism) والبنيوية (structuralism) .

● اما العامل الثالث فهو تطبيق الباحثين هذا المنهج على مستوى محدد ، طال اغفاله بدون حق في دراسة العلاقات الدولية ، الا وهو المستوى الاقليمي ، وهو مستوى وسيطي بين النظام الدولي الشامل وبين مسلك هذه الدولة او تلك في السياسة الخارجية .

● ولا يقل العامل الرابع اهمية برأينا عن تلك العوامل التي سبقت ، وهو محاولة الكاتبين الناجحة تقديم دراسة بارزة التقدم اكاديميا من خلال ربطها بموقف سياسي واضح يعيد تحديد موقع الباحث الى حيث تتواجد مصلحة امته . ولا شك ان الجمع بين هذين الهاجسين (العلمية الاكاديمية والموقف السياسي بل الحضاري الملائم) اشكالية دائمة تعتمل في ذهن الباحث الراشد المنتمي الى شعب مقهور وامة مستضعفة . وكتاب مطر ــ هلال في رأينا يحمل في طياته حلا مقنعا لهذه الإشكالية .

لمحة عن الكتاب

يتألف الكتاب من فصول اربعة . **الأول** نظري يتناول مفهوم « النظام » ، وتطبيقه على المستوى الاقليمي . ويذكر الكاتبان بالقواعد المعروفة لمفهوم « النظام الاقليمي » وهي ثلاث . أ) منطقة جغرافية معينة ، ب) شمول النظام لثلاث دول على الأقل ، ج) لا وجود فيه لأي من الدولتين العظميين . ثم يتساءلان حول تسمية هذا النظام الاقليمي . هل هو شرق اوسطي ام عربي ؟ فيختاران التسمية الثانية بعد عرض نقدي للأهداف السياسية الكامنة وراء استعمال الاولى . ثم تتم دراسة خصائص النظام الاقليمي وسماته الأساسية في مجال الامكانية ، وهي ثلاث ايضا . أ) تزايد امكانياته المستمرة ؛ ب) عدم التوازن في توزيع القوة بين مصر وبقية وحدات النظام ؛ ج) النفط كمعيار جديد للقوة . وينتهي هذا الفصل بالاشارة للوعي الجماعي العربي ، وبتميز النظام العربي بالقومية كركيزة اساسية اذ « لم تصل الفكرة الاوروبية في اوروبا الى ما وصلت اليه الفكرةالعربية في الوطن العربي » .

ويتناول **الفصل الثاني** تطور النظام الاقليمي العربي فيرى أربع مراحل أساسية وواحدة انتقالية في هذا التطور . الاولى (١٩٤٥ ــ ١٩٥٢) تبدأ بانتهاء الحرب العالمية الثانية وتنتهي مع ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ . وتليها فترة انتقالية (١٩٥٢ ــ ١٩٥٤) هي الزمن الذي تغيرت فيه السلطة المصرية دون ان تتبدل سياسة مصر العربية بينما كانت الظروف العربية هي الأخرى في تحول . اما المرحلة الثانية (١٩٥٥ ــ ١٩٦١) فهي تتوافق مع مرحلة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية ، والتي لم توفر نشأة مجموعة دول الحياد الايجابي خلالها الحماية الكافية للنظام الاقليمي العربي ليبقى في منأى عن صراع الجبابرة . اما المرحلة الثالثة (نهاية ١٩٦١ ــ منتصف ١٩٦٧) فأولها ، بالنسبة لمصر ، العضو الفاعل في النظام ، نكسة بانفصال سوريا عن دولة الوحدة وأخرها هزيمة مرة على يد قوات الكيان

الصهيوني وبين هاتين العلامتين السلبيتين محاولات جادة من قبل القيادة المصرية وحلفائها لوقف التدهور المستمر في مستوى امكانياتها . اما المرحلة الرابعة فهي التي تدوم حتى اليوم والتي كانت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ قد افتتحتها وهي المتميزة بضراوة العداء الاميركي وبضابازدياد الضغط السوفياتي منذ بدايتها . وقد لازمت هذه المرحلة سياسة الوفاق بين الجبارين مما ساعد واشنطن على تحقيق اهداف رئيسية لها في المنطقة هي : ١) ترويض العناصر الثورية ، ٢) اضعاف النفوذ السوفياتي ، ٣) ضمان استمرار تدفق النفط ، وفي هذه المرحلة ايضا ازدادت ارصدة النظام العربي ولكن تعدد القوى كان سمته الغالبة .

ويعالج **الفصل الثالث** : « الاطار التنظيمي للنظام العربي » وفيه بحث عن الجامعة العربية بوصفها الاطار الأساسي ، ومن ثم للمنظمات والاتحادات العربية الأخرى ولا شك ان القارىء سيرى بينها ما لم يسمع به حتى اليوم كما ستصدمه كثرتها وتعلقها باكثر من وجه بالمقارنة مع عدم تأثيرها الفعلي على الواقع العربي ، وفي الكتاب محاولة لتفسير هذا التناقض بين الأشكال القانونية والواقع المختلف .

اما **الفصل الرابع** : وهو بعنوان « التغير والاستمرار في النظام العربي » فهو يحاول ان يعطي صورة عن مستقبل هذا النظام انطلاقا من التغيرات الاساسية الحادثة حاليا على صعيد ان في اعادة رسم حدوده او في اعادة ترتيب توازنات القوى في داخله . اما في مسلك القوى الفاعلة فيه فقد تكون المتغيرات اتجاها بارزا وجديدا نحو ما يسميه الكاتبان « الواقعية السياسية » ، وتعمق التمايزات الطائفية وأخيرا لا آخرا مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد اتفاقيات كمب ديفيد .

ويقول الكاتبان في **خاتمتهما** : « ان النظام العربي هو على مفترق طرق ... وان الامة العربية تمر بحالة عميقة من القلق حول مصيرها ومستقبلها» خصوصا وان المطلوب (وان كان مطلوبا فمعنى ذلك انه مفقود) هو « بديل يستفيد من الواقع الجديد للمنطقة في الوقت الذي يحمي ويصون النظام العربي من احتمال ذوبانه في نطاق آخر يفقده هويته القومية » .

كما انه لا بد من الاشارة الى احتواء الكتاب على **عدد من الملاحق** شديدة الفائدة ، منها بيانات اساسية عن وحدات النظام العربي (سكان ، غذاء ، رأسمال بشري مثقف ، قدرات عسكرية واقتصادية ، مؤشرات الانفاق على التعليم والصحة والتغذية والتسلح) . كما ان هناك بيانات اخرى حول علاقات الدول العربية ببعضها وبالخارج (تجارة ، استثمارات ،ديون ، احتياطي) . ثم هناك ملحق يشكل بالفعل دليلا للمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات والشركات ، مع ذكر تاريخ الانشاء والمقر ، والطبيعة القانونية والأهداف لكل منها . اما **الببليوغرافيا** فهي باب مفيد يمكن ان يرتاده اي مهتم بدراسة العلاقات الدولية وموقع الوطن العربي فيها .

ومن الجدير ذكره ان احد الكاتبين (جميل مطر) هو من الديبلوماسيين المحترفين ان في السلك الخارجي المصري او في جامعة الدول العربية بينما يتميز د . هلال بموقعه الاكاديمي وهو استاذ مساعد بجامعة القاهرة ولا شك ان الكتاب استفاد من الازدواجية في الموقع المهني لمؤلفيه .

من هذا المنطلق نمضي الى ايراد ملاحظاتنا على هذا الكتاب الجيد على النسق التالي :

أولا : النظام الاقليمي والجغرافيا

(أ) ان الحرص على حيوية البحث العلمي

وعلى نمو هذا النوع من الدراسات تحديداً يقضي علينا بأن نعيد قراءة الكتاب ، حريصين على البقاء في المستوى العلمي الراقي نفسه ، متناولين المنهج المتبع . ويحق للكاتبين بدون شك القول (ص ٧) ان مؤلفهما هو « اول دراسة علمية باللغة العربية في موضوع النظام الاقليمي العربي » بل يمكننا القول انها ايضا من اولى الدراسات الموضوعة في هذا المجال من وجهة نظر عربية . يقول د . هلال ، الذي صاغ هذا الجزء النظري من الكتاب ، ان « مفهوم النظام الاقليمي بمعناه العلمي وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات الا في الستينات والسبعينات » (ص ١٤) وهذا ايضا صحيح . الا ان الكاتب يربط ظهور المفهوم بتطور الدراسات ورأينا ان هذه تطورت لا من خلال النقاش الأكاديمي بقدر ما تابعت ، متأخرة ، مسار النظام الدولي نفسه . فغياب المفهوم في الفترة الممتدة الى عقد أو عقدين مضيا لا يفسره عدم تنبه المحللين له بقدر قلة اهميته في **واقع** العلاقات الدولية . ذلك ان المرحلة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات تميزت بظاهرتين قللتا من وزن التفاعل الاقليمي . الاولى هي اهمية الايديولوجيا البارزة في تحديد مسلك الدول (راجع مفاهيم مثل « العالم الحر » ، « المنظومة الاشتراكية » ، « فرملة تغلغل الشيوعية » الخ ...) والثانية هي الاستقطاب الدولي الثنائي الذي ادى اجمالا ، وبالرغم من محاولات كمؤتمر باندونغ او كحركة عدم الانحياز ، الى استتباع الدول الصغرى الى هذا القطب ام ذاك ، ايا يكن موقعها الجغرافي (ولو ان هذا الموقع كان حاسما بالنسبة لمناطق مثل اميركا الوسطى واميركا الجنوبية وأوروبا الشرقية) .

لكن تحول النظام الدولي الشامل خلال الستينات الى نظام اكثر مرونة من خلال حيازة عدد من الدول للقنبلة النووية ثم الهيدروجينية والخلاف الصيني السوفياتي والمواقف الديغولية الاستقلالية ورفض عدد لا بأس به من دول العالم الثالث لمقولة العالمين الاثنين وقيام نظرية خروتشوف عن « البورجوازية الوطنية المعادية للاستعمار » الخ .... كل هذه الظواهر (وغيرها) ادت الى التخفيف من وطأة القطبين الأعظمين خارج دائرة نفوذهما المباشرة مما سمح ببروز اهتمام متزايد لدى دول العالم بتجاورها المباشر على حساب اولوية الاهتمام بتحديد موقعها في النظام الدولي الشامل .

ويصيب د . هلال حين يذكر « البحث عن التكامل » كعنصر اساسي في هذا التحول . اذ انه من الواضح ان انشاء منظمات اقليمية او اعادة احيائها خارج تواجد الدول العظمى كان احد المسببات (ومن خلال الارتجاع كان احدى النتائج) في بروز الاهتمام الاقليمي[١] . ومن الأمثلة على ذلك قيام منظمة الوحدة الافريقية والعودة الى مؤتمرات القمة العربية ، وانشاء منظمات اصغر حجما ، عدد الدول المشاركة فيها أصغر ، مثل منظمة شاطىء نهر السنغال او منظمة تعاون دول اميركا الوسطى وطبعا السوق الاوروبية المشتركة . غير ان سببا آخر لا يقل اهمية بنظرنا لعب دوراً موازيا في ذلك وتمثل في رغبة عدد من الدول متوسطة الحجم في الاستفادة من المرونة الجديدة في النظام الدولي للعب دور مستقل نسبيا في محيطها الاقليمي ولو بدعم ، أو حتى بتشجيع من دول عظمى[٢] .

---

(١) لهذه العلاقة الجدلية بين وجود نظام اقليمي ومنظمة اقليمية راجع مساهمة لين ميللر في كتاب كانتوري وشبيغل الذي يذكره الكاتبان . اما عن التجربة الاوروبية في هذا المجال المحدد فيمكن العودة الى Jean Siotis, ECE in the Emerging European System ,**International Conciliation,** January 1967.

(٢) عن تحديد الدول المتوسطة يبدو لنا من المفيد العودة الى كتاب Schou and Brundtlaud, ' Small States in International Relations» in Nobel Symposium, No. 19, New York. 1974.

واهمية هذه الظاهرة تحملنا على مؤاخذة د . هلال على اغفالها ففي خلال الستينات ، برزت الهند كقوةعسكرية جبارة حاولت السير قدما في مجال التصنيع كما في تحديد موقع متقدم على الخريطة الدولية وذلك من خلال بسط نفوذها في شبه القارة الهندية على حساب دول مثل باكستان وسري لانكا ودول الهملايا الصغيرة . وقد حدثت حربان كبيرتان في ذلك النظام الاقليمي كانت هذه الرغبة الهندية من مسبباتهما الاساسية . ولا شك ان المسلك الهندي كان مثاليا في رغبته الاستفادة من تحييد الصين بسبب الخلاف الصيني السوفياتي وتحييد الولايات المتحدة النسبي من خلال غرقها التدريجي في وحول الهند الصينية .

ومثال أخر على ذلك هو البرازيل ــ البلد الذي ضاعف بسرعة بدءاً بمنتصف الستينات ، من قدراته الصناعية والعسكرية على السواء[٣] . ويمكن ايضا مقاربة دول اخرى مثل افريقيا الجنوبية والجزائر ونيجيريا من هذا المنظار . كما يمكن فهم مسلك دول متوسطة مصنعة مثل فرنسا على نفس الاسس ولو جزئيا . غير ان هناك مثلين يتبادران بقوة الى ذهننا . الأول هو طبعاً ايران التي بدأت تبني في نفس المرحلة تحديداً ، وبعد تثبيت قواعد السلطة الداخلية وتقوية التحالف مع واشنطن والوصول الى تفاهم نسبي وتعاون اقتصادي مع الاتحاد السوفياتي ــ قدرات عسكرية جبارة بهدف واضح هو انشاء دائرة نفوذ في الخليج وان امكن في كل المحيط الهندي[٤] . اما المثال الآخر فهو مصر ، وسنعود اليها في عرضنا للفصل الثاني من الكتاب .

هذه « الدول ــ العتبة » كما تقول العبارة السائدة بحثت ، (عن حق ام لا ، هذه مسألة اخرى) عن بناء موقع مستقل لها ، من ضمن علاقة أفضلية مع الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة . ولكن ذلك لا يعني ان هذه العلاقة كانت تبعية او انها كانت مستقلة بشكل مطلق ، مما ادى الى حصول حالات متعددة من التشنج والدعم المشروط كما حصل في مسار العلاقات المصرية ــ السوفياتية والهندية ــ السوفياتية ، أو الايرانية ــ الاميركية والبرازيلية ــ الاميركية . ولكن المهم هو أن هذا المنحى حمل هذه الدول المتوسطة على البحث عن دائرة نفوذ اقليمية نظراً لعدم قدرتها على ترجمة قوتها حديثة النشوء في موقع دولي مميز مما يقتضي درجة متقدمة من التصنيع (غير المتوفرة في البرازيل ومصر ..) وتعدي العتبة النووية (غير الحاصل في اليابان ونيجيريا الخ ...) . كان انشاء دائرة نفوذ اقليمية هو الباب الضروري لتحسين الموقع الدولي . وكان ذلك يعني واقعيا بالنسبة لهذه الدول محاولة فرض ضرورة المرور بها من قبل اي من الدول العظمى الساعية لتنفيذ سياسة ما في منطقة جغرافية محددة . في هذا الاطار يمكن النظر الى تدخل مصر في اليمن ايضا كمحاولة من عبد الناصر لتذكير واشنطن انه لا يمكن ترتيب الاوضاع في المنطقة العربية ، او حتى في الجزيرة العربية ، دون حساب ما يمكن ان يكون عليه الموقف المصري . في اي حال ، اننا نرى ان مسلك هذه الدول متوسطة القوة كان باهمية العنصر الذي ذكره الكاتبان (البحث عن التكامل في الجوار الاقليمي) واشد اهمية بكثير من تطور المفاهيم الستراتيجية في الساحات الاكاديمية .

(ب) وقد يكون غياب هذا العنصر في الفصل الأول أحد العوامل التي تفسر عدم

---

(٣) راجع سلسلة المقالات التي كتبها روي مورو موريني في مجلة **ذي مونثلي ريفيو** عن « الامبريالية الفرعية البرازيلية » .

(٤) يمكن الاطلاع على ببليو غرافيا جزئية عن ايران في كتاب هلال ومطر/ص ١٤٢

ذهاب د . هلال بعيداً في تناوله لدينامية النظام الاقليمي . الواقع أن هذا الجزء النظري في الكتاب مثير للاعجاب إن لارتكازه على اهم ما تحويه الببليوغرافيا الغربية في هذا المجال او للجهد الكبير الذي يمكن ملاحظته في اختيار وتشذيب المرادفات العربية لمفاهيم ندر تداولها في الكتابات العربية(٥). ولكن الكاتب اختار في الواقع احد التحديدين المتداولين للنظام هما برأينا الأكثر تقليدية والأقل فعالية منهما . ذلك ان التحليلات النظامية بعدما شاعت كثيراً في دراسات النظام الداخلي السياسي ، وبخاصة اثر صدور كتاب ديفيد إيستون الذي عالج هذا الموضوع ، مرت ، في مجال دراسة العلاقات الاقليمية والدولية بمرحلتين اثنتين . المرحلة الاولى ، كان التركيز فيها على تعاون الوحدات المكونة للنظام الاقليمي وتكاملها ـ الاقتصادي خصوصا . ورافق هذا التركيز بروز المنظمات الاقليمية التي تحدثنا عنها سابقا . ثم ان معيار التعاون ابرز بسرعة محدوديته . ذلك ان العلاقات بين القوى الدولية قائمة ايضا (إن لم يكن اكثر) على الصدام والحرب بقدر ما هي سائرة الى التعاون والتصادق . لذلك تضاءلت تدريجيا اهمية (وقل استعمال) مقياس التعاون لحساب المقياس القائم على التفاعل ، حربا ام سلما ، كما عنون تولستوي كتابه لقرن مضى .

ويحسن د . هلال في ذكره للتفاعل ، كمقياس لتجديد النظام . ويعود هذا التعبير مراراً في تحليله النظري (مثلا ، ص ١٤ ، ١٥ ، ١٩) . غير ان ارتكاز التحليل الفعلي على المفهوم يبدو لنا أقل من وتيرة ترداده . ذلك ان الكاتب يبدأ بعرض المدارس الثلاث في هذا المجال وهي القائمة على تفضيل واحد من المقاييس الثلاثة لتحديد النظام . التقارب الجغرافي ، التماثل بين الوحدات ، التفاعل بينها (ص ١٦) . ورأينا أن التحليل لا يمكنه التخلي في أي حال عن المقياس الأول (اي التواصل او على الأقل القرب الجغرافي) اذ انه من ضرورات النظام الاقليمي الاولى . غير انه ليس بقدر اهمية المقياسين الآخرين (التماثل والتفاعل) ورأيي أنه يجب ، لمزيد من الوضوح ، الاختيار الحاسم بينهما .

فان اختير مقياس التماثل ، وجب القول بوجود نظام اقليمي في كل مرة نرى دولا متجاورة جغرافيا تجمعها مميزات واحدة متعددة ، اللغة ، الدين ، التراث ، التاريخ المشترك ، البناء الاجتماعي المتشابه او الواحد الخ .... حاولت نيكي كيدي ، مثلا ، ومن خلال اعتمادها على التماثل ، اثبات عدم وجود نظام اسمه « الشرق الأوسط » . واوردت حججا مثل اختلاف اللغة (العربية ، الفارسية ، البربرية الخ ...) ، واختلاف الديانات والمذاهب وخصوصا التاريخ السياسي ـ الاجتماعي لكل من ايران وملحقات السلطنة العثمانية الاسيوية ومصر والمغرب . وهذا المقياس هو الذي يرد اجمالا في مقولات

---

(٥) الببليوغرافيات النظرية التي ارتكزت عليها كتابة هذا الفصل الأول من الكتاب بالفعل مدهشة فقد تم العودة الى اكثر من ستين مرجعا لصياغة ما يقل عن اربعين صفحة . هذا ما يقلل من أهمية ملاحظتنا عن غياب كتابين شديدي الفائدة في هذا الصدد ، الأول هو Morton Kaplan, **System and Process in International Relations** (New York: 1968).

ومن حسناته دراسة مفهوم « الدور » وذلك بأن لكل وحدة دولية دورا مختلفا تبعا للنظام الذي هي عضو فيه ، ان كانت عضوا في اكثر من نظام . هذا يسمح لنا مثلا ان نقول ان مصر تلعب دورا ما في النظام القومي العربي يختلف عن دور آخر تلعبه في النظام الاستراتيجي الشرق اوسطي .

اما الكتاب الثاني فأسفنا لغيابه اكبر لأنه يشكل بالفعل نوعا من الاستعراض النقدي الشامل لامكانيات تطبيق التحليل النظامي على العلاقات الدولية وبرأينا انه افضل كتاب صدر في هذا الموضوع .

Philippe Braillard, **Theorie des Systhèmes et l'etude des relations internationales** (Bruxelles; Bruylauts, 1978).

مثل « نحن نفس الشيء او نحن شيء اخر عن جيراننا لأننا نشبههم او لا نشبههم في كذا او في كذا من لغتنا وعاداتنا الخ » ... وان اعتمد هذا المقياس فلا شك ان دولا او كيانات لها لغة ومذهب وتاريخ وفنون مختلفة ، لا يمكن أن تتحد في نظام واحد ولا يمكن مثلا لايران أو « لاسرائيل » ان تكونا عضوين في نظام واحد مع دول مثل العراق او السعودية او الجزائر .

اما مقياس التفاعل ، وهو كالتماثل يعتمد جزئيا على التقارب الجغرافي ، فانه يؤدي الى نتائج مختلفة جدا . فالتفاعل هنا لا يقاس بعدد الزيارات المتبادلة والاتفاقات الموقعة والتحيات المتراسلة فحسب بل ايضا بعدد الشتائم و «العدوانات» المتبادلة والحروب التي اشتعلت بين اعضاء النظام . فان اعتمد هذا المقياس تصبح ايران عضوا لا ريب فيه في نظام يضم مثلا عمان (تعاون) او العراق (حرب ثم اتفاق ثم خلاف) او البحرين (محاولة ضم ، تفاعل من خلال الخوف من ضم لاحق) كما تصبح اسرائيل عضوا لا مجال لشك في عضويته في نظام يضم كل اعدائها المباشرين مثل منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والاردن ومصر ولبنان وغيرها .

ان العلاقة بين هذين المقياسين (على اعتبار أن مقياس التقارب الجغرافي مقبول في الاساس كمكون جزئي لكل من المقياسين الاساسيين) ليست ابدا علاقة ميكانيكية بل انها قد تكون العلاقة الجدلية المثالية . فالتماثل يزيد من كثافة التفاعل بلا شك، كما ان التفاعل يؤدي طبيعيا الى قدر من التماثل . لكن جدلية العلاقة بين المفهومين لا تلغي بتاتا ضرورة التمييز ومن ثم ضرورة الاختيار بينهما ، او على الأقل ضرورة التفضيل الواضح لأحدهما على حساب الآخر . اذ تترتب كما حاولنا ان نثبت اعلاه ، نتائج مختلفة في اثبات حدود النظام وفي تمييز قلبه عن اطرافه سواء تم اعتماد هذا ام ذاك من المقياسين .

ورأينا ان الكاتب ولو اشار بتكرار للتقارب الجغرافي كما للتفاعل فهو بالفعل يضع التماثل في المرتبة الأولى . وتدل الجداول الحسابية بوضوح على ذلك بالرغم من ان الامانة العلمية فرضت عليه الاشارة (ص ٣٠) الى وجود « تمايزات لا يمكن اغفالها » بين الدول العربية . اما عناصر التماثل فيراها الكاتب في انتماء الدول العربية كلها الى العالم الثالث ومرورها في مرحلة انفجار سكاني كبير ومن ثم وجود « لغة واحدة وديانة تربط بين اغلبية العرب ، واحساس عميق بوجود تراث مشترك ووحدة ثقافية وتاريخية » (ص ٣٤) . من الصعب طبعا اعتبار هذه العناصر خاطئة . كما انه يقتضي علينا قبول رأي اي محلل واختياره طالما هو يبنيه في النهاية على تعليل علمي . غير اننا لا نخفي من جهتنا اعتبارنا ان مقياس التماثل غير كاف لتحديد النظام وخصوصا غير ديناميكي .

ذلك ان اوجه التماثل ولو انها تشجع على التفاعل هي أميل لتغليب الوجه الايجابي للعلاقات بين الدول ، وجه التعاضد والتعاون . والواقع الدولي ، ولو انه افرز عشرات المنظمات الدولية والأحلاف والمعاهدات ، ما زال بعيدا جدا عن هذه الصورة اليوتوبية . بل اننا نقول مع الكاتب (ص ٣٥) ان « السمة الأساسية للعلاقات العربية هي عدم استقرارها وتغيرها السريع من حال الى حال «وما أكثر الأمثلة على ذلك ! وعدم الاستقرار يعني الانتقال المفاجيء أحيانا من التعاون الى الجفاء والمعاداة بل الحرب أحيانا كما بين المغرب والجزائر أو مصر وليبيا أو شطري اليمن . لذلك نرى أن معيار التفاعل ، ان اخذ به ، يجب أن يكون اختياره واضحا . وهو يؤدي بالفعل الى إعادة النظر في وجود نظام اقليمي عربي أو على الأقل على إعادة تحديد لهذا النظام .

(ج) إن الهدف السياسي من وراء تفضيل « النظـام العربـي » على « نظـام الشرق الأوسط » واضح للغاية ، وكان محمد حسنين هيكل في مقال شهير نشرته له مجلة **فورين افيرز** قد عبر سابقا عن التناقض بين المفهومين، كما عن تفضيله الواضح للأول من منطلقات مبنية على ضرورة تغليب نظرة الشعب لنفسه على نظرة الآخرين اليه.ويذهب الكاتب ، الذي اعلمنا في مقدمته ، ان هيكل قد قر نص الكتاب قبل طبعه ، في المنحى نفسه فيعيد ترتيب الحجج التي اوردها هيكل ويضيف عليها ويجعلها ولا شك اكثر اقناعا من التحليل الهيكلي ، ويرفض د . هلال مفهوم « الشرق الأوسط » لأسباب عديدة منها . ١) ان التسمية ليست متاتية من خصوصية المنطقة بل من علاقتها بغيرها ٢) ، وإن مصطلح الشرق الأوسط « تعبير سياسي يترتب عليه دائما ادخال دول غير عربية في المنطقة وفي اغلب الاحيان اخراج أقطار عربية منها » (ص ٢١) ، ٣) وإن الشرق الأوسط يدل لدى مستخدميه كمفهوم على رغبة في ابراز التمايزات والاختلافات الفسيفسائية فيه على حساب التماثل والوحدة(٦) .

نحن لا نسعى على الاطلاق الى اعـادة الاحترام الى مصطلح تم استعماله على شكل واسع للغاية كاطار للتدخـل الخارجـي في الشؤون العربية . بل نقول بلا أي شك بأن مصطلح الشرق الأوسط مصدره غربي وبانه لا يعبر بشكل كاف عن خصوصيات المنطقة . غير أن ذلك لا يرغمنا بالضرورة على نبذه نهائيا بل برأينا انه يمكن إعادة تحديد المشروع القومي العربي مع أخذه بعين الاعتبار .

○ صحيح انه تم استعمـال مصطلـح « الشرق الأوسط » اجمالا في الكتابات ذات المصدر الاستعماري لدرجة انه اثار لدينـا حساسية عفوية إزاءه. فمشاريع الأحلاف التي حاول الغرب فرضها علينا تسمت باسمه بينما استنكف الاستعمار ومن بعده الامبريالية عن التكلم عن وحدة العرب . غير ان « الوحدة العربية » قد تم استعمالها احيانا هي الأخرى من قبل قوى استعمارية لتمريـر مشاريـع متناقضة مع المصالح العربية .

ولا ريـب ان دراسـة معمقـة للفـكر الاستراتيجي البريطاني منذ مطلع القرن وحتى الخمسينات (اي حتى عبد الناصر) تشير بوضوح الى وجود تيار قوي داخله يسعى لوحدة العرب كاحدى الوسائل الناجعة للمحافظة على الهيمنة البريطانية على المنطقة(٧).ما نريد ان نقوله فقط هو ان استعمال نفس المصلح من قبل الغير حتى لو كان عدوا لا يفقده اية قيمة بشكل فوري .

○ اما الابقاء عليه قيد التداول فمبرره الرئيسي برأينا تحاشي الخلط بين مفهومين اثنين شديدي الاختلاف : النظـام الاستراتيجـي الاقليمي من جانب والمشروع القومي من جانب آخر . ان الواقعية تفرض علينا القبول بأن دولا

---

(٦) الا ان هيكل يبدو لنا اكثر اقناعا في اعتباره تعبير الشرق الأوسط بالأساس مصطلحا جغرافيا ولو اكتسب لاحقا دورا سياسيا.راجع مقولة محمد حسنين هيكل في **Foreign Affairs,** july 1978.

كما يمكن قراءة نقدنا للمقولات الهيكلية في **الفكر العربي** ، العدد ١١ ــ ١٢ .

(٧) ان استعمال هذا الطرف او ذاك من القوى الاستعمارية تكتيكيا لمطامح عربية لا يلغي شرعية هذه الأخيرة . ثم انه ينبغي علينا من جانب آخر التذكير بان تعابير جغرافية تطلق لا على مناطق اقليمية فحسب بل ايضا على دول . اميركا الشمالية والجنوبية ، اوروبا الغربية والشرقية ، جنوب شرقي اسيا.وهناك ايضا . جمهورية افريقيا الجنوبية وجمهورية افريقيا الوسطى.والواقع ان عددا من الشعوب قد نبذت التعابير الجغرافية لصالح مفاهيم ايديولوجية (راجع مثلا تسمية الدولتين الالمانيتين والدولتين الكوريتين لانفسهما وتركيز عدد من كتاب اميركا الجنوبية على تسميتها لاتينية للتمايز عن اميركا الشمالية وهي انجلو سكسونية) .

غير عربية ، شئنا ام أبينا تؤثر علينا وتتأثر بنا ، بكلمة ، نتفاعل معها سلما ام حربا ، بوتيرة وبكثافة لا تسمح بعدها بفكرة اعتبارها اعضاء في نظام اخر . من هنا اعتقادنا بوجود نظام اقليمي استراتيجي مختلف تماما عن المشروع القومي العربي ، يمكن تسميته اعتباطا نظام الشرق الأوسط (او اية تسمية اخرى ، فليس ذلك هو الأهم) . ان الدول العربية المطلة على الخليج تتفاعل ، مرة اخرى حربا وسلما ، تعاونا او تصادما ، مع ايران اكثر بكثير مع اية أقطار عربية في المغرب العربي . ان التفاعل السوداني ـ الاثيوبي اهم كثافة من التفاعل السوداني ـ المغربي مثلا . ان التفاعل الفلسطيني والاردني والسوري واللبناني (والمصري طبعا) مع اسرائيل اهم بكثير في تحديد سياسات هذه الدول من اوجه عديدة في العلاقات العربية ـ العربية . بكلام اخر ، ان اعتماد التفاعل فعليا يقضي بتعدي قضايا الشرعية والتعاون الى طرح مسألة جوهرية هي مسألة تأثير دولة ما على مجرى سياسة دولة اخرى ولا شك ان وجود ايران يؤثر بحدة على مجرى السياسة البحرينية او العمانية بينما يشكل وجود اسرائيل تأثيرا اساسيا على خيارات السياسة السورية او المصرية . ان القبول بهذا الأمر وعدم خلطه مع السياسة الايرانية او الاثيوبية او مع لا شرعية الكيان الاسرائيلي هو الباب الأوضح برأينا لطرح مفهوم النظام الاقليمي .

لذا نقول ، مع الكاتب ، ان هناك فارقا نوعيا بين النظام العربي والانظمة الاقليمية الأخرى هو وجود شعور قومي عربي غائب عن دول السوق الأوروبية المشتركة او شبه القارة الهندية او دول اميركا اللاتينية . نعم ، ان ما يجمع بين العرب هو الانتماء القومي الوحيد ولهذا السبب بالذات نرانا لا نقارب المجموعة العربية كنظام اقليمي بل كمجموعة من الشعوب والمجتمعات المرتبطة بدين غالب ولغة واحدة وتخلف متماثل ورغبة مشتركة بالدفاع عن الذات وخصوصا بمشروع قومي حديث ، هو الرد التاريخي على القهر والاستلاب . ولا شك ان الوحدة العربية هي احد المفاتيح الاساسية لتغيير موقع العرب من الدفاع عن النفس في نظام الشرق الأوسط الاستراتيجي الى موقع التحدي والهجوم .

(د) والواقع ان التحليل المنظومي يكتسب دينامية اكبر بكثير لو انه ارتكز بصورة اوضح على مبدأ « ميزان القوى » . ان هذا المفهوم غائب اجمالا عن كتابات المدرسة المنظومية بينما نراه بكثرة في كتابات تلامذة هوبس المعاصرين من هانس مورغنتاو إلى ريمون أرون .

١) فقلب النظام ، يمكن تحديده من خلال البؤرة الاساسية للتفاعل فيه ، ورأينا ان الصراع العربي الاسرائيلي شكل منذ الحرب العالمية الثانية وخصوصا منذ ١٩٥٦ هذه البؤرة ودول القلب هي تماما تلك الدول المشاركة في هذا الصراع . اما اختيارنا له فمرده انه يؤثر على البؤر الصراعية الأخرى في النظام اكثر مما يتأثر بها . مثلا تتأثر التحالفات والصدامات في بؤرة البحر الأحمر بالصراع العربي الاسرائيلي بينما لا يتأثر هو بها الا جزئيا .

٢) اما مجمل النظام فهو مؤلف من عدد من « النظم المحلية » التي تتمايز عن « النظام الاقليمي » بانها تشترك في ميزان قوى محدد . وفي نظام الشرق الأوسط يمكن تبيان وجود عدد من النظم المحلية . الخليج العربي حيث يقوم ميزان قوى معقد يحكمه التنافس القومي احيانا (عرب/فرس) والصدام الايديولوجي احيانا اخرى (عرب وفرس مع الغرب/عرب وفرس معادون للغرب) ، والبحر الاحمر حيث نشأ في السنوات الأخيرة ميزان قوى مكونه الأساسي صورة محلية عن الصراع الدولي الشامل بين الجبارين ، تعدلها تمايزات

قومية ، والمغرب العربي ، وشرق المتوسط (يونان /اتراك) الخ .. ان قلب النظام الاقليمي هو برأينا تماما نلك النظام المحلي الذي يشكل البؤرة الأكثر تأثيرا على النظم المحلية الأخرى . ونشهد في المرحلة الحالية تصاعدا في اهمية موازين كانت راكدة نسبيا في الخليج والبحر الأحمر خصوصا ، الا ان ميزان القوى العربي الاسرائيلي لم يزل المحدد الرئيسي في النظام الاقليمي .

٣) ويتميز النظام الاقليمي الشرق الأوسطي بشدة تأثره منذ قرن واكثر بما يسميه كانتوري وشبيغل « النظام الدخيل » ، المؤلف من القوى غير الاقليمية الساعية للتأثير عليه . وفي اطار التحليل النظامي ، يمكن النظر الى التطورين الاساسيين الحاصلين مؤخرا في المنطقة (الثورة الايرانية واتفاقات كمب ديفيد) كما يلي . تسعى ايران التي كانت الى امد قصير عضوا في ميزان قوى محلي ثانوي (الخليج) للنفاذ الى اكبر عدد ممكن من موازين القوى المحلية الأخرى ، بدءا بالميزان المحوري (اي الصراع العربي الاسرائيلي) ، او بكلمة اخرى تسعى ايران الخميني للانتقال من فئة دول الأطراف (أو « الهامش » كما يقول الكاتب) الى فئة دول القلب . بينما تسعى اسرائيل للانتقال من فئة « النظام الدخيل » الى فئة « دول القلب » . ايران ترغب انن الانتقال من فئة (٢) الى فئة (١) بينما اسرائيل تحاول النفاذ من فئة (٣) الى فئة (١) كما يظهر في الشكل التالي :

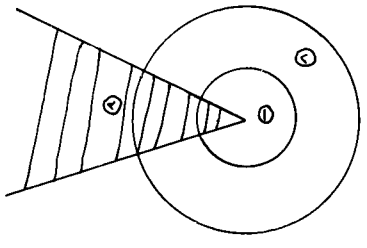

٤) يقول د. هلال ان اعتماد مصطلح الشرق الأوسط يؤدي بالضرورة الى « تبرير شرعية الوجود الصهيوني في المنطقة » (ص ٢٨) بينما نرى ان هذا الاستنتاج لا يخلو من التسرع . ذلك ان التحليل التاريخي للكيان الصهيوني تأرجح بين تيارين : الأول يقول ان اسرائيل جزء من المنطقة من حيث حقها التاريخي (بيغن) او من حيث واقع تواجدها (هذا أو ذاك من الأطراف العربية) والثاني يقول ان اسرائيل جزء لا يتجزأ من المشروع الاستعماري في المنطقة . والواضح ان هناك علاقة جدلية بين النظرتين ونحن نرى بحزم ان الثانية هي المكون الاساسي للوجود الاسرائيلي . بمعنى آخر ان علاقة الدين اليهودي بفلسطين حقيقية ولكنها لعبت ، في الواقع ، دور المبرر للتدخل الاستعماري . لذلك طالما ان اسرائيل تحاول الخروج من « النظام الدخيل » وطالما يبقى التحليل العربي على ما كان ، اي اعتبارها جزءا لا يتجزأ منه ، فاننا لا نرى اية بداية لاعتراف بشرعية وجودها بل على العكس ، تكريسا لطبيعتها الدخيلة غير الشرعية من خلال ادوات التحليل المنظومي . وهذا هو الفارق الجوهري بين مقولتنا ومقولة هدسون مثلا (الذي يرى في اسرائيل دولة طرفية) او بريكر (الذي ينظر اليها كاحدى دول القلب) . (ونحن نلتقي هنا مع اطروحة د. شوفاني القائلة بان اسرائيل هي نتيجة لمشروع صهيوني ولسياسة امبريالية **انما مع قوة مهيمنة للعنصر الثاني)**

النظام القومي العربي

لذلك نرى ان الميزة التي لا ينفك الكاتبان يخصان بها النظام الاقليمي العربي بالنسبة للأنظمة الاقليمية الأخرى وهي وجود شعور بانتماء قومي واحد ضمن النظام تسمح باطلاق تسمية اكثر تقدما على المجموعة العربية ، هي تسمية « النظام القومي العربي » وتطبق على

دراسة هـذا النظام الأسس التي ابرزها دايفيد ايستون للنظام السياسي الداخلي مع تعديلها ببعض معطيات العلاقات الاقليمية . اما تعبير النظام الاقليمي فيبقى محصورا بالشرق الأوسط حيث موجات التفاعل هي الأقوى ، أن بين النظام القومي العربي من جانب أو الأنظمة القومية الأخرى من جانب آخر ، او ضمن هذا النظام القومي بتحالف او صدام دول عربية مع هذه او تلك من الدول غير العربية (مثلا حلف بغداد ، او الحلف الاسلامي بالتعاون مع ايران وباكستان ، او التقارب الحالي بين القاهرة وتل ابيب)

ولا نعدم الأمثلة حاليا على ذلك ، وهي تلك التي تدل على أمم مجزأة تجمعها ، بالرغم من تجزئتها ، روابط مختلفة عن تلك التي تجمع كل منها بمحيطها الاقليمي . ويأتي ذكر كل من الدولتين الالمانيتين والدولتين الكوريتين وعدد لا بأس به من دول افريقيا ، في هذا المجال . ان التفاعل بين الدولتين الالمانيتين هائل ولو ان كلا من الدولتين عضو في نظام اقليمي اخر . فالرابط بينهما قوي (تاريخ مشترك ، لغة واحدة الخ ..) ثم هناك معطيات تفاعلية حديثة يكفي لفهم اهميتها ان تسأل مواطنا من احد شطري برلين عنها : تنافس في كل المجالات ، تجسس من الصعب ان تجد مثيلا له في أماكن اخرى من العالم ، استعمال وسائل الاتصال الجماهيري بشكل مبرمج (اذاعة ، تلفزيون) وعلى العكس التشويش عليها الخ .. امام المانيا ، امام كوريا ، امام الأمة العربية نجد أنفسنا بازاء امم مجزأة لظروف تاريخية هي التنافس الاستعماري للثالثة والحرب الباردة للثانية والهزيمة العسكرية للأولى . اما الفارق الكبير بين المثال العربي والمثالين الاخرين فهو في ان كوريا والمانيا جرت تجزئتهما ثنائيا بينما عرفت الأمة العربية حالة متقدمة جدا من التفتت .

لذلك فالنظام العربي ليس نظاما اقليميا ، هو نظام قومي واسع التفتت . اما اسباب التشرذم فعديدة تاريخيا ، انما اهمها اليوم برأينا وجود نخب جديدة قوية الشعور الشوفيني ايا يكن كلامها العلني تسيطر على اجزاء اساسية منه . لذلك فان وضع النظام القومي العربي في النظام الاستراتيجي الشرق اوسطي شبه غائب في المراحل التي تسعى الدول العربية فيها الى تحديد موقفها وسياساتها في النظام الاستراتيجي بشكل مستقل عن انتمائها الى النظام القومي . لذا فان هذا النظام يتأرجح مع صعود وهبوط المد القومي بين دورين مختلفين الأول هو دور الفاعل والثاني هو دور الساحة . فاما ان تكون المؤسسات العربية المؤهلة لتأطير النظام القومي شخصا فاعلا في النظام الاقليمي وفي النظام الدولي الشامل ، يحدد المواقف ، يثبت التوجهات ، يمثل المجموعة العربية كلها في ميزان القوى الاقليمي واما ان يكون ساحة تتوجه اليها مختلف الوحدات العربية لتكوين موقف موحد او على الاقل متماثل من القضايا نفسها . لذلك فالفارق الجوهري بين النظام الاقليمي الاستراتيجي (الشرق الأوسط) والنظام القومي (العربي) هو في ان الأول مستمر ، دائم ، ما يتغير فيه تبعا للأحداث هو ميزان قواه فقط بينما النظام القومي العربي ساحة تسعى بصعوبة لأن تكون فاعلا متميزا عن الوحدات العربية الدولية المكونة لها ، بنجاح متفاوت حسب المراحل ، وبفشل يصل احيانا لدرجة غياب النظام القومي العربي كفاعل تماما عن ميزان القوى الاقليمي (حينذاك تسير الدول العربية ازاء النظام الاقليمي كأية دول اخرى من المنطقة ، لا يؤثر انتماؤها القومي بشيء على سياساتها) .

(هـ) والواقع أن المعلومات الحسابية والمؤسساتية التي يوردها الكاتبان في الفصلين الأول والثالث تشكلان مرجعا مفيدا للغاية لدراسة العلاقات العربية ـ العربية إلا

أنها ، من جانب اخر ، توضح محدودية مقياس التماثل . فهل الاشكال الهندسية التي يوردها المؤلفان (ص ٣٨ و٣٩) نقلا عن وليم تومسون مفيدة فعلا ؟؟ بكلام اخر ، هل يمكن اعتماد مفهوم الزيارة كمقياس للتفاعل ؟ وما هو تحديد الزيارة كحدث ؟ ثم لماذا الاكتفاء بثلاثة ممثلين للدولة دون غيرهم ؟ ثم ان الزيارة تأتي إجمالا من ضمن علاقة إيجابية. أو ليست العلاقة السلبية هي ايضا صورة للتفاعل ؟ كمثال على ذلك نرى في الكتاب ان العلاقات بين سوريا ولبنان بين سنوات ١٩٤٦ و١٩٤٨ كانت تمثل الحد الأدنى من التفاعل لأن البلدين لم يشهدا اكثر من زيارتين رسميتين وهذا شيء مستغرب لمن يعرف تاريخ تلك المرحلة بين البلدين وفي فترة لاحقة (١٩٥٢ ــ ١٩٥٤) نرى ان تفاعلا قويا يتم بينهما من خلال كثافة الزيارات المتبادلة . هل التفاعل المصري السوري كان في حده الأدنى بين ١٩٦١ و١٩٦٣ ؟ . ان الحسنة الاولى لهذا الجدول هو اعطاؤه قواعد حسابية لتيار علائقي ولكن محدوديته اكيدة ، فهو لا يتناول الا الزيارات الرسمية ولا تتناسب معه الا العلاقات الايجابية ــ هذه المحدودية تؤدي الى نتائج مناقضة للواقع كما حدث في الجدول الأول . اما الثاني فان فائدته محدودة من خلال تناقض نتائجه جزئيا بالمسار الواقعي للعلاقات . اما الجدول الثالث المنبثق عن اجتماعات الامانة العامة للجامعة العربية فله نتائج كمية معتدلة انما يصعب معها امكانية استنتاج خلاصات نوعية .

هذه الملاحظات تتناول ايضا وبشكل اشمل الفصل الثالث من الكتاب حيث يسعى الكاتبان الى ربط تحليلهما بمقولات صمويل هانتغتون الكلاسيكية التي ابرزت عددا من المقاييس لدراسة المؤسسات السياسية هي : القدرة على التكيف والتعقيد البنيوي والاستقلال والتماسك . هذه المعايير يطبقها الكاتبان اولا على الجامعة العربية نفسها بعد تعد متسرع للتناقض الأساسي في بنيتها . هل هي منظمة للوحدة او منظمة للدفاع عن الوحدات ؟ على اي حال تمر الجامعة بنجاح في الفحص الأول اذ هي « قد استطاعت التكيف مع المتغيرات الحادة في البيئة العربية ، من حيث شكل الوحدات السياسية المكونة للنظام العربي سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف (ص ١١٠) . اما التنوع في النشاط والمهمات (التعقيد) ، فالكاتبان هنا ايضا ايجابيان بحق الجامعة . اما استقلال الجامعة فالرصيد فيه يميل للسلبية . لم يقلها الكاتبان صراحة ولكن المسألة تسكن بوضوح ذهنهما . ان استقلال الجامعة عن الدولة التي امنت لها القدر الأكبر من موازنتها وكانت مقرها وشجعت عددا من مواطنيها على الفوز بأهم المناصب ، لا يمكن ان يكون حقيقيا ، طالما المنظمة بنيويا وبشريا وماليا تتبع تلك الدولة . ومن معوقات الاستقلال (ان ارادت الجامعة النضال من اجله) عوائق بشرية كبرى منها سوء عملية تجنيد الموظفين وندرة الكفاءات وغياب الحرية الديمقراطية في معظم دول الجامعة .

اما التماسك ، فرأينا مع الكاتبين ان الجامعة تماسكت كمؤسسة في وجه الاحداث التي عاشتها وذلك لاسباب عديدة نراها مع الكاتبين في حاجة الأقطار العربية الواضحة الى الجامعة ودورها في تنظيم علاقات العرب بالغرب وافريقيا كما بالمنظمات الدولية . ولكن هذا التماسك تم على حساب يعرفه عن قرب اولئك الذين انخرطوا في الجامعة عن رغبة في العمل وعادوا ضحايا للبيروقراطية المتخلفة وللهيمنة الشديدة لعدد من الأقطار على مسارات اللجان والمنظمات الفرعية .

الجامعة وجيل الثمانينات

اما ديمومة المؤسسة فثمنه غال لدرجة ان

هدف التعاون المرجو منه يزول امام متطلبات الدولة التي قدمت الجزء الأكبر من تكاليف مشروع مشترك على أن يكون مقر المشروع في ارضه ، حرص دولة اخرى على دعم اتحاد نقابي عربي بعد الاشتراط بأن يكون مقره فيها . وثمنه ايضا هو تخلف ميثاق الجامعة ومواثيق عدد من المنظمات الأخرى بسبب معارضة هذه و تلك من الدول لغير اسباب جدية . ونحن نلاحظ مع الكاتبين (ص ١٢٢) ان عملية انشاء المنظمات والاتحادات العربية كانت اجمالا تتويجا لمراحل انفراج سياسي في العلاقات بين الأقطار العربية. الا ان هذه الابنية المرتبطة بتقارب ظرفي اجمالا سوف تكون لاحقا ضحية تباعد ظرفي ايضا .

(و) وينبغي علينا بالفعل تخطي هذه الملاحظات الثانوية الى حيث جوهر القضية . لقد كانت العلاقة العربية موسومة بوجهتين صعب تلاقيهما فعليا في العقود الثلاثة المنصرمة . الوجهة الاولى اندماجية (الوحدة المصرية السورية وعدد لا يحصى من المشاريع المجهضة بادرت إليها اليمن أو ليبيا أو العراق ..) والوجهة الثانية تعاونية بين أقطار حريصة على استقلالها . وقد قاسى العالم العربي من التأرجح المستمر بين هاتين الوجهتين إذ ما زالت ، في قلب فتاته الأكثر تعلقا بالوحدة ذكريات ١٩٥٨ ــ ١٩٦١ شديدة التأثير ، بينما نرى أصحابها إجمالا مترفعين عن النظر للدور الذي تلعبه الجامعة وهي برأيهم صورة كاريكاتورية متخلفة (وللبعض استعمارية المصدر) لما يجب أن تكون عليه الوحدة العربية . أما الوجهة الثانية فهي تقول ، باسم الواقعية ، إن الكيانات القائمة قوية بسبب ميثاق الجامعة نفسه وعضويتها في الأمم المتحدة والاتجاه الشوفيني إجمالا للسلطات القائمة عليها تجعل التعاون العربي ممكنا من خلال المؤسسات الدولية الاقليمية فقط لا غير وعلى رأسها الجامعة العربية .

وربما ان الاوان لجيل الثمانينات ان يتعدى ناقدا هاتين الوجهتين المجمدتين معا ولو بدا منحاه توفيقيا . ان الانظمة العربية القائمة يغلب عليها منذ عقد واكثر طابع لم تشهده خلال مراحل طويلة هو استقرارها الداخلي النسبي . وقلما ان ترى سلطة عربية لم يمض عليها عشر سنوات في السلط ، حتى ولو واجهت ازمات داخلية خانقة بل وبسبب قدرتها على تخطي هذه الأزمات : مصر ، العراق ، سوريا ، السودان ، منظمة التحرير الفلسطينية ، الاردن ، المغرب ، تونس الخ ... هذه الانظمة القادرة على الاستمرار كما اثبتت لنا السبعينات في أحد وضعين فهي اما ليست متحمسة للوحدات الاندماجية من ضمن مسلك تقليدي (السعودية) أو مسلك حديث (مصر) او انها حاولت ذلك مرة وفشلت نظرا لاختلاف ظروف الدول المعنية (سوريا والعراق ، شطرا اليمن ، ليبيا ومصر ، ليبيا وتونس) . ورب قائل ، عن حق ولو جزئيا ، ان هناك عددا من الدول ذات المنحى الفعلي الانعزالي والتي نراها أشد الأقطار مزايدة للوحدة الاندماجية في مجال تستيرها على تلكؤها في الدخول في مشاريع مشتركة على أرض الواقع .

صحيح ان العلاقة بين العرب قومية الأصل ، قومية الهدف ولكن ذلك لا يجب ان يمنع بعد اليوم تنشيطا فعليا للمؤسسات المشتركة العربية . وحكمنا نحن عن دور هذه المؤسسات اشد قساوة من حكم الكاتبين . فالأمناء العامون الثلاثة الذين تسلموا مهامهم في الجامعة خرجوا بمذكرات وبتصريحات ينم عنها الاحباط الواضح منها قول أولهم « ليست هذه هي الجامعة التي اردت انا ان اخدم فيها » . (ويا ليت الكاتبين عمدا الى استعمال اكثر كثافة للكتاب الاساسي في التحليل المنظومي وهو كتاب كانتوري وشبيغل الذي أخذا عنه الكثير الا دراسة مفيدة كتبتها لين ميللر (ص ٣٥٥ ــ ٣٧٨) عن « المنظمات

الاقليمية والنظم الاقليمية » ، حيث نرى بوضوح (ان التفاوت بين بنية النظام وديناميه المنظمات التي تشكل تتويجا مؤسسيا له ، ظاهرة عامة في العلاقات الدولية) . ان افقاد الؤسسات العربية المشتركة دورها من خلال اتباعها بتموجات سياسات عربية شديدة التقلب ،أو لارضاء تنافسات قديمة العهد بين الدول العربية ، او تحت شعار ضرورة قيام المد الجماهيري القومي الذي يعطي نفحا ديناميا لها ، شيء لم يعد مقنعا . انه بالامكان تنشيط كل هذه المؤسسات على أساس التعاون بين الدول ومن خلال تطبيق القانون الدولي السائد حاليا دون ان يشكل ذلك بتاتا عائقا امام قيام مستقبلي لهذا المد .

لذلك وجب التنويهُ بجهد الكاتبين اللذين عرّفانا على هذه المؤسسات بشكل موسع وواضح وأعلمانا ان قلة اهتمام السلطات بها ادت ، بين نتائج اخرى ، الى عدم وجود دليل واحد لها . لا شك ان من محاسن كتاب هلال ومطر الاولى هو تكوينه دليل (ولو اولي ولو غير مفصل) لكل هذه المؤسسات التي تزدريها السلطات القائمة اجمالا ويجهلها المواطن العربي دائما !

ثانياً : النظام الاقليمي في التاريخ

الفصل الثاني من الكتاب يتناول « تطور النظام الاقليمي العربي » واثبت الكاتب (جميل مطر) فيه عددا من المؤهلات المثيرة للاعجاب والمتأتية ولا شك عن امتزاج التجربة الديبلوماسية الطويلة بالممارسة الفكرية المتقدمة . ان الخمسين صفحة التي يتكون منها هذا الفصل ، تشكل برأينا افضل ما يمكن قراءته اليوم عن تاريخ العلاقات العربية ـ العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وحسناتها متعددة . فهي موجزة ومكثفة بشكل تصعب ازالة الكلمة الواحدة منها دون ضرر . وهي تنم عن معرفة دقيقة وصميمة بتطور السياسة الخارجية لكل الدول العربية والرئيسية منها خصيصا . وهي تنطلق من موقع تناقضي مع ذاك الذي ينطلق منه كتاب الغرب المسرورون بوضوح بعمق التناقضات بين العرب . وهي مبنية اخيرا حول قالب نظري متين يتناول تباعا ، ولكل من المراحل التي بينت حدودها ، بيئة النظام الاقليمي ومسلك النظام الدخيل تحديد ثم ميزان القوى الداخلي في النظام فالسياسات المتبعة والتحالفات المشادة .

ونحن نوافق الكاتب في مجمل ما اورده ونعجب بشدة لقدرته الفائقة على التركيب(Synthesis)بين عدد من العناصر المختلفة وبين مسار الوحدات الدولية والعربية جميعا . ونوافقه بادىء ذي بدء على تحديده لكل مرحلة انطلاقا من وضع النظام الدولي : ذلك ان درجة تأثر النظام الاقليمي العربي (او الشرق الأوسطي) بالنظام الدولي اشد بكثير من التأثر بالاتجاه المعاكس وليس هناك في النظام الاقليمي دولة واحدة قادرة على مساواة التأثير في الاتجاهين (اللهم الا مصر الناصرية بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٦٧) .

وفي المرحلة الاولى (١٩٤٥ ـ تموز/يوليو ١٩٥٢) يلاحظ الكاتب معاناة « النظام العربي منذ مراحل نشأته الأولى لاختراق غربي » (ص ٥٩) وافتقاره « منذ انشائه الى القوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته الدولية » (ص ٦٠) . غير ان ذلك لم يمنع ، بين العرب من « تغلغل اي طرف في شؤون الطرف الآخر بحكم التشابك الأسري والقبلي عبر الحدود الجغرافية» (ص ٦٠ أيضا). ويلاحظ الكاتب ، عن حق ، قيام « تحالف طبيعي بين السعودية ومصر » ولو انه لم يشدد كفاية برأينا على ان هذا التحالف كان بالفعل تقاربا لاعداء الأمس او بالأحرى لطرفي علاقات

اجمالا سلبية في النصف الأول من القرن : مسألة المحمل ، مسألة بروتوكول الاسكندرية ..) كما كان تقاربا غلبت عليه روح الدفاع عن الذات في مواجهة المشاريع الانجلو بريطانية التي لم تعد تحصى منذ نمو النزعة الوطنية في مصر ومنحى السعودية الذي اعطى افضلية اقوى فأقوى للعلاقة مع واشنطن ، ويمكن ملاحظة تيار متعاطف في السياسة الاميركية مع هذا التقارب ، عبر عنه جون فوستر دالس في زيارته الأولى للمنطقة حين عاد الى بلاده باستنتاج ان مشروع حلف تدخل فيه القوى الاستعمارية الأوروبية صعب التحقيق .

هذا التقارب ظل حيا حتى نهاية الخمسينات أو على الأقل حتى نشوء مبدأ ايزنهاور سنة ١٩٥٧ وتعيين واشنطن للملك سعود داعية له في ربيع تلك السنة . لذلك لم تشكل ثورة ٢٣ يوليو منعطفا فعليا في سياسة مصر العربية . وهذا ما يقوله الكاتب حين يلاحظ (ص ٦٤) « ان الانتقال من شكل الى شكل آخر من اساليب الحكم في الداخل لم يستتبعه على الفور تبدل في السياسة الخارجية المصرية » . بل ان الكاتب يذهب ابعد من ذلك بكثير بقوله (ص ٦٥) « ان التحولات الكبيرة في السياسة المصرية (بدءا من سنة ١٩٥٥) كانت رد فعل لما اقدم عليه العراق والدول العربية الاخرى ولم يكن نتيجة اقتناع مسبق او تخطيط للعمل السياسي المصري ازاء النظام العربي » . ان هذه المقولات شديدة الصحة ، كفيلة بعدم تبرير حشر « مرحلة انتقالية » بين المرحلة الاولى (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) والثانية (١٩٥٥ ـ ١٩٦١) . اذ انه من الصعب القول انه قد حدثت تحولات في السياسة الخارجية المصرية بين ١٩٥٢ و١٩٥٥ ذات اهمية كبرى الا اذا اريد القول ان الظروف الداخلية المصرية كانت خلال هذه السنوات الثلاث تتهيأ للخطوات الكبرى في ١٩٥٦ و ١٩٥٨ و ١٩٦٢ ... ثم ان كل مرحلة تاريخية هي ، في عدد من عناصرها مرحلة انتقالية باتجاه التي تليها بقدر ما هي مرحلة امتدادية للتي سبقتها . لذلك كنا فضلنا لو الحقت سنوات ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ بالمرحلة الاولى (وهذا طبعا مجرد تفضيل نسبي) .

وقد تكون الصفحات المخصصة لتطور النظام الاقليمي بين ١٩٥٥ و١٩٦١ من افضل ما ضمته دفتا الكتاب نظرا لاختيار عدد من المعلومات وتركيبها في صورة قوية الاقناع ، خصوصا ما يتعلق منها بمسار السياسة المصرية إن حول اهداف التسلح المصري (ص ٦٧) او عن محورية الموقف السوري (ص ٧٢) او عن عدم تناسب موقع مصر الاقليمي مع امكاناتها الملموسة (ص ٧٣) الذي يفسر على حد بعيد قساوة الانحسار اللاحق في نفوذها .

اما المسلك المصري فيحسن الكاتب بتنويرنا بوضوح حول مسبباته الداخلية التي يصعب على غير المصريين فقهها اجمالا ، من هنا امكانية فهم تدخل مصر في اليمن في المرحلة الثالثة (نهاية ١٩٦١ منتصف ١٩٦٧) كرد على نمو المشاعر الانعزالية في مصر ، وتصرفها بدءا من ١٩٦٥ من خلال وعي قيادتها «للانهيار المستمر في مختلف امكاناتها» (ص ٧٩) . عن تلك المرحلة ، وبما يخص السعودية تحديدا ، يمكننا التشكيك بما اورده الكاتب حول « تدفق اسلحة اميركية على المملكة » (ص ٧٨) من خلال دراسة قمنا بها في مكان اخر للسياسة الدفاعية السعودية[٨] . كما انه كان باستطاعة الكاتب ان يذكر القارىء ان ركوب الرياض للتيار الديني رافقه منذ نلك

(٨) في اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية قد تنشر قريبا باللغة العربية .

الحين استعمال اكثف لسلاح سوف تبرز اهميته يوما بعد يوم : النفط . وقد شجعت الرياض قيام منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط لأسباب عديدة منها ان هذه المنظمة سوف تشكل اطارا **عربيا** بدون مصر وسوريا او مع دور ضئيل لهما . كما يمكن مؤاخذة الكاتب على اعتبار الحلف الاسلامي « اول عمل سياسي تقوم به دولة عربية يهدد كيان النظام العربي » (ص ٨٠) . ألم تشكل سياسة عراق نوري السعيد ، خصوصا في حلف بغداد ، سابقة كبرى لذلك ؟

اما المرحلة الرابعة (ما بعد ١٩٦٧) فان الكاتب يتناولها مرة اخرى مع مقدرة كبيرة على التركيب وتلاحظ هنا دقة عرضه لمسلك عدد من الاقطار العربية الفردي بشكل موجز وشديد التكثيف في ان (مصر ، السعودية ، سوريا ، العراق ، منظمة التحرير ، ليبيا ، الكويت) . وان كان هناك من مأخذ على مجمل هذا العرض التاريخي ـ النظامي فهو يبرز من خلال عدم تبين الكاتب لمرحلة خامسة بعد حرب ١٩٧٣ تحددها ازمة الطاقة وتطور وضع منظمة التحرير والحرب الأهلية في لبنان واتفاقات كمب ديفيد وحرب القرن الافريقي والثورة الايرانية ان اكتفينا بالاحداث الجسام . ان غياب هذه المرحلة التي اسماها هيكل « الحقبة السعودية » في احدى كتاباته ، ليس برأينا من قبيل الصدفة . انه احدى نتائج تركيز الكاتب الواضح على مصر كمدخل لفهم تطور النظام العربي[٩] . ولا شك ان لمصر موقعا تاريخيا وحضاريا وسياسيا وعسكريا ليس لغيرها من الأقطار العربية على الاطلاق. كما انه لا شك ان مصر لم تزل حتى اليوم في مرحلة عدوان ١٩٦٧ وازالة اثاره . بهذا الشكل ام بذاك . الا ان عدم حصول تبدل جوهري في وضع مصر ، ولو انها اهم وحدات النظام لا يعني بالضرورة عدم حصول تبدل جذري في اوضاع وسياسات عدد من الاقطار الاخرى يسمح ناتجها بالقول بمرحلة خامسة في مسار النظام الاقليمي .

ويبدو للقارىء وكأن هذه الحلقة الضائعة في المسار التاريخي قد اعطيت مكانا اخر في التحليل . فمطالعة الكتاب المتمعنة تجد عناصر المرحلة الراهنة في الفصل الرابع منه حيث يتناول الكاتبان معاهذه المرة «مسألة» «التغير والاستمرار في النظام العربي » . ويرى الكاتبان صنفين من التغيرات الراهنة في النظام ، البنيوية منها والقيمية .

بين المتغيرات البنيوية تستوقفك اولا مسألة اعادة رسم الحدود .. ان القائلين بالنظام الاقليمي العربي هم اليوم في ورطة مردها الى اشتداد التفاعل بشكل لم يسبق له مثيل منذ سقوط الامبراطورية العثمانية بين الوحدات العربية والوحدات غير العربية المتجاورة . فهذا عرفات يزور ايران ويعلن تحالفا مع الخميني ، وهذه الزيارات بين بيغن والسادات تتوالى فصلية مرة في حيفا وأخرى في أسوان . في هذا الوقت ، تدعو قوى صومالية للخروج من الجامعة العربية قائلة بأن قياداتها دخلت للمجموعة العربية للحصول على بعض هوامش الريع النفطي أكثر منه لقناعة فعلية بالعروبة . وهو أيضا حال اريتريا وجيبوتي ناهيك عن جزر القمر ! .

ولعل اعادة رسم حدود النظام العربي ، قوميا كما نسميه او اقليميا كما يراه الكاتبان (والمسألة الى حد كبير مسألة مصطلحات اكثر ام اقل توافقا) ، هي من أخطر ما يحدث اليوم . وليت الكاتبين ربطا بشكل اوضح بين الانهيار التدريجي في قلب النظام وبين تلاشي حدوده الخارجية . ان علينا اليوم الوقوف موقفا حازما من الذين يسعون لتوسيع رقعة

---

(٩) كما ان التركيز على مصر ، وهو شرعي لحد كبير طبعا ، ادى سابقا الى تبيان مرحلة انتقالية غير مبررة تماما .

النظام القومي العربي تعسفيا لا باسم شوفينية بائدة وإنما في سبيل تمتين قلب هذا النظام نفسه . والذين هم سائرون في هذا الاتجاه لا بد وان يواجههم عداء الذين ، بين العرب ، لا يرون خيرا في توسع « امبريالي » لرقعته دون احترام مقاييس القومية ، كما سوف يلقون عداء الأطراف العربية التي تركب متأخرة موجة العروبة لتوسيع دائرة نفوذها ، خصوصا في منطقة البحر الأحمر . ولا بد ان يواجههم ايضا عداء اولئك الذين من غير العرب ، تحثهم نحو الالتحاق السطحي بالقومية العربية اعتبارات اقرب الى غنى بعض الدول العربية النفطية منها الى اي عامل اخر . ان الذين يوسعون بلا نهاية رقعة العروبة هم الذين ، في الان نفسه ، يفقدونها حيويتها في القلب ،فيأتي التوسع الافقي ملازما للانحلال الداخلي . من هنا كان الارتياح لطرح هذه المسائل في صلب كتاب هلال ـ مطر ولو اننا رغبنا منهما مزيدا من الصدامية وانتظرنا طرحا شجاعا لا لوضع جزر القمر ومايوت فحسب بل ايضا لوضع دول دخلت مؤخرا الى الجامعة العربية. ويقيني أن شعوب هذه الأقطار، أو على الأقل فئاتها المتنورة ، لن ترى خيرا في أن توضع على المشرحة انتهازية حكامها .

اما التغير البنيوي الثاني في النظام فيراه الكاتبان في عدم وجود ميزان قوى واضح المعالم نظرا لكبر الدور المصري في الاسم وتعطيله على ارض الواقع . ان هذه المفارقة مهمة ولا بد ان يبقى النظام العربي في مرحلة خلخلة مستمرة طالما بقي موقع مصر المتفرد متفردا ، اي طالما بقيت اهم وحدات النظام مشلولة الارادة داخله . نحن نوافق الكاتبين تماما ان لا دولة عربية قادرة على الحلول مكان مصر ، لا السعودية ولا العراق ولا سوريا ولا الجزائر .. الا ان المأزق الحالي غير كامل فعلا ، اذ يجدر بنا ان نتذكر ان دور مصر العربي لم يتعطل تماما حتى بعد توقيع المعاهدة ولو انه تلقى ضربة كبيرة . ثم ان مصر التي تساهم في تحقيق المشروع الصهيوني بنقل اسرائيل من النظام الدخيل الى قلب النظام ترى موازنة في محاولات قوى عربية اخرى القيام بالعملية ذاتها لصالح إيران* أو حتى لصالح أثيوبيا وتركيا وهي القوى الاساسية الأربع الاعضاء في نظام الشرق الأوسط الاستراتيجي خارج النظام القومي العربي . كما ينبغي الانتباه اخيرا الى امكانيات متقدمة لتشكيل تحالفات سياسية قد لا يكون لها وزن مصر وإنما قد تستطيع التطلع لمثل هذا الوزن . ان امكانية قيام وحدة عراقية ـ سورية بالأمس وواقع التقارب العراقي ـ السعودي الحالي يسيران في هذا المنحى، منحى تشكيل قطب ولو ثنائي الرأس بمواجهة اسرائيل ومصر وايران على السواء .. هذا ان استطاعت السياسة العربية التخلص من تقلبها المستمر الذي يشكل لها كما يقال « طبيعة ثانية » .

ويمكن في المجال النظري إغناء ما كتبه المؤلفان بنقد الاطروحات المتعددة التي تكاثرت حول انتقال قلب النظام الاقليمي من الصراع العربي الاسرائيلي الى الخليج او حول انفصال نظام اقليمي خليجي حديث النشأة عن النظام الاقليمي . لا شك ان الخليج يشكل بؤرة لها عدد من الخصوصيات ولها ميزان محلي خاص بها . غير انها لم تنفصل عن النظام الاقليمي ولا هي حلت مكان قلبه ، اي الصراع العربي الاسرائيلي . ان اهمية استمرار تزويد الدول الصناعية بالنفط أساسية ، واحتمالات التدخل الخارجي في الخليج ليست مجرد تصورات خيالية . الا انه بالرغم من ذلك يمكن القول حتى الان ان الخليج لم يزل « الباب الخلفي » للنظام العربي ولم يزل الصراع مع اسرائيل قلبه

*بمعنى وجودها خارج النظام القومي وليس بمعنى التسوية بين ايران ـ الثورة ، واسرائيل ـ الصهيونية .

لأن هذا الصراع يؤثر على البؤر الأخرى كما قلنا سابقا ولأنه ، من جانب آخر يشكل نقطة الصدام الاساسية بين النظام العربي والنظام الدخيل عليه .

اما في التحولات القيمية فالى جانب مسار الصراع العربي الاسرائيلي والاتجاه الى الواقعية السياسية ، لاحظنا نقطة ايجابية وغيابا كبيرا . اما الغياب فهو عدم ذكر الكاتبين للاستقرار النسبي في انظمة الحكم العربية منذ اكثر من عقد وكأن تزايد مقدرة التأثير المتبادلة بين قطر وآخر أدى بالفعل الى تحييد وسائل التدخل أو كأن بقاء كل نظام مرتبط باستمرار بالأنظمة الأخرى ، صديقة ومعادية على السواء[١٠] أما الاشارة الايجابية فنخص بها تناول الكاتبين لمسألة حدة ارتفاع التمايزات الطائفية وربطهما لها عن حق بانحسار المد القومي . وهذا شيء غير عادي من قبل كتاب مصريين .

الطائفية هي إحدى أربعة تحديات يقول الكاتبان انها تواجه « شرعية النظام العربي » بعنف ، والثلاثة الأخرى هي الثروة المفاجئة ومسار الصراع مع اسرائيل والمد الطائفي ، وليتهما اضافا ايضا تهلهل الحدود الخارجية للنظام من خلال التموج في مقاييس الانتماء اليه . وهناك ايضا مطمح عدد من الدول المتوسطة خارج مصر بتكوين مواقع قوى محلية لها في جوارها المباشر جدا مما يلهيها عن العمل العربي الشامل . غير ان تحديا اساسيا يبدو غائبا عن ذهن الكاتبين ، ونلك مؤسف ، وهو هاجس الديمقراطية . ان الشعوب العربية المسحوقة تبدو اقل حماسا للفكرة العربية طالما ارتبطت هذه في العصر الحديث بأنظمة قمعية اكثر منها بأنظمة ليبرالية . لقد كونت « مصلحة الامة العربية » شعارا ساهم اكثر مما يلزم في تغطية قمع الشعوب العربية تحت ستار تأجيل طرح مسألة المشاركة الديمقراطية في الحكم « ريثما تزول اثار العدوان » . ان المهتمين بالنظام العربي لا بد وان يقروا ان عددا من الدول العربية الأقل حماسا للعمل العربي العام (تونس ولبنان) هي أيضا الأقطار التي لم يأخذ فيها القمع شكله الأقصى ، بل هي شهدت قدرا لا بأس به من الليبرالية . وتحمل الفكرة العربية ، شئنا ام أبينا ، حملا ثقيلا ، ثقل القمع الذي مارسته لسنين طوال وتمارسه أقطار تدعي انها الطليعة والقدوة في دعوتها لها .

من هنا يمكن صياغة الاشكاليات الرئيسية بصورة لا تتعارض مع ما ذكره الكاتبان ولو انه مختلف بعض الشيء عنه لنقول انها ثلاث . اولاها ما اسماه الكاتبان الطائفية وما نسميه تفكك المجتمعات العربية الداخلي على اسس طائفية او عشائرية وثانيهما يسميه الكاتبان الثروة المفاجئة لبعض الأقطار العربية ونضيف نشوء شوفينية جديدة عنيفة وعصبية تجاه العرب الآخرين في هذه الأقطار بل انقسام الأقطار العربية بين عالم ثالث غني دون تنمية وعالم رابع فقير دون تنمية . أما التحدي الثالث وهو بلا شك الأهم ، فهو تحدي الديمقراطية .

اما بعد فاننا ، مع كتاب د. هلال وجميل مطر ازاء قفزة نوعية في المقاربة العربية للعلاقات الدولية . يتساءل الكاتبان في مطلع كتابهما . هل بالامكان تطبيق مفاهيم غربية وغربية تحديدا لدراسة واقعنا ؟ ان دراستهما

---

(١٠) من العناصر الاساسية المكونة لقيمة هذا الكتاب ، نبذ الكاتبين بشكل متواصل لأطروحة سطحية للغاية تقول بالتغير الاوتوماتيكي للسياسة الاقليمية مع تغير نظام الحكم وقد عبر سمير امين عن موقف من هذا النوع في الصفحات الاولى من كتابه عن « الامة العربية » حين يقول دون اي تحفظ « ان السياسة الخارجية لبلد ما هي انعكاس لطبيعة السلطة » . ان تخطي الكاتبين لهذا النوع من المقولات السهلة أغنى كتابهما بتحليلات شديدة الدقة عن سياسات دول عربية مختلفة الأنظمة تتماثل توجهاتها او تتشابه فيها الانظمة وتتناقض خياراتها .

تشكل برأينا الجواب الكافي على ذلك . ان في استعمال المفردات الاجنبية لدى بعض الكتاب قدرا لا بأس به من التغريب والاستلاب . كما أن في قول البعض الاخر « ان الأوضاع العربية من الخصوصية بدرجة لا يمكن معها استعمال اي مفهوم صدر عن غيرها لدراستها » قدرا من الطفولية والتشنج الشوفيني . ان « النظام الاقليمي العربي » يشكل ككتاب مثلا يحتذى به لتطويع المفاهيم الأجنبية دون تغريب ولا طفولية بل مع الحرص على الأصالة والاستقلال . ولتطمينهما اكثر عن نجاح محاولتهما ، نذكرهما ، وهما بذلك اعلم منا دون شك ، ان الحضارات الواثقة من نفسها لا تخاف من استعارة المفاهيم بل العلوم من حضارات اخرى . بل ان العصر الذهبي في تاريخ العرب تزامن مع اغتراف نهم من حضارات الأغريق والفرس . لقد حان لنا أن نتملك ادوات البحث العلمي في مجال العلاقات الدولية وكتاب هلال ــ مطر فتح لهذا الباب على مصراعيه □

المؤتمر الاقليمي التحضيري لمؤتمر المرأة العالمي

دمشق ، ١٠ ــ ١٣ كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٩

ثريا عبيد الشريف *

طبيعة الاجتماع

« ان قضية المرأة في منطقة غربي آسيا(١) (المشرق العربي) هي قضية نصف المجتمع من الناحية الكمية متمثلة فيما يزيد عن ٦٥ مليون نسمة . وهي في نفس الوقت قضية المجتمع كله من الناحية الكيفية ، إذ أن مشاركة المرأة الفعالة في جهود التنمية انما تضيف موردا بشريا هائلا لمواجهة تحديات التقدم والتطوير لنوعية الحياة الانسانية للسكان في أقطار هذه المنطقة . وثم فان الايمان بضرورة تمكين المرأة من الاسهام في حياة مجتمعها ــ عطاء واخذا ــ على قدم المساواة مع الرجل ، قد استقر كضرورة من ضرورات التنمية هدفا ووسيلة » .

بهذه المقدمة يفتتح « برنامج العمل الاقليمي لمنطقة غربي آسيا للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام ، ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ » ، وبها أيضا يحدد المضمون الاساسي والهدف الرئيسي للاجتماع الاقليمي التحضيري الذي عقد في دمشق من ١٠ الى ١٣ كانون أول / ديسمبر ١٩٧٩ ، ضمن سلسلة الاجتماعات التي تعقد في اقاليم العالم المتخلفة تحضيرا لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي المرتقب

وجهت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) وسكرتارية مؤتمر ١٩٨٠ العالمي الدعوة لاعضاء اللجنة الاقتصادية للاشتراك في هذا الاجتماع الذي استضافته حكومة الجمهورية العربية السورية ــ هيئة تخطيط الدولة والاتحاد العام النسائي السوري ــ في دمشق . ولقد لبى الدعوة للمشاركة في هذا الاجتماع أربعة وثلاثون ممثلا من أعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية ، دولة البحرين ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، سلطنة عمان ، دولة

---

* مسؤولة برامج المرأة في اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا التابعة للامم المتحدة (الاكوا) وتمثل الاراء الواردة عن هذا البحث اراء الكاتبة ، ولا تعكس بالضرورة اراء المنظمة التى تعمل بها .

(١) تتألف منطقة غربى أسيا من دول الشرق العربي ومصر ، وبالتحديد تشمل كلا من : الاردن ،الامارات العربية المتحدة ،البحرين ، السعودية ، سوريا ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، جمهورية مصر العربية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الديمقراطية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . كذلك شارك في الاجتماع ممثلون عن الأمانة العامة لجماعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة العمل العربية ، إضافة الى ممثلين عن المنظمات الدولية الاتحاد النسائي العالمي الديمقراطي ، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وثائق الاجتماع

اعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أربع وثائق عمل أساسية وهي:

- التغيرات والاتجاهات الحديثة في وضع المرأة في منطقة غربي آسيا .
- برنامج العمل الاقليمي لمنطقة غربي آسيا للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ .
- الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية داخل وخارج الأرض المحتلة .
- الاجراءات الخاصة لمساعدة المرأة الفلسطينية .

وسوف نلخص أهم ما ورد في هذه الوثائق لأهميتها كوثائق علمية ذات طابع عام بالنسبة للقارىء :

وثيقة التغيرات والاتجاهات الحديثة في وضع المرأة في منطقة غربي آسيا

طرحت هذه الدراسة السمات والاتجاهات الرئيسية للتجارب والمحاولات الرسمية والاهلية لوضع القطاع النسائي في مكانته الاجتماعية والاقتصادية الصحيحة كعنصر بشري يشارك في بناء المجتمع ويستفيد من نتائج هذه المشاركة . يتكون الاتجاه الاول من جهود تتباين في نقطة البداية والمنطلقات والسياسات ، وكلها جهود مبعثرة لا بد وان توجه ضمن إطار موحد للخطط الانمائية في كل قطر . يتبلور الاتجاه الثاني في محاولات جدية لاعادة صياغة الجو الانمائي بصورة عامة بحيث يعطي أهمية أولية لسياسة تنمية الموارد البشرية ـ رجالا ونساء ـ مع الاهتمام الخاص بالمرأة عن طريق برامج محددة للاسراع في تطويرها كمورد بشري أساسي وللتوسع في مشاركتها كعنصر منتج ومستفيد من الجهود الانمائية الشاملة . ويتمثل الاتجاه الثالث في عملية تغيير مستمرة تهدف الى تعزيز الجهود التطوعية لتعبئة المرأة ودفعها للمشاركة في قضايا المجتمع بجهود ومسؤوليات وطنية تتبناها الدولة ومؤسساتها تخطيطا وتنفيذا . اما الاتجاه الرابع والاخير فينطوي على عملية تطوير اخرى تهدف الى خلق علاقة تكاملية من الأخذ والعطاء ـ فكرا وممارسة بين المرأة كمنتجة وكمستفيدة متساوية في الواجبات والحقوق مع الرجل .

وقد أثارت هذه الدراسة مناقشة مثمرة بين المشاركين ادت الى تحديد نقاط اساسية مرتبطة بكل أنواع الدراسات عن المرأة والتنمية:

أولا : مشكلة قلة المعلومات والاحصاءات وصعوبة جمع هذه المعلومات لتحليلها بطريقة منتظمة وعلمية . ومواجهة هذه المشكلة تتطلب الى جانب جمع المعلومات ، توحيد المصطلحات وتعريفها ، ووضع المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية الملائمة لظروف المجتمع العربي حتى يعطي صورة احصائية واضحة لهذا المجتمع ويسمح بالمقارنة المطلوبة بين دول المنطقة .

ثانيا : ناقش المشاركون قيمة العمل المنزلي للمرأة ، وضرورة اعتباره عملا منتجا

وانمائيا . وادخاله في الحسابات القومية لكل قطر . كذلك اكدوا على الأدوار المختلفة التي تقوم بها المرأة ، واعتبار دورها كأم مهمة وطنية وانمائية .

ثالثا : ناقش المشاركون مفهوم « تحرر المرأة » و « تحريرها الاقتصادي » وعلاقته بالاطار المجتمعي العربي ، وهنا ظهرت الحاجة لتوضيح مفهوم العمل النسائي ضمن الاطار الحضاري العربي الذي يلتزم بمقومات النضال القومي للحفاظ على الهوية العربية والتجديد الحضاري ، والذي يؤكد ان تحرر المرأة الاقتصادي لا يعني انسلاخها عن الرجل أو عن العلاقات والمسؤوليات الأسرية .

وثيقة برنامج العمل الاقليمي لدول غربي اسيا للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ :

يأتي هذا البرنامج كوثيقة مكملة ومفصلة « لخطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في منطقة غربي آسيا » . وهي الخطة التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها الخامسة في عمان تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٧ كمنطلقات استراتيجية لادماج المرأة في التنمية .

ارتكزت « خطة العمل الاقليمية » على واقع أحوال المرأة العربية وما ينبغي اتخاذه من سياسات وتشريعات وبرامج توفر للمرأة فرصة متكافئة مع الرجل للمشاركة الفعالة في صياغة الحاضر وصناعة المستقبل . وتأمل اللجنة الاقتصادية أن تكون الخطة « هادية لدول المنطقة فيما تبذله من خطط وبرامج قطرية ، وما تتعاون فيه من نشاطات اقليمية ، وفيما يمكن أن تقدمه منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية بناء على طلب تلك الحكومات من عون في أهداف عقد التنمية في المنطقة » . وطرحت « خطة العمل الاقليمية » مقترحات عمل في المجالات التالية وعلى المستوى الوطني : التخطيط والتنفيذ ، القانون ، التعليم ، والتدريب ، الاستخدام والعمالة ، خدمات الاسرة ورعايتها ، تكوين الأسرة والأحوال الشخصية ، تحسين أحوال المرأة الريفية والبدوية ، والمرأة الفلسطينية . إضافة الى ذلك ، اقترحت الادوار التي يمكن ان تقوم بها وسائل الاعلام والثقافة ، الجمعيات والتنظيمات النسائية والبحوث والدراسات . وافردت قسما بالعمل على الصعيد الاقليمي والدولي ، اقترحت فيه برامج للتعاون الاقليمي والدولي لتحقيق هدف ادماج المرأة في التنمية .

وضع هذا البرنامج الاقليمي اولويات استراتيجية مشتركة بين أقطار المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف كل قطر . وطرح الأولويات التالية :

(١) ـ الالتفات الى موقع المرأة ومقتضيات مشاركتها كمعيار من معايير التخطيط الوطني وأهدافه ومستلزماته .

(٢) ـ التركيز في إعداد المرأة وتدريبها على المهارات والمعارف المنتجة والمولدة للمداخيل .

(٣) ـ تنظيم الأجهزة الحكومية والاهلية القادرة على العمل المتكامل والمنسق في وضع وتنفيذ برامج المرأة .

(٤) ـ توسيع قاعدة المشاركة للمرأة في مختلف التنظيمات السياسية والحكومية والنقابية والأهلية وعلى مختلف المستويات الوطنية والمحلية .

(٥) ـ الوصول الى المرأة في البيئات الريفية والمناطق المنعزلة لتطوير مهاراتها وعاداتها واتجاهاتها وتمكينها من الاستفادة مما يتاح لها من فرص النمو الاجتماعي ومن وسائل الخدمات .

(٦) ـ خلق المناخ الفكري والثقافي والروحي

وتطوير ذهنية الرجل والمرأة مما يمهد الطريق للانطلاق وعدم التعثر في الجهود المبذولة لمشاركة المرأة في التنمية . ويستعان في ذلك ببرامج أجهزة الاعلام والثقافة ودور المثقفين والكتاب وعلماء الدين وغيرهم من عناصر التأثير الثقافي والفكري .

وثيقة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها : تتمثل أخطر العقبات في سبيل الاستقرار والتنمية في منطقة غربي آسيا في الاحتلال الاسرائيلي لأرض الشعب الفلسطيني ولاراضي دول في المنطقة ، وقد أكد « برنامج العمل الاقليمي » أن قضية تحرير الأرض والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني تعتبر القضية الجوهرية الأولى في هذه المنطقة بكامل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، وبكل ما تثقل به عاتق المجتمعات العربية من كلفة اقتصادية واجتماعية وبكل ما تلقيه على خطط التنمية من مسؤوليات وطنية وقومية ، فضلا عن كونها قد أصبحت قضية ملحة من قضايا المجتمع الدولي بكل تلك الابعاد والتبعات . ونظرا لاهمية القضية الفلسطينية في مقومات الوجود العربي، افرد بند خاص في جدول اعمال الاجتماع للمرأة الفلسطينية تنفيذا لاحدى مقترحات « خطة العمل الاقليمية » .

وتنطلق دراسة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية من أرضية الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني ومن تفاعل هذه الخلفية مع واقع المرأة الفلسطينية كامرأة تعيش ظروفا سياسية خاصة ، وامرأة عربية تشارك في كثير من قضايا المجتمع العربي. وفي هذا المجال حرصت هذه الدراسة المهمة على ان توضح ان الخصوصية التي تتميز بها الاوضاع الاجتماعية العامة للمرأة الفلسطينية ، انما تنبع اصلا من خصوصية « المسألة الفلسطينية » . وتكتسب بعدها الاضافي على أرضية تلك المسألة . وخصوصية « المسألة الفلسطينية » الوطنية تقوم على أرضية شمولية « القضية الفلسطينية » القومية .

ولفهم عملية التحول التي تفرض على الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، والمرأة الفلسطينية خاصة ، لا بد من النظر اليها على أساس أبعاد ثلاثة :

(أ) البعد الحضاري : فالمرأة الفلسطينية عربية ، يحكم تصرفها مجموع تقاليد أمتها وشعبها ، اجتماعية ودينية وغيرها .

(ب) البعد القومي : اذ ان انضمام المرأة الفلسطينية الى زوجها في خدمة الاقتصاد الصهيوني ، يزيد من قدرة العدو على الاستمرار في عدوانه على الشعب الفلسطيني والأمة العربية ، من جهة ، ويزيد في إضعاف مقومات الاقتصاد العربي المستقل ، وبالتالي تماسك المجتمع الفلسطيني ولو في إطاره الضيق ، من الجهة الأخرى .

(ج) البعد الطبقي : ان انتقال المرأة الفلسطينية وبأعداد كبيرة ، من عملها البيتي الى العمل الموسمي في المزارع ، أو مصانع النسيج ، أو الصناعات التحويلية ، لا يشكل خطوة الى الامام في تحسين موقعها في مجتمعها ، كما انه ، بعد اقتلاعها من موقعها في مجتمعها ، دون ان يوفر لها ضمانة العمل الدائم ، والتقدم فيه قد يتسبب في خلق المزيد من الأزمات لها في مجتمعها ، خاصة اذا اخذنا بالاعتبار البعدين السابقين .

ثم تنتهي الدراسة ، باستعراض المؤسسات الاجتماعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشرح

اهدافها وبرامجها ، حتى يمكن توجيه المساعدات من خلالها .

وثيقة الاجراءات الخاصة لمساعدة المرأة الفلسطينية

ترتبط هذه الوثيقة ارتباط عضويا بالوثيقة الثالثة لانها تمثل مشاريع محددة لمساعدة الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية خاصة على الاستمرار في النضال وعلى مواجهة أعباء البقاء اليومية . تحاول مقدمة هذه الوثيقة ابراز خصوصيات الشعب الفلسطيني من خلال إعادة تعريف مبادىء عقد الأمم المتحدة للمرأة ، المساواة والتنمية والسلام ، حسب أوضاع الشعب الفلسطيني واحتياجاته . ففي كل دول العالم ، تفترض هذه المبادىء وجود شعب على أرض وطنه ، متمتعا باستقلاله ، مشاركا في توجيه نظمه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اما الشعب الفلسطيني فلا يملك الأرض و بالتالي لا يملك الوطن ،

التوصيات الرئيسية للاجتماع

اعتمدت الوفود المشاركة التي تمثل اعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الوثائق الأربع الأساسية ، وقررت رفع « البرنامج الاقليمي للمرأة »و « الاجراءات الخاصة لمساعدة المرأة الفلسطينية » لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة . واختتمت تقريرها برفع توصية الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي يطلب منها « اتخاذ الاجراءات اللازمة لجعل اللغة العربية من بين لغات العمل الرسمية في المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، ١٩٨٠ ، ضمانا للاسهام الفعال لوفود الدول العربية المشاركة فيه » .

ووجه الاجتماع ست توصيات الى المؤتمر العالمي نفسه تنادي بالتالي .

(أ) تأييد جهود الامم المتحدة في سعيها لتغيير العلاقات الاقتصادية السائدة حاليا بين دول العالم الصناعي والعالم النامي في سبيل تأسيس نظام اقتصادي دولي جديد وما يتفرع عنه من تغييرات اجتماعية وثقافية وعلمية ، ومطالبتها بمواصلة الجهد الدائم لاقامة هذا النمط المنشود من العلاقات الدولية الذي يمثل اطارا أساسيا لمساهمة المرأة في الدول النامية في قضايا التنمية والسلام .

(ب) حث الدول الصناعية المتقدمة على زيادة اسهامها في مستلزمات التعاون الدولي عن طريق توفير المساعدات الفنية والمادية للدول النامية لتمكينها من الاسراع في تحقيق مقومات التنمية الذاتية وتمكينها من تعبئة طاقاتها البشرية وبخاصة الطاقات النسائية .

(ج) تنظيم ندوات عالمية واقليمية حول مشاركة المرأة في العمل السياسي وحركات التحرير وأثر ذلك على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .

(د) مناشدة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للقيام بدراسة شاملة لتحديد الاحتياجات الملحة للمرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة والبرامج الملائمة ، وذلك نظرا لظروف الاحتلال التي جعلت معظم قرارات المنظمات الدولية للقيام بمثل هذه الدراسات غير قابلة للتطبيق ، نتيجة لما تضعه سلطات الاحتلال من عوائق امام الخبراء أو اللجان المكلفة بمثل هذه المهمات .

(هـ) حث الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على ايلاء احتياجات المرأة اللبنانية عامة ، والمرأة في جنوب لبنان خاصة ، الاهتمام اللازم وذلك عن طريق دراسة الوسائل الكفيلة لمواجهة هذه الاحتياجات وما يمكن ان يوفر لمساعدتها من عون مالي ومادي وفني من مختلف مصادر المجتمع الدولي .

(و) تنظيم مؤتمر عالمي للمرأة في نهاية عام

١٩٨٥ لاستعراض وتقييم ما تم انجازه في ضوء مؤشرات محددة ووضع استراتيجية لمواجهة التحديات التي تواجه المرأة في سبيل تحقيق مبادىء المساواة والتنمية والسلام .

ملاحظات عامة حول الاجتماع

● لقد كان هذا الاجتماع مثمرا اذا انتهى الى إقرار وثيقتين أساسيتين تمثلان نوعا من الاستراتيجية العملية نحو دفع مفهوم مشاركة المرأة في التنمية خطوات متقدمة ، وما يستلزمه ذلك من اجراءات ونشاطات وبرامج تعتبر وسائل فعالة في تحقيق ذلك الهدف . لقد انتقلت وثيقة « برنامج العمل الاقليمي لادماج المرأة في التنمية » من مجرد وصف لأوضاع المرأة العربية وأحوالها وأسباب تخلفها في صناعة حاضر مجتمعها ومستقبله ، الى تحديد مجالات العمل واتجاهاته ، والى صياغة لمشروعات عملية يمكن تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة . كذلك بلورت وثيقة « الاجراءات الخاصة لمساعدة المرأة الفلسطينية » مثل هذه المجالات والاتجاهات والمشروعات بما يحدد إطارات العمل اللازمة لمساعدة المرأة الفلسطينية في مواجهة شؤونها الحياتية وتمكينها من الصمود والنضال في مواجهة العدو الصهيوني .

● وبرز من خلال النقاش داخل جلسات الاجتماع وخارجها أن بعض مفاهيم الحركة النسائية وما يرتبط بها من شعارات « تحرر المرأة وحريتها » ما تزال شعارات غير محددة المعالم غير مرتبطة بالواقع العيني لظروف المرأة العربية في مختلف الأقطار العربية ، وما تزال في معظم الأحوال شعارات «مثالية» لا تنطلق من واقع تحرك استراتيجية واضحة المعالم والمراحل أو تكتيك واع بالوسائل المناسبة والفعالة في مراحل اجتماعية أو زمنية معينة ، وهذا يقتضي بالضرورة العمل على مختلف الجبهات والمواقع المؤثرة سياسية وتشريعية وتخطيطية وتنفيذية ، وكذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والاعلامية وغيرها .

● لقد كانت بادرة قيمة أن يتمثل الرجل مع المرأة في مؤتمر يتعلق بقضايا المرأة . وقد جرى العرف في مثل هذه المؤتمرات أن تقتصر على تمثيل المرأة باعتبار أنها المسؤولة عن هذه القضايا ولا شك أن اشتراك الرجل في مناقشة قضايا المرأة أمر اساسي باعتبار ان قضاياها هي قضايا المجتمع كله من النواحي الكمية والكيفية . ولعله من الضروري أيضا ان تحرص المرأة نفسها ممثلة في التنظيمات النسائية أو في غيرها من الاجهزة على ان يتمثل الرجل معها في مناقشة قضاياها ، كما تتمثل معه في مناقشة القضايا المجتمعية العامة .

● لقد كانت وثيقة « الاجراءات الخاصة لمساعدة المرأة الفلسطينية» مجالا لمشاركة كافة الوفود مما يؤكد اعتبار القضية الفلسطينية قضية قومية . ولقد صادف مناقشة هذه الوثيقة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتعديل جدول أعمال المؤتمر العالمي للمرأة في نصف ١٩٨٠ وادخال بند خاص فيه عن « أثر الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها » . ولا شك ان وضع هذا البند على جدول أعمال المؤتمر يحمل الاقطار العربية التي سوف ترسل وفودها الى كوبنهاجن ، كما يحمل منظمة التحرير الفلسطينية بطبيعية الحال ، مسؤولية الاعداد لهذا البند من جدول الأعمال

● وأخيرا ، فانه اذا كانت قضية الكوادر النسائية وإعدادها وتدريبها مسألة هامة في تطوير أحوال المرأة العربية ، فقد اظهرت بعض الوفود من الاقطار العربية التي ما تزال في مرحلة البداية بالنسبة للتنظيمات النسائية كفاية واقتدارا في المناقشة ، وفي إدارة الجلسات مما يعتبر ظاهرة مشرفة للمرأة العربية ، □

المستقبل الاقتصادي*
للاقطار العربية النفطية

د . جورج قرم

مدرس الاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعتين اللبنانية واليسوعية .
من مؤلفاته المرتبطة بموضوع البحث : الاقتصاد العربي أمام التحدي .

ينظر عادة الى البلدان المصدرة للنفط كما لو أنها بلدان من مناجم الذهب الخالص ، وهبتها الآلهة منحة تسمح لها بأن تعيش في بحبوحة وفراغ وترف بلا نهاية . وطبقا لما يذهب إليه « أطلس البنك الدولي » السنوي فان بعض هذه البلدان تقع على قمة قائمة البلدان العشرة الاولى التي تتمتع بأعلى دخل فردي في العالم ، وهي تحتل مكانتها هذه دون أن تكون قد عانت كل آلام الثورة الصناعية . وقد انتشرت هذه الصورة على أوسع نطاق بين شعوب الغرب الى حد أنها باتت لا تخلق فحسب عداء تجاه البلدان المصدرة للنفط ، بل أصبحت هذه البلدان كبش فداء يلقي الجميع على عاتقه كل اخفاقات العالم الصناعي في ادارة انتاج الطاقة وتوزيعها ، بل ان هذه الصورة حالت أيضا دون أي تحليل للعوائق الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تواجه البلدان النفطية منذ أوائل السبعينات نظرا لاعتمادها على صادرات النفط .

والواقع أن على المرء ــ حين يتكلم عن أزمة الطاقة ــ أن لا يفكر من زاوية المشكلات التي تخلقها هذه الأزمة داخل اقتصاد البلدان الصناعية أو البلدان النامية غير النفطية ــ دون غيرها ــ إنما عليه أن يفكر بالقدر نفسه من زاوية ما تخلقه من مشكلات للبلدان المصدرة للنفط . فهذه البلدان تعاني في الحقيقة عددا من القيود المتشابكة ، محليا ودوليا ، الى حد أن الفرص التي يتيحها امتلاك النفط تتحول الى عوامل سلبية بالنسبة لأمانيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وكما تؤكد الى حد كبير اقتصاديات التخلف ــ فان التخصص في انتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية هو واحد من العوامل الرئيسية في وضع أسس تنظم الكثير من عوامل الاختلال التي يتصف بها الاقتصاد الأقل نموا ، وهو يشل كل الجهود لتصحيح مثل هذا الاختلال . ولقد أظهرت خبرة البلدان الاقل نموا في السنوات الثلاثين الماضية بجلاء أن خفض درجة تبعية الاقتصاد المحلي على تصدير المواد الأولية ، وتصحيح الاختلالات البنيوية التي تخلقها مثل هذه التبعية مهمة عسيرة للغاية لم يتمكن من انجازها بنجاح إلا عدد قليل من البلدان . وتزداد الصعوبة حينما تشكل المادة الأولية المصدرة مدخلا حيويا للبلدان الصناعية التي تملك أدوات قوية عديدة للتدخل في السياسات المحلية

* قدم هذا البحث الى ندوة اكسفورد ، حول الطاقة ، والتي عقدت من ٣ الى ١٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ ، تولت « المستقبل العربي » ترجمة البحث .

للبلدان المنتجة ، ابتداء من الضغط العسكري أو التهديد باستخدام القوة العسكرية الى عمليات التلاعب بأسعار العملات التي يمكن أن تؤثر على عائدات التصدير ، أو فرض الحظر على توفير مواد حيوية للبلد المصدر .

وبايجاز ، فان الاعتماد على تصدير مادة أولية استراتيجية واحدة لتأمين نمو اجتماعي واقتصادي متوازن ، يشكل اليوم تحديا هائلا للبلدان المصدرة للنفط ، وهو تحد نادرا ما يجري تحليله أو وضعه محل الاهتمام . أما الجو الانفعالي الذي يحيط في الغرب كل جوانب ما يسمى بأزمة الطاقة فانه بلغ حدا حال دون كل تناول سليم للمستقبل الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط . وهو بهذا يسهم في الحيلولة دون اجراء مناقشة واسعة للقضايا المشحونة بالخطر ، حيث ان لدى الأجهزة الحكومية المختلفة ميلا طبيعيا نحو الحفاظ على الوضع الراهن في سياساتهم المحلية والخارجية من أجل تفادي زعزعة التوازن الذي يوصف بأنه توازن غير مستقر تماما .

مع ذلك يتعين على المرء ان يلاحظ أن فرصا كبيرة قد ضاعت خلال السنوات القليلة الماضية حينما قبلت البلدان الصناعية ــ وان يكن عن كره منها ــ فكرة الربط بين مشكلات النفط وتحسين أداء العلاقات الاقتصادية الدولية ، حتى يمكن ايجاد بعض العلاج الجدي للتخفيف من آلام البلدان الأقل نموا التي تتولد عن تأثيرات مشوهة مختلفة تقع على اقتصادياتها المحلية تحت وطأة قوة البلدان الصناعية والشركات المتعددة الجنسية. وفي هذا الجانب فان حوار الشمال والجنوب لم يؤد دوره . لقد نجح العالم الصناعي في تفادي معالجة كل المسائل المهمة المتعلقة بالاهتمام المشترك بين جميع البلدان الأقل نموا كالتوصل الى اتفاقية عامة لتحقيق الاستقرار في أسعار المواد الخام ، وكاصلاح النظام النقدي الدولي بما يحفظ قيمة الأرصدة النقدية الخارجية التي تملكها البلدان الأقل نموا ، وكايجاد سبل لتأمين نقل حقيقي للتكنولوجيا الى هذه البلدان . لقد كانت النتيجة التي أسفر عنها حوار الشمال والجنوب ــ في التحليل النهائي ــ هي فتح الطريق أمام التناقضات بين البلدان الأقل نموا، النفطية منها وغير النفطية ، بــدلا من الدخول في مناقشة جدية لمشكلات الطاقة والمشكلات الأخرى المتعلقة بالتنمية . وقد ثبت هذا بالدليل الواضح في الاجتماع الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مانيلا ، حيث أصاب الشلل المناقشات لعدة أيام بفعل التعارض بين البلدان الأقل نموا ــ النفطية وغير النفطية .

واليوم تجد البلدان المصدرة للنفط نفسها مرة أخرى معزولة وخاضعة لضغوط قوية عدة ، تزيد من القيود المحلية والاقليمية والدولية المفروضة عليها ، اذ ينظر الى النفط كمادة على درجة عالية من الأهمية الاستراتيجية بحيث لا يمكن لمنتجيه التصرف به بحرية دون تعريض السلام العالمي للخطر .

في إطار مثل هذه المعطيات ينبغي النظر الى التحدي الذي تواجهه البلدان المصدرة للنفط وكما سنرى فان التوازن ــ الذي يميل ميلا شديدا لغير صالح مصدري النفط ــ بين القيود والفرص يمكن أن يميل بشدة الى جعل مواجهة هذا التحدي هدفا يكاد يكون مستحيلا في الاطار الراهن لسياسات النمو الاقتصادي الدولية . وسيكشف تحليلنا هذا في الأساس أن الفرص التي تظهر في بيئة أقل نموا قد تتحول سريعا الى قيود جديدة ، مما يزيد عوامل الاختلال في الاقتصاد المحلي ، في حين لا تكون القيود التقليدية على النمو الاقتصادي الحقيقي قد رفعت بطريقة فعالة عن عاتق المجتمع ، والواقع الذي يعيش فيه ،ففي حالة البلدان المصدرة للنفط ،نلحظ أن هذه الفرص نفسها التي يخلقها تدفق النفط المصدر هي التي تزيد من وطأة القيود القائمة بالفعل على الاقتصاديات المحلية . ولن تؤدي

الزيادة الأخيرة في عائدات النفط الى تغيير أساسي في هذا الوضع ، إنما قد تؤدي ـ على النقيض من ذلك ـ الى تشديد القيود في المدى الطويل ، اذا لم يتغير مستوى الأداء الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

فلنحاول الان أن نفحص الكيفية التي يعمل بها دولاب هذه الحركة المنتظمة (الميكانيزم) بأن ننظر الى العوامل المختلفة التي تعتبر ـ في العادة ـ فرصا . وسنناقش ـ على التوالي ـ ثلاث نقاط أساسية : التصرف بالطاقة ، التصرف بالنقد الأجنبي سواء كتراكم في الفوائض المالية أو كأداة للتعجيل بنقل التكنولوجيا ، والزيادة في النفوذ الاقليمي والدولي .

١ ـ التصرف بالطاقة

يقوم العالم الصناعي الحديث على الطاقة . فبدون الطاقة تتوقف الآلة الصناعية الحالية في العالم الغربي و في البلدان الاشتراكية الصناعية . بل الواقع أنه ليست الصناعة وحدها التي تتوقف بدون الطاقة ، انما تهبط الانتاجية الزراعية أيضا في البلدان الغربية هبوطا ذريعا نظرا للأهمية القصوى لمدخلات الطاقة المختلفة في الميكنة الزراعية الحديثة . هكذا فان أي بلد يتمتع بفرصة الحصول في يسر على مصادر للطاقة في المرحلة الحالية من التطور التكنولوجي انما يعد من المتمتعين بحيازة عامل ايجابي كبير في النمو الاقتصادي . ويصبح هذا فيما يهم البلدان الصناعية المكتملة النمو ، لأن باستطاعة هذه البلدان أن تستخدم استخداما كاملا مصادرها من الطاقة لتشغيل الآلة الصناعية والقطاع الزراعي المتعطشين الى الطاقة . أما بالنسبة لبلد آخر في مرحلة تصنيع مبكرة فلا حاجة به في الأمد القصير الى كميات ضخمة للطاقة . فالسلوك الاقتصادي المنطقي لمثل هذا البلد ـ في حالة امتلاكه مصادر رخيصة للطاقة و في السياق الراهن للنقص العالمي في الطاقة ـ سيكون هو حفظ الطاقة لأطول وقت ممكن حتى تبقى الطاقة متاحة محليا بكلفة رخيصة حينما يكون القطاع الصناعي قد نضج ويحتاج آنذاك الى كميات ضخمة من الطاقة لتشغيله .

مع ذلك فان السلوك الحالي للبلدان المصدرة للنفط لا يسير في هذا الدرب . ان صادرات النفط من « منظمة الأقطار المصدرة للنفط » (الأوبك) ـ التي تتراوح بين ٢٧ الى ٣٠ مليون برميل يوميا ـ تمثل ما يقرب من ٩٠٪ من الانتاج الكلي . وهذه النسبة تعد سلبية لأقصى درجة بالنسبة لاحتمالات مستقبل التصنيع والتحديث الزراعي لبلدان « الأوبك » . فتعداد سكان بلدان « الأوبك » يبلغ في مجموعه ٣٠٥ ملايين نسمة ، أي أكثر من تعداد سكان الولايات المتحدة بنحو ٩٠ مليون نسمة . فاذا افترضنا أن هؤلاء السكان سيزيدون بمعدل ٢,٣٪ سنويا في المتوسط فان التعداد سيصل الى ٤٩١ مليون نسمة بعد ٢٠ عاما أي الى أكثر من ضعف تعداد سكان الولايات المتحدة في الوقت الحاضر . فاذا كان هؤلاء السكان سيستهلكون بحلول هذا الوقت نصف استهلاك الطاقة الأميركي الحالي ـ الأمر الذي يعني أنهم يكونون قد بلغوا أقل من ربع مستوى الاستهلاك الأميركي من حيث نصيب الفرد الواحد في العام ١٩٧٨ ـ فانهم سيحتاجون لأكثر من ١٧ مليون برميل يوميا . ومن المشكوك فيه أن مثل هذه الاحتياجات المحلية المستقبلية تتواءم مع المستوى الراهن من الانتاج ونسبة الصادرات الى الانتاج ، بالنظر الى الاحتياطيات المؤكدة والتكاليف المتزايدة التي ينطوي عليها توسيع قدرات الانتاج . والحقيقة أن انتاجا بمثل هذا المعدل يعني اليوم جلب تكاليف متزايدة لتوفير الطاقة اللازمة للاحتياجات الصناعية والزراعية المحلية . وهكذا فان بلدان « الأوبك » ربما تكون اليوم بصدد فقد أو إهدار أفضل فرصها للتنمية في القرن القادم ، اي أنها تتصرف بمصادر طاقة رخيصة لتبني آلة

صناعية وقطاعا زراعيا كافيين وقادرين على المنافسة ، وعلى سد الفجوة الاقتصادية الهائلة القائمة فعلا بين مستوى تنميتها ومستوى تنمية العالم الصناعي . ويتعين أن نضيف هنا أن منطق بلدان « الأوبك » كان ينبغي أن يكون التخطيط لصادراتها من النفط والغاز ليس فقط في ضوء احتياجاتها المحلية ، إنما أيضا في ضوء احتياجات البلدان المجاورة لها . ذلك أنه لا يمكن لبلد ما أن يحقق وحده بسهولة نموا معتمدا على النفس ، اذا بقيت جاراته في حالة تخلف وجمود . ومع ذلك لم يول هذا الأمر الاهتمام الذي يستحقه ، على الرغم من أنه قد يثبت في بعض الحالات ــ كما في حالة الغاز الطبيعي ــ أن الاستثمارات المحلية اللازمة لتوزيع اقليمي ستكون أقل كلفة من الاستثمارات اللازمة لتصدير ونقل الطاقة من بلدان « الأوبك » الى البلدان الصناعية .

مع ذلك سيكون من الصعب أن نتصور أن باستطاعة بلدان « الأوبك » أن تنفذ سياسة لاستخدام مصادر الطاقة في حدها الأفضل محليا واقليميا داخل اطار استراتيجية طويلة الأجل للسنوات الخمسين التالية ، استراتيجية للتصنيع والتحديث الزراعي قادرة ذاتيا على التواصل * متوجهة الى الداخل ** . وعلى الرغم من أن تنفيذ استراتيجية طويلة الأجل كهذه هو وحده الذي يمكن أن يمنع تكرار التخلف في بلدان « الأوبك » خلال القرن التالي ، فان عوامل كثيرة تقاوم هذه الامكانية التي تستلزم بالضرورة خفضا كبيرا في المعدل الراهن لصادرات الطاقة ، وهو معدل غير موات لتنمية هذه البلدان في المدى الطويل .. ويمكن اجمال هذا في عاملين :

أولا : ان الضغوط من البلدان الصناعية ستصبح غير محتملة في حالة حدوث انخفاض شديد في معدل الصادرات من شأنه أن يؤدي الى نسبة أكثر معقولية من الاستهلاك المحلي الى الصادرات . فنسبة واحد الى خمسة ــ مثلا ــ وهي نسبة عالية بالفعل ــ من شأنها أن تسمح فقط بصادرات عند مستوى ١٥ مليون برميل يوميا . ويمكن أن يعد مثل هذا التخفيض « مبررا للحرب »*** من جانب البلدان المستوردة للنفط ، ويمكن ان يثير وضعا دوليا متفجرا .

ثانيا : ان كثيرا من بلدان « الأوبك » قد نفذ خططا طموحة للتنمية ، وقد رفعت هذه الخطط قدرات هذه البلدان على الانفاق على التكنولوجيا والسلع ، حتى أن أي تخفيض في صادرات النفط يمكن أن يؤثر مباشرة على الاقتصاد المحلي ، حتى العربية السعودية ــ التي كان يعتقد قبل سنوات قليلة انها غير قادرة على استخدام معظم عائداتها النفطية ــ وصلت الان الى مقدرة على الانفاق تبلغ نحو ٧٠٪ من عائداتها النفطية الضخمة . فالميزانية السعودية التي جنت أقل من ٣ مليارات دولار في العام ١٩٧٢ أصبحت الان ٤٧ مليارا ، وضغط الانفاق المالي الذي طرأ على تنفيذ ميزانية السنة الماضية ، التي بلغت ٤٨,٥ مليار دولار ، انما يدل على أن الانفاق الفعلي يتصف ــ على النقيض من السنوات السابقة ــ بميل الى تجاوز المخصصات (الاعتمادات) . وقد زادت هذه المقدرة على الانفاق زيادة مثيرة في خلال فترة خمس سنوات نظرا للقيود الحالية التي تنطوي عليها آليات نقل التكنولوجيا ، وهو ما سنتعرض له في مرحلة لاحقة . وكما سنرى فانه ليس من الواضح أن مثل هذا التطور سيكون لمصلحة البلدان المصدرة للنفط في الأمد البعيد .

٢ ــ التصرف بالعملات الأجنبية

يتعين أن يكون امتلاك العملات الأجنبية الفرصة الثانية التي تتمتع بها بلدان « الأوبك »

---

* Self-sustained ** Inward looking *** Casus belli

بدرجات مختلفة وفقا للقدرة الانتاجية وتعداد السكان ، ومساحة الاقليم . ولغرض هذا التحليل يمكننا أن نقسم أعضاء « الأوبك » الى مجموعتين : مجموعة تراكم فوائض من العملات الأجنبية ، وهي محكومة بأن تفعل ذلك لتلبية حاجات البلدان الصناعية من الطاقة ، وهذه هي بلدان « الأوبك » ذات التعداد السكاني والمساحة الاقليمية الضئيلة الى حد لا يمكنها من رفع قدرتها على الانفاق بالعملات الأجنبية فوق مستوى محدد . وهي لا تملك بديلا عن تراكم الأرصدة المالية الأجنبية التي تحاول أن تديرها على أفضل وجه ممكن بهدف التقليل من أثر تذبذب قيمة العملات ومعدل التضخم . ومن البلدان التي تقع في هذا الموضع قطر ، أبو ظبي (الامارات العربية) والكويت . أما المجموعة الأخرى فتتألف من البلدان القادرة على توسيع قدرتها على الانفاق على السلع والخدمات،نظرا لاحتياجات سكانها الكثيرين ومساحتها الكبيرة ، أو أيهما ، حتى أن تراكم الفوائض ــ اذا كان لمثل هذا التراكم وجود ــ لن يكون إلا ظاهرة مؤقتة . ونظرا الى ما قلناه بشأن السعودية ، من الصعب ان نصنف هذا البلد في واحدة من هاتين المجموعتين ، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار القدرة الكامنة الكبيرة على تكييف معدل الانتاج النفطي . إنما من المهم أن نلاحظ ان السعودية قد تراكم لديها فيما بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٧٧ مبالغ هامة من الأرصدة الأجنبية ، بلغت ٦٠ مليارا من الدولارات في نهاية العام ١٩٧٨ ، على الرغم من أن قدراتها على الانفاق في الوقت الحاضر ــ وحتى آخر زيادة في أسعار النفط ــ تنمو الى ما يقرب من عائداتها النفطية . وينبغي أن يقارن هذا الرقم بالاحتياطيات الاولية التي تملكها ألمانيا الغربية ــ والتي تبلغ في الوقت ذاته ــ ٥٤ مليار دولار ، بينما الموجودات الخارجية الاجمالية ــ بما فيها تلك الداخلة في النظام المصرفي ــ كانت تبلغ ٧١ مليارا مقابل ٦٢,٤ مليارا لدى العربية السعودية .

فلندرس الان الفرص والقيود التي تواجه كلا من مجموعتي دول « الأوبك » . أولئك الذين لا يملكون بديلا عن تراكم الفوائض المالية من ناحية ، واولئك الذين يستخدمون عائداتهم النفطية لدعم نقل متسارع للتكنولوجيا ، من ناحية أخرى .

(أ) تراكم الفوائض المالية

لما كان النظام النقدي الدولي قد فقد قاعدته الذهبية،فان قيمة أي تراكم من السيولة الدولية لم يعد يرتبط بأية قيمة حقيقية . وكما هو معروف ، لا تملك بلدان « الأوبك » ــ وبصورة عامة البلدان الأقل نموا ــ كميات مهمة من الذهب ، انما هي تملك ــ على التوالي ــ ٣,٥٥٪ و٩,١٢٪ من الموجودات الذهبية الرسمية (البلدان الإشتراكية مستبعدة) . ومع ارتفاع سعر الذهب تتمتع البلدان الصناعية بزيادة هائلة في قيمة المحتوى الذهبي لموجوداتها الخارجية ، بينما بلدان « الأوبك » المضطرة للاحتفاظ بكميات ضخمة من الدولار الأميركي تتحمل خسائر فادحة . أكثر من هذا فان أي ضعف يصيب الدولار الأميركي سيؤدي الى رفع سعر الذهب . فعند المستوى (الحالي) لسعر الذهب* بلغت القيمة السوقية للأصول الذهبية التي تملكها البلدان الصناعية أكثر من ٣٠٠ مليار دولار مقابل ٣٠ مليارا للدول الأقل نموا ، منها ١١,٥ مليارا لبلدان « الأوبك » .

صحيح أن الكميات التي يتم الاحتفاظ بها من الدولار الأميركي منذ أوائل السبعينات قد ولدت فوائد تتراوح بين ٦٪ و١٢٪ ، ولكن من زاوية الحفاظ على تدفق من الايرادات المستقرة ينبغي أن يكون معدل الفائدة أعلى من معدل تناقص القوة الشرائية للدولار الأميركي داخل الاقتصاد الأميركي ، أو

---

* ٣٠٠ دولار عند كتابة هذه السطور.

ازاء السلع والخدمات المنتجة في بلدان صناعية أخرى . وعلى الرغم من عدم توفر احصاءات تفصيلية فانه مما لا شك فيه أنه منذ أوائل السبعينات ظل معدل تناقص قيمة الدولار أكبر بكثير من أي ايراد نشأ عن فائدة تولدت عن الايداعات الدولارية . وفي هذا الصدد من المهم أن نلاحظ أن مبلغا قدره ٣٥ دولارا ويكسب منذ العام ١٩٧٠ متوسط فائدة مركبة معدلها ٥ ,٨٪ سنويا لن يتجاوز ٢٢ ,٦٧ دولارا في العام ١٩٧٨ ، بينما أونصة واحدة من الذهب تم شراؤها في العام ١٩٧٠ بسعر ٣٥ دولارا تبلغ قيمتها اليوم ٣٠٠ دولار(*) ، أي أن سعر فائدة مركبة ٣١٪ سنويا على الدولار كان لازما لتحقيق هذه الزيادة .

تبرهن هذه الأمثلة القليلة على أن تراكم الفوائض المالية داخل النظام النقدي الدولي الراهن لا يمثل فرصة حقيقية . فان تبادل موجود عيني بكميات محدودة ـ خاصة اذا كانت له أهمية استراتيجية وقيمة دولية نامية ـ مقابل أصول مالية ذات قيمة متذبذبة ومعدل مردود أقل من معدل تناقص القوة الشرائية لمثل هذه الأصول ، لا يمثل بأي حال فرصة ، انما هو يمثل خسارة صافية في الثروة القومية للبلدان المصدرة للنفط .

بالاضافة الى هذا فان تركيز هذه الأصول المالية في عدد قليل من البلدان الصناعية ، سواء كودائع أو استثمارات في المجال العقاري ، للحد من تناقص قيمة الأصول الأجنبية ، يشكل قيدا شديد الوطأة ، فهو يربط ـ اقتصاديا وسياسيا ـ مصير البلدان المصدرة للنفط التي تراكم فوائض مالية ـ بمصير البلدان الصناعية المستوردة ، بينما لا يوجد أي توازن من أي نوع بين قوة الأولى وقوة الأخيرة . وفي حالة تناقض المصلحة السياسية أو الاقتصادية مع دولة أو عـددمن الدول المستوردة ، فان هذا التراكم من الأصول المالية وتركيزه يمكن أن يثبت كونه أشد القيود قسوة . ولا شك ان هذا القيد يمارس فعليا في العلاقات بين البلدان الغربية ـ وخاصة الولايات المتحدة ـ والبلدان الخليجية .

ولا بديل لدى بعض بلدان « الأوبك » عن تراكم الأصول المالية الأجنبية ، بالنظر الى احتياجات البلدان الصناعية من الطاقة وارتفاع سعر النفط من ناحية ، وغياب تنمية اقتصادية متكاملة على الصعيد الاقليمي من ناحية أخرى . فقد كان من شأن هذه التنمية الاقليمية المتكاملة ان تتيح استخدام الثروة النفطية اقليميا ، وأن تبلغ هكذا الحد الأقصى لتأثيره ، بدلا من اعادة تصدير ناتج هذه الثروة الى البلدان الصناعية في صورة أصول مالية ليست لها قيمة حقيقية ثابتة . وينبع انعدام التكامل الاقتصادي الاقليمي من حالة التخلف في المنطقة التي تحيط ببلدان « الأوبك » بأسرها ، حتى ليبدو استثمار الأرصدة بالعملات الأجنبية في العالم الصناعي أكثر أمانا ، خاصة وأنه ينظر الى البلدان الغربية ـ بطبيعة الحال ـ في هذا السياق على أنها أوثق مصدر للتكنولوجيا الحديثة وللسلع الاستهلاكية الأكثر تقدما . ويسهم هذا الوضع في تثبيت حالة التبعية التي تميز البلدان الأقل نموا ، وهو بالطبع مصدر له تأثير محبط للغاية على دعم التنمية الصناعية ذات الاهتمام الداخلي ، وهي تنمية لا يمكن أن تنجح الا اذا كانت مندمجةفي اطار اقليمي. أما الصناعات القليلة التي يجري تطويرها في بلدان « الأوبك » هذه ، فانها في الحقيقة تعزز تبعية هذه البلدان ، لأنها موجهة بصورة تكاد تكون تامة نحو الصادرات الى السوق الدولية .

أما بلدان « الأوبك » التي تتمتع بعدد كبير من السكان ومساحة اقليمية واسعة ، أو أيهما ،

(*) بلغت قيمة الأونصة الواحدة من الذهب عند اعداد هذا البحث للنشر في **المستقبل العربي** أكثر من ضعف هذا الرقم . فوصلت إلى ٦٣٧ دولار (٨/١/١٩٨٠) .

فهي لا تراكم كميات ضخمة من الأرصدة الأجنبية ، بل أن بعضها من المقترضين المدينين في الأسواق المالية الدولية . فعائدات النفط لدى هذه البلدان مكرسة للتعجيل بمسار التحديث ، أي تشييد بنى تحتيه ، ومواجهة المعدل المرتفع للتمدين ودعم التصنيع لتأمين العمالة للعدد المتزايد من السكان العاملين . وبايجاز ، يمكننا القول ان الأصول المالية تستخدم كأداة لدعم النقل السريع للتكنولوجيا ، حيث أن معظم عائدات النفط مكرس لاستيراد تكنولوجيا أجنبية في صورة سلع وخدمات .

(ب) العائدات النفطية ونقل التكنولوجيا

يخضع النمط الراهن لنقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية الى البلدان الأقل نموا لمزيد ومزيد من النقد في التحليلات والدراسات الانمائية الصادرة مؤخرا :

أولا : أظهرت دراسات عديدة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أهمية التكاليف الفائضة التي تضطر البلدان الأقل نموا لتحملها حينما تتعامل مع الشركات المتعددة الجنسية(١) . فبالاضافة الى الأعباء المالية للبراءات والتراخيص (الأتون) والممارسات التجارية المقيدة المختلفة التي تفرض على مستخدم هذه البراءات والتراخيص ، فان عملية المغالاة في تحديد أسعار واردات المنتجات الوسيطة والتجهيزات تزداد انتشارا . وتفيد النتائج التي توصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ــ وهي نتائج كانت بصفة عارضة مبنية على عينة من عدد قليل من البلدان الأقل نموا والتي قدمت معلومات كافية عن الاجراءات التي تتبعها لاستيراد التكنولوجيا ــ ان التكاليف المباشرة التي ينطوي عليها نقل التكنولوجيا (أي المدفوعات مقابل البراءات والتراخيص والخبرة وغيرها من الخدمات التقنية) بلغت ١,٥ مليار دولار سنويا في العام ١٩٦٨ . وكان هذا يمثل ٠,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الأقل نموا و٤,٥٪ من قيمة صادراتها . ومع ذلك فان الدراسة تظهر ان معدل الزيادة في هذه المدفوعات ــ طبقا للبلدان المختلفة التي غطتها الدراسة ــ كان أعلى بين مرة الى ٦ مرات من معدل زيادة الانتاج الصناعي المحلي ، وأعلى مرة الى ٤ مرات من معدل الزيادة في الناتج

---

(١) للاطلاع على قليل من الدراسات المتعلقة بهذا الشأن انظر .

UNCTAD, **Transfer of Technology,** TD/160 (New York: United Nations, 1971-1972).

Idem, **Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to Developing Countries A Study by the UNCTAD Secreteriat,** TD/B/Ac. 11/9 (New York: United Nations, 1972).

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology to Developing Countries Report by the UNCTAD Secreteriat,** TD/B/AC. 11/10 (New York: United Nations, 1975).

بعض دراسات الحالات الحديثة حول الدول الاقل نموا تشمل .

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology: A Case Study of Spain,** TD/B/AC. 11/17 (New York: United Nations, 1974).

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology: A Case Study of Hungary,** TD/B/AC. 11/18 (New York: United Nations, 1974).

Idem, **Major Issues From the Transfer of Technology: A Case Study of Chile,** TD-B/AC. 11/20 (New York: United Nations, 1974).

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology: A Case Study of Ethiopia,** TD-B-AC. 11/21 (New York: United Nations, 1974).

Idem, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology: A Case Study of Srilanka,** TD/B-AC. 6/6 (New York: United Nations, 1975).

المحلي الاجمالي . كذلك كان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد قدر انه بنهاية السبعينات يمكن ان تصل هذه المدفوعات الى ٩ مليارات دولار ، لتمثل ١٥٪ من قيمة صادرات البلدان الأقل نموا . وقد وضع هذا التقرير قبل حدوث التضخم الراهن الذي دفع بأسعار التجهيزات ومرتبات المساعدين التقنيين الى مستوى عال جدا(٢) .

وبالاضافة الى هذه التكاليف يتعين على المرء أن يأخذ في الحسبان التكاليف الهندسية النوعية وتكاليف البحوث والانماء المرتبطة بحل مشكلات غير متوقعة والتكيف مع او تعديل التكنولوجيا ، وتكاليف التدريبات التي تسبق بدء العمل، وتكاليف التصنيع الزائد عن الحاجة في المرحلة المبدئية لتحقيق الأداء المطابق للمواصفات . فهذه كلها تكاليف نقل لا تتجسد في سعر التجهيزات أو تكاليف التصميم الهندسي التفصيلي للمصنع ، ولا للمشروع(٣) . وقد أظهرت معلومات مبنية على عينة من ست وعشرين عملية نقل تكنولوجيا دولية في فترة أخيرة في مجالي البتروكيمياويات والآلات ان تكاليف عمليات النقل هذه بلغت في المتوسط نسبة ١٩٪ من تكاليف المشروع (من ٢٪ الى ٥٩٪ حسب المشروعات)(٤) .

أما التكاليف غير المباشرة التي أشرنا اليها قبلا ، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بنقل التكنولوجيا ، فلا يمكن تقديرها . ومع ذلك فان الاستقصاءات لكل بلد على حدة تبين أن المغالاة في أسعار المنتجات الوسيطة يمكن أن تصل الى نسبة ١٦٦٩٪ كما في حالة الصناعات الدوائية في المكسيك(٥) . وبالاضافة الى هذا فان الخسائر غير المباشرة التي تنشأ عن فرض قيود على حرية المرخص له في تصدير السلع المصنعة ينبغي ان تؤخذ في الحساب . يضاف الى هذا أن تحويل الأرباح يشكل تكلفة أخرى غير مباشرة تمثل تدفقا حاليا مهما للغاية من البلدان الأقل نموا الى البلدان الصناعية . وينبغي أن تضاف هذه الأموال الخارجة الى الأموال الأخرى المتدفقة الى الخارج نتيجة نقل التكنولوجيا .

والمدفوعات الخارجية بمقتضى اتفاقيات المساعدة التقنية التي تبرم بواسطة عقود توظيف فردية مع أجانب يعيشون خارج أوطانهم،هي البند الأخير الذي ينبغي أن يدرج في التدفقات المالية الخارجية التي ينطوي عليها نقل التكنولوجيا . وهنا أيضا لا توجد معلومات متوفرة ، لأن مثل هذه التكاليف

---

(٢) انظر . UNCTAD, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology to Developing Countries Report by the UNCTAD Secreteriat.**
و Idem, **Transfer of Technology.**

(٣) D. J. Teece, «Technology Transfer by Multinational Firms: The Resource Cost of transferring Technological Know-How,» **The Economic Journal,** v. 87, 1977, pp. 242-261.

(٤) Ibid.

(٥) References in various documents mentioned in note (1) p. 10. For pharmaceuticals in particulas, see:

UNCTAD, **Major Issues Arising From the Transfer of Technology to Developing Contries: A Case Study of the pharmaceutical Industry,** TD- B- C. 6-4 (New York: United Nations, 1975).

و

C. V. Vaitsos Bargaining and the Distribution of Returns in the Purchase of Technology by Developing Countries, in **Underdevelopment and Development,** ed. M. Bernstein (Harmandsworth: Penguin, 1973).

ليست مسجلة دائما في ميزان المدفوعات ، وهي عندما تسجل تجمع مع بنود أخرى في ميزان التحويلات والخدمات(٦) .

كل هذه التكاليف المضافة تنعكس في الزيادة الباهظة في عبء استيراد الخدمات لمعظم البلدان الأقل نموا ، وخاصة منها بلدان « الأوبك » . والحقيقة أنه بين العام ١٩٧٠ و١٩٧٧ ارتفعت قيمة فاتورة الخدمات المستوردة الى ٢٦ من البلدان الأقل نموا ، وبينها دول « الأوبك » ، من ١٥ مليار دولار الى ٧٣,٣ مليار دولار ، أي بزيادة بنحوخمسة أمثال . وبالنسبة لبلدان « الأوبك » مثلت هذه الخدمات زيادة من ٧,٩ مليار دولار في العام ١٩٧٠ الى ٤٤ مليارا في العام ١٩٧٧ ، أي فاتورة خدمات مستوردة ترتفع بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢٨٪ (انظر الجدول المرفق) . وينبغي ألا يغفل المرء عن وضع هذه الأرقام في الحساب عند الكلام عن الفاتورة النفطية للبلدان الصناعية .

ثانيا : يتضح أكثر وأكثر أن النمط الراهن لنقل التكنولوجيا ــ سواء في صورة عقد تلزيم تام التجهيز (المفتاح باليد) أو في صورة مشروع مشترك ــ ليست فقط مصدر تبعية تقنية زائدة للشركات المتعددة الجنسية ، انما هي أيضا تشل بزوغ القدرات الهندسية المحلية . أليس غريبا مثلا أن بعض بلدان « الأوبك » التي يتدفق النفط منها من نحو نصف قرن للآن لم تنجح بعد في تهيئة قدرات هندسية مرضية في مجال النفط والصناعات المرتبطة به ؟ ! ان امتلاك الطاقة بدون هذه القدرات يضع قيودا ضاغطة تشل حركة عدد من مرافق الاقتصاد المحلي ، وأفضل ما يمكن تحقيقه هو الوصول بالمصادر المالية المتولدة عن القطاع النفطي الى حدها الأقصى . وتميل هذه المصادر المالية ــ حينما تنفق مبالغ طائلة على نقل التكنولوجيا ــ كما هو الحاصل الان ــ الى زيادة اعتماد البلدان المعنية على السلع والخدمات المستوردة . والحقيقة أن سهولة الحصول على النقد الأجنبي ــ نسبيا ــ تشجع على حالة الاعتماد على التكنولوجيا المستعارة والمتاحة فورا . وكما كتب أحد الأساتذة « ان التعلم عن طريق العمل يتحول الى تعلم عن طريق المشاهدة »(٧) . وتشكل هذه السهولة في الحصول على التكنولوجيا احباطا لدعم القدرات المحلية في مجال التكنولوجيا والبحوث والتطوير ، وتخلق نزعة استهلاكية للتكنولوجيا مبنية على استيراد الحزم التكنولوجية الجاهزة للاستعمال، والتي لا يمكن فكها لتعلم أسرار تكوينها .وقد تأكدت هذه الجوانب السلبية لايرادات النفط مؤخرا في « المؤتمر العربي الأول للطاقة » الذي عقد في أبو ظبي من ٤ الى ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩(٨) .

كذلك كان الهبوط الذريع في الانتاجية الزراعية سمة مشتركة بين معظم بلدان « الأوبك » منذ زيادة الايرادات النفطية ، على الرغم من الامكانات الكبيرة الموجودة في بلدان مثل العراق ونيجيريا

---

(٦) عن هذه النقاط جميعا انظر :

George Corm, «Finance and Technology Transfer,» in **Technology Transfer and Change in the Arab World: A Seminar of the United Nations Economic Commission for Western Asia,** ed. A. B. Zahlan (Oxford: Pergamon Press, 1978).

(٧) R. I. Mchinnon, **Money and Capital in Economic Development** (Washington, D. C.: Brookings Institute, 1973).

(٨) انظر بصفة خاصة :

Yusif Abdullah Sayegh, «The Social Cost of Oil Bevenues,» **Arab Report and Memo,** v. z (14 May 1979), no. 20.

و

روبرت مابرو ، « الايرادات النفطية وتكلفة التنمية الاجتماعية والاقتصادية » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٢ (ايار (مايو) ١٩٧٩) ، العدد ٧ .

وايران واندونيسيا وفنزويلا . ويرجع هذا الهبوط الى تركيز الاستثمارات في المناطق الحضرية من خلال استيراد تجهيزات تكنولوجية معقدة وباهظة التكاليف . أما الاستثمارات في الزراعة فهي موجهة نحو هدف خلق مشروعات زراعية ـ تجارية* بمساعدة شركات متعددة الجنسية ، وهو هدف يفتقر الى الترشيد بالنظر الى الحاجات الأساسية المختلفة غير الملباة لصغار ملاكي الأرض والعمال الزراعيين .

والنتيجة التي ينتهي اليها هذا التحليل هي أن امتلاك بلدان « الأوبك » تدفقا وفيرا نسبيا من العملات الأجنبية[٩] لا يمكن ان يعد **في ظل مستوى الاداء الحالي للنظام الاقتصادي العالمي** فرصة خالصة لتأمين تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة وموجهة الى الداخل . وتنطبق هذه الملاحظة على الاستخدامين الأساسيين للعملات الأجنبية من جانب بلدان « الأوبك » : تراكم الأرصدة المصرفية من الاستثمارات في العالم الصناعي من ناحية ، والزيادة ذات المعدل غير العادي في التكنولوجيا الجاهزة المستوردة من البلدان المتقدمة من ناحية أخرى . فالحقيقة أن تدفق العملات الأجنبية الذي تولد عن الصادرات النفطية سلاح ذو حدين ، وفي اعتقادنا أن ما ينطوي عليه من قيود هو في الواقع أكبر من الفرص الحقيقية والسليمة لنمو متوازن . ان تحويل مصادر نادرة للطاقة ـ بمثل هذا المعدل المرتفع ـ الى أصول اسمية من العملات الأجنبية ، في الحالة الراهنة لتخلف بلدان « الأوبك » ، ونظرا للقيود المختلفة لنقل التكنولوجيا ولأداء النظام النقدي الدولي ، لن يكون ـ في اعتقادنا ـ لمصلحة بلدان « الأوبك » في المدى الطويل .

ولقد كان هذا الوضع جديرا بأن يختلف ولا شك ، لو أن بلدان « الأوبك » كانت بالفعل على طريق تصنيع مكتمل في ظل مناخ اقليمي ودولي ايجابي . ولكن بلدان « الأوبك » عانت من العام ١٩٥٠ الى ١٩٦٨ من جمود أسعار النفط ، ومن ثم لم تكن في وضع يمكنها من أن تستفيد من مصادر الطاقة التي تملكها لدعم سياسات صناعية قوية ولاقامة شبكة البنى التحتية (المرافق الأساسية) اللازمة لنجاح التمدين والتصنيع ، التي كان من شأنها أن تكتسب قوة دفع مع الزيادة العامة في أسعار الطاقة . وكما لاحظ هوليس ب . شينري Hollis B. Chenery في مقاله « اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي » Restructuring The World Economy الذي نشر في مجلة **Foreign Affairs** في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ فان فجائية الزيادة في أسعار النفط ، وليس حجمها ، هي التي خلقت التحدي للعالم الصناعي . وهذه الفجائية ـ في اعتقادنا ـ كانت تحديا ـ بالقدر نفسه ـ لبلدان « الأوبك » ، نظرا للجمود السابق في اقتصادياتها المتخلفة والاطار الدولي غير المواتي الى حد كبير . وفي هذا المقال نفسه يلاحظ شينري أن زيادة بنسبة ٣٪ سنويا في أسعار النفط بين العام ١٩٥٠ و ١٩٧٥ كان من شأنها أن تتيح تعديلات تدريجية واستخداما أفضل كثيرا لمصادر الطاقة في البلدان الصناعية . ويواصل الكاتب تحليله فيقول . « بدلا من هذا فان الرخص المطرد في سعر النفط طوال ٢٠ عاما قد أفضى الى استخدامه بشكل ينطوي على الاهدار ـ خاصة في الولايات المتحدة ـ كما عمل على تأجيل تنمية مصادر أخرى للطاقة » . والحقيقة ان هذا كان من شأنه أيضا أن يغير تغييرا تاما من صورة بلدان « الأوبك » من حيث تطورها المحلي الذي يمر الان ـ وبعد فترة جمود كامل في الموارد الخارجية ـ بحالة تخمة **نسبية** من الأرصدة المالية وفي بيئة محلية غير مستعدة بعد

---

* Agro-business

(٩) ينبغي ان نذكر هنا بان هذا التدفق من العملات الاجنبية ليس اكبر من تدفق العملات الذي ما يحوزه بلد صناعي واحد مثل المانيا من صادراته التجارية ، التي بلغت ١٢٨ مليار دولار في العام ١٩٧٨ .

لاستيعابها ، فضلا عن معدل استنفاد لمصادرها النفطية لا يتواءم مع إمكان رفاهية أجيال المستقبل .

ان سوء الادارة هذا لمصادر الطاقة العالمية ــ الذي يشير اليه شينري ــ هو مسؤولية يتحملها العالم الصناعي وتشكل محور ما يسمى بأزمة النفط والتحدي الذي تخلقه الان للشركاء المختلفين المعنيين. من خلال هذا الاطار ينبغي تناول الفرص والقيود التي تواجه بلدان « الأوبك » ، خاصة وأنه لا شك في أن ضعف قدرات بلدان « الأوبك » ــ كما هو حال معظم البلدان المتخلفة ــ لا يمكن أن تقارن بالبنى الاقتصادية القوية التي تتمتع بها البلدان الصناعية في مواجهة التحدي الراهن لأسواق الطاقة العالمية .

لكن ، قبل بحث هذه النقطة الأخيرة للتوصل الى نتيجة بشأنها ، فلننتقل الى الفرصة الثالثة والأخيرة التي خلقها النفط لبلدان « الأوبك » .

(ج) النمو في دور بلدان « الأوبك » الاقليمي والدولي

للوهلة الأولى يكاد المرء يشعر أن ثمة أرضية ثابتة ينطلق منها لوصف نوعية الفرص التي يتيحها النفط لبلدان « الأوبك » فيما يتعلق بنمو نفوذها في الشؤون العالمية . الا أنه يتعين على المرء هنا أيضا أن يكون حذرا للغاية ، اذ مما لا شك فيه أن بلدانا مثل العربية السعودية وايران والعراق وفنزويلا تتمتع بنفوذ كبير في الشؤون العالمية منذ صعود أسعار النفط . كذلك فان دورها الدولي قد عززه الان الدور الاقليمي لكل من هذه البلدان . وهي تلعب أيضا دورا مهما في معظم المؤسسات الدولية المعنية بانماء العالم الثالث ، وذلك نظرا لاسهامها المالي المتزايد في جهود المساعدة الدولية . وبالاضافة الى هذا فان المصارف والمؤسسات الدولية العربية أصبحت قوة يحسب حسابها في الأسواق المالية الدولية . غير أن النظر بقدر أكبر من التفصيل فيما تحقق فعليا من حيث تغير النظام الدولي الراهن يجعل المرء يدرك أن تغييرات محسوسة وطفيفة للغاية هي التي تمت . وقد لمسنا بالفعل أن حوار الشمال والجنوب لم يحقق أية نتائج ايجابية ، وان البلدان الأقل نموا ــ ومنها بلدان « الأوبك » ــ لا تزال تخضع للقيود الاقتصادية الدولية ذاتها التي تشل جهودها الانمائية المحلية . وكان الانجاز الوحيد المحسوس هو المقعد الدائم الذي حصلت عليه العربية السعودية في مجلس مديري صندوق النقد الدولي . ومع ذلك يبقى،أن كل القرارات الاقتصادية والمالية الدولية المهمة لا تزال تتخذها على انفراد مجموعة « نادي » البلدان الصناعية الأكبر التي يتراوح عددها بين خمسة وعشرة بلدان .

ومن ناحية أخرى ــ على الصعيد السياسي ــ يمكن للمرء أن يلمس ان المسألة الحيوية الخاصة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ــ وهي مسألة ذات أهمية كبيرة لمستقبل الاستقرار في بلدان « الأوبك » العربية ــ لم تحقق تقدما منذ حرب العام ١٩٧٣ وان الحظر النفطي الجزئي والمؤقت الذي نفذ آنذاك لشهور قليلة صرف النظر عنه قبل تحقيق أي انجاز حقيقي لحل المحنة الفلسطينية .

والواقع ــ كما ذكرنا في مقدمتنا ــ أن طبيعة النفط كمادة أولية استراتيجية لاستمرار نمو البلدان الصناعية ، ومن ثم الضغوط القوية التي تتعرض لها بلدان « الأوبك » من جانب هذه البلدان الصناعية ، تنحو نحو تسهيل استمرار الحالة الراهنة السياسية والاقتصادية في العالم . وليست بلدان « الأوبك » ــ نظرا لضعف وضعها الاقتصادي كبلدان لا تزال أقل نموا الى حد كبير ــ في وضع يمكنها من تحدي الحالة الراهنة العالمية جذريا . ويعزى عملها الناجح في مجال اسعار النفط ــ فضلا عن تضامنها ــ الى ميل واضح في السوق تزداد معه ندرة مصادر الطاقة النفطية السهلة المنال ، بينما

لم يتم تطوير مصادر بديلة للطاقة بقدر يكفي لمواجهة الطلب العالمي الصادر أساسا من البلدان الصناعية . الا أنه يصبح ــ هنا أيضا ــ من مصلحة مستهلك النفط ومصدره على السواء أن يحققا زيادات سنوية تدريجية في الأسعار، أكثر كثيرا مما يكون من مصلحتها دفع الأسعار للارتفاع بقفزات قصيرة ، وذلك عن طريق محاولة فرض أسعار مستقرة بصورة مصطنعة لكي تواجهها في وقت لاحق زيادات غير منتظمة كما هو الحال الذي نشهده مؤخرا . ان تنظيم أسواق النفط يعيدنا مرة أخرى الى النقطة التي بدأنا منها حينما أشرنا الى الفرص المفقودة لحوار الشمال والجنوب .

* * *

نحو تعاون جديد بين البلدان المصدرة والمستهلكة للنفط

لا شك أن أسواق النفط ينبغي أن يعاد تنظيمها على نحو يصون مصالح بلدان « الأوبك » ومصالح البلدان المستهلكة على السواء . الا أن هذا لا يمكن أن يتم اذا استمرت البلدان الصناعية في السلوك على النحو الذي تسلكه في السنوات القليلة الأخيرة ، حيث همها الرئيسي هو تفكيك تضامن « الأوبك » من ناحية وخلق تطاحن وتناقضات بين البلدان الأقل نموا المصدرة للنفط وغير النفطية من ناحية أخرى . ولقد حان الوقت لمواجهة حقيقة أن توزيع الطاقة عالميا ينبغي ان ينظم على نحو يصون المصالح الطويلة الأجل لمصدري النفط . فالنفط على أي حال مادة أولية استراتيجية ليس فقط للبلدان الصناعية ، انما أيضا للبلدان المصدرة نفسها ، لأنه لا يمكن أن يتم تصنيع حقيقي في هذه البلدان دون التصرف مستقبلا بمصادر للطاقة سهلة المنال . ومما لا شك فيه أن التبادل الحالي لموجودات من رصيد الطاقة مقابل موجودات (أصول) مالية أو معدات تكنولوجية هو تجارة خاسرة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ، وهو ما سيلحق أذى شديدا بمصلحة أجيال المستقبل ، فالأصول المالية ــ في السياق الراهن الذي يسوده التضخم وانعدام مستوى قيمة ذات طبيعة عينية ــ تشكل قيدا أكثر مما تشكل فرصة . واستيراد المعدات التكنولوجية على النحو الذي يتم به الان ، دون ما يستلزمه من تأمين نقل واستيعاب ناجحين لهذه التكنولوجيا ، هو أيضا قيد ينجم عنه هدر دراماتيكي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمالية المحلية .

هذه مسائل يتعين التصدي لها لاقامة الأساس لحوار مثمر بين مصدري النفط ومستهلكيه الصناعيين . وفي هذا السياق يمكن توفير ضمانات من جانب البلدان الصناعية فيما يتعلق بامدادات الطاقة مستقبلا الى بلدان « الأوبك » التي لا تزال متخلفة الى حد كبير والتي تنضب احتياطياتها من أجل البلدان الغنية . أما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه الضمانات فأمر يحتاج الى دراسات مستفيضة ، وأما السبل العملية لربط وتعديل القيمة الحالية لعائدات النفط بالقيمة المتوسطة المستقبلية لامدادات النفط المتاحة من مصادر مختلفة فمن المؤكد انه يمكن التوصل اليها ، اذا وجهت الارادة لتنظيم أسواق الطاقة حتى تصان مصالح كل الأطراف المعنية. ولهذا ونظرا لحقيقة أن بلدان « الأوبك » تنضب مصادر غالية للطاقة لا يمكن تجديدها ، مما يتعارض مع احتياجاتها المستقبلية من الطاقة ، حينما يكون قطاعها الصناعي قد نضج ويكون النجاح قد أصاب تحديث قطاعها الزراعي ، فانه يتعين النظر الى صادرات النفط الحالية من بلدان « الأوبك » باعتبارها صورة من صور اقراض الطاقة للبلدان الصناعية ، تستحق السداد في مرحلة تالية . وفي هذا الاتجاه يمكن التفكير أيضا في مد كل البلدان الأقل نموا في المستقبل بحرية الحصول على التكنولوجيات الجديدة اللازمة لاستغلال مصادر الطاقة غير النفطية ومصادر الطاقة من الغاز .

ولا شك أن الوقت قد حان أيضا لكي تكرس البلدان الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسية جهودا وبحوثا أكثر جدية في مد بلدان « الأوبك » والبلدان الأقل نموا بالتكنولوجيا في الصورة التي تدعم جديا القدرات الهندسية المحلية لتلك البلدان . والحقيقة أن الأنماط الراهنة لنقل التكنولوجيا ينبغي أن تعدل جذريا ، لأنها مسؤولة بدرجة كبيرة عن الاختلالات الرئيسية التي تعرقل التنمية المتسقة للبلدان الأقل نموا . ان هناك كما ضخما من الأدبيات التي تتناول التكنولوجيا الملائمة لبلدان العالم الثالث ، ولكن الجهود الفعالة قليلة للغاية من جانب البلدان الصناعية للتكيف مع احتياجات مثل هذه التكنولوجيا في التعامل مع البلدان الأقل نموا . وهنا يسود قانون « الربح قبل كل شيء »* بطريقة سلبية للغاية ، الأمر الذي سيثبت يقينا أنه ليس ــ في المدى البعيد ــ لمصلحة البلدان الغنية ولا الفقيرة على السواء . ان بلدان « الأوبك » تزداد وعيا بالقيود وبمدى الهدر المالي والاجتماعي الذي ينطوي عليه استيرادها للتكنولوجيا من البلدان الصناعية ، وهذا هو السبب في أنه ينبغي لأي حوار بين منتجي النفط ومستهلكيه أن لا يغفل مواجهة هذه المسألة بطريقة فعالة .

على أي حال يبدو بوضوح أن البديل الوحيد عن حوار متجدد ومثمر بين الشمال والجنوب سيكون استمرار بلدان « الأوبك » في محاولة تحقيق الحد الأقصى من الفوائد المالية التي تجنيها من الاختلالات المتزايدة والمتفاقمة في سوق الطاقة العالمية ، في لعبة ستكون جميع الأطراف المتورطة فيها خاسرة في المدى البعيد . فلنأمل أن يظهر سريعا قدر من الحكمة في البلدان الصناعية يسمح لبلدان « الأوبك » ــ وبصورة أعم البلدان الأقل نموا ــ بأن تخفف من قيود النظام العالمي الراهن التي تشل جهودها من أجل تنمية مجتمعاتها ومن أجل رفاهية شعوبها □

The law of «big business»

البلدان النامية صاحبة المعدلات الأعلى لنمو الخدمات المستوردة
(بملايين الدولارات الأميركية)

البلدان	متوسط معدل النمو السنوي	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٧
الجزائر	٪٣١	٤١٤	٤١٩	١,٠١٧	٢,١٠٧	٢,٧٠٥
المملكة العربية السعودية	٪٤١	١,٢٠٨	١,٦١٩	٤,٣٩٤	١١,٤٢٥	١٣,٦٧٤
العراق	٪٢٠	٦٧٩	٣٣٥	١,٩٢٧	٢,٠٠٠ *	٢,٤٠٠ *
اندونيسيا	٪٣٤	٤٤٩	٧٧٧	٢,٢٨١	٢,٨٨١	٣,٥٢٥
ايران	٪٢٥	١,٤٦٦	٢,٠٨٦	٣,١٥٣	٦,٦٧٧	٧,٠٧١
ليبيا	٪١٣	١,٠٥٩	١,٠١٢	١,٨٦٤	٢,٤٩٧	٢,٤٨٩
فنزويلا	٪١٨	١,١٣٢	١,٢٠٢	٢,١١٥	٢,٣٢٦	٣,٥٩٦
نيجيريا	٪٢٦	٨٥٧	١,٣١٠	٢,٦٤٦	٣,٨٨٤	٤,٢٦٦
غابون	٪٢٩	١١٧	١٧٧	٣٩١	٦٨٧	٦٨٧
الاكوادور	٪٧٥	١٣٩	١٧٦	٤٥١	٤١٥	٦٤٥
الامارات العربية المتحدة	٪٣١	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٦٥٠
قطر	٪٢٩	١٠٠	٢٠٠	٣٥٠	٥٥٠	٦٠٠
الكويت	٪٢٦	٢٠٠ *	٤٥٠ *	٧٠٠ *	١,١٦٧	١,٦٨٢
مجموع بلدان « الأوبك »	٪٢٨	٧,٩٢٠	١٠,٠٦٣	٢١,٦٨٩	٣٧,٢١٦	٤٣,٩٩٠
بلدان أخرى						
البرازيل	٪٢٧	١,١٩٢	٢,٠١١	٤,٢١٨	٥,٤٩٩	٦,٤٥٤
كورية الجنوبية	٪٣٣	٣٧٦	٥١٦	١,١٤٧	١,٧١٨	٢,٧٦١
ساحل العاج	٪٢٣	٢٦٠	٣٦٤	٥٢٨	٨٣٦	١,٠٨٠
مصر	٪٢٤	٣٦٩	٤١٧	٨٢٩	١,٢٦٠	١,٦٨١
أسبانيا	٪٢٠	١,١٢٣	١,٧١٤	٢,٩٧٩	٣,٦٨٥	٤,٠١٩
المكسيك	٪١٤	١,٧٩٤	٢,١٨٧	٣,٥٧٤	٤,٨٦٧	٤,٥٨١
تركيا	٪٢٨	٣٣١	٥٣٢	٩٢٤	١,٣٦٠	١,٨٤١
الفيليبين	٪١٩	٣٩٩	٤٠١	٨٦٧	١,١٢٨	١,٣٣٥
سينغافورة	٪٢٩	٢٦٥	٥١٥	١,١٣٩	١,٣٥٢	١,٥٦٤
السودان	٪١٦	٩٩	١١٣	٢٠٠	٢٦٨	٢٧٤
تونس	٪٢٠	١٤٩	٢٠٢	٣٦٩	٤٩٥	٥٢١
يوغوسلافيا	٪٢٢	٦٨١	٩٣٩	١,٦١٠	٢,٢١١	٢,٧٥٢
سوريا	٪٣٠	٧٣	١٢٦	١٩٧	٢٤٨	٤٥١
مجموع دول الأوبك وبول أخرى	٪٢٥	١٥,٠٣١	٢٠,١٠٠	٤٠,٤٢٣	٦٢,١٤٤	٧٣,٣٠٥

* تقديرات

المصـــدر International Monetary Fund, International Finacial Statistics (Washington, D. C.: I. M. F., 1977)

و Idem, International Financial Statistics (Washington, D. C.: I. M. F., 1979).

مؤتمر التنمية الصناعية الخامس للاقطار العربية

وجدي رياض

في العاصمة الجزائرية عقد المؤتمر الخامس للتنمية الصناعية للاقطار العربية ، خلال الفترة ١٦ ـ ٢٠ نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٧٩ وشهدته وفود عربية جاءت من ٢١ دولة عربية .. كما شاركت وفود تمثل عشرين مركزا وبنكا ومنظمة وصندوقا واتحادا عربيا واقليميا . وايضا شاركت ١٧ منظمة واتحادا عالميا في هذا المؤتمر الذى جاء بهدف متابعة مسيرة التنمية الصناعية في الاقطار العربية صاحبة « عروش » النفط في العالم .. ولعرض استراتيجية التنمية الصناعية العربية في المدى الطويل .وفي بداية المؤتمر عرضت النتائج التي حققتها الاقطار العربية في حقل التنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٧٢ . **حيث اصبح من المتوقع ان يكون معدل نمو الدخل الاجمالي للمنظمة العربية حتى عام ١٩٨٥ وبأسعار عام ١٩٧٥ حوالي ٧,٤٪ سنويا ، ويرى المؤتمر بعين الارتياح التطور الكبير الذي حققته الصناعة التحويلية العربية الذي من المتوقع ان يبلغ معدل نموه السنوي في عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٥ بحدود ١٠٪ .**

غير ان الطريق امام الامة العربية لا يزال طويلا للحاق بالدول المتقدمة اقتصاديا لأن حصة الاقطار العربية لم تتجاوز ٢ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي عام ١٩٧٥ .. كما ان قدرة الصناعة العربية على الوفاء بالطلب عليها قد انخفضت من ٧٩٪ عام ١٩٧٠ الى ٥٥٪ عام ١٩٧٥ كما ان حصة الصناعة الاستهلاكية تزيد عن ٥٠٪ من اجمالي انتاج الصناعة التحويلية .. والملاحظة الواضحة ان معدل اشباع الحاجات الاجتماعية الاساسية للمواطن العربي لايزال قاصرا اذا ما قورن بالمتوسط العالمي ولايزال ٣١٪ من المواطنين العرب يعانون من سوء التغذية او نقصها و ٣٠٪ منهم يعيشون في مساكن غير مناسبة او مزدحمة ولا يلبي هيكل الانتاج العربي الا ٧٢٪ منها بصرف النظر عن عجزه عن توفير مستلزمات انتاج هذه السلع اذ يعتمد على الخارج بمعدل ١٠٠٪ مثلا من المغازل والانوال و ٤٠٪ من الاسمنت و٧٦٪ من حديد التسليح وهكذا ، واذا كان الاقتصاد العالمي يعاني من الركود والتضخم مما انعكست اثاره على الدول النامية فسبب انخفاض معدل نموه السنوي وادى الى انخفاض مساهمة صادراتها في حجم التجارة الدولية ، واذا كان النظام المالي والنقدي العالمي

يفيد الدول المتقدمة على حساب الدول النامية واذا كان الاجماع قد استقر على ان الدول النامية تشكل ببرامجها التصنيعية والانمائية مخرجا للدول المتقدمة من أزمتها وتنشيط قطاعاتها الانتاجية ، فان الدول المتقدمة في الوقت نفسه تضع العراقيل امام الدول النامية لاكتساب التكنولوجيا بوضع الرقابة على التكنولوجيات المباعة ومضاعفة اسعارها كما تعمل على اغلاق اسواقها .. بصورة او باخرى امام المنتجات الصناعية للدول النامية ، واذا كان من مصلحة بعض الجهات من الدول المتقدمة والمقصود بها ، منتجو الالات والشركات الاستشارية ان تنفذ الدول النامية برامجها الانمائية فان بعض الجهات الاخرى ترى في ذلك خطرا عليها ، اما بسبب المنافسة للمنتجات المماثلة او لاسباب اجتماعية او سياسية .

أمام هذا الواقع الصناعي العربي والدولي الذى تزيد من حدته محاولات التسلل من قبل المؤسسات المالية العالمية ، في الاقطار العربية حتى لتكاد تسيطر على ميزانيات بعض المؤسسات المالية العربية في اقطار النفط فان الاقطار العربية لايمكن ان تواجه وتتخطى هذه العقبة الا من خلال نظرة شاملة تنطوى على استراتيجية واضحة المعالم .

ومن هنا رأى المؤتمر بان تنطلق هذه الاستراتيجية من اعتبار التصنيع الشرط الاساسي لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وان هذا التصنيع يجب ان يبنى اساسا على ماسبق التوصل اليه في المؤتمر الرابع المنعقد في بغداد ـ وذلك بتحقيق الامن الغذائي العربي وتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين العرب والارتفاع بدرجة التصنيع للخامات المحلية الى أعلى درجة ممكنة والتنسيق بين المشاريع المتماثلة والمنتجة لمواد تصدر للسوق الدولية . وبذلك يصبح التصنيع تنمية صناعية فعلية تتم من خلال اقامة هيكل صناعي متماسك على القطاعات الاقتصادية الاخرى وتتشابك فيه الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية بصورة عضوية وتتكامل معه السلسلة التكنولوجية الى أبعد حد ممكن وبقدر ما تسمح به الموارد والامكانات المتاحة .

ومن خلال هذا المفهوم ترى الاقطار العربية ان تحقيق هذا التصنيع يستلزم بالضرورة بناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية تقوم على تنمية القدرات الاستشارية والتصحيحية التي تنقل المشروع الصناعي من فكرة الى حقيقة،وتنمية صناعة المعدات والآلات كما يتطلب ذلك ضرورة ربط التصميم ومراكز البحوث والتطور بهياكل انتاجية محلية .

وترى الاقطار العربية انه يتعذر ذلك على المستوى القطري ويستلزم تعاونا عربيا على المستوى الاقليمي ليكون في الامد الطويل على المستوى القومي العربي ككل مع التأكيد بأن التكامل الاقليمي يفترض حدا ادنى من التكامل داخل القطر نفسه أولا ، وحدا أدنى من مستوى النمو في القطاعات الانتاجية ثانيا. غير أن تحقيق هذا التكامل لا يمكن أن يأتي من خلال طموح عاطفي يتبلور بانشاء مؤسسات يتحول دورها من وسيلة وتصبح غاية في حد ذاتها،او القفز الى اجراءات من خلال اتفاقيات لا تتوفر الشروط الموضوعية لنجاحها .. وانما من خلال ماسبق واقره المؤتمر الرابع في بغداد .

وفي ضوء كل ما طرح في المؤتمر الخامس بالجزائر .. رأى المؤتمر اتخاذ القرارات الثمانية التالية .

● ان يقوم مركز التنمية الصناعية للاقطار العربية بوضع الدراسات الخلفية التى قدمت للمؤتمر في صورتها النهائية ومناقشتها في ندوة تخصص لهذا الغرض تضم ممثلي الدول والخبراء .

● اعداد الدراسات الاستراتيجية المستقبلية

بوصفها مشروعا مستمرا من اعمال المركز على ان تعالج من مفهوم مرن وديناميكي منطلق من واقع العرب وقائم على معلومات مفصلة وتحليلات موضوعية تساعد المسؤولين العرب على اتخاذ القرارات على المستوى القطري والقومي .

● يقوم المركز بتعميق الدراسات الخاصة بالوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية من أجل تحديد المشاريع والوحدات الانتاجية الصناعية التي تعنى بهذه الاحتياجات ، والتعاون مع الشركات العربية المشتركة من أجل تنفيذ هذه المشاريع .

● يقوم المركز بانشاء جهاز للمعلومات الصناعية والتكنولوجية وفق أحدث الاساليب ليكون في خدمة التنمية الصناعية العربية .

● ان يجرى المركز باستمرار تحليلا للخطط الصناعية للاقطار العربية مع اجراء الدراسات على منتجات الصناعات الوسيطة التى تقام في بعض الاقطار العربية بهدف تنمية الصناعات المرتبطة بها في تلك الاقطار وفي اقطار عربية أخرى لتحقيق التكامل الصناعي العربي .

● ان يتعاون المركز مع الصناعات النوعية في اعداد الدراسات واجراء المشاورات تمهيدا لاتخاذ الاجراءات المناسبة التى تكفل التنسيق بين الاقطار العربية والتي تصدر منتجاتها الدولية كالنسيج والمواد البتروكيماوية والأسمنت وغيرها .

● مواصلة تنسيق مواقف الاقطار العربية والخاصة بالتنمية الصناعية العربية مع دول العالم .

● تكثيف النشاط في مجال تبادل الخبرات العربية واستخدام مراكز التدريب القائمة في الاقطار العربية لتأهيل المدربين العرب . اما توصيات المؤتمر فكانت تنصب على ست توصيات هي :

(١) اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق نهضة صناعية سريعة كعامل اساسي وكوسيلة معجلة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

(٢) التوصية لدى الاقطار العربية باعطاء أهمية خاصة للصناعات الهندسية وتنمية مراكز البحث والتطوير لديها والعمل على ربطها عضويا بالقطاع الانتاجي .

(٣) تتوسع الأقطار العربيةفي الصناعات القائمة على تصنيع المواد الخام المحلية والتى تتوفر المزايا النسبية لانتاجها ، والتخطيط لتنمية الصناعات اللاحقة في الدول نفسها وفي الاقطار العربية الاخرى .

(٤) يوصي المؤتمر الاقطار العربية بأن لا تركن في برامج تصنيفها الى الصناعات الهابطة في الدول المتقدمة وان توجه ، ومنذ الان ، عناية خاصة لتنمية الصناعات الصاعدة وخاصة الصناعات البتروكيماوية والكيماوية والالكترونية وصناعة المعدات والآلات .

(٥) يوصي المؤتمر بأن تتقدم الأقطار العربية بتشجيع انشاء بيوت الهندسة الاستشاريةالعربية وانشاء مراكز متخصصة في التصميم الهندسي واجراء الدراسات اللازمة لذلك لاقامة قاعدة علمية وتكنولوجية عربية .

(٦)يوصي المؤتمر الاقطار العربية بتنسيق خططها الصناعية بالنسبة للصناعات الأساسية والتى تتطلب استثمارات مالية كبيرة ، وبصورة خاصة في مجال تبادل المعلومات وتسويق المنتجات ومجالات التدريب □